

الجامع بين التسخير والخصاصة
المنازع من الحشوة والخصاصة

المعروف بأحمد رابن بونا

(المتوفى سنة ١٢٢٠ هـ) رحمه الله

تحرير العلامة

محمد بن الحسن بن سعيد بن عبد القادر القادر بالله مسيحي
(المتوفى سنة ١٤٤٠ هـ)

(المتوفى سنة ١٤٤٠ هـ) رحمه الله

الجزء الثاني

راعد

من كتاب المربي

لِلإِسْتِشَارَاتِ التَّرْبَوِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ



الجامع بين الشريعة والحياة
النافع من الحشوة والخصاصة
المعروف بأخضر ابن بوننا

الجامع بين الشريعة والحياة
المانع من الشر والخصاصة
المعروف بأخضر ابن بوننا



لكل مسلم حق طبع هذا الكتاب دون تغيير

رقم الطبعة الأولى

سنة الطبع ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

عدد الصفحات ٣٢٠ صفحة

المقاس ١٧ × ٢٤

رقم الإيداع ٢٠٢٣/١٠٣١

الترقيم الدولي I.S.B.N: 978.977.6546.19.6

موزع معتمد



الطابع والنشر والتوزيع

جمهورية مصر العربية - الإسكندرية

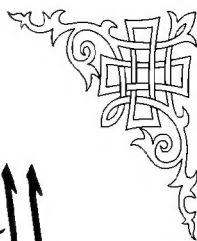
☎ +201220482504

☎ +201003225280

e-mail: prdise2030@gmail.com



markaz.almurabbi@gmail.com



الجامع بين التمهيد والخاصة

المَنَافِعُ مِنَ الْجَشْوِ وَالْخِصَاصَةِ

المعروف بأخضر ابن بونا

تأليف

الْعَلَّامُ الْغُيُوبِ (مُخْتَارٌ رَبِّهِ بُرْهَانَ السَّنْفِيَّةِ ط) الْحَكِيمُ

(المتوفى سنة ١٢٢٠ هـ) رحمه الله

تحرير العائقة

مُحَمَّدٌ الرَّسُولُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْمَدِينِيِّ

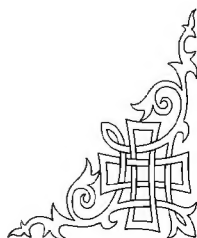
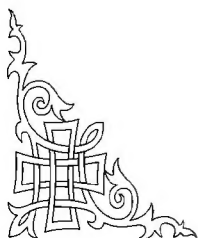
(المتوفى سنة ١٤٤٠ هـ) رحمه الله

الجزء الثاني

اعداد

من كتاب

للإنتشارَات التربوِيَّة والتَّعلِيمَة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الفاعل

٢٢٦. الفاعلُ الذي كمر فوعِي أتى زيد مُنيرًا وجهه نِعَم الفتى
(الفاعل) حقيقةً الله، ولغةً مَنْ أوجد الفعل^(١)، واصطلاحًا هو (الذي) أسند إليه
فعل تام^(٢) أصلي الصيغة^(٣) والمحل^(٤)، أو مؤوّل بذلك^(٥) لكونه جرى عليه أو وُصف

(١) يحتمل أنه على ظاهره، أي: الفاعل هو الذي فعل، فالجالس هو الذي فعل الجلوس ونحوه، لكن يكون
أعم في الاصطلاح منه في اللغة؛ لأنه لا يصدق حيثُذ إلا على صورة واحدة وهو ما إذا فعله فينتفي
جريانه عليه ووصفه به، ويحتمل أن معناه الذي أوجد مادة الفاء والعين واللام فيكون بينه في اللغة
والاصطلاح عموم وخصوص من وجه، فنحو: هذا فاعل تخص به اللغة، ونحو: شرب زيد يخص به
الاصطلاح، ونحو فعل الفاعل يشتركان فيه.

(٢) خرج اسم كان وأخواتها.

(٣) فخرج ضُرب زيد.

(٤) فخرج المبتدأ نحو: زيد قام، والصواب إسقاطها؛ لأنه لم يدخل عند البصريين لأن الإسناد ليس إليه بل
للضمير المستتر، وعلى مذهب الكوفيين لا يخرج لجواز تقديمه عندهم.

(٥) راجع إلى الذي أسند إليه* وإلى قوله: فعل.

* وهو ما كان من الموصول الحرفي في محله، وذلك أن ظاهرة أو مقدرة نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ
تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾، وقوله:

وما راعني إلا يسير بشرطة وعهدي به قينًا يقش بكير
وما كقولهُ:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا
وأن نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾، ولو على قلة نحو:

ما كان ضررك لو منتت وربما من الفتى وهو المغيظ المحتق
والذي وهو أقل من لو نحو: يعجبني الذي تكفل الجارية. ولا يقدر فاعل بلا سابك خلافًا للكوفيين
ولا حجة لهم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لَيْسَ جُثَّةٌ﴾ لا احتمال أن يكون الفاعل
ضمير المصدر وهو البداء المفهوم من لفظ الفعل لظهوره في قوله:

لعلك والموعود حق وفاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء

به^(١) أو فعله أو نفي عنه شيء من ذلك، وذلك (كمرفوعي) الفعل والصفة من قولك:
(أتى^(٢) زيد منيراً وجهه نعم الفتى) ورافعه المسند^(٣) لا الإسناد خلافاً لخلف الأحمر.

(١) نحو: حسن زيد.

(٢) أشار إلى رفعه الذي هو أحد أقسامه السبعة، وقد يُجَرّ.

نظم: وجَرَّ فاعل أتى في خمسٍ
يجرّ باللام كهيئات لما
وجاز أن يجرب بالباء كما
واجرره بالمصدر إن أضيفاً*
تذييل: وجَرَّه جرّ توهم دُكِرْ
آخر: وقد يراد جزء معنى الفعل من
سُماً بلا تأول بالمصدر
بأن يضاف اسم إليه فيجرّ
مسائل أتت بدون لبسٍ
أو من كمثل من بشر فاعلما
في قوله جل كفى*^١ فلتعلما
إليه واسمه فلا تحيفاً*^٢
عن بعضهم ك* حين هاج الصنبر*^٣
حدثه وذلك الفعل يعنّ
فصح الاسناد له وهو حري
فاعله كحين هاج الصنبر

* غالباً فيها ولزوماً في فاعل أفعل، ومن غير الغالب قوله:

عميرة ودّع إن تجهزت غازياً
وضرورة كقوله: ألم يأتيك والأنباء تنمي
نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾.
نحو: ﴿من قبله الرجل امرأته الوضوء﴾.

٤* قوله: بجفانٍ تعترني نادينا من سديف... وقوله:

أعوذ بالله من عُول مغولة
وركبتها سلاح لا يقاومه
تستروح الشاة من ميل إذا ذبحت
كأن حافرهما في حدّ ظنبوبٍ
إلا الشياطين في تلك الأعاريبِ
حبّ اللحام كما يستروح الذئبِ

٥* بتشديد النون وكسر الباء: البرد الشديد، وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف إلى
فاعله فخفضه، ولكون الروي في البيت الذي قبله ساكناً نقل كسر الراء إلى الباء التي أصلها السكون.
حضرني.

(٣) نظم: يرفع فاعل بفعل واسمه

و* نحو مكّي* ونحو سهل
ومصدر*^٦ واسمه*^٧ والتفضيل*^٨
وباسم فاعل*^١ وما في حكمه*^٢
واسم أحلوه محلّ الفعل*^٣
وظرف اعتمد والعديل*^٤

١* نحو: ﴿مُخَنِّلٌ آلُونَهُ﴾.

٢* نحو: شراب زيد العسل.

٢٢٧. وبعد فعلٍ فاعلٌ فإن ظهرَ فهوَ وإلا فضميرٌ استترَ

(و) لا يقع (بعد فعل) إلا (فاعل) ^(١) خلافاً للكوفيين ^(٢)، وأما قوله:

ما للجمال مشيها وثيدا
أم صرفاناً بارداً جديداً
أجندلاً يحملن أم حديداً
أم الرجال جثماً فعوداً

فمؤول ^(٣)

* ٣ النسبة. * ٤ الصفة المشبهة. * ٥ نحو: إياك والأسد

يس: ابن لي ما ضمير ذو ضمير
وقد عدّوه فاعله وقالوا

* ٦ نحو:

ألا إن ظلم نفسه المرء بين
٧ نحو: عجبت من عطاء الدنانير زيداً.

* ٨ كلن ترى في الناس من رفيق

* ٩ نحو: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ الْكِتَابِ﴾ و﴿أَفَى اللَّهِ سَكْتُ﴾. والجامد المؤول بالمشتق نحو: وردنا منهالاً
عسلاً ماؤه.

(١) وليس كل فعل بعده فاعل، قال:

خمس من الأفعال ليس يوجد
كثراً وقلماً وطالماً
فاعلها فيما حكى المجدد
وفعلي التوكيد والحشو كما
وكاندراج ادرج المعالي فاعلها

(٢) وتظهر ثمرة الخلاف في الثنية والجمع نحو: الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممنوع عند البصريين.

(٣) مم: وبعد فعل فاعل وقالوا

لقوله إذ ردد النشيدا
وذا لدى البصرة ذو تأوّل
فمشيها مبتدأ من حذف
نظير ذلك ﴿ونحن عصبه﴾
وربما استغني بالعمول
أو هو من ضرورة القصائد
أئمة الكوفة لا ولا لا
ما للجمال مشيها وثيدا
بأوجه في الكتب كلها جلي
خبره* والحال منه خلف
ولابن بونا ذي ارتفاع الرتبة:
عن خبر كالحال والمفعول
كسبرها إذ رفعت بقاصد ^(٢*)
قد أبطلوا الثلاثة المعروفة

(فإن ظهر فهو) واضح (وإلا) يظهر (فضمير استتر)^(١).

٢٢٨. وَجَرَّدَ الْفَعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لاثنين أو جمع كَفَازَ الشُّهْدَا (وجرد) وجوبًا (الفعل) من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (إذا ما أسند لاثنين أو جمع، كَفَازَ الشُّهْدَا)^(٢) ﴿وَقَالَ رَجُلَانِ﴾، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾.

٢٢٩. وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفَعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ (وقد يقال) في لغة طيء أو وأزد شنوءة^(٣): (سعدا) أخواك (وسعدوا) إخوانك، وسعدن نسوتك^(٤)، وقوله:

بأن الأول ندوره ظهر
والثان طاع تركه لمن عدل
أو نصبه مفعولًا أطلق*؛ كما
ثالثها قد أبطلوا كذلك
وبدل المضمّن الهمز يلي
* ١ أي: يظهر أو يوجد. * ٢ من قوله:

إلى ابن الجلاح سيرها الليل قاصد
فقل في مقيل نحسه متغيّب
وكقوله: فظل لنا يوم لذيذ بنعمة
كما يحتمله قوله:

صددت فأطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم
* ٣ من الجمال. * ٤ من تمثي.

(١) وهذا البيت فيه احتباك، حذف الجواب من قوله: فإن ظهر والشرط من قوله: وإلا فضمير.

(٢) صوابه: وَجَرَّدُوا الْمُسْنَدَ حَيْثُ يُسْنَدُ لاثنين أو مُفْهِمَ جَمْعٍ تَرَشَّدُوا ليدخل نحو: أسارِ ذان ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾.

(٣) احترازًا من أزد السراة وأزد عمان، قال:

وكنّ كذي رجلين رجلٍ صحيحة
فأما التي صحت فأزد شنوءة
ورجل بها ريب من الحدثان
وأما التي شلت فأزد عمان

(٤) وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، وفي الحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوَّلَى فَأَوَّلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ
وقوله: يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَخِيهِ لِي أَهْلِي وَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ
وقوله: رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي بِالْخُدُودِ النَّوَاصِرِ
وقوله: نَتَجَ الرَّبِيعُ مُحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرٌّ السَّحَابُ

(والفعل للظاهر بعد مسند) والأحرف دليل على التثنية والجمع لا ضمائر الفاعلين، وما بعدها مبتدئات على التقديم والتأخير، أو تابع على الإبدال، لقول الأئمة^(١): إن ذلك لغة قوم معينين، والتقديم والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم^(٢)، والأصح^(٣) أنها لا تتمتع مع المفردين المتعاطفين أو المفردات المتعاطفة بالواو كقوله:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِسَيْفِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ
وقوله: ذَرَيْنِي لِلْغَنَى أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرَّهُمْ الْفَقِيرُ
وأحقرهم وأهونهم عليه وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ^(٤)

(١) كسيبويه ومن عاصره.

(٢) والفرق بين اللغتين أن من يقول إنه مبتدأ أو بدل قد يجرد العامل وطيء لا يجردونه. فإن قيل: ما الدليل على أنهم أرادوا الفاعل دون المبتدأ والبدل؟ فالجواب أن التركيب لازم عندهم والبدل لا يلزم لكونه تابعاً، ومثله تقديم الخبر، فلم يبق إلا لزومه عندهم من جهة كونه فاعلاً. فإن قيل: نعم، متفق على أنهم يقولون هذا التركيب على وجه الابتدائية والبدلية فما الفرق بين إرادتهم الفاعل دون غيره من هذين؟ فالجواب أنه إن قيل في مقام التأكيد كما إذا قال أحد: لم يقوموا أخوأي فقالوا له: ما قاما أخواك فالمراد المبتدأ والبدل، وإن لم يكن في مقام التأكيد فالمراد الفاعل.

(٣) مقابلة هشام الخضراوي.

(٤) يباعده الخليل وتزدريه خليلته وينهره الصغير
وقد يلفى الغني له جلال يكاد فؤاد صاحبه يطيرُ
م: سوى ابن هشام قد أجاز تقدموا سعيد وعمرؤ في الوغى وحكيمُ
ولابن هشام ردُّ قوم بقوله وقد أسلماه مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ
وهو مقرر أن ذا النوع واقع فلائمه بأن يقر ملِيمُ
ولكن على الإبدال أو على الابتدا يخرج والنهج الأول قويمُ

٥٣. وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرَا كَمِثْلِ زَيْدٍ فِي جَوَابٍ مَنْ قَرَأَ

(ويرفع الفاعل فعل أضمراً^(١)) جوازاً إن أجيب به استفهام محقق^(٢) (كمثل زيد في جواب من قرأ) ونحو: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، أو مقدراً كقراءة الشامي وأبي بكر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (٣٦) ﴿رِجَالٌ﴾^(٣)، وقوله: لِيُبَيِّنَ^(٤) يزيد ضارعٌ لخصومة ومختبئ مما تطيح الطوائع^(٥) وهو مقيس^(٦) وفاقاً للجرمي وابن جني^(٧)، أو نفى كقوله: تجلددت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد أو استلزمه ما قبله كقوله:

(١) صوابه: ويرفع الفاعل فعل حذفاً كمثل زيد في جواب من وفي لأن الإضمار من شأن الأسماء.

(٢) أي: ملفوظ به وواقع، أو محقق غيره، أي: ملفوظ به وغير واقع، نحو: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ﴾ الآية.

(٣) أي: ومن يسبح له رجال.

(٤) وروي بصيغة المبني للفاعل والأول أولى لقوله:

وفضلٌ ذا تكرر الإسناد والنيل بعد اليأس للمراد

وصون يزيد الذي هو ملاذ الفقراء عن كونه فضلة.

(٥) قبله: لعمرى لئن أمسى يزيد بن نهشل حشا جدت تبكي عليه الروائع

لقد كان من يسط الكف بالتدي إذا ضن بالخير الأكف السائح

(٦) ومحل هذا التأخير عن الكل؛ لأن الخلاف واقع في جميعه.

(٧) وقابلهما قول الجمهور أن المرفوع في الكل خبر مبتدئ محذوف تقديره المسيح والباقي.

عبد الردود:

قياسنا فيما ادعى الجمهور علي يزيد ضارع محظور

والجزم وابن جنّ وابن مالك كلهم أجاز قيس ذلك

واشترط ابن مالك أن لا يقع لبس بنائب لذلك امتنع

يوعظ في الدار رجال إن تُردّ يعظ مضمراً إذ اللبس وجد

وجاز نحو شرب الماء عمر وأكل الطعام زيد الأبر

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنِ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ^(١)
 وقوله: أَسْقَى الْإِلَهَ عُذَوَاتِ الْوَادِي وَجُوزَهُ كُلَّ مُلِثٍ غَادِي
 كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ
 ووجوباً إن فسرهُ ما بعده نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾.

٢٨٢. لَا يُحْذَفُ الْفَاعِلُ إِلَّا وَهُوَ مَعَ رَافِعِهِ الَّذِي حَذَفَهُ قَدْ اتَّسَعَ
 (لا يحذف الفاعل) في غير المواضع الآتية^(٢) (إلا وهو مع رافعه) لأنه محكوم عليه
 بالفعل ولا بد للحكم من المحكوم عليه (الذي حذفه قد اتسع) كقولك: عمراً لمن قال:
 مَنْ أَكْرَمَ زَيْدٌ؟

٢٨٣. وَمَصْدَرًا نَوَاهُ أَوْ كَذَلِكَ إِنْ حَذَفَهُ تُوَهُّمُ ابْنُ مَالِكٍ
 (ومصدرًا) أي: ضمير مصدر (نواه أو كذلك) أي ضمير اسم فاعل أو حضور

(١) لأن أحلت تستلزم حلّ، وحكي أن الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في البيت، فقال: بإضمار فعل، أي: وأحلت الخمر، فقال يونس: ما أحسن هذا! والله ما وجهته به، غير أنني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عيطات على جعل الفاعل مفعولاً.

(٢) نظم: وحذف فاعل أتى في أربع مسائل على القياس فاسمع

في الحصر^١ والتائب ثم المصدر^٢ ونحو أسمع بهم وأبصر

١* كقوله: ما صاب قلبي وأضناه وتيمه إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

٢* نحو: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾.

نظم: احذفه في نحو اضربن يا هند وفي التقا سواكن لا يبدؤ^١

جاء وأجدى عند من تقدما^٢ كذاك إلا في امرئ من بعد ما

عنه^٣ وبالحال إذا ما كُرِّرا^٤ واستغنيين بالضم فيما ذكرا

١* نحو: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾.

٢* في قوله: ما جاء رأياً ولا أجدى محاولة إلا امرؤ لم يضع دنيا ولا دنيا

٣* كقوله: إذا ما الأقربون من الأداني أمال علي صفاحا وطينا

٤* نحو: تلقفها رجل رجل.

(إن حذفه توهم ابن مالك) تبعًا لغير الكسائي، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آلَآيَاتٍ لِّیَسْجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾، وفي الحديث: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»، وقوله:

لئن كان لا يُرضيك حتى تردني^(١) إلى قَطْرِي لا إخالك راضيا
وقولهم: إذا كان غدا فأتني^(٢).

٣١. وتاء تأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى كأبت هند الأذى
(وتاء تأنيث تلي الماضي) ساكنة ويليهما المضارع متحركة^(٣) (إذا كان) الفعل مسندًا
(لأنثى) أو مؤولٍ بها، أو مخبرٍ بها عنه (كأبت هند الأذى) وتأبى هند الأذى، وقول بعضهم: أتته كتابي فمزقها، وقوله:

ألم يك غدرًا ما فعلتم بشمعلٍ وقد خاب من كانت سريرته الغدرُ
وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل، إلا أنه لما كان كالجزء منه جاز أن يدل ما اتصل به على معنى فيه، كما جاز أن تتصل به علامة رفعه في الأفعال الخمسة.

٣٢. وإنما تلزم فعل مضمَر متصلٍ أو مُفهم ذاتٍ جرٍ
(وإنما تلزم) هذه التاء من الأفعال (فعل) فاعل (مضمَر متصل^(٤)) لم يسكن له آخر الفعل مطلقًا^(٥) (أو) اسم ظاهر

(١) وقيل: حتى بمعنى إلا، وتردني صلة أن مقدرة، أي: لئن كان لا يرضيك إلا أن تردني، وعليه فلا شاهد.

(٢) في كان فيها ضمير مدلول عليه بالحال المشاهدة، أي إذا كان هو أي: ما نحن عليه من سلامة، أو كان هو أي ما تشاهده مني، وكان في الشاهدين تحتمل التمام والنقصان.

(٣) صوابه: ويفتح بها المضارع لأنها للمضاربة والتأنيث. ولكن المضارع لا يعقل دونها.

(٤) فإن كان الضمير غير متصل لم يؤنث بالتاء، نحو: هند ما قام إلا هي.

(٥) مجازي التأنيث أو حقيقته، نحو: هند قامت والشمس طلعت، أو بارز لكنه ساكن، نحو: ﴿قَالَتَا﴾.

(مفهم ذات حر^(١)) غير مكسّر ولا اسم جنس ولا جمع^(٢).

٢٣٣. وقد يُبيح الفصل تركّ التاء في نحو أتى القاضي بنتُ الواقفِ
(وقد يبيح الفصل) بينهما بالفعل مطلقاً^(٣) (ترك التاء)^(٤) في نحو أتى القاضي بنتُ
الواقف) وقوله:

لقد ولد الأخيطل أمّ سوء على باب استها صُلب وشام
وقوله: إن امرأ غره منكن واحدةً بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور

٢٣٤. والحذف مع فصلٍ بإلا فضلاً كما زكا إلا فتاة ابن العلاء
(والحذف مع فصلٍ بإلا فضل^(٥)) على الإثبات مراعاةً للمعنى (كما زكا إلا فتاة ابن
العلاء) إذ المعنى ما زكا أحد إلا هي، ومن الإثبات قراءة بعضهم: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا
مَسْكَنُهُمْ﴾، ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾^(٦)، وخصه الجمهور بالضرورة كقوله:

(١) وفي ابن عقيل: أصل حر حرح، فحذفت لام الكلمة، وفي الخصري عليه: بدليل تصغيره على حُريج
وجمه على أحراح، فحذفت لامه وهي الحاء اعتباطاً، فبقي كيد ودم. وقد يعوض منها راء تدغم فيها
الراء. وهو بكسر الراء: فرج المرأة، كما في المصباح. لكن المراد هنا مطلق فرج يُعدّ للوطء ولو دبراً
كالطير.

(٢) الخصري: إذا سقط التمييز بين مذكر
لذي التا وذكّر في المجرد يا فتى
وإن مُيزاً أنّ لأثنى ولو خلا
وذا في الحقيقي لا المجازي فإنه
ومع حذفها ذكّر وجوباً سوى الذي
(٣) ظاهراً أو مضمراً.

(٤) وفي التعبير بقدر الإباحة إشعار بأن الإثبات أجود وقيل واجب.

(٥) وقيل واجب، ومثل إلا سوى وغير وإن مذكراً لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه.

(٦) وليس في جميع الشواهد ما هو على الظاهر الحقيقي التأنيث، لكن لما اقترن بها المجازي مع الفصل بإلا
فالحقيقي من باب أخرى، فساغ الاستشهاد بها ذكر.

ما برئت من ريبة أو ذمّ في حربنا إلا بناتُ العمّ
وقوله: طوى النحر والأجزاء ما في غروضها فما بقيت إلا الضلوع الجراشع

٢٣٥. والحذف قد يأتي بلا فصل ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقّع

(والحذف قد يأتي) مع الظاهر الحقيقي التأنيث^(١) (بلا فصل) شذوذاً، حكى سيبويه:
قال فلانة^(٢)، وهو رديء لا يقاس عليه (ومع ضمير ذي المجاز^(٣) في شعر وقع) كقوله:

فلا مُزنةٌ ودقّت ودقّها ولا أرض أبقل إبقالها
وقوله: فلما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها
وأجازه ابن كيسان في النشر^(٤).

٢٣٦. والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللين
(والتاء مع جمع) معرب (سوى) الجمع (السالم)^(٥) من مذكر) والسالم من مؤنث

(١) لكن بشرط أن يكون الفاعل فيه علامة التأنيث. ولكن المضارع لا يعقل دونها.
(٢) وكحديث أم زرع: «جلس إحدى عشرة امرأة عند النبي صلى الله عليه وسلم». وخرج عليه* قوله:
تمنى ابتائي أن يعيش أبوها وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر
إذا حان يوماً أن يموت أبوكما فلا تخمشا وجهها ولا تحلقا شعر
وقولا هو المرء الذي ليس جاره مضاعوا ولا خان الصديق ولا غدر
إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن ييك حولاً كاملاً فقد اعتذر
*١ مقابله أنه من باب:

وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تاء كتبت العبر
(٣) فلم يبق إلا ضمير حقيقي التأنيث.

(٤) لأن التأنيث مجازي، ولا فرق بين المضمّر والظاهر، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول:
أقبلت إبقالها، بالنقل، وأجيب بأنه إنما ثبت ما ذكره بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل أو
غيره، فمن العرب من لا يميز في الهمزة التخفيف، ويؤيد قول ابن كيسان أن الأعمى حكى في شرح أبيات
كتاب سيبويه أنه روي أقبلت إبقالها بتخفيف الهمزة، وقال: لا ضرورة فيه على هذا؛ إذ هذا دليل أن قائله
يميز النقل، وعلى رواية عدم تخفيف الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان، فلا ضرورة. تصريح.

(٥) بأن كان اسم جمع أو اسم جنس أو جمع تكسير، وقيد في التصريح بالمعرب وقال: إن المبني نحو الذين
لا يقال فيه قالت الذين وإن قيل إنه جمع الذي، أي اسم جمع الذي.

(كالتاء مع) المؤنث المجازي التأنيث كـ (إحدى اللبن^(١)) لكونه بمعنى الجمع والجماعة، قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾، ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾، وقوله:

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إليّ ثم تصدّعوا
وحكمها معها كحكمها مع واحدتهما خلافاً للكوفيين^(٢) فيها، والفارسي^(٣) في الثاني تمسكاً بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ^(٤)﴾.

٤٣٧. والحذف في نعم الفتاة استحسنا لأن قصد الجنس فيه بئى
(والحذف في) قولك (نعم الفتاة) وبئس الفتاة (استحسنا)^(٥) على الأصح (لأن قصد الجنس فيه بين) ولكن الإثبات أحسن^(٦).

٤٣٨. والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا
(والأصل في الفاعل أن يتصل) بالفعل؛ لأنه كالجزم منه، ألا ترى أن علامة رفعه تتأخر عنه في الأفعال الخمسة (والأصل في المفعول أن ينفصل) عنه بالفاعل؛ لأنه فضلة.

-
- (١) وسكت الموضح تبعاً للنظام عن إسناد الفعل إلى المثني، وحكمه حكم مفردة؛ فإن كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾، وإن كان لمؤنث وجب تأنيث فعله، نحو قالت الهندان.
(٢) مستدلين بقوله تعالى: ﴿ءَأَمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ وقوله: فبكى بناتي ... إلخ، وردوا بأن هذا جمع تكسير لأن صيغة المفرد وهي ابن وبنت تغيرت.
(٣) عبد الودود:

أبو عليّ الفارسيّ يُقبل لديه جاء الفاطمات الفضل
وذلك الكوفة يقبلونا ويقبلون جاءت الزيدونا

- (٤) ورُدّ بأن هذا من باب الفصل بالمفعول.
(٥) أشار بهذا الحكم إلى اسم الجنس العاقل، وأما غيره فيجوز فيه الوجهان.
(٦) وقيل للعهد، وعليه فلا خلاف في وجوب التاء.

٢٣٩. وقد يُجاء بخلاف الأصل وقد يحى المفعول قبل الفعل
(وقد يجاء) جوازاً أو لزوماً (بخلاف الأصل) نحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذْرُ﴾
(وقد يحى المفعول قبل الفعل) نحو: ﴿فَقَرِيحًا كَذَبْتُمْ وَقَرِيحًا نَقُلُون﴾^(١).

٢٨٤. وسبقه امنعن إذا أن وجد ومطلقاً في غير ذاك يطرد
(وسبقه امنعن إذا أن وجد) وصلتها خففة أو مشددة لما سبق^(٢)، وتأخيرَه إن
استوجب التصدير أو نصبه جواب أما غير مفصول عنها بغيره نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ
فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٣) (ومطلقاً في غير ذاك يطرد) خلافاً للكوفيين في منع نحو: زيداً غلامه
ضرب^(٤)، أو غلامه أو غلام أخيه ضرب^(٥) زيد، وما أراد أخذ زيد وما طعامك أكل إلا
زيد، والحجة عليهم السماع قال:

كعباً أخوه نهي فانقاد منتهياً	ولو أبى باء بالتخليد في سقرا
وقوله: رأيه يحمد الذي يألف الحز	م ويشقى بسعيه المغرور
وقوله: شرّ يوميهـا وأغـواه له	ركبت عتـز بـحدج جملا
وقوله: ما شاء أنشأ ربي والذي هو لم	يشأ فلست تراه منشئاً أبدا
وقوله: ما المرء ينفع إلا ربّه فعلى	م تستمال لغير الله آمال

ما لم يمنع مانع من تقديمه بأن كان العامل تعجباً، أو موصولاً به حرف عامل نحو: ما

(١) محض باب: يؤخر الفاعل إن تأخرا
أو لفظ مفعول أقل مثل ما
ونحو: ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾.

(٢) وهو خوف التباسها بالمكسورة خطأ والتي بمعنى لعل لفظاً وخطأ.

(٣) وإلا جاز نحو: أما اليوم فاضرب زيداً؛ لأن أما لا تباشر العامل.

(٤) لتقديم المفعول الذي هو معمول الخبر على المبتدأ.

(٥) لتقديم المفعول على الفعل والمفسر على مفسره.

أحسن زيدًا، وأعجبني أن تضرب زيدًا، أو مقرونًا بلام ابتداء أو قسم^(١) نحو: ليحب الله المحسنين، والله لأضربن زيدًا.

٤٤. وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مَنْحَصِرٍ (وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ) وَجَوِبًا (إِنْ لَبَسَ حُذِرَ) بِأَنْ خَفِيَ إِعْرَابُهُمَا^(٢) بِلا قرينة لفظية أو معنوية نحو: ضربت موسى سعدى، وأكلت الكمثرى الحبل، خلافًا لابن الحاج محتجًا بأن العرب تميز تصغير عمرو وعمر على عمير، وبأن الإجمال^(٣) من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز: زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر^(٤)، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً^(٥) اتفاقًا وشرعًا على الأصح^(٦)، وبأن الزجاج نقل أنه لا خلاف أنه يجوز في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾ كون تلك خبرًا أو العكس^(٧) (أو أضمَر الفاعل غير

- (١) نظم: صلة أن وأل ومصدر وما
أكد لام قسم أو ابتداء
لعدم التسليط والضعف والإله
وما للام الابتداء والقسم
تعجبًا جاء وقد ونون ما
مفعوله بمنع سبقه بدا
تمام واستحقاق صدر فانتبه
لأحرف التنفيس حتمًا قد تُمي
- (٢) بأن كان الأول مقصورًا والثاني مثله أو اسم إشارة أو موصولًا أو مضافًا إلى ياء المتكلم كضرب موسى عيسى أو هذا أو الذي قام أو غلامي، وهكذا تقديم أيها شئت؛ فالصور ست عشرة مأخوذ من ضرب عدد أربع في أربع.
- (٣) ولبعضهم كما في يس:

الفرق بين اللبس والإجمال	مما به يُهْتَم في الأقوال
فاللفظ إن أوهم غير القصد	فاحكم على استعماله بالرد
لأنه اللبس وأما المجل	فربما يفهمه من يعقل
وذاك أن لا تفهم المخالفا	ولا سواء بل تصوير واقفا
وحكمه القبول في الموارد	فاحفظه نظرًا أعظم الفوائد

(٤) ورُدَّ بأن هذا إجمال لا لبس.

(٥) خلافًا للمعتزلة.

(٦) نحو: ﴿وَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾.

(٧) ورُدَّ بأن الفاعل لا يقاس على المبتدأ.

منحصر) كضربته، إلا إن قصد بتقديمه على الفعل غرض كالحصر، والفاعل الظاهر إن أضمر المفعول كذلك كزيد يضربه عمرو.

٢٤١. وما بإلا أو بإنما انحصر آخر وقد يسبق إن قصد ظهّر (وما بإلا أو بإنما انحصر) من فاعل أو مفعول مطلقاً^(١) (آخر) وجوباً (وقد يسبق إن قصد) المتكلم (ظهر) بأن كان الحصر بإلا^(٢)، وفقاً للكسائي فيهما، وللبصريين^(٣) والفراء وابن الأنباري في المفعول، قال:

عشية إناء الديار وشامها ^(٤)	فلم يدر إلا الله ما هيّجت لنا
ولا جفا قط إلا جباً بطلاً	وقال: ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم
وهل يعذب إلا الله بالنار	وقال: ثبتهم عذبوا بالنار جازهم
ولم يسأل عن ليل ببال ولا أهل ^(٥)	وقال: فلما أبى إلا جماعاً فؤاده
فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها	وقال: تزودت من ليل بتكليم ساعة
وتغرس إلا في منابتها النخل ^(٦)	وقال: وهل يُنبِت الخطيّ إلا وشيجه

٢٤٢. وشاع نحو خاف ربّه عمر وشذ نحو زان نوره الشجر (وشاع) في لسان العرب تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل عليه (نحو خاف

(١) أي: ظاهرين أو مضميرين، فالمجموع ثمان صور.

(٢) لأن إنها لا تلاصق محصورها.

(٣) فلا يقبلون تقديم الفاعل المحصور عليه، ويقدرّون للمنصوب بعده فعلاً، أي: درى، وعاب فعل وعذب بالنار.

(٤) الإناء كالإبعاد وزناً ومعنى، وشامها بكسر الواو فاعل هيّجت: جمع وشيمة وهي كلام الشر.

(٥) بعده: تسلى بأخرى غيرها فإذا التي تسلى بها تغري بليلى ولا تسلى

(٦) شاهد لبيت المصنف، أوله لأوله وآخره لآخره. وقبل البيت:

أناخ هوى ليل على قلب سيد كريم أبي ليس بصطاده الختل

رَبِّهِ (عمر)، وقوله:

جاء الخلافة إذ كانت له قدرًا كما أتى رَبَّهُ موسى على قَدَرٍ
(وشذ) في كلامهم تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول عليه لما فيه من عود الضمير على
متأخر لفظاً ورتبة، حتى قيل بمنعه، والصحيح جوازه على قلة (نحو زان نوره الشجر)

وقوله: ولو أن مجدًا أخلد الدهرَ واحدًا من الناس أبقى مجده الدهرَ مُطْعِمًا

وقوله: جزى رَبُّهُ عنا عديَّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقوله: فما نفعت أفعاله المرء راجيًا جزاء عليها من سوى مَنْ له الأمرُ

وقوله: كسا حِلْمُهُ ذا الحلمِ أثوابَ سُودِدٍ ورقى نداء ذا الندى في ذرى المجدِ

وقوله: جزى بَنُوهُ أبا الغيلان عن كَبَرٍ وحسنِ فعل كما يُجْزَى سَيِّئَارُ

٢٨٥. ورفعُ مفعولٍ به عنهم نَدَرُ ونصبُ فاعلٍ إذا القصدُ ظَهَرَ^(١)

سمع من كلامهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ^(٢)، وقوله:

مثل القنانيذ هَدَّاجون قد بلغت نجرانَ أو بلغتِ سوءَاتِهِمْ هَجْرُ^(٣)

٢٨٦. وارتفعًا وانتصبا فيما انتظم وخُصَّصَ الفاعلُ فهو مُلتزَمٌ

(وارتفعًا وانتصبا في ما انتظم) كقوله:

(١) وقد ينصب الفاعل فقط، كقوله:

يسط للأضياف وجهًا رحبا (٢) نظم: القلب في نوعيه هل يُقاس
أو لا وأطلقنْ أو أَلْقِياسُ جوازه إن بان معنى جيد

به وفي سبيل ذاك أنشدوا ومهمه مغبرة أرجاؤه
كأن لون أرضه ساءوه ومنه قلب كعرضت الإيلا

آخر: ثالثها الأصحُّ إن لم يقتضِ على الحياض ثم هل ذا قبلا
معنى لطيفًا لا وإلا فارتضي ثالثها الأصحُّ إن لم يقتضِ

(٣) أي: بلغتِ سوءَاتِهِمْ هَجْرَ، وهي بلدة قرب المدينة، والسوءات جمع سَوَأى كفعل: من السوء.

إِنَّ مِنْ صَادٍ عَقَقًا لِمَشُومٍ كيف من صَادٍ عَقَقَانِ وَبِوَمٍ
وقوله: قد سالم الحياتِ منه القَدَمَا^(١) الأفْعَوَانِ وَالشُّجَاعِ الشَّجْعَمَا^(٢)
(وخصص الفاعل^(٣)) بِأَحَدِي مَسَوِّغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ (فهو ملتزم)^(٤).



(١) وقيل: القدماء هو الفاعل على حذف نون المتنى، والحيات منصوب والأفعوان وما بعدها بدل منها.

(٢) وذات قرنين ضموزا* ضرزما

* أي: ساكتة، وضرزم كزبرج: شديدة العض.

(٣) صوابه: وسُوِّغَ الفاعل.

(٤) خلافاً لبعضهم، واستدل بـ ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾، و﴿جَاءَهُمْ رَسُولٌ﴾ و(حان مشيب)، ورد بأن الأول من باب الإخبار بالمحال، والثاني على حد: عندي درهم، والثالث على حذف: منك.

النائب عن الفاعل

أبو حيان: لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك، والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله^(١).

٢٤٣. يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَنْبِلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ
(ينوب مفعول به عن فاعل) حُذِفَ لِلْجَهْلِ بِهِ أَوْ لَغَرَضٍ لَفْظِي كإِصْلَاحِ السَّجْعِ
والنظم والقافية، نحو: من طابت سريرته حمدت سيرته، وقوله:

عُلِّقْتُهَا عَرْضًا وَعُلِّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ
وقوله: وما المال والأهلون إلا وديعة فلا بد من يوم تُرَدُّ الْوَدَائِعُ
أو معنوي كالعلم به، والإيهام، والخوف منه، أو عليه، والتحقير، والتعظيم، وإيثار
غرض السامع (فيما له) من الأحكام (كنيل خير نائل)^(٢).

٢٤٤. فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُنُّنْ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيِّ كَوْصِلُ

(١) ويرد على هذه مفعول المصدر المحذوف الفاعل، نحو: أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً وثاني مفعولي أعطى إن بُني الأول للمفعول. وبقي عليه: وقابل من ظرف ... إلخ، وفيها عود الضمير على غير مذكور، وفاته الاختصار.

م: ترجم للنائب نجل مالك وليس في ذلك بالمشارك
ليدخل المجرور للمعتبر وقابل من ظرف أو من مصدر
ولاختصاراً ولمنع ثاني علّم زيد سُورَ المثنى
(٢) نظم: وحذفه للخوف^{١*} والإيهام^{٢*} والجهل^{٣*} والتحقير^{٤*} والإعظام^{٥*}
والسجع والوفاق والإيثار^{٦*} والوزن والعلم^{٧*} والاختصار^{٨*}

١* إما منه، نحو: ضرب زيد، أو عليه نحو: ضرب الأمير. ٢* نحو: تُصدق بذرهم.
٣* كسرق المتاع. ٤* نحو: طعن عمر.
٥* نحو: خلق الخنزير. ٦* نحو: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُم تَنَفَّسُوا فِ الْمَجَالِسِ﴾.
٧* نحو: خلق الإنسان. ٨* نحو: ﴿يُمِثِّلِ مَا عَوَّقْتُمْ بِهِ﴾.

(فأول الفعل) المبني مطلقاً^(١) (اضمن و) الحرف (المتصل بالآخر اكسر) لفظاً أو تقديرًا (في مضي كُوَصِل) ورُدَّ، ومنهم من يفتح في معتل اللام كغُزَى ورُمَى^(٢).

٢٤٥. واجعله من مضارعٍ منفتحٍ كيتحي المقول فيه يُنتَحى (واجعله من مضارعٍ منفتحاً) كذلك^(٣) (كيتحي المقول فيه) عند البناء للمفعول (يُنتَحى) و﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾.

٢٤٦. والثاني التالي تا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعة (والثاني التالي تا المطاوعة) وشبهها من كل تاء معتادة الزيادة وهي المفتوح ما بعدها كتُعَلِّم و﴿فَنُقِيلُ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ وتضرب وتغول، بخلاف ترمس الشيء بمعنى رسمه (كالأول اجعله بلا منازعة^(٤)).

٢٤٧. وثالث الذي بهمز الوصل كالأول اجعلنه كاستحلي (وثالث) الفعل (الذي) بُدئ (بهمز الوصل) حيث كان صحيح العين غير مضعف (كالأول اجعلنه كاستحلي) الشراب، واستخرج المتاع.

٢٤٨. واكسر أو أشمم فا ثلاثيٌ أعلَّ عيناً وضمَّ جا كبوعَ فاحتُمِل (واكسر) راجحاً (أو أشمم فا ثلاثي أعل عينا) وقرئ بهما: ﴿وَقِيلَ يَتَّزُّشُ أَبْلَعِي مَاءَكَ وَيَسْمَأْهُ أَقْلَعِي وَغِيْضَ الْمَاءِ﴾، والإشمام شوب الضمة شيئاً من صوت الكسرة (وضم جا كبوع فاحتمل) وحوك قال:

(١) ماضياً أم لا.

(٢) قال: وجمعةٌ مثل العلاء كأنما

وَعَى الملتقى منها إلى حرف مبرد
قد كان يشفي مثله فيما مضى
لا يستطيع دفاع نحب قد قُضِيَ

وقال: ما للطبيب يموت بالداء الذي
إن الطبيب بطبه ودوائه

(٣) أي: لفظاً أو تقديرًا.

كالأول اجعل إن تكن معتاده

(٤) صوابه: والثاني التالي تا الزيادة

حُوكْتُ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبُطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ
وقال: لَيْتَ وَهْلَ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

٤٩. وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ
(وإن بـ) سبب (شكل) من هذه الأشكال (خيف لبس) بأن أسند الفعل إلى تاء
الإضمار أو نونه (يجتنب) ذاك الشكل وجوباً، وفاقاً لابن عصفور والأبدي، ويعدل عنه
إلى شكل آخر لا لبس فيه، فتجنب الكسرة في يائي العين مطلقاً وفي واويها المكسورهما،
والضمة في واويها المفتوحهما^(١)، خلافاً لسيبويه^(٢) (وما لباع) ونحوه من الأوجه الثلاثة
(قد يرى لنحو حب) وعلم من كل فعل ثلاثي ساكن العين تخفيفاً أو تضعيفاً، وقرئ:
﴿رِدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾، ﴿وَلَوْ رَدُّوا﴾، والأفصح الضم حتى التزمه الجمهور كقوله:

خَوْذُ يُغْطِي الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤْتَزَرُ لَوْ عُضِرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمَسْكُ انْعَصَرَ

٥٠. وَمَا لِفَابَاعٍ لَمَّا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَاِنْقَادَ وَشَبِهَ يَنْجَلِي
(وما) ثبت (لفا باع) ونحوه من الأوجه الثلاثة ثبت أيضاً (لما العين تلي في اختار
وانقاد^(٣) وشبه) هما من افتعل وانفعل معلوكي العين صحيحَي اللام (ينجلي^(٤)) خلافاً
لابن عُدرة في الضم.

(١) ابن متالي: واجتنب الكسر في كباعا هاب كذا تنل اتباعا
وما كخاف فيه أيضاً يُجْتَنَّبُ والضم في عاق اجتنابه وجب
(٢) محتجاً بأن العرب لا تنقي اللبس في الاسم ولا الفعل كمختار ولا تضار ومضار، وأجيب بأنه من باب
الإجمال.

(٣) فنقول: اختَوَرُ وانقَوَدَ واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والإشمام وتحرك الهمزة بحركتهما من
كسر أو ضم أو إشمام وإن أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقاً لأنه أطلق أولاً أن الفعل بضم أوله
واقصر هنا على جريان الأوجه الثلاثة فيما قبل العين. شاطبي.

(٤) نظم: وهمز كاختار لدى البناء للنائب اجعل تابعاً للتاء

٢٨٧. وَشَذَّ أَنْ يُقَالَ فِي تُفْوعِلاَ بلا خلافٍ عنهم تَفِيعِلاَ (وشذ) إتباع التاء الفاء كسرًا (أن يقال في تفوعل بلا خلاف عنهم تفيعل) كَتَغِفَلْ عن الأمر، وَتَفِيتِكَ بزيد.

٢٨٨. وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٌّ بِنْيَابَةٍ حَرِي (وقابل) النيابة (من ظرف) مختص^(١) متصرف^(٢) ملفوظ به^(٣) (أو من مصدر) مختص^(٤) متصرف^(٥) ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل^(٦) (أو حرف جر) مع مجروره^(٧) على الأصح^(٨)، غير دال على تعليل ولا ملتزم طريقة

- (١) بخلاف صيم زمن.
- (٢) بخلاف صيم عندك.
- (٣) وفي نيابة غير المتصرف من الظروف وغير الملفوظ به خلاف؛ فأجاز الأخفش: جلس عندك بالنصب ويكون في محل رفع، وابن السراج نيابة المنوي. مساعد.
- (٤) بأن كان نوعيًا أو عدديًا.
- (٥) بخلاف سبحان ومعاذ لملازمة النصب على المفعولية المطلقة.
- (٦) نحو قولك: ما جلست جلوسًا طويلًا، فيقال لك: بلى جلس، فاستحسن لأنه مفعول به لعدم ملاقاته لفعله.
- (٧) مم: وبصرة منسوبة ما جرًّا واستغربوا هنا الذي به لفظ والحرف والمجرور لن ينوبا أعني معًا للسيد الروداني وقولنا سُقط في يديه (٨) مم: كذا السهيلي كذا الرندي^{١*} إذ لم يك المجرور متبوع المحل وليس في تقديمه مبتدأ ومن أجاب قال لا يعتبر وموهم التقديم لن يسلم^{٢*} لكونه عن عامل ما جرًّا ١* قد ضبط الرندي في المتن ٢* نحو: ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾؛ لأن النائب ضمير يعود على المكلف.

واحدة^(١) (نبأه حري) كصيم رمضان، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾، ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾، وأما قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾، وقوله:
 فإياك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله
 وقوله: وقالت متى يبخل عليك ويُعتَلَلْ يسؤك وإن يكشف غرامك تدرَبْ
 وقوله: يغضي حياءً ويغضي من مهابته فما يكلم إلا حين يتسم
 فمؤولات^(٢).

٥٢. ولا ينوب بعض هذي إن وُجد في اللفظ مفعول به وقد يرد
 (ولا ينوب بعض هذي) المذكورات (إن وجد في اللفظ مفعول به) وفاقاً لسيبويه
 (وقد يرد) عند الأخفش إن تقدم النائب والكوفيين مطلقاً، وقرئ: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا
 كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، وقال:

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيّداً ولا جفا ذا الغي إلا ذو هدى
 وقال: وإنما يُرضي المنيب ربّه ما دام معنياً بذكر قلبه^(٣)
 وهل لا أولوية لأحد منها إن فقد المفعول به أو للمصدر أو للمجرور أو للمكان^(٤)؟
 خلاف^(٥).

-
- (١) في الاستعمال كمد ومنذ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك.
 (٢) بأن النائب ضمير مصدر معرف* بلام العهد أو موصوف بما بعده من ظرف ونحوه.
 * لأن المصدر المبهم لا ينوب، وأخرى ضميره.
 (٣) والأبيات عند سيبويه ضرورة والقراءة شاذة أو مؤولة بأن النائب ضمير الغفران المفهوم من ﴿يَغْفِرُوا﴾،
 وأغرب ما فيه نيابة ضمير الثاني وهي تجوز.
 (٤) نحو: ضرب في يوم الخميس أمامك ضرب شديد.
 (٥) محمد حامد:

لا أولوية لسدى الجزولي في النائب عقب المفعول
 به ابن عصفور يقول المصدر أحق والمجرور أيضاً أجدر
 لدى ابن معطي وأبو حيّان للأولوية يرى المكان

٢٥٣. ^(١) وباتفاقٍ قد ينوب الثَّانِ مِنْ بابٍ كَسَا فيها التَّباسُهُ أَمِنْ (وباتفاق) أكثر النحاة (قد ينوب الثَّانِ مِنْ بابٍ كَسَا فيها التَّباسُهُ أَمِنْ) ^(٢)، وقيل: يمتنع مطلقاً ^(٣)، وقيل: إن لم يعتقد القلب، وقيل: إن كان نكرة والأول معرفة، وقيل: إنابته والحالة هذه قبيحة.

٢٨٨. وجاز أن ينوب في اختارَ بلا ترددٍ والمنعُ أيضًا نقلًا (وجاز أن ينوب) الثاني المنصوب بإسقاط الخافض مع وجود المنصوب بنفس الفعل (في اختار ^(٤) بلا تردد والمنع أيضًا نقل) عن الجمهور ^(٥).

٢٥٤. في بابٍ ظَنَّ وأرى المنعُ اشتَهَرُ ولا أرى منعًا إذا القصدُ ظَهَرَ (في بابٍ ظَنَّ ^(٦) وأرى المنع) من إنابة الثاني (اشتَهَر) وقيل: يجوز في بابٍ ظَنَّ إن لم يكن نكرة ^(٧).

-
- (١) فصل في المفعولين الذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.
إذا تعددت المفاعيل جازت نيابة الأول اتفاقاً والثاني على المشهور وامتنعت نيابة الثالث على المشهور.
- (٢) أي: تركيب آمن فيه الالتباس أي: بين أيهما الفاعل معنًى، نحو: كسي ثوب زيداً وأعطي درهم زيداً، وإلا امتنعت النيابة بلا خلاف كأعطي زيد عمراً.
- (٣) اعتقد القلب أم لا.
- (٤) نحو: اختير القوم زيداً.
- (٥) وهو الصحيح؛ لأن السماع إنما ورد بنيابة الأول كقوله:
ومنا الذي اختير الرجال ساحةً وجوداً إذا هبَّ الرياح الزعازعُ
- (٦) للالتباس بين النكرتين والمعرفتين ولعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً إن كان الثاني نكرة* والأول معرفة وإسناده والإسناد إليه وطلب التقديم والتأخير في آن واحد في بابٍ ظَنَّ، ولأن المفعول في بابٍ أرى أولى بالنيابة لأنه مفعول حقيقة وأصله الفاعلية، فهو أولى بها كان متلبساً به من كونه عمدةً، ولأن السماع إنما ورد بإنابته كقوله:
ونبتُ عبدَ الله بالجو أصبحت كراماً موالها لثيماً صميمها
- * لأن الغالب كونه مشتقاً.
- (٧) أي: الخبر، نحو: ظَنَّ قائم زيداً، وإلا جاز.

والأول معرفة^(١) (ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر^(٢)) ولم يكن جملة أو شبهها^(٣) وفاقاً لابن طلحة وابن عصفور في الأول، ولقوم من الكوفيين في الثاني، وأما الثالث فقليل بإنابته^(٤) حيث لا لبس^(٥).

٢٨٩. ومفردٌ كان بها منصوباً والحال والتمييزُ لن تنوبا (ومفرد كان بها منصوباً) فلا يقال: كين أخوك (والحال والتمييز) والمفعول له والمفعول معه (لن تنوب) لأن نيابة المفرد يلزم عليها الإخبار عن غير معلوم، والبواقي مبنية على سؤال مقدر خلافاً لزاعمي ذلك^(٦).

٢٩٠. ولا تُجْزِ كَيْدَ يَقَامُ وَجُعِلَ يُفْعَلُ والتجْوِيزُ عن بعضٍ نُقِلَ (ولا تجز كيد يقام وجعل يفعل) بتركيب الفعلين (والتجْوِيز عن بعض نقل) وهو الكسائي والفراء لجواز أن يكون الفاعل عندهما جملةً، والنائب مثله.

(١) نظم: في باب ظن وأرى المنع اشتهر
بين معرفتين أو منكرتين
والشيء مسند وهو مسند
وهكذا استحقاق شيء في أو أن
(٢) أي: المعنى بأن عرف المبتدأ أو الخبر.

(٣) وأجيب عن عدم ذكر المصنف لهذا القيد بالاستغناء عنه بما تقدم في باب الفاعل من أنه لا يكون إلا مفرداً وكذلك النائب.

(٤) وأجيب عن ذكر الاتفاق في نيابة الثاني وعن إيهام أن إنابة الثالث من باب أرى غير جائزة بالاتفاق إذ لم يذكره مع المتفق ولا مع المختلف بأن الخلاف غير معتد به فيهما. قال بعضهم:

وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلاف له حظ من النظر
وبأن الثالث تعرض له التزاماً لأنه هو الثاني في باب عِلْم، فلو ذكره كانت فيه شائبة تكرر.
(٥) نحو: أعلِمَ سمين زيداً كبشَه.

(٦) كافية: وقول قوم قد ينوب الخبر
وناب تمييز لدى الكسائي
نحو: خذها مطويةً بها نفس.

٥٥٠. وما سوى النائبِ مما عُلِّقَ بالرافعِ نصبُ له محققاً
(وما سوى النائب) والفاعل (مما علق بالرافع) النائب والفاعل (النصب له محققاً)
لفظاً أو تقديرًا^(١) أو محلاً^(٢)؛ لأن الفاعل لا يتعدد، ونائبه كذلك.



(١) كالمجرور.

(٢) كالمبني.

اشتغال العامل عن المعمول^(١)

وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو شبهه ناصب لضميره أو ملابسه بواسطة أو غيرها^(٢) ويكون ذلك العامل بحيث لو جرد من الضمير وسلط عليه لنصبه^(٣).

٢٥٦. إِنْ مَضْمُرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فَعَلًا شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ

٢٥٧. فَالسَّابِقُ انْصَبَ بِفَعْلٍ أَضْمَرَا حَتَّىٰ مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

(إِنْ مَضْمُرٌ اسْمٌ سَابِقٌ) كَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ (فَعَلًا شَغَلَ عَنْهُ) أَي: الْاسْمُ (بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ

الْمَحَلُّ)^(٤)

(١) المقصود بالذكر هو المشغول عنه، ووَسَطَ ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه مرفوع وبعضه منصوب. وأركانها ثلاثة: مشغول وهو العامل نصباً أو رفعاً، ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله؛ لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله. نعم، يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقديم معمولهما ومع ليس بجواز تقديم خبرها عليها وأن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق بها ليس شرطاً في العمل وهو المشغول عنه والشاغل المنصوب.

مم: تقديمه* اختصاصه* الإضمار* أفراده* كذاك الافتقار*

* ١ فزیداً من نحو: ضربته زيدا بدل.

* ٢ ليصلح بالابتداء بخلاف ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾، بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف، أي: وجب رهبانيتها وابتدعوها صفة كما في المغني. صبان.

* ٣ بخلاف الحال والتمييز.

* ٤ على ما فيه من الخلاف.

* ٥ بخلاف نحو: في الدار زيد فأكرمه.

(٢) فالصور ثمان؛ لأن الفعل إما أن ينصب نفس الضمير أو ينصبه بواسطة، وكذا ملابسه، وكذلك الاسم.

(٣) بخلاف إن فصل بينهما ما يستحق الصدر.

(٤) الضمير في عنه وفي لفظه للاسم السابق، والباء في بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتغال من ضمير عنه

بإعادة العامل، والألف واللام في المحل بدل من الضمير. أشموني. وقيل: الباء سببية وهما للضمير لكنه ضعيف؛ لأن الضمير لا محل له، وأجيب بأن محله تسلط العامل عليه بواسطة ولفظه بلا واسطة.

نحو: هذا ضربته وزيداً مررت به (فالسابق انصبه بفعل أضمر) على الأصح^(١) (حتمًا) لأنه لا يجمع بين المفسر ومفسره على الأصح^(٢)، وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَجْدِينَ﴾ فتوكيد (موافق لما قد أظهر) لفظاً ومعنى أو معنى فقط.

٢٥٨. والنصبُ حتمٌ إن تلا السابق ما يختص بالفعل كأن وحيثما (والنصب حتم^(٣) إن تلا السابق ما يختص بالفعل ك) أدوات الشرط والاستفهام غير الهمزة والعرض والتحضيض والنفي المختص ك(إن وحيثما^(٤)) وهل وألا وهلا وألاً.

٢٩١. وربما رَفَعَهُ ما أَضْمَرَ موافقاً معنى لما قد أظهر (وربما رفعه ما أضمر) والحالة هذه (موافقاً معنى) ولفظاً أو معنى فقط (لما قد أظهر) كقوله:

فإن^(٥) أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

(١) عبد الودود:

- | | |
|---------------------------|------------------------------|
| بالعامل المشغول كالفراء | ينصب الاسم السابق الكسائي |
| فهو كالاسم لدى يحيى السري | واختلفا من بعده في المضمير |
| عمل للعامل فيه فاعقلا | ومذهب الكسائي الألغاء فلا |
| بقولهم زيداً هدمت داره | مم: ورَدَ هذين أولوا المهارة |
- (٢) خلافاً للكوفيين محتجين بالآية، وردوا بأنه توكيد لا مفسر؛ لأن المفسر لا يأتي إلا بعد تمام الكلام والكلام هنا لم يتم؛ لأن ساجدين على حد قوله تعالى: ﴿أَعِيدُكُمْ أَكْثَرُ إِذَا يَتَمُّ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظْنَا أَكْثَرُ مَخْرُجُونَ﴾.
- (٣) رفعه ونصبه كل منهما يجب ويترجح ويمنع ويستوي.
- (٤) وتسوية الناظم بين إن وحيثما مردودة. توضيح. وجوابه أن الغرض من التسوية بينهما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما، وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة، وعبارة الناظم ناطقة بذلك. تصریح.
- (٥) أي: ضللت.

وقوله: أَلْتَجَزَعُ إِنْ^(١) نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا

وقوله: لَا تَجْزَعِي إِنْ^(٢) مَنَفْسُ أَهْلَكْتَهُ

٢٩٢. بَعْدَ كَهَلٍ وَلَمْ وَشَرَطٍ يُمْنَعُ أَلِاسْتِغْثَالُ وَاضْطِرَارًا يَقَعُ

(بعد) أدوات الاستفهام غير الهمزة (كهل و) أدوات الجزم والنصب كلن و(لم و) أدوات (شرط) غير إن وإذا (يمنع الاشتغال) اختياراً^(٣) (واضطراً يقع) بعدهن كقوله:

طُنُنْتُ فَقِيرًا ذَا غَنَى ثَم نَلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَه غَيْرَ وَاهِبٍ

٢٩٣. وَبَعْدَ إِنْ وَاقِعَةً قَبْلَ الْمُضِيِّ وَمُطْلَقًا بَعْدَ إِذَا قَدْ ارْتُضِيَ

(و) يقع (بعد إن واقعة قبل المضي^(٤)) لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو: إن زيداً لقيته فأكرمه أو لم تلقه فانتظره^(٥) (ومطلقاً) ماضياً أم لا^(٦) (بعد إذا قد ارتضي) نحو: إذا زيداً لقيته أو تلقاه فأكرمه^(٧).

٢٩٤. وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتَدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ التَّزِمَهُ أَبَدًا

(وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص) كإذا الفجائية وليتما وواو الحال قبل المضارع المثبت (فالرفع التزمه أبداً)^(٨).

(١) أي: هلكت.

(٢) أي: هلك.

(٣) لشدة مطلوبيتهن للفعل فلم تقبل الدخول إلا على صريحه.

(٤) لأنها انكسرت شوكتها لما كانت لا تعمل في المضي.

(٥) ويمتنع في الكلام بعد إن الجازمة لفعل التفسير لفظاً، نحو: إن زيداً تلقه فأكرمه؛ لأن إن لما جزمت الفعل قوي طلبها له.

(٦) وضرورة أم لا.

(٧) لضعف طلبها للفعل في صورتين لعدم جزمها المضي والمضارع بخلاف إن جزمت فلم ترض إلا بصريحه.

(٨) على الابتداء، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر، نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو،

٢٦٠. كذا إذا الفعلُ تلا ما لم يَرِدْ ما قبله معمولٌ ما بعدُ وُجدَ (كذا) يلزم الرفع (إذا الفعلُ تلا ما لم يرد ما قبله معمول ما بعد وجد^(١)) مما يستوجب الصدر؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً، نحو: زيد إن لقيته فأكرمه، وهل ضربته.
٢٩٤. أو أسند الفعلُ لمضمرٍ على سابقِ فعلٍ عائدٍ متصلاً^(٢) كزيد ظنه نجياً^(٣).
٢٩٥. ورُجِّحَ النصبُ إذا ما يوجدُ في الرفع مُوهِمٌ لما لا يُقصدُ (ورجح النصب) في خمس (إذا ما يوجد في الرفع موهم لما لا يقصد) نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ﴾^(٥) خلافاً لسيبويه^(٦).

-
- وليتما بشر زرته^{١*}، وخرجت وزيد يضربه عمرو^{٢*}. أشموني.
- ١* فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم إزالة ما اختصاص ليت. صبان.
- ٢* لما يأتي في الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالاً يمتنع فيها الربط بالواو. صبان.
- (١) صوابه: كذا إذا الفعلُ تلا ما استوجبا صدرَ الكلام فارتفاعٌ وجبا
- (٢) تنبيه: اعلم أن هذه المسائل الثلاث التي تعين فيها الرفع ليست من الاشتغال في شيء؛ لأنه تقدم أنه يشترط إمكان عمله في المتقدم عند تسليطه عليه، وذلك متفق هنا، لكن تتميماً للمسائل.
- (٣) لأنه لم يوجد في باب من الأبواب تعدي فعل الفاعل المضمر المتصل إلى ظاهره؛ لما فيه من توقف العمدة على الفضلة. بخلاف زيداً ما ظنه نجياً إلا هو لأن المنفصل كالأجنبي.
- (٤) لأنه إذا ارفع احتمال خلقناه الصفة، والتخصيص يوهم أن ما لا يكون موصوفاً لا يكون بقدر، ويوهم أن ثم مخلوقاً لغيره تعالى، وذلك غير مقصود.
- (٥) ونحو: كلَّ عبد لي اشتريته بدرهم. وإنما كان النصب نصّاً في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه، ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾.
- (٦) لأنه لم يعتبر إيهام الصفة مرجحاً للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال: ومن مرجحات النصب أن يكون مخلصاً من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك.

٢٩٦. أَوْ أَنْ بِهِ يَجَابَ عَمَّا نَصَبَا مِنْ قَبْلِهِ وَاجْتَنِبْنَا مَا اجْتَنَبَا
(أَوْ أَنْ بِهِ يَجَابَ عَمَّا نَصَبَ مِنْ قَبْلِهِ^(١)) كَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: مَنْ ضَرَبْتَ^(٢)؟
(وَاجْتَنِبْنَا مَا اجْتَنَبَ).

٢٩٧. وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِسْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ
(وَاخْتِيرَ نَصَبَ) الْاسْمَ السَّابِقَ الْوَاقِعَ (قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ) أَمْرًا أَوْ نَهْيًا أَوْ دَعَاءً
نَحْوُ: زَيْدًا اضْرِبْهُ، أَوْ لَا تَضْرِبْهُ، أَوْ رَحِمَهُ اللَّهُ أَوْ عَذِبْهُ، مَا لَمْ يَشْبِهِ الشَّرْطَ فَيَمْتَنِعَ عِنْدَ الْمَبْرَدِ
وَيُضْعَفَ عِنْدَ ابْنِ السَّيِّدِ وَابْنِ بَابِشَاذٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَقَائِلَةُ خَوْلَانَ فَانْكَحْ فَتَاهُمْ وَأَكْرَمَةُ الْحَيِّينَ خَلَوْ كَمَا هِيَ
فَالْتَقْدِيرُ هَذِهِ^(٣) (وَبَعْدَ مَا إِسْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ) كَحَيْثُ^(٤)، وَإِنْ وَمَا وَلَا النِّفَايَاتِ، وَهَمْزَةُ
الِاسْتِفْهَامِ غَيْرَ مَنْفَصِلَةٍ بِغَيْرِ ظَرْفٍ^(٥) وَلَوْ^(٦) مُسْتَفْهَمًا بِهَا عَنِ الْاسْمِ خِلَافًا لِابْنِ طَرَاوَةَ

(١) تصويب ابن غازي:

كَذَا إِذَا النِّصْبُ نَفَى الْإِيهَامَا أَوْ طَابِقَ الْجَوَابُ الْإِسْتِفْهَامَا

(٢) لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَبَقِ السُّؤَالِ.
(٣) وَإِنَّمَا اتَّفَقَ السَّبْعَةُ عَلَى الرَّفْعِ فِي نَحْوِ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ لِأَنَّ الْفَاءَ مَانِعَةٌ مِنَ الْإِسْتِغَالِ؛ فَإِنْ تَقْدِيرُهُ
عِنْدَ سَيَبَوِيهِ: مِمَّا يَتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمَ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ثُمَّ اسْتَوْفَى الْحُكْمَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَاءَ لَا تَدْخُلُ عِنْدَهُ فِي
الْخَبَرِ فِي نَحْوِ هَذَا، وَلِذَا قَالَ فِي قَوْلِهِ وَقَائِلَةُ ... إلخَ إِنْ التَّقْدِيرُ هَذِهِ خَوْلَانَ. وَقَالَ الْمَبْرَدُ: الْفَاءُ بِمَعْنَى
الشَّرْطِ، وَلَا يَعْمَلُ الْجَوَابُ فِي الشَّرْطِ فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يَفْسِرُ عَامِلًا فَالرَّفْعُ عِنْدَهُمَا
وَاجِبٌ. وَقَالَ ابْنُ السَّيِّدِ: وَابْنُ بَابِشَاذٍ يَخْتَارُ الرَّفْعَ فِي الْعُمُومِ كَالْآيَةِ وَالنِّصْبِ فِي الْخُصُوصِ كَزَيْدًا اضْرِبْهُ.
تَوْضِيحٌ. وَإِنَّمَا وَجِبَ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ أَحْسَنُ بِهِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ وَجُمُودِ الْفِعْلِ
عَلَى قَوْلٍ مِنْ جَعَلَهُ مَنْصُوبَ الْمَحَلِّ.

(٤) نَظْمٌ: أَضْفَ لِفَعْلِيَّةٍ أَوْ إِسْمِيَّةٍ حَيْثُ وَلَكِنْ غَلَبُوا الْفَعْلِيَّةَ
لِذَا جَلَسْتُ حَيْثُ خَالِدًا أَرَأَهُ النِّصْبُ فِيهِ رَاجِعٌ عَلَى سِوَاهُ
وَكُونَهَا لِذَاتٍ مُبْتَدَأٍ تَبِعَ بِهَا مَضَى مُسْتَقْبَحٌ أَوْ مُمْتَنِعٌ
كَإِذَا وَفَعْلِيَّةٌ هَذِي مُشْتَرَطٌ مَضِيهَا مُطْلَقًا أَوْ مَعْنَى فَقَطْ

(٥) أَوْ مَجْرُورٍ نَحْوِ: ﴿أَشْرَكَ بِنَا وَحَدًّا نَنْعُمُ﴾. وَإِلَّا فَلَا نَحْوُ: أَنْتَ أَوْ زَيْدٌ عَمَرُو ضَرِبْهُ؟

(٦) أَيُّ: حَيْثُ كَانَتْ مُسْتَفْهَمًا بِهَا عَنِ الْفِعْلِ اتِّفَاقًا، بَلْ وَلَوْ ... إلخَ.

في إجابته الرفع، وحكم بشذوذ النصب في قوله:

أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشبا

٢٦٢. وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولاً

(و) اختير نصب الاسم السابق (بعد عاطف) وشبهه كحتى ولكن وبل^(١) (بلا فصل) بأما طلباً للمشكلة بين الجملتين^(٢) (على معمول فعل مستقر أولاً)^(٣) نحو: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا هُوَ حَصِيمٌ مِثْنٌ﴾^(٤) وَالْأَنعَمَ خَلَقَهَا، ونحو: قام زيد وعمراً أكرمه.

٢٦٣. وإن تلا المعطوف فعلاً مخبراً به عن اسم فاعطفن مخبراً

(وإن تلا) الاسم السابق (المعطوف) جملة ذات وجهين^(٤) بأن تلا (فعلاً مخبراً به)

(١) نحو: ضربت القوم حتى زيداً ضربته، وما رأيت زيداً لكن عمراً رأيت، وما أكرمت عمراً بل زيداً أكرمته، وإنما قال: وشبهه لأن المعطوف بهذه الأمثلة يشترط كونه مفرداً وهو هنا جملة، فجعلت هذه الأحرف منزلة منزلة العاطف في إعطاء حكمه. توضيح.
(٢) لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية وتناسب المتعاطفين أحسن. أشموني. بخلاف نحو: ضربت القوم وأما عمراً فأهنته، فالمختار الرفع؛ لأن أما تقطع ما بعدها عما قبلها، وقرئ: ﴿وأما ثمود﴾ بالنصب منوناً وغير منون.
محمد حامد:

الفعل أما لا يلي وعللاً	بأنها ثابت عن الفعل فلا
دخول للفعل على الفعل وإن	يلحق بها معمول فعل مستكن
فهو بعيد الفاء تقديرًا ثبت	وقبل ما الفاء عليه دخلت
لا قبلها إذ فيه فصل أما	من فالجزء بكلام تام
ونصب ثمود يعرب باشتغال	بفعل بعد فاء ما يبين
ولا ذي الفاء تمنع ذا لضعف	فليست وسط مركزها تكون
فهانت عند ذاك وإن قوماً	مضى يدعوا بلادهم يهونوا

(٣) سواء كان المعمول منصوباً أو مرفوعاً. صوابه:

وبعد عاطف وشبهه بلا فصل على جملة فعل أولاً

(٤) أي: اسمية المصدر فعلية العجز.

مع معموله (عن اسم) غير ما التعجبية^(١) (فاعطفن مخيراً^(٢)) بين رفعه ونصبه بشرط أن يكون في الثانية ضمير الأولى أو كانت معطوفة بالفاء - هشام: أو بالواو - نحو: زيد قام وعمراً أكرمه لأجله، أو فعمراً أكرمه^(٣).

٢٦٤. والرفع في غير الذي مرّ رَجَحَ فما أُبِيحَ افعِل ودغ ما لم يُبَحَّ (والرفع في غير الذي مرّ رَجَحَ) على النصب لسلامته من الإضمار؛ لأن ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير، خلافاً للكسائي في ترجيح نصب تالي ما هو فاعل في المعنى نحو: أنا زيداً ضربته، وأنت عمراً كلمته، والنصب عربي جيد وقرئ: ﴿جَنَاتٍ عَذْبٍ يَدْخُلُونَهَا﴾، ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا﴾ (فما أُبِيحَ^(٤) افعِل ودغ ما لم يَبَحْ) وكان الأحسن أن يقول: وليعط مرفوعاً كما قد اتضح، أي: ليعط الاسم السابق حال كونه مرفوعاً قبل فعل هو فاعله في المعنى كما اتضح للمنصوب من وجوب التقدير ومنعه وجوازه راجحاً ومرجوحاً ومساوياً^(٥).

(١) بخلاف ما أحسن زيداً وعمراً أكرمه عنده فإنه لا أثر للعطف فيه. أشموني. يعني أنه لا يصح العطف عليها لأنه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها، فالراجع الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الإنشاء. صبان.

(٢) تنبيه: شبه العاطف في هذا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل، فالأول نحو: أنا ضربت القوم حتى عمراً ضربته، والثاني نحو: هذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه. أشموني.

(٣) قال هشام الضرير: الواو كالفاء في حصول الربط؛ لأن الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل: هذان زيد وعمرو، وردّ بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات، ولهذا لا يجوز: هذان يقوم ويقعد. قال ابن خروف تبعاً لطائفة من المتقدمين: جميع حروف العطف يحصل بها الربط، واحتجوا ببيت أنشدته ثعلب:

فذرني أطوف في البلاد لعلني
أسرّ صديقاً أو يساء حسودٌ
وخرّج على أن التقدير: يساء بي. توضيح.

(٤) لك بمقتضى تلك القواعد. صبان.

(٥) السيوطي: في الرفع الاشتغال بجري أبداً كالنصب إما فاعل أو مبتداً
فالفاعل احتمه بأن زيد سرى واختر بنحو أحمد قرا

٢٦٥. وفصل مشغول بحرف جرٍّ أو بإضافة كوصلٍ يجري (وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق (بحرف جر) مطلقاً^(١) (أو بإضافة) ولو تابعت أو بهما معاً نحو: زيداً ضربت غلامه، أو غلام أخيه، أو مررت بغلامه أو غلام أخيه (كوصل يجري)^(٢) في جميع ما تقدم من الأحكام.

٢٩٧. ولا تُجز كخالدًا ذهبَ به وَمَنْ يُجيزه فلا يُعبأ به (ولا تجز) الاشتغال بمصدر^(٣) منوي ونصب صاحب الضمير الملفوظ به (كخالدًا ذهب به ومن يجيزه) كالفارسي وابن السراج (فلا يعبأ به)^(٤).

٢٩٨. وجوزوا زيدًا أخاه تضرُّبه وبعضهم تجويزه مجتنِبُه (وجوزوا) أن يفسر عاملُ الاسم المشغول عنه العاملُ الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان سبباً^(٥) وكان المشغول مسنداً إلى غير ضميريهما^(٦) نحو: (زيدًا أخاه تضر به)^(٧) وإن أسند إلى ضمير أحدهما كزيدًا أخوه يضربه فصاحبه^(٨) مرفوع بمفسر المشغول وصاحب

والابتداء اختره في زيد غدا	واحتم خرجت فإذا ذا قد بدا
واستويا في نحو زيد قعدا	وعامر مر وقس ذا أبدا

- (١) أي: غير مقيد بحرف بخصوصه.
- (٢) تنبيه: النصب في نحو: زيدًا ضربته أحسن منه في نحو: زيدًا ضربت أخاه وفي نحو: زيدًا ضربت أخاه أحسن منه في نحو: زيدًا مررت بأخيه. أشموني. لم يتعرض لزيدًا مررت به مع زيدًا ضربت أخاه، والمنقول عن أبي حيان أن نصب الأول أحسن منه في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى.
- (٣) بسبب إنابة ضمير مصدر.
- (٤) لأن الفعل إنما يدل على مصدر غير مختص وهو لا ينوب وأخرى ضميره.
- (٥) وإلا بأن لم يكن الاسم المشغول عنه سبباً لما قبله فلا يجوز، نحو: زيدًا عمرًا يضربه؛ لأن الأول لم ينصب ضميره ولا ملابسه.
- (٦) بأن كان مسنداً إلى ضمير مخاطب أو متكلم.
- (٧) لدخوله في حد الاشتغال وهو أن يتقدم اسم ... إلخ، فيكون اشتغالا قبل آخر.
- (٨) أي: الضمير المستتر في المشغول.

الآخر منصوب به (وبعضهم تجويزه مجتنبه) لما فيه من استحقاق العامل المتوسط الضعف والقوة في آن واحد؛ لأنه مفسر لما قبله، وهو مفسر لما بعده.

٢٦٦. وَسَوَّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ (وسو في ذا الباب وصفًا^(١) ذا عمل) بأن كان للحال أو للاستقبال^(٢) (بالفعل) في جواز تفسيره ناصب الاسم السابق^(٣) (إن لم يك مانع حصل) كوقوعه صلة لأل، أو صفة مشبهة كزيد أنا الضاربه، ووجه الأب زيد حسنه^(٤).

٢٦٧. وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ (وعلاقة^(٥) حاصلة) بين الاسم السابق والعامل الظاهر (بتابع) نعت أو عطف بيان أو نسق بالواو^(٦) خاصة غير معاد معه العامل، وإلا فقولان^(٧) (كعلقة بنفس الاسم الواقع^(٨)) شاغلًا نحو: زيدًا ضربت رجلًا يحبه، أو عمرًا أخاه، أو ضربت عمرًا وأخاه. (١) بخلاف المصدر واسمه واسم الفعل، نحو: زيد كلامك إياه حسن، أو عليك؛ لأن الكل لا يعمل فيما قبله. نظم:

الاسم والفعل في الاشتغال لا	يحيى الاجنبي قطعًا فاصلا
بينهما وفي اشتغال الوصف	يُشترط الفصل لضعف الوصف
والفصل بالمجرور أو بالظرف	يجوز في ذا الباب دون خلف
وللكسائي جواز فصل	الاجنبي الاسم من ذا الفعل

(٢) نحو: زيدًا أنا ضاربه الآن أو غداً. فخرج اسم التفضيل؛ لأنه لا يعمل في المفعول به، والصفة التي بمعنى الماضي؛ لأنها لا تعمل على الأصح.

(٣) وهل يقدر الفعل لأن العمل أصله له أو الوصف لموافقة المذكور؟ قولان.

(٤) لأنها لا يعملان فيما قبلهما.

(٥) بالضم، أي: ربط، أو بالكسر أي: ضمير والباء ظرفية.

(٦) لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، ومثل النعت البيان في الإيضاح والتخصيص والعطف بالواو؛ لأن الاثنين معها والجمع بمنزلة اسم واحد مثني أو مجموع فيه ضمير.

(٧) وأما التوكيد فلا يصح هنا؛ لأنه لا يتصل به إلا ضمير المؤكد، وكذا البديل؛ لأن العامل فيه محذوف.

(٨) ابن زين: صوابه:

ومضمر في تابع للشاغل كمضمر متصلٍ بالعامل

٢٩٩. والربطُ في النعت وفي الموصولِ والحال والخبر كالمشغولِ
نحو: ضربتُ امرأةً قام رجلٌ يحبها، وجاءت التي قام عمرو أخوها، وجاء زيد راكبًا
عمرو أبوه، وزيد قام عمرو وأبوه.



تعدي الفعل ولزومه

٢٦٨. علامةُ الفعل المعدى أن تَصِلَ ها غير مصدرٍ به نحو عَمِلَ
(علامة الفعل المعدى) ويسمى واقعًا ومجاوِزًا (أن تصل ها غير مصدر به) ^(١)، وأن
يصاغ منه اسم مفعول تام ^(٢) (نحو) الخير (عمل)ته فهو معمول.
٢٦٩. فانصِب به مفعوله إن لم يَنْبَ عن فاعِلٍ نحو تدبَّرْتُ الكُتُبَ
(فانصب به مفعوله) لا بالفاعل ولا بهما ولا بمعنى المفعولية خلافًا لزامعي ذلك ^(٣)
(إن لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب).
٢٧٠. ولازِمٌ غيرُ المعدى وَحْتِمٌ لزومُ أفعالِ السجايا كَنَهْمٌ
(ولازم غير المعدى) إذ لا واسطة بينهما على الأصح ^(٤)،

(١) على وجه لا تكون خبرًا ولا ظرفًا ولا حرفًا، نحو: الصديق كتته، ويحتمل الظرف والمصدر قوله:

هريرة ودَّعها وإن لام لائم
لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويته

(٢) باطراد، بخلاف:

تمرون الديار ولم تعوجوا
ونصبُ مفعول به قد وقعا
أو هو بمفعولية للبصري
وخلف وعزوها بنشر

(٣) مم:

هشام الفراء دون نُكِرٍ
مرتب كما أتى في التَّصْرِي
إذ نصبه يحول حيث جالا
إطعام إذ قد نصبت يتما

تذييل:

غير الأوَّلِ واهن وقالوا
هشام والذ رد ذا الزعيم
من غير فاعل وكون الفاعل
عنه وللمفعول طورًا سبقه
وذا له رد وأما خلفُ

عمر و يرده إذ النصب أبي
أيضًا كما رتب ذا المهذبُ
بين التعدي وال لزوم في الأصح

(٤) نظم:

ويسمى قاصراً^(١) (وحتم لزوم أفعال السجايا) وهي ما ليس بحركة جسم من معنى قائم بالفاعل ملازم له (كنهم) الرجل إذا كثر أكله^(٢).

٢٧١. كذا افعلل والمضاهي اقعنسا وما اقتضى نظافة أو دنسا
(كذا) حُتم لزوم موازن (افعلل) كاقشعر واشمأز واطمأن وما ألحق به من افوعل
كاكوهذ الفرخ إذا ارتعد (والمضاهي) ه افعلل بزيادة إحدى اللامين، نحو: (اقعنس)
وافعلل بزيادة الألف في آخره، نحو: احرنبي^(٣) من افعلل بأصالة اللامين كاحرنجم،
وأما قوله:

قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ويسرنديني
فشاذ (وما اقتضى نظافة) كطهر ونظف ووضع (أو دنسا) كقذر ونجس.

٢٧٢. أو عرّضا أو طاوع المعدى لواحد كمدّه فامتدّا
(أو عرّضا) وهو ما ليس بحركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ملازم له كمرض
وكسل ونشط وفرح وحزن ونهم إذا شبع (أو طاوع) فاعله فاعل الفعل (المعدى لـ)
مفعول (واحد كمدّه فامتد) وكسرت ه فانكسر، فإن طاوع ما يتعدى لاثنتين تعدى لواحد
كعلمته الحساب فتعلمه^(٤).

أو متعدّ زيدت الحروف أو لازم وحرفه محذوف*
* محلّ هذا إذا اتحد المعنى بخلاف فغرفه وفغرفاه.

كافية: وجمع اللزوم والتعدي لواحد مع اتحاد القصد
وجمعاً مع اختلاف المعبر نحو فغرت الفم والفم فغر

(١) لقصوره على الفاعل وغير واقع وغير مجاوز كذلك. أشموني.

(٢) وجبن وشجع.

(٣) الديك: انتفش عند القتال.

(٤) وإن طاوع ما يتعدى لثلاثة تعدى إلى اثنين، نحو: أعلمت زيدا كبشه سميئاً فعلمه سميئاً.

٢٧٣. وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ قَالَ نَصَبٌ لِلْمُنَجَّرِ

٢٧٤. نَقْلًا وَفِي أَنَّ وَأَنَّ يَطَّرِدُ مَعَ أَمِنْ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

(وعد لازمًا بحرف جر^(١)) نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَتُورِهِمْ﴾، وأقام زيد بالمكان، والمعدي لواحد آخر به كضربت زيدًا بالعصا (وإن حذف) الجار (فالنصب) ثابت (للمنجر^(٢)) وجوبًا، وشذ بقاء الجر في قوله:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلِّبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ
وإنما يحذف (نقلًا) واردًا في السعة كشكرته ونصحته وذهبت الشام واختيرته القوم وأمرته الخير، ومخصوصًا بالضرورة كقوله:

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ
وقوله: لَدُنْ بَهْرُ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلُبُ^(٣)
(وفي أَنَّ وَأَنَّ) وكى المصدريات لا غيرهن خلافاً للأخفش الأصغر^(٤) لطلوهن بالصلة، محكوماً على موضعهن بالنصب^(٥)، لا بالجر خلافاً للكسائي والخليل، والحجة لهما قوله: وَمَا زَرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ^(٦)

(١) إن كان من الأفعال الصادرة، بخلاف جبن ونحوه.

(٢) وناصبه الفعل عند البصريين وبمعنى نزع الخافض عند الكوفيين.

(٣) وقوله: نَحْنُ وَتُبْدِي مَا بَهَا مِنْ صِبَابَةٍ وَتُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لِقَضَائِي أَي: عَلَيَّ.

(٤) علي بن سليمان البغدادي، فإنه أجاز: بَرَيْتُ الْقَلَمَ السَّكِينِ وَنَجَرْتُ الْعُودَ الْقُدُومِ. ولم يكن متسعاً في علم النحو ولا صنف فيه. نظم:

عبد الحميد هو الأخفش الكبير
وتنجل مسعدة أي أبو الحسن
وابن سليمان علي الصغير
تلميذه عمرو بن عثمان الشهير
تلميذ ذا أكبر كان منه سن
ومات فجأة ببغداد الأمير

(٥) وفاقاً لسيبويه والقراء قياساً على الاسم الصريح.

(٦) ورد بأنه عطف التوهم.

(يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا) أو لقصد إيهام، نحو: ﴿وَرَعَبُونَ أَنْ تَكُوهُنَّ﴾.

٢٧٥. والأصل سبق فاعلٍ معنًى كَمَنْ مِنَ الْبَسَنِ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ (والأصل) في ترتيب المفعولين الذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سبق فاعل معنًى) ومسرَّح لفظاً وتقديرًا على غيرهما^(١) (ك)تقديمك (مَنْ من) قولك (الْبَسَنِ من زاركُم نَسَجَ اليمين) واخترت زيدًا القوم أو من القوم.

٢٧٦. وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبٍ عَرَاً وتركُ ذاك الأصلِ حتمًا قد يُرى (ويلزم الأصل لموجب عرا) كما إذا خيف اللبس كأعطيت زيدًا عمرًا، أو كان الثاني محصورًا كما أعطيت زيدًا إلا درهمًا، أو كان الثاني ظاهرًا والأول ضمير نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (وترك ذاك الأصل حتمًا قد يرى) كما إذا كان محصورًا كما أعطيت الدرهم إلا زيدًا، أو ظاهرًا والثاني ضمير متصل نحو: الدرهم أعطيته زيدًا، أو متلبسًا بضمير الثاني نحو: أسكنت الدار بانيها.

٢٧٧. وحذفَ فضلةً أجز إن لم يضرَّ كحذفِ ما سَبَقَ جوابًا أو حُصِرَ (وحذف فضلة أجز) لبعض أسباب النيابة^(٢) (إن لم يضر) حذفها كما هو الأصل، ويكون ذلك لغرض لفظي كتناسب الفواصل^(٣) نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾، ﴿إِلَّا نَذْكِرْهُ لِمَنْ يَخْشَى﴾^(٤)، أو معنوي كاحتقاره نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾، أو استهجانَه كقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ما رأيت منه ولا رأى مني، أي: العورة^(٥)،

(١) لأن علاقة ما يتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علاقة ما يتعدى إليه بواسطة.

(٢) اختصارًا أو اقتصارًا.

(٣) أي: رؤوس الآي.

(٤) أي: القرآن، وقيل: المفعول تنزيلاً.

(٥) يس: إنها حذفت لأنها لما وجب ستر ذاتها وجب ستر اسمها، وليس للاستهجان.

والاختصار نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(١)، وإلا فلا (كحذف ما سبق جواباً أو حصر) أو حذف عامله كضربت زيداً جواباً لمن قال: من ضربت؟ وما ضربت إلا زيداً، وإياك والأسد، ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾.

٢٧٨. وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا
(ويحذف الناصبها) أي: الفضلة (إن علم) لدليل حاليٍّ أو مقاليٍّ (وقد يكون حذفه ملتزماً) كأن يكون في مَثَلٍ نحو: الكلاب^(٢) على البقر، وكليهما وتمرّاً^(٣)، وهذا^(٤) ولا زعماتك^(٥)، أو شبهه في كثرة الاستعمال كحسبك خيراً لك^(٦) ووراءك^(٧)

(١) أي: الإتيان بسورة من مثله، وللتعميم كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ أي: كل أحد، ولدفع إيهام غير المراد كقوله:

وكم زدت عني من تحامل حادث
أي: اللحم، ولكمال الأدب كقوله:

كم طلبنا فلم نجد لك في السؤ
أي: مثلاً، لثلا يذكر المثل إلا منفيّاً. وأوجب إن كان معمول شرط مثل شاء وكان من لفظ الجواب ولم يكن مستوحشاً نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ أي: رفعه، ﴿لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾، وإلا فلا كقوله: ولو شئت أن أبكي دماً لبكيت
قال: وحذفوا معمول شرط مثل شا
* قبله: تعزيتٌ عن أوفى بغيلان بعده
عليك ولكن ساحة الصبر أوسع*
ما لم يكن تعليقه مستوحشاً
عزاء وحفن العين ملآن مترع
ولكن نكء القرع بالقرح أوجع

(٢) أي: أرسل.

(٣) أي: ناولني.

(٤) أي: اسمع.

(٥) أي: تركب.

(٦) أي: اصنع.

(٧) أي: اقصد.

أوسع لك^(١)، ومنه: ﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾^(٢)، وقوله:

ديار^(٣) مية إذ ميّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

٣٠٠ بأن يكون حاضرًا والوعد به أو بالسؤال عنه أو بسببه

(بأن يكون) العامل (حاضرًا) معناه كقولك لمن شرع في ذكر رؤيا: خيرًا أي: اذكر،

أو مقارنه كقولك لمن تأهب لحج: مكة أي: تريد مكة، وللمواجه للهلal إذا كبر: الهلال

أي: رأيت، والقرطاس^(٤) لمن سدد سهمًا أي: تصيب (والوعد به) نحو: زيدًا لمن قال:

سأطعم (أو بالسؤال عنه) بلفظه نحو: زيدًا لمن قال: هل رأيت أحدًا؟ أو بمعناه نحو: بلى

وجادًا لمن قال: أفي موضع كذا وجذ؟ وعن متعلقه نحو: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾

أي: أنزل (أو بسببه)^(٥) كقوله:

إذا تغنى الحمام الورق هيّجني ولو تسليت عنها أمّ عمار

٣٠١ أو طلبًا أو ردّ من قد أمرا بنفيه أو غيره أو أخبرا

(أو طلبًا) نحو: اللهم ذنبًا وضبعًا فيها (أو رد من قد أمر بنفيه)^(٦) نحو: بل من أساء

جوابًا لمن قال: لا تضرب أحدًا (أو غيره)^(٧) نحو: لا بل زيدًا لمن قال: اضرب عمرا (أو أخبر)

بهما^(٨) نحو: لا بل زيدًا لمن قال: ما ضربت أحدًا، ولا بل خالدًا لمن قال: ضربت عمرا.

(١) أي: تجده.

(٢) أي: وافعلوا، وقيل: خبر كان محذوفة.

(٣) أي: اذكر.

(٤) الهدف والغرض والقرطاس بمعنى.

(٥) أي: بسبب ذكر سببه.

(٦) وهو النهي عنه أي: العامل.

(٧) أي: النفي أي: الإثبات.

(٨) أي: الإثبات والنفي.

٣٠٢. وَيُجْعَلُ الْمَنْصُوبُ فِي الْأَصْلِ خَبْرٌ أَوْ مُبْتَدَأٌ فَحُذِفُ غَيْرُهُ اسْتَمَرَّ
(ويجعل المنصوب في الأصل) أي: المثل أو شبهه (خبراً أو مبتدأً فحذف غيرُه استمر)
نحو: الكلابُ على البقر، ﴿انتهوا خيرٌ لكم﴾، وكلاهما وتمرٌ، وديارُ مية^(١).
٣٠٣. وَمَا كَأَعُورٍ وَذَا نَابٍ نُصِبَ بِعَامِلٍ تَلَفَّظَ بِهِ اجْتَنِبَ
(وما كأعور وذا ناب) من أسماء الأعيان والصفات كترباً وجندلاً^(٢) وفاها لفيك^(٣)
(نصب) مفعولاً به على الأصح^(٤) (بعامل تلفظ به اجتنب).
٣٠٤. وَأُلْزِمَ الْفِعْلُ الْمَعْدَى إِنْ وُجِدَ مُضْمَنَ اللَّازِمِ وَالْعَكْسُ يَرِدُ
(وألزم الفعل المعدي إن وجد مضمن اللازم)^(٥) نحو: ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾
أي بارك، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ أي: يخرجون^(٦) (والعكس يرد) نحو:

(١) بتقدير: مرسله، وأمرى أو ذلك، ولي، وتلك.

(٢) وقد يرفع كقوله:

لقد ألب الواشون إلباً بجمعهم
فترب لأفواه الوشاة وجندلُ
(٣) أي: الداهية، قال:

فقلت له فاها لفيك فإنها
قلوص امرئ قاريك ما أنت حاذرُه
(٤) مم: وابن خروف ذو المقام الباهر
ومعه السيد نجل طاهر
عدداً من الأحوال أعور وذا
ناب وفيها ادعياء انتبذا

والصواب أن الأسماء مفعولات وأن الصفات أحوال، وقيل: الكل مفعول مطلق. كافية:

وناب غير مصدر عن مصدر
يجيء منصوباً بفعل مضمر
كقولهم ترباً له وجندلاً
وعائذاً بالله من كل بلا

والتقدير: ألزمه الله ترباً وجندلاً، واعتصمت عائداً بالله، وما سوى هذا تكلف.

(٥) الثاني التحويل إلى فِعْلٍ بِالضَّمِّ لقصد المبالغة والتعجب كضرب الرجل بمعنى ما أضربه. الثالث مطاوعة
المتعدي إلى واحد. الرابع الضعف عن العمل إما بتأخير نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ أو لكونه
فرعاً في نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْ﴾. الخامس الضرورة نحو:

تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسم
(٦) ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾، ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾، ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِهَا لَأَعْلَى﴾، وقولهم: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمْدَهُ، =

﴿وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أي: تنووا، وفي انقياس التضمين خلاف، وهو إشراب لفظ معنى آخر وإعطاؤه حكمه، وشرطه أن يجتمعا في معنى.

٣٠٥. وَعَدَّ إِنْ ضُمِّنَ مَعْنَى الْغَلْبَةِ ثَلَاثِيًّا وَذَا انْضِمَامٍ اجْلِبَةٍ
(وعد إن ضمن معنى الغلبة ثلاثيًا) لازماً قياساً (وذا انضمام) العين في المضارع وانفتاحها في الماضي ولو حلقية خلافاً للكسائي (اجلبه) لفظاً أو تقديرًا كشرعته وفخرته وطلته قال:

٣٠٦. وَإِنْ الْفَرَزْدَقُ صَخْرَةً مَلْمُومَةً طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهَا الْأَوْعَالَا
وَنَقَلُوا الْإِلَازِمَ وَالْمَعْدَى لَوَاحِدٍ بِالْهَمْزِ نَحْوُ مَدَا
(ونقلوا الفعل (اللازم) إلى مفعول واحد (والمعدى لواحد) لآخر (بالهمز) قياساً على الأصح إن كانا ثلاثيين^(١) (نحو مد) وجد نحو: أمددت زيداً الثوب، وأجددته في السير.

٣٠٧. تَضْعِيفُكَ الْعَيْنَ مِنَ الْهَمْزِ بَدَلٌ مَا لَمْ تَكُنْ هَمْزًا وَفِي ذِي الْحَلْقِ قَلٌّ
(تضعيفك العين من الهمز بدل) بشرطه^(٢) كأنزل ونزل وأفهمته الحديث وفهمته إياه قياساً عند غير سيبويه وفي اتحاد المعنى واختلافه بأن التضعيف يدل على التكرار

= وقوله: فَإِنْ تَعَذَّرَ بِالْمَحَلِّ عَنْ ذِي ضَرْوَعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِبِهَا نَصْلِي
فإنها تضمنت معنى ولا تنب، وتحدثوا، ولا يصغون، واستجاب، ويعث أي: يفسد، أو يغب. مغني.
(١) عبد الودود:

أقوال تعديتك الثلاثي	بالهمز واحد مع الثلاث
يقاس أو لا مطلقاً وأسند	هذين للأخفش والمبرد
وعمر الظاهر من تعبيره	يقاس في اللازم لا في غيره
ولأي عمرو يقاس مسجلاً	إلا علمته ونحوه فلا

(٢) أي: بأن يكون ثلاثيًا.

والهمز يدل على الدفعة خلاف^(١) (ما لم تكن) العين (همزًا) كأنأيتَه وأشأيتَه (وفي ذي الحلق قل) كقعدته وذهبتَه ودخلته.

٣٠٨. وَعَدَّيْنُ مِمَّاثِلًا لَاسْتَفْعَلَا ذَا طَلَبٍ أَوْ نَسَبٍ كَاسْتَسْهَلَا
(وعدين مماثلاً لاستفعل) لواحد إن كان لازماً، ولأثنين إن كان متعدياً (ذا طلب أو نسب كاستسهل) الأمر، واستغفرت الله الذنب، واستكتبت زيدا الكتاب، واستحسنت العدل، واستقبحت الظلم.

٣٠٩. وَغَيْرِنَ الْعَيْنَ لَأَمَّا ضَعْفٍ مَعْدِيًّا وَفِي كَجَالَسَ يَفِي
(وغيرن العين لأمّا ضعف معدياً) بها سماعاً نحو: كسوته الثوب، وشتر الله عينه، وصعرر الله خده (وفي) ذي المفاعلة (كجالس) وسائر قال:
إذا سairت أسماء يوماً ظعينةً فأسماء من تلك الظعينة أملحُ
(يفي) التعدي بالمفاعلة.



(١) قال الزمخشري ومن وافقه: إن التعدية بالهمز لا تدل على التكرار وإن التعدية بالتضعيف تدل عليه، ولهذا جاء ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ لأنه أنزل فيه إلى الساء الدنيا دفعة واحدة، وجاء ﴿نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ ﴿وَنَزَّلْنَاهُ نَازِلاً﴾، أي: شيئاً فشيئاً، ورد بقوله تعالى ﴿لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْفُرْقَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾. نظم:

لدى السهيلي ولدى الزمخشري تضعيف عين مقتضي التكرار
وبعضهم يأباه واستدلاً بقول ربنا العزيز ﴿لَوْلَا﴾

التنازع^(١) في العمل^(٢)

٢٧٩. إن عاملانٍ اقتضيا في اسمٍ عملٌ قبلُ فلولواحدٍ منهما العملُ
(إن عاملان) فأكثر^(٣) من الفعل المتصرف أو شبهه^(٤)

(١) وهو لغة التناذب، قال:

تنازعها المها شبهاً ودر النحور وشاكت فيها الطباء
فأما ما فوق العقد منها فمن أدماء مرتعها الخلاء
وأما المقلتان فمن مهاة وللدرا الملاحاة والصفاء

(٢) هذه عبارة البصريين نظراً إلى الأصل، وسماه الكوفيون باب الإعمال نظراً إلى المآل.

(٣) نحو: «تسبحون وتحمدون وتكبرون الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين»، واقتضى كلامه أن العوامل المتنازعة تجاوز ثلاثة، وهو خلاف المعروف عندهم من أنها لا تجاوز ثلاثة ولا الإضافة ثلاثة ولا التوكيد اللفظي ثلاثة، فمثال العوامل المتنازعة: تسبحون... إلخ، ومثال جر الثلاثة بالإضافة قوله: حمامة جرعاً حومة الجندل اسجعي فأنت بمرأى من سعاد ومسمع. ومثال التوكيد اللفظي الذي بلغ ثلاثة:

ألا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت منه الأذى
ويا حبذا يرد أنيابه إذا أظلم الليل واجلوا

وقد جاوزت العوامل المتنازعة ثلاثة كما في قوله:

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني قعدت ولم أبغ الندى بعد سائب
على رواية «بعد» فاليبت مدح وعلى رواية «عند» فقعدت لا تطلب عند والبيت ذم. وأما الإضافة فقال في التبصرة:

ومن أبى عن كثرة التكرار أو الإضافة فبالرد حر

(٤) فلا تنازع بين حرفين خلافاً لابن العليج. محمد حامد:

وجوز ابن العليج في الحروف وتنازعاً وليس بالمعروف
تمسكاً بقوله تعالى في الذكر إن لم تفعلوا فقالوا
الشاطبي إن ذاك جائز في شعرهم كما يقول الراجز
حتى تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات بقرن
ورد الأول بأن لم وإن لم يتحد معناها والشرط أن
يتحد المعنى وأما الثاني فأول مؤكّد بالثاني

متفقان^(١) أو مختلفان^(٢) لغير تأكيد^(٣) (اقتضيا في اسم) أو أكثر^(٤) غير سببي مرفوع^(٥) مطلوب لكل منهما من جهة المعنى^(٦) (عملاً) حال كونها (قبل^(٧) فلولواحد منهما العمل)

ولا تنازع بين الحرف وغيره من فعل أو اسم، نحو: لعل وعسى زيداً خارج على إعمال الأول لأنه يضمّر فيها المرفوع ويلزم حذف المنصوب وإذا أعمل الثاني يلزم حذف منصوب لعل ومرفوعها إذ هي حرف لا يضمّر فيها، وأيضاً إنما يضمّر المرفوع واسم لعل منصوب.

(١) إسهان كقوله:

عهدت مغنياً مغنياً من أجرته فلم أتحذ إلا فناءك موثلاً
أو فعلاً نحو: ﴿أَتُوْنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾.

(٢) في الجنس فقط تقدم الاسم نحو: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَكِتَبَةٌ﴾ أو الفعل كقوله:

لقد علمت أولى المغيرة أنني أو في العمل وتقدم الرفع كقوله:

وكمثاً مدماة كأن نحورها وقوله: إذا هي لم تستك بعود أراكة
تُنْخَلْ فاستاكت به عود إسجل أو تقدم الناصب كقوله:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب أو في الجنس والعمل كقوله:

تمنّت وذاكم من سفاهة رأيا أن اهجوها لما هجتني محارب (٣) فلا تنازع في قوله:

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خلّ بالعقيق نواصله
وقوله: فأين إلى أين النجاء ببغلي أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس
إذ لو كان فيه تنازع لقال: أذاك أتوك أو أتوك أذاك.

(٤) نحو: «تسبحون... إلخ.

(٥) فغريمها من قوله:

فضى كل ذي دين فوق غريمه وعزة مطول معنى غريمها

مبتدأ خبره مطول ومعنى خبر ثان أو حال والجملة خبر عن عزة. ولا مفهوم للمرفوع عن المنصوب.

(٦) فلا تنازع في: كفاني ولم أطلب قليل المال، فأطلب مفعوله محذوف وتقديره المجد بدليل: ولكننا أسعى للمجد.

(٧) فخرج ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ وقوله:

بانث سعاد قلبي اليوم متبول متيم إثرها لم يفد مكبول

لا لهما معاً خلافاً للفراء في نحو: قام وقعد زيد.

٢٨٠. والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكساً غيرهم ذا أسرة
(والثاني) منها (أولى) من الأول بالعمل (عند أهل البصرة) لقربه^(١) (واختار
عكس) ذلك لسبق الأول^(٢) (غيرهم) حال كونه (ذا أسرة) أي: قوة، وعن ابن العليج
أنهما يستويان؛ لأن لكل منهما مرجحاً^(٣).

٢٨١. وأعمل المهمّل في ضمير ما تنازعا والتزم ما التزما
٢٨٢. كيحسنان ويسيء ابنكا وقد بغى واعتديا عبداكا
(وأعمل المهمّل) منها (في ضمير ما)^(٤) تنازعا والتزم ما التزم) من امتناع حذفه^(٥)
وتأخيره إن كان عمدة، سواء كان المهمّل هو الأول على الأصح^(٦) (كيحسنان ويسيء
ابنكا)، وقوله:

فالمعمول فيها للأول. وخرج ما توسط فيه المعمول خلافاً للفارسي محتجاً بقوله:
قد أوبيّت كل ماء فهي صاوية مها تصب أفقا من بارق تشم
(١) وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله. يس. ولو كان أضعف من الأول لسلامته من العطف قبل تمام
المعطوف عليه. صبان.
(٢) وسلامته من الإضمار قبل الذكر.
(٣) وسكتوا عن الأوسط، فهل يلحق بالثاني لقربه منه بالنسبة إلى الأول أو بالأول لسبقه للثالث.
(٤) ومن هنا يعلم أن الحال والتمييز لا يكون فيهما تنازع لأنها لا يضمران، فإذا قلت: قمت وخرجت
مسرعا وتصبيت وامتألت عرقا كان من الحذف لدليل لا من التنازع.
(٥) ومطابقته.

(٦) مم: هشام الضرير والسهيلي أوجبان
من العاملين والكسائي هكذا
«تعقق بالأرطى لها وأرادها»^{١*}
وأخره الفراء حيث تخالفا
١* تمامه: رجال فبذت نبلهم وكلب.
٢* تمامه: ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع.

حذف ضمير الرفع مما تقدما
وحجة هذا الرهط فيها توها
«وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى»^{٢*}
كتبعد إن قربت بالود مربيا^{٣*}

جفوني ولم أجفُ الأخلاءَ إنني لغير جميل من خليي مُهْمَلٌ
وقوله:

هَوِينِي وهَوَيْتُ الغانياتِ إلى أن شَبْتُ فانصرفتُ عنهن آمالي
أم الثاني اتفاقاً كقام وقعدا أخواك (وقد بغى واعتديا عبدك) وأما غير العمدة فيجوز
حذفه عاملاً فيه الثاني خلافاً لمن خصه بالضرورة^(١) كقوله:

بعكاظَ يُعْشِي الناظرِ ن إذا هُمُ لمحو شُعاة
وقوله: يرنو إليّ وأرنو مَنْ أَصَادِقُهُ في النَّابَاتِ فَأَرْضِيهِ وَيَرْضِينِي

٢٨٣. وَلَا تَجِيْ مَعِ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمَضْمَرٍ لِّغَيْرِ رَفْعِ أَهْلَا

٢٨٤. بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبْرٍ وَأَخَّرْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

(ولا تجي مع) عامل (أول قد أهمل بمضمر لغير رفع أهل بل حذفه الزم) على
الأصح^(٢) (إن يكن غير خبر) ولا مبتدأ في الأصل^(٣) ولا ملتبساً بغيره، وأما قوله:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهازاً فكن في الغيب أحفظ للودِّ

فضرورة (وأخبرناه إن يكن هو الخبر^(٤)) وجوباً على الأصح^(٥)، أو المبتدأ في الأصل، أو
الملتبس بغيره، نحو: كنت وكان زيد صديقاً إياه، وظننت عدواً وظنني زيد صديقاً إياه،

* ٣ ورد السهيلي والكسائي بأنه معاملة ضمير الجمع معاملة الواحد الغائب، ورد الفراء بقوله:

جفوني ولم أجف ... إلخ، وقوله: هويني وهويت الغانيات ... إلخ.

(١) وهو الجمهور لأن فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير مقتضى، بخلاف حذفه من الأول؛ فإنه للفرار من الإضرار قبل الذكر مع كونه فضلة.

(٢) وقال ذو التسهيل في التسهيل الحذف أولى فافهم من مقولي

(٣) فأكسبه التأصل عدم الحذف وأكسبه شبه الفضلة التأخير.

(٤) صوابه: احذفه لا إن خيف ليس أو يرى كعمدة فجئ به مؤخراً

(٥) وقيل يحذف وقيل يضم مقدماً وقيل أيضاً يظهر

ونحو: استعنت واستعان عليّ زيد به.

٢٨٥. وأظهر أن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسراً (وأظهر) وجوباً على الأصح^(١) (إن يكن ضمير خبراً) في الأصل (لغير ما يطابق المفسر) في الأفراد والتذكير وفروعها^(٢).

٢٨٦. نحو أظنّ ويظناني أخاً زيّداً وعمراً أخوين في الرخا ابن هشام: الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الأخوين؛ لأن يظناني لا يطلبه لكونه مثني، والمفعول الأول مفرد^(٣).

٣٠. واحكم إذا تنازعت أكثر من إثنين بالذي للاثنين زكناً كقوله: تمتّ وذاكم من سفاهة رأيها أخ لك يعطيك الجزيل وياصر^(٤) وقوله: كساك ولم تستكسه فاشكرن له

(١) كافية: والحذف والإضمار غير ممتنع لكنّ لدى الإضمار طابق مخبراً

في المذهب الكوفي فاسمع وأطع عنه مخالفاً لما قد فسر

(٢) لتعذر الحذف لكونه عمدة والإضمار لعدم المطابقة.

(٣) والجواب أنه يقتضي مفعولاً من لفظ الإخوة وليس ثم ما يدل عليه إلا أخوين. وأجاب سم بما حصله أن كلا من العاملين يتوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية، فكلاهما يطلبه معمولاً ثانياً مطابقاً لمعموله الأول، فلما أعملنا ظن وطابقنا به معموله الأول تعذر علينا الإضمار في الثاني كما مر فانقطع طلبه فعدلنا إلى الإظهار، ألا ترى صحة التنازع في ضربتي وضربت زيد لتوجهها إليه بقطع النظر عن نوع العمل؟ مع أنه إذا رفع انقطع طلب الناصب له وبالعكس، فهكذا ما ههنا. صبان. ابن كداه:

نحو أظنّ وتظنني نبه
نبهاً أظهر عند إعمال الأوّل
نحو أظنّ ويظنني نبيل
نبيلاً أظهر عند إعمال الأوّل
نحو أظنّ وتظناني غرّ
فغرّاً أظهر عند إعمال الأوّل
(٤) بعده: وإن أحق الناس إن كنت شاكرًا

أمامة نبهة فلتنبه
نبهة إن كان للثان العمل
غلمان زيد نبلاء يا نبيل
ونبلاء حيث للثان العمل
هرّاً ودعداً غرتين فاعتبر
وغرتين حيث للثاني العمل
بشكرك من يعطيك والعرض وافرّ

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تسبحون وتحمدون وتكبرون الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين».

٣١١. وَجَوَّزْنَ فِي عَامِلِي تَعَجُّبٍ تنازعاً وامنع بحصرِ تُصَبِّ
(وجوزن) مطلقاً^(١) عند المبرد، وبشرط إعمال الثاني عند ابن مالك (في عاملي تعجب
تنازعاً وامنع بحصر) بإلا في المرفوع على الأصح^(٢) (تصب) الصواب لثلا يلزم إخلاء
العامل الملغى من الإيجاب، وإعادة ضمير غائب على حاضر في نحو: ما قام وقعد إلا أنا،
وما ورد من ذلك محمول على الحذف، قال:

ما ضمَّ قلبي وأضناه وتيممه إلا كواعبُ من ذهل بن شيبانا
وقال: ما جاد رأياً ولا أجدى محاولة إلا امرؤ لم يُضِعْ دنيا ولا دينا
٣١٢. وَجَوَّزْنَهُ بَدُونِ عَطْفٍ وقيل أيضاً بالتزام العطف
(وجوزنه بدون عطف) كقوله:

عُهِدَتْ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنَ أَجْرَتِهِ فلم أُنْخِذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْئِلاً
وقيل أيضاً بالتزام العطف^(٣) كما مثل به.



(١) واغتفر فصل الأول من معموله لامتزاج الجملتين بالعاطف واتحاد مطلوبهما.

(٢) ولا مفهوم للمرفوع على غيره.

(٣) ولا بد من ارتباطهما إما بعاطف كقام وقعدا أخواك، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾، ونحو: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾، أو كون ثانيهما جواباً للأول إما جوابية الشرط نحو: ﴿فَعَالُوا يَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ ونحو: ﴿ءَاتَوْني أفرغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾، أو جوابية السؤال نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ ونحو ذلك من أوجه الارتباط.

ويسألونك عن الكلاله هي انقطاع النسل لا محالة
لا والد يلفى ولا مولود قد ذهب الآباء والجدود

المفعول المطلق^(١)

وهو الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقاً غير مقيد بالجار^(٢) من مصدر أو جار مجراه^(٣).

٢٨٧. المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كَأَمِنَ مِنْ أَمِنَ (المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) الوضعيين (كَأَمِنَ) وضرب (من) أَمِنَ) وضرب، ويسمى فعلاً وحدثاً وحدثاً.

٢٨٨. بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لَهُذِينَ انْتُخِبَ (بمثله) ولو معنى كيعجبني إيمانك تصديقاً خلافاً للجرمي، ويرده قوله تعالى: ﴿فَاتَّ جَهَنَّمَ جَزْأُوكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾^(٤) (أو فعل) تام اتفاقاً، أو ناقص على الأظهر^(٥) (أو وصف) غير تفضيلي ولا صفة مشبهة^(٦)، وأما قوله:

أما الملوك فأنت اليوم الأئمة لؤمًا وأيضهم سربال طباخ
فلؤمًا منصوب بفعل محذوف^(٧) (نصب) على المفعولية المطلقة (وكونه أصلًا لهذين

(١) ترجم لما لم يذكر وذكر ما لم يترجم له.

(٢) من اسم أو حرف، فخرج بقية المفاعيل.

(٣) وقيل: هو ما ليس قبل فعله موجوداً، وعليه فإعراب السماوات من ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ مفعول مطلق.

(٤) أي: محل جزائكم، وقيل الجزاء بمعنى المجزي به للدليل حمله على جهنم، فليس العامل في الحقيقة مصدرًا. صبان.

(٥) نحو: كان زيد كونه، وقال بعضهم: الناقص لا ينصب المطلق، والحق أن نصبه يجري على الخلاف في الناقص؛ فإن دل عليه نصبه وإلا فلا. نظم:

وناقص الأفعال والجامد لا ينصب مصدرًا على ما نُقِلَا

فما كما أكرم أو ككانا فتنبه المصدر ما استبان

(٦) لأنها بدلان على الدوام والمصدر يدل على الحدث، وألحقها ابن هشام باسم الفاعل كقوله:

وأراني طربًا في إثرهم طرب الواله أو كالمختل

(٧) أي: تلؤمهم، وقيل: تمييز مؤكد على حد قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَّةَ الشُّهُورِ﴾ الآية.

انتخب) لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة^(١).

٢٨٨. توكيدًا أو نوعًا يُبين أو عَدَدٌ كَسِرَتْ سِرَتَيْنِ سِرَ ذِي رَشَدٍ
(توكيدًا^(٢) أو نوعًا^(٣) يبين أو عدد^(٤) كسرت) سِرًا، الأَبْدِي: ليس بتوكيد^(٥)؛ لأنه
يرفع المجاز، وأما قوله:

بكى الحزن من رَوْحٍ وأنكر جِلْدَه وَضَحَّ ضَجِيحًا من جُذَامٍ المطارفُ

(١) نظم: وَسُمِّيَ الحدث عند الكلِّ في المذهب البصريِّ والكوفيِّ من حجج البصريِّ أن المصدرًا غنيَّةً بنفسها عن جنسٍ وما بنفسه يقوم أولى والفعل رَكَّبَ وَقُبِدَ لأنَّ فهو إذن فرعُ البسيط المطلق وما نقلناه عَنْ أَهْلِ الكوفة فقولهم لما وجدنا الفِعلَا لأن ما يعمل سابقٌ على لو كان مُوجِبَ الأصالة كما وقولهم توكيدٌ فعلٌ مصدرٌ لأنه لو كان ما قَدْ أَكْدَا وكان أصل نفسه اللفظ الذي

بمصدر وهو أصل الفعل بعكسه والأول المرضيُّ من جنس الاسماء والاسماء تُرى الأفعال في الإسناد دون عكسٍ من غيره بأن يكون أصلاً ضَمَّنَ معنى حدثٍ مع الزمن أعني به المصدر فاختر ما انتقي حججه مردودة ضعيفة يعمل في المصدر كان أولى معموله رُدَّ بأن العملَا قالوا لكان الحرف أصلاً لهما دليلٌ ما ادعوه لا يُعتبرُ أصلاً لما أكده لا طرداً كرر للتوكيد كانبذ انبذ

من مبلغ الآمال. وقولهم: إنا وجدنا أفعالاً لا مصادر لها كنعم وبئس رد بأننا وجدنا مصادر لا أفعال لها كويل وويس. قيل: كلاهما أصل والوصف فرع شقٍّ من بينها.

(٢) لفظياً ويسمى المهم.

(٣) ويسمى المختص.

(٤) ويسمى المحدود.

(٥) يحتمل أن المراد ليس توكيداً بل هو نوعي؛ لأن قولك: سرت مثلاً يحتمل الحقيقة والمجاز، فإذا قلت سيراً بيّن نوعه الحقيقي، ويحتمل أن المراد ليس بتوكيد لفظي بل معنوي بدليل أنه يرفع المجاز؛ لأنك إذا قلت سرت سيراً رفع المجاز، وعلى كل فقوله ضج ضجيجاً لا يرفع المجاز.

فشاذ (سيرتين سير ذي رشد) وسيراً شديداً والسير المعهود.

٢٩٠. وقد ينوب عنه ما عليه ذلَّ كَجَدَّ كُلِّ الْجَدِّ وافرَحَ الجَدْلُ (وقد ينوب عنه) في الانتصاب على المفعولية المطلقة (ما عليه دل) من كُليته وبعضيته ونوعه وصفته وهيأته وآلته وعدده ووقته ومشار به إليه وما وأي الشرطيتين والاستفهاميتين وملاقية في الاشتقاق ومرادفه في المعنى وضميره (كجد كل الجد) وقوله: وقد يجمع الله الشيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا وضربته بعض الضرب، ورجعت القهقري، وجلست القرفصي، وسرت أحسن السير، ويموت المؤمن ميتة حسن والكافر ميتة سوء، وضربته سوطاً أو عصاً^(١)، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَنَيْنِ جَلْدَةً﴾، وقوله:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا^(٢) فبتَّ كما بات السليم مسهداً
وضربته ذلك الضرب^(٣)، وقوله:

ماذا يُغير ابتي رُبْعَ عَوِيلِهما لا تَرَقْدانِ ويا بؤسى لمن رقدا
وقوله: نَعَبَ الغرابُ فقلتُ بينَ عاجِلٍ ما شئتُ إذ ظعنوا بينَ فانعبِ
وأي ضرب شئت فاضرب، وأي ضرب ضربت؟ ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾،
﴿وَبَيَّنَّا إِلَيْهِ بَيِّنَاتًا﴾، واغتسل غسلاً، وجلست قعوداً، وشيئته بغضاً (وافرح الجدل)
وقوله: هذا سراقاة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلحقها ذنب^(٤)

(١) وذلك يطرد في كل آلة معهودة للفعل، فلو قلت ضربه خشبة لم يجوز.

(٢) حذف المضاف إلى ليلة والمضاف إليه ليلة وأقام الصفة مقامه، أي: اغتماض ليلة رجل أرمد، وعكسه في نيابة المصدر عن الزمان: جئتكَ طلوع الشمس. مغني.

(٣) القاء: شرط في التسهيل نجل مالك إتباع مصدرٍ لنحو ذلك

أي الذي لمصدر وعند سيـبويه والجمهور ذلك اعكسـ

وظننت ذلك تريد الظنا والعرب من كلامهم قد عنا

(٤) وقوله: أبني إن أهلك فإنـ بني قد بنيت لكم بنية

٢٩١. ومالتوكيد فوحد أبدا وثن واجمع غيره وأفردا
(وما) سيق من المصدر (لتوكيد فوحد أبدا) لأنه بمنزلة تكراره والفعل لا يثنى
ولا يجمع^(١) (وثن واجمع غيره وأفرد) معدودا اتفاقا، ونوعيا على المشهور^(٢) بشرط
اختلاف حالاته^(٣).

٢٩٢. وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع
(وحذف عامل) المصدر (المؤكد امتنع) على الأصح؛ لأنه إنما جيء به لتقويته وتقدير
معناه، والحذف مناف لذلك^(٤) (وفي سواه لدليل) حالي أو مقالي (متسع) كقولك لمن
قدم من سفر أو حج: قدومًا مباركًا، وحجًا مبرورًا، ولمن تكررت منه إصابة الغرض:
إصابتين، ولمن قال: كم ضربت؟ ضربتين أو ثلاثًا، وأي ضرب ضربت؟ ضربًا شديدًا.

٢٩٣. والحذف حتم مع آت بدلًا من فعله كندلاً الذ كاندلاً
(والحذف حتم مع) مصدر (آت بدلًا من فعله) مهملاً كان كويجه وويله وويبه، وأما

وتركتكم أبناء سا دات زنادهم وريه
من كل ما نال الفتى قد نلتها إلا التحية
أي البقاء. وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ أَعْذِبُهُ عَذَابًا لَّا أَعْذِبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾.

(١) لأنه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل.

(٢) عبد الرودود:

عمرو نفى تشية* النوعي وجمعه وليس بالمرضي
* أي: انقياس.

(٣) كسرت سيري زيد الحسن والقيبح، ونحو: ﴿وَتَطْنُونَ لِلَّهِ الْظُّنُونَا﴾، وقوله:

إذا الجوزاء أردفت الثريا ظننت بآل فاطمة الظنوننا
(٤) مم: خالف بدر الدين سيد الندي في منع حذف عامل المؤكد
بقولهم سقياله ورعيا مستشهدا في رد تلك الفتيا
بل بدل من لفظ فعل فُقدَا والشاطبي ليس ذا مؤكدا
أن أبا الشارح ذا استثناء وابن هشام قال ما معناه

قوله: فما وال ولا واح ولا واس أبو هند
فمصنوع، أو مستعملًا في طلبٍ مقيسًا عند الفراء والأخفش إن أفرد^(١) ونكر^(٢)
(كندلاً^(٣) الذ كاندل) في قوله:

على حين ألهى الناس جُلَّ أمورهم فندلاً زريقُ المالِ ندلَّ الثعالبُ^(٤)
والإفساعاً، نحو: قياماً لا قعوداً، وسقيّاً ورعيّاً، وكَيّاً وجدعاً، ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾، و﴿صُنَعَ
اللَّهِ﴾، أو في خبر إنشائي أو غيره كقولهم عند تذكر نعمة أو شدة: حمداً وشكراً لا كفراً،
وصبراً لا جزعاً، وعند ظهور معجب: عجباً، وعند خطاب مرضي عنه أو مغضوب
عليه: افعله وكرامة ومسرة، ولا أفعله ولا كيداً ولا همّاً، أو في توبيخ مع استفهام أو دونه
لنفس أو لمخاطب أو لغائب في حكم حاضر، كقوله: أغدّة كغدّة البعير وموتاً في بيت
امرأة سلولية؟ وقوله:

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابًا
وَقَوْلِكَ لَشَيْخٍ وَقَدْ بَلَغَكَ أَنَّهُ يَلْعَبُ: أَلْعَبًّا وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ؟! وَقَوْلُهُ:
حُجُولًا وَإِهْمَالًا وَغَيْرُكَ مَوْلَعٌ بِتَثْيِيتِ أَسْبَابِ السِّيَادَةِ وَالْمَجْدِ^(٥)

- (١) عن العطف والتكرار؛ لأن العطف والتكرار كالتثنية.
(٢) لأن التعريف يخرجُه عن الشبه بالفعل.
(٣) وعن ابن هشام: الحكم صحيح والمثال فاسد؛ لأنه لا يمنع اندل ندلاً.
(٤) قبله: يمرون بالدهنا خفافاً عيابههم
(٥) وقوله: أسجنًا وقيداً واشتياقاً وغربةً
وإن امرأً تبقى موثيقٌ عهده
مم: والحذف حتم مع آت بدلا
أو طلباً كُرّر خوف الفوتِ
ونحو صنع الله من ذا البابِ
ومنه ما استعماله جمًّا أتى
وتلو توييخ له ذا وجبا
- ويخرجون من دارين بُجْر الحقائق
ونأي حبيب إن ذا لعظيم
على مثل ما بي إنه لكريم
من لفظ فعل لا يزال مهملاً
نحو فصبراً في مجال الموتِ
وضرباً المضاف للرقابِ
كقولهم سقيًا ورعيًا للفتى
كقول من قال ألؤمًا لا أبا

٢٩٤. وما لتفصيلٍ كإِمَامِنَا عامِلُهُ يُحذف حيث عَنَّا
(وما) سيق من المصدر (لتفصيل^(١)) عاقبة ما قبله^(٢) طلبًا أو خبرًا (ك) بقوله تعالى:
﴿فَشُدُّوا أَلْوَتَاكَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾، وقوله:
لأجهدن فيما درء واقعة نخشى وإما ببلوغ السؤل والأمل
(عامله يحذف حيث عن).

٢٩٥. كذا مكرَّر وذو حصرٍ وَرَدَ نائب فعلٍ لاسمٍ عينٍ استند
(كذا) يجب حذف عامل مصدر (مكرر وذو حصر) ومعطوف، سبويه: أو تالي
نفي أو استفهام^(٣) (ورد) كل منهما (نائب فعل) حال كونه خبرًا له^(٤) (لاسم عين
استند^(٥)).

٢٩٦. ومنه ما يدْعُونَهُ مؤكِّداً لنفسه أو غيره فالمبتدا
٢٩٧. نحو له عليّ ألفٌ عُرفا والثان كابني أنت حقاً صرفاً

وفي الخلاصة سوى ذا قرَّره
وأصل كلَّهن توكيدي
فتزلوا المصدر بعد ما دُكر
خمس مسائل فتلك عشرة
إلا الأخير بابُه النوعي
منزلة العامل فيه المستتر

- (١) والمراد أن يكون في موضع تفصيل، أي: بعد أداته؛ لأن التفصيل إنما جاء من أداته لا من المصدر.
- (٢) جملة، بخلاف: لزيد سفر فيما صحة وإما اعتناماً.
- (٣) نحو: أنت سيرًا سيرًا، وما أنت إلا سيرًا، وأنت أكلاً وشربًا، وما أنت سيرًا وأنت سيرًا، وإنما وجب حذفه في الثلاث الأول لأن التكرار والحصر والعطف معوضات منه والعوض لا يجتمع مع المعوض منه، وفي الأخيرين لشدة مطلوبيتهما للفعل.
- (٤) وإنما وجب إضمار الفعل ليكون هو الخبر؛ لأن المعنى لا يخبر به عن اسم العين إلا مجازًا، كقوله:
ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار
- (٥) بخلاف إن استند لاسم معنى فيجب رفعه على الخبرية، نحو: إنما سيرك سير البريد، أو لم يكن خبرًا،
نحو: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا﴾. فإن فقدت الشروط المذكورة جاز الأمران، نحو أنت تسير سيرًا
أو أنت سيرًا.

(ومنه) أي الواجب حذف عامله (ما يدعونه مؤكداً لنفسه أو غيره فالمبتدأ) هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه، وسمي بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها (نحو له علي ألف عرفاً) أي: اعترافاً (والثاني) هو الواقع بعد جملة تحتل معناه وغيره فتصير به نصاً^(١) (كابني أنت حقاً صرفاً)^(٢) ولا أفعله البتة وهل يلزم قطع همزتها وتعريفها أم لا؟ خلاف^(٣).

٣١٣. ما وَكَّدَ النفسَ أو الغيرَ مُنِعَ تقديمه وقيل أيضاً مُتَّسِعَ (ما وكد النفس أو الغير منع تقديمه) وفقاً للزجاج ومن وافقه^(٤) (وقيل أيضاً متسع) حقاً زيد منطلق.

٢٩٨. كذاك ذو التشبيه بعدَ جُمْلَةٍ كيلي بُكَّى بكاءَ ذاتِ عَضْلَةٍ (كذاك) يجب حذف عامل المصدر المشعر بالحدوث^(٥) (ذو التشبيه بعد جملة) أو مؤول بها حاوية معناه وفاعله غيرُ صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كلي بكَّى بكاء ذات عضلة)^(٦) وله صوتٌ صوت حمار، وقوله:

(١) ويقع منكراً أو معرفاً؛ فالأول:

(٢) والثاني قسمان: ما فيه خلاف وما هو جائز التعريف.

(٣) لاحتمال أفعله استمرار النفي وانقطاعه. صبان.

(٤) لا توسطه كقوله:

وكذاكم مصير كل أناس سوف حقاً تفنيهم الأيام
وقوله: إني ورب القائم المهدي
ما زلت حقاً يا أبا عدي
أخا اعتلال وعلى أدبي

(٥) أي: الدال على أمر يتجدد لا على أمر اسخ. صبان.

(٦) فبكاء منصوب بفعل محذوف وجوباً لا بالمصدر الذي في الجملة؛ لأن المصدر لا يعمل إلا إذا كان بدلاً من فعله أو مقدراً بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك. وقال في الشذور: لأن البكاء الأول لم يُرد به الحدث حتى يقدر بالفعل، بل المعنى في قولك مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار أنك مررت به وهو في حال تصويته، فلذا قدر للثاني ناصب، واشترط الإشعار بالحدوث إنما هو في المنصوب فلا يتنافى.

ما إن يمسَّ الأرض إلا منكَبٌ منه وحرف الساق طَيَّ الحِمْلِ بخلاف: له يذُّ يد أسد، وله علمٌ علم الحكماء، وله صوتٌ صوت حسن، وصوت زيد صوت حمار، وله ضرب صوت حمار، وعليه نوحٌ نوح الحمام، وأنا أبكي بكاء ذات عضلة^(١).

٣١٤. وجازَ إِتِّباعٌ له وإن وُضِعَ موضِعُه الوصفُ فراجحًا رُفِعَ (وجاز إِتِّباع له)^(٢) مع استيفاء الشروط على البدلية أو النعتية^(٣) أو الخبرية (وإن وضع موضعه الوصف فراجحًا رفع) نحو: له صوت مثل صوت حمار، وأي صوت، وقوله: فيها ازدهاف أيما ازدهاف^(٤)

٣١٥. وربما رُفِعَ ما عن الطلب أنيبَ مبتدأ به لدى العرب (وربما رفع) قياسًا على الأصح (ما عن الطلب أنيب مبتدأ به) حذف خبره أو خبرًا عن محذوف (لدى العرب) كقوله:

شكا إليّ جملي طُولُ الشرى صبر جميل فكلانا مبتلى
٣١٦. ورُفِعَ المحصورُ والمكرُّ مؤكِّدٌ لنفسه والخبرُ (ورفع المحصور) قياسًا على الأصح^(٥) أيضًا، نحو: إنما أنت سير، وما أنت إلا سير (والمكرر) نحو: أنت سير سير (مؤكد لنفسه) نحو: له عليّ ألف عُرْفٌ أو غيره، وكذا المفصل (والخبر)^(٦) إنشائيًا أو غيره، وخُرجَ عليه قوله:

(١) عضلةٌ بالضم هي الداهية والفتح في ذات النكاح الراسية

(٢) صوابه: وراز أن ترفعه...

(٣) إن كان نكرة.

(٤) أي: تعجل وتفحم، وقبله: قولك أقوالاً مع التَّحلافِ

(٥) عند ابن عصفور خلافًا لسيبويه.

(٦) صوابه: ... مؤكِّد مفصل والخبر.

عجب^(١) لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب
وقوله: أقام وأقوى ذات يوم وخيبة لأول من يلقي وشرّ ميسر



(١) أي: أمري عجب، وقيل: عجب مبتدأ ولتلك خبره.

المفعول له

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله^(١).

٢٩٩. ينصب مفعولاً له المصدرُ إنْ أبانَ تعليلًا كجُدْ شكرًا ودِنْ
(ينصب مفعولاً له المصدر^(٢)) القلبي^(٣) (إنْ أبانَ تعليلًا^(٤)) كجد شكرًا ودن) طاعة،
وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ أَلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٥)، وقول محمد بن لبيد:
ما أتى بك يا عمرو^(٦) ههنا؟ أحذبًا على قومك أم رغبة في الإسلام؟

٣٠٠. وهو بما يعمل فيه متَّحدٌ وقتًا وفاعلاً وإن شرطٌ فقد
٣٠١. فاجزره باللام وليس يمتنع مع الشروط كلزهدٍ ذا قنعٍ
(وهو بما^(٧) يعمل فيه) ملفوظاً به أو مقدراً (متحد وقتاً^(٨) وفاعلاً^(٩)) تحقيقاً أو
تقديرًا^(١٠) (وإن شرط فقد) من هذه الشروط المذكورة غير التعليل (فاجزره باللام)

(١) ومنه ومن أجل أنه ومن أجله.

(٢) فلا يقال: جئتكَ السمن والعسل.

(٣) فلا يقال: جئتكَ قراءة العلم وقتل الكافر.

(٤) فلا يقال: أحسنت إليك إحسانًا إليك.

(٥) ابن مالك في شرح التسهيل: يريكم يجعلكم ترون، وقيل: على حذف مضاف أي: إرادة الخوف والطمع. الزمخشري: الخوف والطمع حالان.

(٦) ابن زين: عمرو الأصيرم الذي الجنة حلّ ليس له غير القتال من عمل
هو الذي سئل ما أتى به أحذبًا أم رغبة فانتبه

(٧) الباء بمعنى مع.

(٨) فلا يجوز: جئتكَ اليوم طمعا في معروفك غذا.

(٩) وذلك صادق بأن يقع الحدث في زمن المصدر كجئتكَ رغبة وقعدت عن الحرب جبناً، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: حبستكَ خوفاً من فرارك، وبالعكس نحو: جئتكَ إصلاحاً لك.

(١٠) فلا يقال: جئتكَ محبتك إياي.

الدالة على التعليل أو ما في معناها وجوباً عند من اعتبرها^(١) كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَاقٍ﴾، وقوله:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل
وقوله: وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
(وليس يمتنع) جره خلافاً ليونس (مع الشروط) كلها بل يجوز راجحاً ومرجوحاً
ومساوياً (كلزهد ذا قنع) مردود به من نصبه نصب المصدر النوعي^(٢).

٣٠٢. وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمَجْرَدُ والعكسُ في مصحوبٍ أَلْ وَأَنْشُدُوا
٣٠٣. لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنْ الْهَيْجَاءِ ولو تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ
(وقل أن يصحبها) أي اللام (المجرد) من أَلْ والإضافة^(٣)، حتى منعه الجزولي،
ويرده قوله:

من أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ ظَفِرٌ ومن تكونوا ناصريه ينتصر
(والعكس في مصحوب أَلْ وَأَنْشُدُوا) على جواز القلة قول الراجز:

(لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالى زمر الأعداء)
وقوله: فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شئوا الإغارة فرساناً وركبانا

(١) نظم: لم يشترط يونس مصدرية والفارسي^{١*} لم يعتقد قلبته
وعمر^{٢*} اتحاده بالفاعل وقتاً وبعض^{٣*} اتحاد الفاعل
* ولعله لا يقول باشتراط اتحاده مع الفاعل أيضاً حتى يميز: جئتك ضرب زيد.
* والمتقدمون مطلقاً.

* وهو ابن خروف وسيبويه أيضاً.

(٢) ومن منع تقديمه كالزجاج ويرده قوله:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب
(٣) وإنما كان المجرد قليلاً بخلاف المقرون بأل لأنه أشبه الحال والتميز لما فيه من البيان وكونه نكرة.
توضيح.

٣١٧. وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي الْمَضَافِ بِلا تَرْدِدٍ وَلَا خِلَافٍ
 نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقِي﴾، ﴿وَلِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَلِيطُ مِنْ خَشْيَةِ
 اللَّهِ﴾، وقوله:

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ وَأُعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرِمَا
 وقوله: فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوَهْنَ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا^(١)



(١) واجتمعت الثلاثة في قوله:

يركب كل عاقر جمهورٍ مخافة ورَعَلِ المحبورِ
 والهول من تَهْوُرِ الهُبورِ

المفعول فيه^(١)

وهو المسمى ظرفاً^(٢) وصفة^(٣) أو محلاً^(٤).

٣٠٤. الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضَمَّنَا في باطرادٍ كهنا امكثَ أزمنا
(الظرف) لغة الوعاء^(٥) قال:

كأنَّ خصييه من التدلُّلِ ظرفٌ عجوزٍ فيه ثنتا حنظلٍ
واصطلاحاً اسم (وقت أو مكان ضمنا)^(٦) معنى (في) دون لفظها^(٧) (باطراد) تعدي
سائر العوامل إليه^(٨)

(١) عند الكوفيين.

(٢) عند البصريين.

(٣) عند الكسائي ومن وافقه لاستعماله خبراً وحالاً ونعتاً.

(٤) عند الفراء.

(٥) وقيل: ما تناهت أقطاره بعضها في بعض.

(٦) محمد حامد:

من جعل الألف للإطلاق فأو على معناه أصلاً باقٍ

ومن ضميراً للمثنى جعله فأو بمعنى الواو هذا احتمله

قول ابن مالك على ما بينا الظرف وقت أو مكان ضَمَّنَا

(٧) احترازاً من ﴿وَرَعَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ﴾ و﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ و﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾،

وناصبٌ حيث يعلم محذوفاً؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً. لا يقال: ما لا يعمل لا يفسر

عاملاً لأننا نقول: ذاك خاص بباب الاشتغال. صبان.

(٨) بخلاف اسم المكان المخصوص، نحو: سكنت البيت ودخلت الدار، فلا يقال: نمت البيت ولا قرأت

الدار، ونصب هذا إما على التشبيه بالمفعول به أو على التشبيه بالظرف أو توسعاً.

كافية: ومن يرد ظرفية اسم موضع مختصٌ أبدى في لسمع من يعي

كنام في الدار وفي الحصن انحصر وهند في القصر وسعد في هجر

وغير هذا نادراً قد جعلوا واستعملوا كالتعدي دخلا

مع المكان لا سواه كدخل سعدٌ محلنا وفي الأمر الخلل

أو جارٍ مجرى أحدهما^(١) (كهنا امكث أزمناً) وقولهم: أحقاً أنك ذاهب، وغير شكٍّ وجهد رأيٍ وظناً مني أنك فاضل^(٢).

٣٠٥. فانصبه بالواقع فيه مظهرًا كان وإلا فانوه مُقدراً (فانصبه بـ) اللفظ الدال على المعنى (الواقع فيه) من فعل أو شبهه (مظهرًا^(٣) كان) كجلست أمامك يوم الجمعة (وإلا) يظهر (فانوه مقدراً) جوازاً كيوم الجمعة جواباً لمن قال: متى سرت؟ ووجوباً كقولهم^(٤): حيثئذ الآن^(٥).

٣٠٦. وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاك وما يقبله المكانُ إلا مُبهماً (وكل) اسم (وقت قابل ذاك) النصب على الظرفية^(٦) مبهماً كحيناً ومدةً، أو مختصاً وهو ما دل على مقدار^(٧) كرمضان وشهر كذا (وما يقبله المكان إلا مبهماً) لا مختصاً، والمراد بالمختص ما له صورة وحدود محصورة كالبيت والدار، والمبهم ما ليس كذلك.

(١) أو ما عرضت دلالاته على أحدهما، وذلك أربعة أشياء: الأعداد المميزة بهما كسرت عشرين يوماً وثلاثين فرسخاً، وما أفاد كلية أحدهما أو جزئيته من كُلٍّ وجمع وبعض ونصف، وما كان صفة لأحدهما كجلست طويلاً شرقي الدار، والمصدر النائب عن أحدهما كما سيأتي.

(٢) وإنما صارت جارية مجراها للإخبار بها مع الانتصاب وتضمنها معنى في بدليل ظهورها في قوله: أفي الحق أني مغرم بك هائمٌ وأنتك لا خلٌ هواك ولا خمرٌ والجارية مجرى الزمان للإخبار بها عن اسم المعنى، هذا مذهب سيبويه. الفراء: هي مصدر نائب عن فعله، وما بعده فاعل.

(٣) مم: وعاملٌ في الظرف ذكره احظرا إن يك حالاً صفةً أو خبراً أو صلةً أو يك عنه ذو العمل مشتغلاً أو يكن الظرف مثل

(٤) في المثل لمن ذكر أمرًا تقادم عهده.

(٥) أي: كان حين ما تقوله كذا واسمع الآن ما أقول لك.

(٦) وإنما كان يقبل الظرفية مطلقاً دون المكان لأن الأصل في العمل للأفعال ودلالاتها عليه أقوى من دلالتها على المكان لأنها تدل على الزمان وضعاً وعلى المكان التزاماً.

(٧) معين بآل أو إضافة أو غيره.

٣٠٧. نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كرمى من رمى (نحو الجهات) الست وما أشبهها من ناحية وجانب^(١) (والمقادير) كفرسخ وبريد وميل وغلوة^(٢) (وما^(٣) صيغ من) مادة^(٤) (الفعل كرمى من رمى^(٥)) ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدًا لِّلسَّمْعِ﴾.

٣٠٨. وشرط كون ذا مقيسًا أن يقَع ظرفًا لما في أصله معه اجتمع (وشرط كون ذا) المصوغ من مادة الفعل (مقيسًا أن يقع ظرفًا لما في أصله^(٦) معه اجتمع) وأما قولهم: هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ، ولو أعملت فيها أفعالها لم تك شاذة^(٧).

٣٠٩. وما يرى ظرفًا وغير ظرفٍ فذاك ذو تصرفٍ في العُرف (وما يرى) من أسماء الزمان والمكان (ظرفًا) تارة (وغير ظرف) أخرى (فذاك ذو تصرف في العرف) النحوي كالיום الليلة والمكان، قال:

وأنت مكائنك من وائل مكان القراء من است الجمل^(٨)

(١) وأمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت.

(٢) وهي مائة باع.

(٣) عطف على مبهمًا.

(٤) قدر مادة لئلا يتوهم أن الفعل أصل المصدر.

(٥) نظم: واجعل من المختص لا المبهم ما

وفي المقادير الخلاف ينتمي

صيغ من الفعل كرمى من رمى

ثالثها شبيهة بالمبهم*

* من حيث إنها ليست شيئًا معينًا في الواقع؛ فإن الميل مثلاً يختلف ابتداءه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي

مبهمة حكمًا، ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكمًا. صبان.

(٦) أي: مادته فيشمل الفعل وغيره لا موافقه معني، فلم يجز: جلست مقعد زيد، بل تأتي معه بفي.

(٧) كافية: ومزجر الكلب ندوره ظهر ولا ندور فيه إن تلا زجر

(٨) وسُميت كعبًا بشرَّ العظام وكان أبوك سمي الجعل

٣١٠. وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

(وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية) فقط كقطّ وعَوْضَ وبُعِيدَاتٍ بَيْنَ (أو) لَزِمَ ظَرْفِيَّةً^(١) و(شبهها من الكلم) وهو الجر بمن خاصة^(٢)؛ لأن الظرف والمجرور سيان في الاستقرار، بخلاف: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾.

٣١٨. كَقَبْلُ بَعْدُ فَوْقَ تَحْتُ وَلَدَى عِنْدَ وَمَعَ لَدُنْ وَحَوْلَ وَجِدَا
(كقبل بعد فوق تحت ولدى عند ومع) نحو: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعَى وَذِكْرٌ مِّنْ قَبْلِي﴾،
(لدن وحول^(٤) وجد).

٣١٩. أَحْوَالٌ حَوَائِيٌّ وَحَوَالٌ وَانْجَعَلُ كَذَا حَوَالِيٍّ وَكَهَنًا وَبَدَلُ
(أحوال) وهو جمع حول، قال:

فَقَالَتْ سَبَاكَ اللَّهُ إِنَّكَ فَاضِحِي أَلَسْتَ تَرَى السُّهَارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِيٍّ^(٥)
(حولي) بلفظ تشنية حول، قال:

أَبْلِي مَا ذَا مَهْ فَتَأْبِيَهْ مَاءَ رَوَاءٍ وَنَصِيَّ حَوْلِيَهْ
(وحوال) قال:

قَدْ هَدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَ وَزَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ
وَأَنَا أَمْشِي الدَّالِّي حَوَالِكََا

(١) هذا هو الصواب لثلاثتهم أن المراد بقوله وشبهها عل فقط والمراد به قبل وبعد.

(٢) لأن من أم الباب ولأنها كثرت زيادتها فلا يعتد بها.

(٣) فلا يستعملان غير ظرفين. الدماميني: وأجاز بعض النحويين فيها التصرف، نحو: فَوْقَكَ رَأْسَكَ وَتَحْتُكَ رِجْلَكَ.

(٤) ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾.

(٥) وهو ظرف معرب لا يخرج عن الظرفية.

(وانجعل كذا حوالى) وهو تشية حوال كقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اللهم حوالينا لا علينا»، وليس المراد بذلك حقيقة التشية والجمع، بل المعنى واحد^(١) (وكهنا) وأخواتها المتقدمة في باب الإشارة (وبدل) نحو: جعلت هذا بدل هذا، لا بمعنى بديل وما رادفه من مكان.

٣٢٠. أَضْفُ بُعِيدَاتٍ لَبِينٍ وَامْتَنَعُ تَصْرِيفُهُ حِينَئِذٍ حَيْثُ وَقَعَ
(أضف بعيدات) جمع بَعْدُ مُصَغَّر (لبين)^(٢) وامتنع تصريفه حينئذ حيث وقع).

٣٢١. وَهَكَذَا تَصَرَّفُ الذُّرُكْبَا وَذَا لَمَّا كَذَاتَ يَوْمٍ وَجَبَا
(وهكذا تصرف الذركب) من الظروف دون إضافة كيومَ يومَ وبينَ بينَ، قال:
نحْمي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ خُصِّ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا^(٣)
وأما بالإضافة فيجوز تصريفه كقوله:

وَلَوْلَا يَوْمٌ يَوْمٌ مَا أَرَدْنَا جَزَاءُكَ وَالْقَرُوضُ لَهَا جَزَاءُ
(وذا) المنع من التصرف (لما كذات يوم) وذات ليلة وذا يوم قال:
أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخِيَّةً لِأَوَّلٍ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مَيْسَرٍ
(وجب) عند غير خثعم^(٤)، قال شاعرهم:

(١) ونحو: حَوَالِيهَا مَهْيَ الْجَمِّ التَّرَاقِي وَآرَامٌ وَغَزْلَانِ رَقُودُ
(٢) نحو: كان زيد يأتينا بعيدات بين، أي: مراراً قريباً بعضها من بعض، فجمعها دال على التكرار والتصغير دال على القرب، وهو معرب منصوب على الظرفية ولا يجز بيمين.
(٣) وقوله: آتِ الرِّزْقَ يَوْمَ يَوْمٍ فَأَجِلْ طَلَبًا وَابْغِ لِلْقِيَامَةِ زَادًا
وقوله: وَمَنْ لَا يَصْرِفُ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْغُوهُ خَبَالًا
وهو مبني لتضمنه معنى حرف العطف، وهل متحد المعنى في الإضافة أو لا: قولان، فالمعنى على الأول أي: كل صباح وكل مساء فيهما أي: مضافاً أو لا، لأنك إذا لم ترد أن المعنى وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالثاني فائدة، وقيل: لم يقع المعنى إلا في الأول عند الإضافة إذ التقدير يأتينا في صباح مساء، والصحيح الأول.

(٤) وزعم السهيلي أن ذات لا تصرف في لغتهم والذي يتصرف عندهم ذو فقط. وسبب عدم تصرفها في =

- عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ لأمر ما يُسود من يسود^(١)
٣٢٢. واستقبح الجميع أن تُصرفاً وصفَ زمانٍ عارضاً ما وُصفاً
(واستقبح الجميع أن تصرف وصف زمان عارضاً) قيامه مقامه (ما وصف) كصيم
طويلاً أو قديماً أو حديثاً^(٢)، بخلاف بعيد أو قريب أو مَلِيٍّ أو طويل من الدهر^(٣).
٣٢٣. وقطُّ للماضي وعَوَضُ استقبلاً معممًا ومِثْلَ قَطُّ استعملًا
(وقط) وهو مأخوذ من القط وهو القطع عَرَضًا^(٤) (للماضي، وعوض) وهو مأخوذ من
العَوَض^(٥) (استقبل معممًا) فهما لعموم الماضي والمستقبل (ومثل قط استعمل) كقوله:
فلم أرَ عامًا عَوَضُ أكثرَ هالكًا ووجهَ غلامٍ يُشترى وغلَامَةً
٣٢٤. وَأَلْزَمْنَاهُمَا الَّذِي قَدْ نَفِيا وقطُّ بعد مُوجِبٍ قَدْ رُويا

= لغة الجمهور أنها في الأصل صفتان لظرف محذوف، والتقدير وقت ذا صباح وقطعة ذات يوم، فحذف
الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، فلم يتصرفوا فيها لثلا يكثر التوسع. وقيل: إضافتهما من إضافة المسمى
إلى الاسم وهي قليلة، فلم يتصرفوا فيها لذلك أيضًا.

- (١) كافية: ونحو يوم يوم فيها عرضا تركيبه تصريفه قد رفضا
كذاك ذو وذات إن يضافا لزمنٍ وقد حكوا خلافا
عن خثعم فذو وذات صُرُفا في عرفهم كبعض ذي يوم وفا
واختير في وصف زمان حذفا كامكت قليلاً منعه التصرفا
- (٢) عبد الودود:
- وصفةً عارضةً لم توصف لزمنٍ قليلةً التصرفِ
- (٣) لشبهها حينئذ بالأسماء الجامدة، نص على ذلك كله سيبويه.
- (٤) والقَد وهو القطع طويلاً، نحو: كانت ضربات عليٍّ أبكاراً إذا اعتلى قدّ وإذا اعترض قط. وبنيت قط لتضمنها
معنى من الاستغراقية لزومًا ولشبه الحرف في إيهامه لوقوعها على ما تقدم من الزمن، وقيل لأنها تضمنت
معنى في لأنها تحسن فيها بخلاف غيرها، وقيل أشبهت منذ، فمعنى: ما رأيته قط، أي: منذ خُلقت، وقيل
لافتقارها إلى الجملة، وقيل لأنها أشبهت الماضي لأنها لزمانه، وبنيت على الضم تشبيهها بقبل.
- (٥) وسمي الزمان عوضًا لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر، وقيل بل لأن الدهر في زعمهم يسلب
ويعوّض.

(وألزمنها الذي قد نفى) لفظاً ومعنى، نحو: ما فعلته قط، ولا أفعله عوض (وقط بعد موجب) لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط نحو: قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه، وقول الزبير: كان عبد الله أحسن رجل رأي في قريش قط، وكحديثهم أن أبياً قال: كائن تقرأون سورة الأحزاب آية؟ فقال عبد الله: ثلاثاً وسبعين، قال: كانت كذا قط، أي: ما كانت كذا قط (قد روي) وكذا عوض، قال:

ولولا دفاعي عن عفاقي ومشهدي هَوْتُ بعفاق عوض عنقاء مُغْرِبُ

٣٢٥. أَضِفَ لِعَائِضِينَ عَوْضٌ وَأَضِفَ إِسْمَالَهُ وَأَعْرَبْنَاهُ مُنْصَرِفٌ

(أضف لعائضين عوض) كلاً أفعله عوض العائضين، وبالعكس كعائضي عوض، (وأضف اسماً^(١) له) كقوله:

ولولا نَبْلُ عوضٍ في حُظْبَائِي^(٢) وأوصالي

لطاعنتُ صدور القوم طعننا ليس بالآلي

(وأعربنه منصرف) في الحالتين.

٣٢٦. وَقَدْ يُقَالُ قَطُّ قُطُّ قَطُّ قُطُّ قَطُّ وَمَا تَثْلِيثُ عَوْضٌ بِالْغَلَطِ

(وقد يقال) في (قَطُّ قُطُّ) بضم القاف إتباعاً للطاء المشددة (قَطُّ) بحذف الساكنة تخفيفاً (قَطُّ) بحذف الأخيرة تخفيفاً (قَطُّ) بفتح القاف وكسر الطاء المشددة^(٣) (وما تثليث عوض بالغلط) وفاقاً للمازني، وروي به قوله:

رضيَعي لِبَانٍ تُذِي أُمُّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمٍ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ^(٤)

(١) صوابه: نَبْلًا.

(٢) الخطبى: الظهر أو عرق فيه أو الجسم.

(٣) لالتقاء الساكنين.

(٤) فالضم كقبل، والفتح للتخفيف، والكسر للأصل في التقاء الساكنين.

مم: العلماء الغرُّ ذو قد غبروا أسحم داج عندهم يُفسَّرُ =

٣٢٧. وعند للحضور والقرب وقد تَضَمَّ عَيْنُهَا وَفَتْحُهَا وَرَدُّ (وعند للحضور) حَسًّا أَوْ مَعْنَى، وقد اجتمعاً في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾، ونحو: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ (والقرب) حقيقة نحو: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾، أو معنى نحو: ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ (وقد تضم عينها وفتحها ورد) (١).

٣٢٨. لدى كعند وكهل ولا تُرى عن اسم معنى أو بعيد خبراً (لدى كعند) لا كلدن (٢) (وكهل) نحو: لدى لزيد مال؟ (ولا ترى عن اسم معنى أو بعيد خبراً) فلا يقال: لدي علم (٣) ولا مال بالبصرة.

٣٢٩. وغالباً ألفهاً يا انقلب مع مضمر وفي إلى على غلب (وغالباً ألفهاً يا انقلب مع مضمر) وقد يُقلب مع الظاهر فيقال: لدي زيد (٤). (وفي إلى على غلب) ومن غير الغالب قوله:

إِلَّاكُمْ يَا خُنَاعَةَ لَا إِلَانَا عِزَّ النَّاسِ الضَّرَاعَةُ وَالْهُوَانَا

= بِالزَّقِ وَالرَّحِمِ وَالرَّمَادِ وَقِيلَ لَيْلٌ حَالِكُ السَّوَادِ
وَعَوُضُ ظَرْفٍ لِلزَّمَانِ الْقَابِلِ أَوْ صَنْمٌ لِبَكْرِ بْنِ وَائِلٍ*
وَذَا الْأَخِيرُ قَالَهُ ابْنُ الْكَلْبِيِّ وَهُوَ مِنَ الضَّعْفِ شَدِيدُ الْقُرْبِ
وَلَوْ يَصِحُّ مَا بِهِ قَدْ فَاهَا لَمْ يَتَجَهَّ بِنَاوِهِ اتِّجَاهَا
حَلَفَتْ بِمَائِثَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصَابٍ تُرْكَنُ لَدَى السَّعِيرِ
* كقوله: وهي ظرف معرب لا يتصرف، وقد يجز بمن نحو: ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾، وقد تكون ظرف زمان كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى».

(٢) لأن لدن لا تكون إلا لابتداء الغاية، وعند ولدى يكونان لابتداء الغاية وغيره وخبراً بخلاف لدن. نحو: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾، ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾، ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَتْلُقُ بِالْحَقِّ﴾.
(٣) ورد بقوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾.

(٤) ونحو: باتت تشيم لدي هارون من حصن خالاً يضيء إذا ما مزنه ركدا

فلو برئت نفوسكم علمتم بأن دواء دائكم لدانا
وذلكم إذا وافقتمونا على أن اعتمادكم علانا
٣٣٠. لَدُنْ تَجِي لَأَوَّلِ الزَّمَانِ كما تَجِي لَأَوَّلِ الْمَكَانِ
(لَدُنْ تَجِي لَأَوَّلِ الزَّمَانِ) كقوله:

صريع غَوَانٍ رَاقَهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَاب سُودُ الذَّوَابِ^(١)
(كما تَجِي لَأَوَّلِ الْمَكَانِ) نحو: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾، وسرت من لدن البصرة إلى الشام.
٣٣١. وَقَلَّمَا تَعْدَمُ مِنْ وَيُوجَدُ لَدُنْ لَدِنْ لَدُ لَدُنْ لَدُ
(وقلما تعدم من) الابتدائية، كهذا البيت (ويوجد) فيها لغات (لدن) كَجَمَلِ (لدن)
كَكَيْفِ (لد) كَهْلِ (لدن) كَأَمْسِ (لد) كَقُلِ (لدن) كَقُلْنِ (لد) كَعْلُ.

٣٣٢. وَأَعْرَبَ الْأَوَّلَى وَنَقَصَهَا أَجْبُرُ بَنُونَهَا مِضَافَةً لِلْمُضْمَرِ
(وأعرب الأولى) في لغة قيس وربيعة، وقرئ: ﴿مِنْ لَدْنِهِ﴾^(٢) (ونقصها أجبر بنونها
مِضَافَةً لِلْمُضْمَرِ) فلا يقال: من لدك ولا من لده، بل من لدنك ومن لده^(٣).

٣٣٣. وَإِنَّمَا تَقَعُ إِذْ عَلَى الْمُضْيِ إِضَافَةُ الْحَيْنِ لَهَا قَدْ ارْتَضَى
(وإنما تقع إذ على المضى) في الغالب^(٤) (إضافة الحين لها قد ارتضى) كيومئذ

(١) وقوله: وما زال مُهْرِي مَرْجَرِ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غَدَوَةٌ حَتَّى دَنَتْ لَغُرُوبِ
(٢) يَأْسُكَانِ الدَّالِ وَإِشْمَاهَا الضَّمُّ وَكَسَرَ النَّونَ وَالْهَاءَ وَوَصَلَهَا بِيَاءٍ فِي الْوَصْلِ. تصريح.
عبد الودود:

لَدُنْ كَعَنْدَ وَلَكِنْ زَادَتْ أَنَّ لَهَا
وبالإضافة أحياناً إلى جُمْلٍ
كَذَاكَ إِفْرَادُهَا مِنْ قَبْلِ غَدَوَةٍ مَعُ
معنى ابتداءٍ وَجَرًّا غَالِبًا بَيْنِ
وبالبناء وَقَيْسُ أَعْرَبْتُ لَدِنْ
وقوعها فَضْلَةً لَا غَيْرَ فَاسْتَبَيْنِ

(٣) وللقائل أن يقول: ولا تضاف إلا تامة.
(٤) نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾. وغوالبها أربعة: اسميتها، وظرفيتها، ووقوعها على المضى،
وملازمتها للإضافة إلى الجمل مطلقاً كما سيأتي.

وحيثُ^(١).

٣٣٤. وافعل بها وباعِتنَ وعَلَلِ حرفًا بها ودونَ بَيْنًا فاحظلي

٣٣٥. مجيئها مباعيًا وبينما بينَ الزمانيةَ قَدَمًا لَزِمَا

(وافعل بها)^(٢) أي اجعلها مفعولًا به خلافًا للجمهور، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾، وقد تقع بدلًا من المفعول به، نحو: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ أَنْبَأَتْ﴾^(٣) (وباعتن وعلل حرفًا بها) في الحالتين الأخيرتين على الأصح، نحو: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾، وقوله:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر^(٤)

وقوله: فاستقدر الله خيرًا وارضينَ به فبينما العسرُ إذ دارت مياسير^(٥)

(ودون بينا) وبينما (فاحظلي مجيئها مباعيًا) وتركها معها أقيس^(٦) من ذكرها كقوله:

فبيناهُ يشري رحله قال قائل لِمَنْ جملُ رخو المِلاط نجيبُ

وقوله: بينا نحن من بلائِكَ بالقا ع سِراعًا والعيسُ تهوي هويًا

خطرُ خطرٌ على القلب من ذك راک وَهْنًا فما استطعتُ مُضِيًّا

(١) صالح للاستغناء عنه كيومئذ وحيثُ، أو غير صالح كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُفِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾.

(٢) والغالب عليها حيثُ أن تكون في أوائل القصص. مغني.

(٣) وقيل ظرف لمفعول به محذوف، أي: واذكروا حالتكم وقصتكم وشأن مريم؛ بدليل وجود بعض ذلك مصرحًا به، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾، فيحمل المحل الذي لم يصرح فيه بالمفعول على ما صرح به. مغني.

(٤) وقيل إذ ظرف متعلق بمحذوف، أي: وجب حين ظلمتم، وحين هم قريش.

(٥) وقيل إذ بعد بينا وبينها حرف مؤكد، أي: زائد. وقيل ظرف لزمان، وعليه فعامل بينا وبينها محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منها.

(٦) عبد الودود:

وتركها أقيس والوجهان عن فصحاء العرب مرويان

(وبيننا بينا) الظرفية (الزمانية قدماً لزما^(١)) قال:

بينما نحن بالأراك معاً إذ أتى راكبٌ على جملة
أضفها جملةً بينا أضفَ لمصدرٍ لا بينا كذا أَلَفَ
(أضفها جملة) اسمية كما تقدم، أو فعلية^(٢) كقوله:

فبينانوس الناس والأمرُ أمرنا إذا نحن فيهم سُوقَةٌ تَنْصَفُ^(٣)
(بيننا أضف لمصدر) اتفاقاً، كقوله:

بيننا تعانقه الكُماة وروغِه يوماً أُتِيحَ له كميّ سَلْفَعُ
(لا بيننا) على الأصح (كذا أَلَفَ)^(٤) نحو: بينما قيام زيد قام عمرو.

٣٣٧. إذا للاستقبال والشرط وقد تجي كإذ وكإذا إذ قد ورد
(إذا للاستقبال^(٥) والشرط^(٦)) غالباً، ومن غير الغالب: ﴿وَأَلِيلَ إِذَا يَغْشَى﴾ (وقد
تجي كإذ) نحو: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ (وكإذا إذ قد ورد) نحو:
﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (٧٠) ﴿إِذْ الْأَغْلَلُ فِيَ آَعْنَقِهِمْ وَالسَّالِيلُ﴾.

٣٣٨. وافعل بها بقلّة وانخفضت أيضاً بحتى وابتدأ قد وقعت

(١) واعلم أنه إذا أريد إضافة بين إلى أوقات مضافة إلى الجملة حذفت الأوقات وعوّض عنها الألف أو ما أقرب الموارد.

(٢) ومنعها بعضهم وأول البيت بتقدير نحن.

(٣) بعده: فأفّ لدنيا لا يدوم نعيمها تَقَلَّبُ تاراتٍ بنا وتَصَرَّفُ

(٤) وإضافة بينا إلى الجملة على حذف مضاف؛ لأن بين تقع على أكثر من واحد لأنها بمعنى وسط ولا بد من اثنين فما فوقهما، والتقدير بين أوقات زيد أقبل عمرو. ولا تضاف بينا إلى مفرد غير المصدر، وسبب ذلك أنها تستدعي الجواب فلم يقع بعدها إلا ما يعطي معنى الفعل وذلك الجملة، والمصدر من المفردات.

(٥) المشهور أن العامل فيها الجواب لا شرطها؛ لإضافتها إليه. وغوالبها خمسة: الاسمية، والظرفية، ووقوعها للاستقبال، والإضافة إلى الجملة الفعلية، وشرطيتها.

(٦) ولذا تجاب بالفاء نحو: ﴿فَسَيَحْجِمِدُ رَبُّكَ﴾.

(وافعل بها بقلة) كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعائشة: «إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليّ غضبي»^(١) (وانخفضت أيضًا بحتى) نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾^(٢) (وابتداً قد وقعت) نحو: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾^(٣) لَيْسَ لَوْعَنَهَا كَاذِبَةٌ ﴿٢﴾ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴿٣﴾ في قراءة من نصب خافضة رافعة^(٣).

٣٣٩. وبَاغِتْنُ حَرْفًا بِهَا لِلابْتِدَاءِ وَبَعْدَ بَيْنَا بَيْنَمَا قَدْ وَجَدَا
(وباغتن حرفاً بها للابتداء^(٤)) لا ظرف زمان خلافاً للزجاج، ولا ظرف مكان خلافاً
للمبرد (وبعد بينا بينما قد وجد^(٥)) كقوله:

فِينَا نَسُوسُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَنْتَصِفُ

- (١) وكانت رَضِيَتْ عَنْهُ إِذَا رَضِيَتْ قَالَتْ وَإِلَهُ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا غَضِبَتْ قَالَتْ وَإِلَهُ إِبْرَاهِيمَ. وقالت ما هجرت إلا اسمك.
 - (٢) وقال أبو البقاء: حتى هنا مفيدة معنى الغاية ولا عمل لها في إذا، بل إذا في موضع نصب بجوابها. وتقدير الغاية على ما ذكر المصنف وسبق الذين كفروا إلى جهنم زمراً إلى وقت مجيئهم لها، وقوله فتحت استئناف بياني، كأنه قيل فما جرى إذ ذاك فقيل فتحت أبوابها. وعلى ما ذكر أبو البقاء تكون لغاية ما يسبك من الجواب مرتباً على الشرط، والتقدير المعنوي إلى أن فتحت أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق. وأجاز الزمخشري أن تكون حرف ابتداء، فتبقى إذا على هذا على ما استقر لها من الظرفية.
 - (٣) وإذا الأخيرة خبره. خلافاً للجهمور في الجميع، وأولوا الحديث بأعلم شأنك، وكون حتى حرف ابتداء داخلاً على الجملة بأسرها، وإذا وقعت ظرفاً حذف جوابه والتقدير انقسمتم انقساماً وكنتم أزواجاً إذا وقعت، وإذا الثانية بدل من الأولى.
- محمد بن أحمد يورا:

نصبك ما بعد إذا في الواقعة	يجعلها في الابتداء واقعة
خبرها إذا الذي رجت تلا	وإن رفعت فلنصب انجلى
جوابه ليس وقدرن هيا	خافضة رافعة مقتفيا
ومبدل منه إذا رجت على	ذاك وقيل هي ظرف مسجلا
وقدروا في حالة النصب الجزا	بفعل تقسيم لنا يوم الجزا

- (٤) عند الأخفش، ويرجحه قولهم خرجت فإذا إن زيداً الباب بكسر إن؛ لأن إن لا يعمل ما بعدها فيها قبلها وما قبل الفاء لا يعمل فيها بعدها ولذا اختاره ابن مالك. مغني.
- (٥) ولا تدخل حينئذ إلا على المبتدأ، وقيل تدخل على الفعل مطلقاً، وقيل إن اقترن بقدر لأمن اللبس بينها والشرطية.

وقوله: فبينما المرء في الأحياء مغتبط إذا هو الرّمس تعفوه الأعاصير

وقوله: بينما المرء في فنون الأماني فإذا رائد المنون موافي

٣٤٠. وجئ بالآن مبنياً ويغلب مجيؤه ظرفاً ونزراً يُعربُ

(وجئ بالآن مبنياً) لتضمنه معنى حرف الإشارة^(١)، أو لشبهه بالحرف في ملازمته لفظاً واحداً في أنه لا يثنى ولا يجمع (ويغلب مجيؤه ظرفاً) نحو: ﴿أَلَكُنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾، ﴿فَأَلَكُنْ بَشِرُوهُمْ﴾، ومن غير الغالب قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد سمع وجبة: «هذا صوت حجر رُمي به في النار منذ سبعين خريفاً فهو يهوي الآن حين انتهى إلى قعرها (ونزراً يعرب) كقوله:

كأنهما م الآن لم يتغيرا وقد مرّ للدارين من بعدنا عصرُ

وليس منقولاً من الفعل خلافاً للفراء في زعمه أنه منقول من آن يثنى بمعنى حان^(٢)،

كقوله: أما يثن لي أن تجلّي عمايتي وأقصر عن ليلي بل قد أنى ليا

٣٤١. وكونه لحاضر الجميع والبعض واجب لدى الجميع

(وكونه) أي الآن ظرفاً (لـ) مظروف (حاضر الجميع) كوقت فعل الإنشاء حين النطق به في نحو العبدُ بعته الآن (والبعض) أي: أو البعض (واجب لدى الجميع) نحو: ﴿أَلَكُنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾، ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾.

٣٤٢. وحيثُ ثلثناها وانقلباً واواً قليلاً ياؤها وأعربا

(وحيث ثلثناها^(٣) وانقلب واواً قليلاً ياؤها) كقوله:

(١) نظم: مولاي إني قد أبديت أحجية تخالها درراً في السلك منظومة

ما كلمة قدروها وهي حاضرة في اللفظ موجودة في النطق مفهومه

(٢) ورّد بدخول أل عليه، وبأنه لو كان كما ذكر لاشتهر إعرابه كما اشتهر في قيل وقال ومن شَبَّ إلى دبّ بالإعراب والبناء. مساعد.

(٣) فالفتح للتخفيف، والكسر للأصل في التقاء الساكنين، والضم حملاً على قيل وبعد. مغني.

يارب إن كنت لزيد ربّا فابعث له من حوث شئت ركبا
أكلًا تَلَقَّامًا وشرّبًا قأبا

وقوله: وإنني حوثما يثني الهوى بصري من حوث ما سلكوا أدنو فأنظورُ
(وأعرب) على لغة فقعية كقوله:

أما ترى حيث سهل طالعا
وقوله: ونطعنهم تحت الحبي بعد ضربهم
نجمًا يضيء كالشهاب لامعا
بيض المواضي حيث ليّ العمائم^(١)

وقد تَصَرَّفَ ورّبما ووجد
(وقد تصرف^(٢)) عن الظرفية كقوله:

فسدّ ولم تفرع بيوت كثيرة
وقوله: في حيث أودع جبريل رسالته
لدى حيث ألفت رحلها أمّ قشعم
وحياّ إليه بتوفيق وإرشاد
وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾، وحمل عليه قوله:

إنّ حيث استقر من أنت راجي
له حمى فيه عزّة وأمان^(٣)

(وربما وجد^(٤) كين) فيما تقدم نحو الحديث: ساعة الجمعة بين جلوس الإمام على المنبر
وانقضاء الصلاة، ونحو: ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ^(٥)﴾، ﴿شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ﴾، ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي

(١) عبد الودود:

وحيث أعرب إن تُصَفِّ لمفردٍ كحيث ليّ لم تكن بالملحد

(٢) والأشهر بقاءه على بناءه لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

(٣) مقابله أن حمى اسم إن وحيث في موضع نصب على الظرفية. وغوالب حيث أربعة: ملازمتها للظرفية، وكونها للمكان، وبناءؤها، وإضافتها إلى الجملة مطلقًا.

(٤) عند الأخفش.

(٥) بالرفع أي: وصلكم؛ لأن البين من الأضداد، وبالنصب على الحذف، أي: ما بينكم.

وَبَيْنَكَ ﴿ (للوقت وضعفه اعتقد) وحمل عليه قوله:

للفتى عقلٌ يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه
وقوله: حيثما تستقم يقدر لك الد له نجاحًا في غابر الأزمان

٣٤٤. ومثل حيث وَسَطَ في التصرفِ وغيره وهكذا دُونَ يَفِي

(ومثل حيث وسط) بالسكون، وهو ظرف، وهو الذي يصلح في موضعه بَيْنَ، وأما
وَسَطَ بالتحريك كجلست وَسَطَ الدار فاسم ولا يصلح في موضعه بين^(١) (في التصرف)
قال: وَسَطُهُ كاليراع أو سُرج المَجْج دَل طورًا يخبو وطورًا يُنير^(٢)

(وغيره وهكذا دون يَفِي) على الأصح كقوله:

ألم تر أني قد حميت حقيقتي وباشرت حد الموت والموت دُونُهَا
لا بمعنى رديء قال:

٣٤٥. وإذا ما علا المرء رام العلا ويقنع بالدون مَنْ كان دوناً^(٣)
وَكُنْ لَأَمْسٍ بَانِيًا وَقَلًّا بِنَاءُهَا بِالْفَتْح لَكِنْ قُبْلَا

(١) وربما سكن، كقوله:

غداة تسailت من كل أوب كئائب عاقدين لهم لَوَايَا
وقالوا يا لأشجع يوم هيج ووسط الدار ضربًا واحتمايا

(٢) ويروى بالنصب على الظرفية خبرًا مقدّمًا والكاف مبتدأ. وسرج جمع سراج، والمجدل دابة تجول في الليل
وفي ذنبها مادة وينبعث منها نور، ويقال لها الحباحب وسرج الليل.

(٣) قال أبو حيان: ومما أهمل النحويون ذكره من الظروف التي لا تتصرف بضمي نحو، قال تعالى:
﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾، وقال الشاعر:

أقول لأم زنباع أقيمي صدور العيس شَطْرَ بني تميم
ومن جرها بمن قوله:

وقد أظلكم من شطرِ تَغْرِكُمْ هول له ظَلَمٌ يغشاكم قِطْعَا

(وكن لأمس بانياً) على الكسر^(١) بلا استثناء حالة عند الحجازيين كقوله:

اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس
(وقلن بناءها بالفتح) وحمل عليه قوله:

لقد رأيت عجباً مذ أمساً عجائزاً مثل السعالي خسا^(٢)
(لكن قبل) على لغة فقعسية.

٣٤٦. وربما رُفِعَ غيرَ مَنْصَرِفٍ إعرابه كالرفع عن بعض ألف
(وربما رفع غير منصرف) عند تميم، كقوله:

اعتصم بالرجاء إن طال يأْسُ وتناس الذي تضمّن أمس
(إعرابه) مطلقاً في الأحوال الثلاثة (كالرفع عن بعض) تميم (ألف) كقوله:

لقد رأيت عجباً مذ أمساً عجائزاً مثل السعالي خسا^(٣)

٣٤٧. أعرِبْه إن أضيف أو بآلِ قُرْنٍ أو إن يُنكَرَ والبناء مع آل زُكْنِ
(أعرِبْه) اتفاقاً (إن أضيف) نحو: أمسنا يوم مبارك، أو تُثي كأمسين، أو جمع كآماس
وأُموس قال:

مرت بنا أول من أُموسِ تَمِيس مثل ميسة العروسِ
أو صَغَر كأميس^(٤) (أو بآل قرن) نحو: الأمس يوم مبارك، ونحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنِ
يَا لَأَمِيسِ﴾ (أو إن ينكر) نحو: مضى لنا أمس حسن (والبناء مع آل زكن) كقوله:
إني وقفت اليوم والأمسِ قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب^(٥)

(١) لتضمّنه معنى حرف التعريف؛ لأنه إن عرف نكر وإن نكر عرف.

(٢) ولا حجة لهم في الرجز على ذلك لاحتمال إعرابه.

(٣) يَكُنْ ما في رحلهم هُما لا ترك الله هن ضرسا ولا لقين الدهر إلا نَعسا

(٤) إن سُمع.

(٥) وقيل مجرور بباء محذوفة والكسرة إعراب لا بناء.

٣٤٨. واستغرقَ الآتي جوابًا لَكُمْ مَظْرُوفُهُ كَالصَّيْفِ وَالْمَحْرَمِ
(واستغرق) الزمنَ (الآتي جوابًا لكم) بأن كان معدودًا مختصًا أو غيره (مظروفه)
تعميمًا أو تقسيطًا (كالصيف والمحرم) في المختص، وغيره كسرت يومين، وأسبوعًا،
وشهرًا، وحولاً، وقد يتعين التعميم كما في صمت يومين، والتقسيت كما في أذنت
يومين.

٣٤٩. وهكذا الأبدُ والدهرُ إذا عُرِفَ والنهارُ والليل كذا
(وهكذا) في الاستغراق تعميمًا أو تقسيطًا مظروفه (الأبد) في أنه يقع في جميعه إلا
على سبيل المبالغة^(١) (والدهر إذا عرف^(٢)) بأل الاستغراقية، وإلا فيحتمل الوجهين
(والنهار والليل كذا)^(٣).

٣٥٠. وذا لما قد كان للشهرِ عَلمٌ إن لم يُضَفْ شهرٌ له قد انحتم
(وذا) الاستغراق (لما قد كان للشهر علمًا إن لم يضاف شهر له قد انحتم) كسرت
محرمًا ورجبًا؛ لأن كلا منهما اسمٌ ثلاثين يومًا^(٤).

= سيد بن عبد الله:

وأمس بتوين أتت وبغيره
وقد أعربت بالصرف قدمًا ومنعه
وقوم أتو بالمنع في الرفع وحده
وهذا إذا حادث عن الظرف يافتى
بناءً على كسر أو الفتح فاعقلن
وقد بُنيت في الحالتين على الكسر
وذاً لها في الرفع والنصب والجر
وإلا فبالكسر البناء لها مجري
وإلا ففيها صورتان بلا نُكر
وليس بها في أمس كل فتى يدرى
(١) أي: لا يعمل فيه إلا مستغرقه كالسير وإلا فلا نحو: لقيته الأبد وأنت تريد يومًا فيه إلا على سبيل
المبالغة.

(٢) أي: كل منهما.

(٣) أي: كالتفصيل السابق.

(٤) محمد فال ابن العاقل:

ما كالشتا ومُجَادَى والخريف أتى لَكُمْ جوابًا كما أتى جواب متى

٣٥١. وَإِنْ يُضَفَّ لَعَلَمٍ شَهْرٌ أَبِي ذَا فِيهِ نَحْوُ صُمْتَ شَهْرٍ رَجَبٍ
وهذا مذهب سيوييه، وزعم الزجاج أن رمضان كـشهر رمضان^(١).

٣٥٢. وَلَمْ يُضَفَّ شَهْرٌ لَدَى الْجَمِيعِ إِلَّا لِذِي الْقِرَآنِ وَالرَّبَّيعِ
الأول والربيع الثاني.

٣٥٣. وَنَصَبُوا ضَمِيرَهُ لَفْظًا بِمَا لَمْ يَكْ ذَا ثَلَاثَةٍ قَدْ عَلِمَا
(ونصبوا ضميره) أي الظرف إذا توسعوا فيه، فلم يجرؤه بفي (لفظًا) لا معنى (بها)
أي: متعدٍّ أو لازم (لم يك ذا ثلاثة) مفاعيل، لا به خلافًا للأخفش^(٢) (قد علم) كقوله:
ويومًا شهدناه سُلَيْمًا وَعَامَرًا قَلِيلًا سَوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

٣٥٤. وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مُصَدِّرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ
(وقد ينوب) قليلًا (عن) اسم (مكان مصدر) في الانتصاب على الظرفية، كجلست
قُرْبَ زَيْدٍ (وذاك في ظرف الزمان يكثر) معيَّنًا لوقت أو مقدار، كجئتك صلاة العصر،

وما كدهرٍ وحينٍ لا يُجَابُ بِهِ	وما كخمس لُيَّالٍ لَكُمْ ثَبَاتٌ
أَمَّا مَتَى فَبِمَا كَالْأَرْبَعَاءِ أَتَى	جَوَابُهَا وَبشهرٍ إِنْ أَضِيفَ أَتَى
وَلَيْسَ كُلُّ فَتَى يَدْرِي حَقِيقَةَ ذَا	إِنْ التَّائُوَةُ تُطْفِي فَهَمَّ كُلُّ فَتَى

(١) وجعل ابن خروف أعلام الأيام كأعلام الشهور، وينصب ما وقع في جميعه مظهره على الظرفية عند البصريين، وعلى التشبيه بالمفعول به عند الكوفيين.

(٢) لأن الاتساع في اللازم له ما يشبه به وهو المتعدي إلى واحد، والمتعدي إلى واحد وإلى اثنين لها ما يشبهان به وهو المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثة، بخلاف المتعدي إلى ثلاثة؛ إذ ليس لنا فعل يتعدى إلى أربعة فيشبه به. وقيل يجوز فيه، ولا مبالاة بعدم النظر وإلا لم يجز في اللازم؛ إذ لم يعهد نصبه المفعول. وقيل يمتنع في المتعدي لائتين.

وانتظرتك حَلَبَ ناقة أو نَحَرَ جَزُور. وقد ينوب عنه اسم العين، كلا أكلّمه القارظين
ولا الفرقدين^(١).



(١) ولا آتيك هبيرة بن سعد، قال:

والله لا آتي الفتاة وحدي	كافية:
وجعلوا مصادراً ظروفا	
كحنّ زيد ظعن الحجاج	
وفي المكان جاء ذاك نَزرا	
كمثل لا آتيك معزى الفزير	
والشمس أعطوا والنجوم والقمر	
بنت الفتى هبيرة بن سعد	
في الوقت هذا شائع معروفا	
وكان ذاك إمرة الحجاج	
وظرفاً اسم جثة قد يُجرى	
والقارظين وابن سعد فاذر	
ظرفية كالفرقدين اذكر عمر	

المفعول معه^(١)

٣١٢. يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً
(ينصب) الاسم^(٢) الفضلة^(٣) (تالي الواو) التي بمعنى مع^(٤) تالية لجملة^(٥) ذات
فعل أو اسم فيه معناه^(٦) وحروفه^(٧) قياسًا على الأصح، ولو قبل ما لا يصح عطفه^(٨)
(مفعولًا معه في نحو: سيري والطريق مسرعة)، وأنا سائر والنيل، وأعجني سيرك
والنيل.

٣١٣. بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبَّهَهُ سَبَقَ ذَا النِّصْبِ لَا بِالْوَائِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ
(بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو^(٩)) ولا بالخلاف^(١٠) ولا بالمصاحبة

(١) وهو المفيد تقييد نسبة وقوع الحدث على مصاحبه لا مشاركته فيه.

(٢) بخلاف لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

(٣) بخلاف اشترك زيد وعمرو.

(٤) بخلاف لفظها، وبخلاف جاء زيد وعمرو، تريد قبله أو بعده.

(٥) بخلاف كل رجل وضعته.

(٦) بخلاف زيد أخوك وعمرو.

(٧) بخلاف هذا لك وأباك، فهذا لا يتكلم به، فيجب الرفع خلافًا لبعضهم محتجًا بقوله:

هذا ردائي مطويًا وسربالا

ورُدَّ بها سيأتي إن شاء الله.

(٨) مبالغة في مجيء الواو، فيكون ردًا لابن جني القائل إنها لا تأتي إلا حيث يصح العطف.

(٩) محمد بن محبوب:

على المعية لدى الجرجاني
عَمِلَ مثله وفصل يُنمى
لم يشبه الفعل وشبهه ابطلن
هذا الذي نقله الدمامي

بالواو نصبُ الاسم يا إخواني
وباشترط سبق فعل أو ما
لضمير وعُدْم نصب الحرف إن
مقال عبد القاهر الإمام

(١٠) ورُدَّ بأنه لو كان ينصب لَنصب جاء زيد لاعمرو.

ولا بلاسَ محذوفاً^(١) خلافاً لزماعمي ذلك (في القول الأحق^(٢))، ولا يتقدم على عامله اتفاقاً، ولا على مصاحبه خلافاً لابن جني^(٣) محتجاً بقوله:

جمعتَ وفُحشاً غيبةً ونميمةً ثلاث خصال لستَ عنها بمُرعوي^(٤)

٣١٤. وبعدَ ما استفهام أو كيفَ نَصَب بفعلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بعضُ العربِ (وبعد ما استفهام أو كيف) أو أزمان أو قبل خيرٍ ظاهر^(٥) (نصب) الاسم على المعية (بفعل كون مضمَر^(٦) بعض العرب^(٧)) كقوله:

فما أنا والسيرَ في مَتَلَفٍ يُبرِّح بالذَّكر الضابطِ
وقوله: فما أنا والتلدُّد حول نجد وسلمى بين بصرة والغميم

(١) لأنه حينئذ يكون مفعولاً به.

(٢) محمد حامد:

وما سوى الأحق بالواو نصب
فأولُّ قال به الجرجاني
ثم إلى الزجاج يُعزى الثاني
بأنها لو نصبته لاتَّصل
من سائر الحروف والخلافُ
بأنه لو كان يحسن عملُ
وثالث رُدَّ على إخراج
وكون ذا المفعول سابقاً لما
(٣) كافية: بذا ابنُ جني قد قضى بقول مَنْ
وفي النحاة من أبى القياس في
(٤) وقيل إنه عطف متقدم ضرورة كما في قوله:

ألا يا نخلة من ذات عرق
(٥) بخلاف كل رجل وضيعته.

(٦) وقدره سبويه بالماضي بعد ما، وبالمضارع بعد كيف، ويحتمل النقصان فتكون ما وكيف خبرين، والتبام فتكون كيف حالاً وما مفعولاً مطلقاً.

(٧) وبعضهم يرفعه على العطف.

وقوله: أزمانَ قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميل مميلا وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ «وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأتيه الوحي وأنا وإياه في لحاف واحد».

٣١٥. والعطفُ إن يُمكن بلا ضَعْفٍ أَحَقَّ والنصبُ مختارٌ لدى ضَعْفِ النَّسَقِ
(^(١)) والعطف إن يمكن بلا ضعف من جهة المعنى أو الصناعة (أحق) من نصب الاسم على المعية نحو: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ وجاء زيد وعمرو، (والنصب) على المعية (مختار لدى ضعف) عطف (النسق) كقولهم: لو تركت الناقة وفصيلها^(٢) لرضعها، وقوله: إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل أمره والليالي
وقوله: فكونوا أنتم وبني أيبكم مكان الكليتين من الطحال ونحو: جئت وزيدا.

٣١٦. والنصبُ إن لم يَجْزِ العطفُ يَحِبُّ أو اعتَقَدَ إضمارَ عاملٍ تُصَبُّ
(والنصب إن لم يجز العطف يحب) نحو: سار زيد والنيل، وما شأنك وزيدا^(٣) (أو اعتقد إضمار عامل) ينصب الاسم مفعولاً به لامتناعها معاً (تصب) كقوله:
عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَّتْ هِمَالَةً عَيْنَاهَا
وقال: إذا ما الغانياتُ برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا^(٤)
وذهب أبو عبيدة ومن وافقه إلى العطف على تقدير تضمين معنى الفعل المذكور عاملاً

(١) فصل: للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات، وجوب العطف ووجوب النصب على المعية ويترجح كل منهما ويمتنع كل منهما.

(٢) فإن العطف ممكن على تقدير: لو تركت الناقة تراءم فصيلها لرضعها، لكن فيه تكلف وتكثير عبارة؛ لأن مجرد تركها لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدها. صبان.

(٣) ويجب الرفع إن فقد شرط من هذه الشروط.

(٤) بعده: ترى من الأيور إذا التقينا قياماً راكعين وساجدين

يصح انصبابه عليهما^(١) بتأويل زججن بحسن، وعلفتها بأنلتها، كما في قوله:

أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة لها سبب ترعى به الماء والشجر^(٢)

٣٥٤. ونصبوا في نحو حسبي وعمر حب النبي المصطفى بما استتر

(ونصبوا) الاسم مفعولاً به على الأصح^(٣) (في) ما عامله فيه معنى الفعل دون

حروفه (نحو حسبي وعمر حب النبي المصطفى)، وقوله:

وحسبك والضحاك سيف مهند وقد يقتني سيفه البطل المجدا^(٤)

وقوله: فقدني وإياهم فإن ألتق بعضهم يكونوا كتعجيل السنام المسرهد

وقوله: لا تحبسك أثوابي فقد جمعت هذا ردائي مطوياً وسربالاً^(٥)

أما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة؛ لأن الماء لا يشارك التبن في العلف، والعيون لا تشارك الحواجب في

التزجيج. وأما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية في البيت الأول؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف،

ولانتفاء فائدة الإعلام بها في البيت الثاني؛ لأن من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب. تصريح.

(١) واحتج القائلون بالحذف بأنه لو كان على التضمنين لجاز علفتها ماءً وتبناً كما ساغ علفتها تبناً وماءً، وهو

غير سائغ، وأجيب بأن ما منعوه مسموع عن العرب، كقول طرفة:

أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة لها سبب ترعى به الماء والشجر

(٢) وبقي خامس، وهو تعين العطف، ككل رجل وضعته، واشترك زيد وعمرو؛ لانعدام اشتراط النصب.

صبان.

(٣) مم: وخالدًا من نحو حسبك وخا

تنصبه بحسب لا بمضمير وإنما حسب اسم فعل عنده

وأيد الزجج ما له جنح وابن عطية وذا غير الأصح

(٤) محمد حامد:

حسبك والضحاك جرّ وارفع فانصب بمضمير أو ارفعه على

واجزره إبقاءً لجره كما واسم الإشارة على ما قالا

وإنما ناصبه مطوياً هذا الذي وجدته مرويًا

والنصب إن ذكرته لا تدع حذف مضايّ ناب عنه ما تلا

قد كان قبل حذف ما تقدما الفارسي ناصب سربالا

(بها) أي عامل (استتر).

٣٥٥. والنصبُ في ويلاً لمن لا يَعْتَرِفُ بِحُبِّهِ وَمَنْ طغى بالمنحذفُ
(والنصب في) ويلهُ وزيداً و(ويلاً لمن لا يعترف بحبه ومن طغى بالمنحذف) الناصب
للمصدر، وفي ويل له وزيداً بِالزَمِّ مضمراً^(١).

٣٥٦. وَأَفْرَدَ الْحَالَ إِذَا مَا أُخِّرَا عَنْهُ كَذَا الْخَبْرُ وَالْعَكْسُ يُرَى
(وأفرد الحال) كجاء البرد والطيالسة شديداً (إذا ما أُخِّر عنه كذا الخبر) ككان زيد
وَعَمراً منطلقاً (والعكس يرى) كجاء زيد وعمرًا منطلقين.



(١) محمد حامد:

ونصبوا في نحو ويل إن رُفِعَ	بمضمير وقولهم لم يجتمع
فسيبويه بعد ويل قَدَرَا	أَلَزَمَهُ الْوَيْلُ الْإِلَهَ مضمراً
ما بعده أو جملة فعلية	معطوفة بها على الإسمية
وجعل ابن مالك تقدير ذاك	أَلَزَمَ مَبْنِياً لِمَفْعُولٍ هُنَاكَ
وإن يكن من بعد ويل قَدَرَا	فألجملتان مثلما تقررا
وإن يكن من قبل ويل قدرا	فجملة واحدة كما ترى
تقديره أَلَزَمَهُ وَيْلُ لَهُ	وزيداً ان قدرت ذاك قبله
فزيداً اعطفه على الهاء وويل	منوب اذ ليس إلى لبسٍ سبيل

الاستثناء^(١)

وهو لغة: مطلق الإخراج^(٢)، واصطلاحًا: الإخراج بإلا^(٣)

(١) وفي بعض التراجم باب المستثنى، وفي بعضها المفعول دونه، فيكون سادس المفاعيل.

(٢) محمد حامد:

طَوَّرًا وَتَارَةً بِمَعْنَى الصَّرْفِ	النَّثِيُّ قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى الْعَطْفِ
وَصَحَّةُ الْمَعْنَى عَلَيْهِ تَتَضَخُّ	وَأَخَذَ الِاسْتِثْنَاءَ مِنْ كُلِّ يَصَحُّ
بِرَدِّهِ عَنْ حَكْمٍ مَا كَانَ لَدِيهِ	لَأَنَّ مَا اسْتِثْنَيْ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ
مَنْهُ هُوَ الصَّرْفُ الَّذِي قَدْ يُعْنَى	وَصَرْفُهُ عَنْ حَكْمٍ مَا يُسْتِثْنَى

(٣) فخرج الإخراج بقوله:

صِفْ وَاشْتَرِطْ عِلْلٌ وَلَقَّبْ ثُنْيَا وَعُدَّ ظَرْفَيْنِ وَحَصَرَ إِغْيَا

قوله صف: أي مفهوم الصفة* مفردة، تقدمت كفي سائمة الغنم الزكاة، وقوله:

وإن سقيت كرام الناس فاسقين

أو تأخرت نحو: رغبة مؤمنة، أو جملة، نحو: «من باع نخلاً أثرت فثمرها للبائع»، ولا تكون حينئذ إلا متأخرة. قوله واشترط: أي مفهوم الشرط، نحو: اقتلوا الذمي إن حارب. قوله علل: أي مفهوم العلة، نحو أكرم زيدًا لعلمه، والحديث: «لا ينظر الله إلى من خرج يجر ثوبه بطرًا ورياء» مفهوم بطرًا أن من جره لحرًا أو بردًا يجوز. قوله لقب: أي مفهوم اللقب، وهو الاسم الجامد ضد الصفة، نحو: «الإبل في كل خمس ضائنة» أي شاة من الضأن ذكرًا أو أنثى، مفهوم الإبل أن الغنم والبقر ليسا كذلك، خلافًا لعباد الصيمري والزم قائله الكفر! قال: لأن قولنا محمد رسول الله لو كانت تُخرج لانتفى غيره من الأنبياء، ورُدَّ بأن ذلك فيما جهل حكمه كالزكاة قبل مجيء حكمها، وأما ما علم ضرورة كرسالة الأنبياء فليس محلًا له. قوله ثنبا: أي إخراج بالاستثناء، نحو قام القوم إلا زيدًا، والظاهر أنه منطوق لا مفهوم. وقوله عد: أي مفهوم العدد، وله ثلاث حالات: تارة يخرج ما تحته فقط، نحو: ﴿إِطْعَمُوا عَشْرَةَ مَسْكِينٍ﴾ لأن أقل منها لا يجزئ إطعامه ولا حرج في الزيادة، وتارة يخرج ما فوقه فقط، نحو: «من أسلم على أكثر من أربع فليختر أربعًا وليفارق باقيهن» فالمحذور الزيادة عليهن ويجوز له مفارقة جميعهن وأخرى بعضهن، وتارة يخرجهما معًا، نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَتًا جَلْدَةً﴾، وقيل إن المخرج ما فوق الثمانين، أما ما قل منها فلا ينهي عنه ولكن يطلب بالزيادة. قوله ظرفين: أي مفهوم ظرفي الزمان والمكان، نحو: ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾، ونحو: ﴿وَلَا تَقْبَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. قوله وحصر: أي مفهوم الحصر، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ و﴿إِنَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾. قوله إغيا: أي مفهوم الغاية، نحو: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا إِلَى آلِ الْيَتِيمِ﴾، ومفهوم البدل، نحو: أكلت الرغبة ثلثه. فهذا مفهوم المخالفة. ومفهوم الموافقة نوعان: لحن وفحوى، قال:

أو إحدى أخواتها^(١) لِمَا كَانَ دَاخِلًا^(٢) أَوْ مَنَزَلًا مَنَزَلَةَ الدَّخْلِ^(٣) مَقْدَرُ الْوُقُوعِ بَعْدَ لَكِنْ عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ^(٤) وَبَعْدَ سُورَى عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ^(٥).

- فحوى الخطاب أن يكون أولى
فالنضرب من أفّ بنهي أجدر
* المفهوم ما دلّ عليه اللفظ في غير محلّ النطق به، والمنطوق ما دلّ عليه اللفظ في محلّ النطق.
(١) فخرجت الزائدة لتوكيد أو غيره والواصفة والعاطفة والتي بمعنى الشخص والمركبة من إن ولا؛ لأن هذه لا أخوات لها ولا تخرج. وأخواتها سبع يجمعهن معها:
اسمان فعلاان مرّددان حرفان ما استثنى وهو ثمان
(٢) في مفهوم اللفظ مجازاً، وإن كانت ملاحظة إخراج المستثنى منه تجب عند أول النطق لئلا يلزم التناقض في قام القوم إلا زيّداً، والكفر ثم الإيذان في لا إله إلا الله.
(٣) محمد حامد:

الشرط في المنقطع المناسبة
فبحو قام القوم إلا أفعى
والشرط فيه أيضاً ألا يسبقا
فلا يقال سهل الجياد

محمد بن فتى:

أقسام الاستثناء لدى القرافي
إخراج ما لو انتفى إخراجُه
أو جاز أو ظنّ الدخول أو قطع
أولها إخراجنا من النصوص
والثاني الإخراج من الظواهر
والثالث الإخراج بعد أن حصل
كصلّ إلا ساعة الزوال
إلا محمد وحاذر الشطط
والرابع المنقطع المقدّم

- (٤) فيكون الاستثناء من الاسم والصفة ليكون ناصب في محل ناصب وحرف في محل حرف، وبدليل استثناء الجملة، نحو: ﴿لست عليكم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله﴾. ووجه تقديرهم ذلك أن لكن لا يكون بعدها إلا جملة، فمعنى قام القوم إلا زيّداً، أي: قاموا إلا زيّداً لم يقم؛ فزيد مستثنى من القوم، وصفته مستثناة من صفتهم وهو عدم قيامه وثبوته لهم.
(٥) فيكون الاستثناء من الاسم فقط؛ لأن سوى لا يكون بعدها إلا مفرد، فمعنى قام القوم إلا زيّداً عندهم أي: قاموا سوى زيد ليس محكوماً عليه بشيء.

٣١٧. ما استثنى إلا مع تمام يتنصب وبعد نفي أو كفي انتخب

٣١٨. إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

(ما استثنى إلا مع تمام^(١)) وإيجاب (يتنصب) بها^(٢) وجوباً مطلقاً^(٣)، لا بما قبلها معدى بها^(٤)، ولا به مستقلاً^(٥)، ولا بأستني مضمراً^(٦)، ولا بأن مقدرة بعدها^(٧)، ولا بأن مخففة مركبة منها ومن لا إلا^(٨)، ولا بالتمام ولا بالخلاف^(٩)، خلافاً لراعمي ذلك.

(١) عبارة عن ذكر المستثنى منه.

(٢) محمد حامد:

وأعملت إلا في الاستثناء	لأنها تختص بالأسماء
واعترض اختصاصها بإلا	فعلت والجواب إلا الفعلا
وإنما كان لها النصب عمل	لأنها حلت من الفعل محل
وإنما منعت اتصالا	ضميرها لأن الانفصالا
ملتزم في حالة التفرغ	إذ ليس للعمل من تسويع
فالتزموا ذلك في التمام	ليجري الباب على مقام

(٣) تقدم أو تأخر متصلاً أو منفصلاً؛ لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء، فحقه إذا عمل أن يعمل المختص وهو الجر، لكن منع من ذلك مخالفتها قاعدة حروف الجر؛ لأن تلك توصل معنى العامل لما بعدها وهي تقطعه، فلما كانت كذلك عملت أقرب شيء للجر وهو النصب؛ لاتصال المعمول بها إن كان ضميراً كقوله: إلاك ديار.

(٤) ورد بأن ما قبلها قد يكون اسماً جامداً نحو القوم إخوانك إلا زيدا، وبأنه لم يوجد عامل متعد إلى مفاعيل بحرف واحد والاستثناء يتعدد.

(٥) ورد بأن ما قبلها قد يكون ... إلخ، وبأنه قد يكون العامل لازماً ولم يعهد نصبه المفعول، وبأنه يلزم عليه اطراد سقوطها.

(٦) ورد بأنه لا يجمع بين فعل وحرف بمعناه.

(٧) على أن الأصل: إلا أن زيدا لم يقم، ورد بما فيه من كثرة الحذف، وهو حذف الخبر وهو الفعل وجازمه، وحذف الحرف وبقاء معموله.

(٨) على أن الأصل إن زيدا لا يقوم، فقدمت لا ليدل الكلام من أول الأمر على النفي، فحيث رفع ما بعد إلا غلبت لا على أنها عاطفة، وإن نصب غلبت إن، ورد بأن الحقيقة المركبة لا تعمل لتجاذبها لها.

(٩) ورد بأنها عاملان معنويان، وبأن الأخير لو كان ينصب لتنصب قام زيد لا عمرو. فالأقوال ثمانية.

أبو حيان: الإتيان في الموجب لغة^(١)، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٢) (وبعد نفي) صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء^(٣) ولو صلح الكلام للإيجاب^(٤) نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾، وقوله:

وبالصريمة منهم منزل خلق عافٍ تغير إلا النوي والوتد

وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعاب به^(٥) (أو كنفي) وهو الاستفهام الإنكاري والنهي، نحو: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾، ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا ثَكًّا﴾، «ونهى عن قتل جنان البيوت إلا الأبر و ذو الطفيتين»، والنصب عربي جيد

(١) محمد حامد:

ورفع الموجب في التمام	مبتدأ حذف في الكلام
خبره وقد يجاء بالخبر	لفظاً كإلا من تولى وكفر
فحلت الجملة ذي محلا	نصب على استثنائها بإلا
وأهمل الجمهور كون هاتي	من التي لها محل ياتي
(٢) وقوله: لمن طلل عافي المحل دفين	عفا أيه إلا خوالد جُونُ
وقوله: يا خيرَ مَنْ مضى ومن يكون	إلا النبي الطاهر الميمون

والحديث: «الناس كلهم هلكى إلا العاملون والعاملون كلهم هلكى إلا العاملون والعاملون كلهم هلكى إلا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم*»، وقيل الآية في تأويل النفي، أي: لم يكونوا مني إلا قليل، وما بعد إلا في البيتين مبتدأ خبره محذوف، وتقديره في الأول لم تعف وفي الثاني فإن الأمين يفضله، والجملة في موضع نصب على الاستثنائية.

* [قال الصغاني في الموضوعات: وهذا الحديث مفترى وملحون].

(٣) بخلاف ما قام القوم إلا زيداً بالنصب وجوباً ردّاً على من قال: قام القوم إلا زيداً قصداً للتطابق بين الكلامين. تصريح.

(٤) خلافاً للسهيلى في إيجاب النصب.

(٥) ويجوز الجر على الصفة. أنشد الكسائي:

يا ابني لبني لستما بيد إلا يدٍ ليست لها عضدٌ

وإذا تعذر إتيان اللفظ تعين إتيان المحل، نحو: لا إله إلا الله.

ولو لم يصلح الكلام للإيجاب^(١)، وبه قرئ في السبع: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾، ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾
 (انتخب إتباع ما اتصل) وتأخر، لفظاً ومحلاً بدل بعض عند البصريين^(٢) وعطف نسق
 عند الكوفيين^(٣) غير متراخ عنه^(٤) ولا عارض بعد تمام الكلام واقعاً^(٥) (وانصب ما
 انقطع) وجوباً في لغة الحجازيين^(٦)، وعليه قراءة السبع: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ
 الظَّنِّ﴾ (وعن تميم فيه إبدال^(٧) وقع) إن صح إغناؤه عن المستثنى منه، كقوله:
 وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ^(٨)

(١) خلافاً للفراء.

(٢) ورد على البصريين بأن البديل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه وهو موجب ومتبوعه منفي، وبأن بدل
 البعض قد يكون مخالفاً للأول في المعنى، وكما جاز للنعت المخالفة نحو: ﴿شَجَرَةٌ مُبْرَكَةٌ زَيْتُونَةٌ لَا
 شَرْفِيَّةٌ وَلَا غَرْبِيَّةٌ﴾ الآية جاز في البديل، ولأن الرابط تغني عنه إلا لأنها لا تدخل إلا على بعض ما تقدم.
 (٣) ورد عليهم بأن إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العوامل في نحو: ما قام إلا زيد، وأحرف العطف لا تباشرها،
 ويحاجب بأنها داخلة على أحد تقديرًا.

(٤) نحو: ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً ينفع الناس إلا زيداً بالنصب.

(٥) وكحديثه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي وإنما أحلت لي ساعة
 من نهار، لا يخلى خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرف، وقال العباس:
 يا رسول الله، إلا الإذخر* لصاغتنا وقبورنا، فقال: إلا الإذخر».

وإذخر وهو نبات عطري يُنمى لأهل مكة ويكسر

(٦) تقدم أو تأخر وجوباً عند تميم إن تقدم، وراجحاً إن تأخر.

(٧) صوابه: إتباع، حمله النحويون على الإبدال؛ لأن تميماً لا تعرب. وعلى لغتهم قرأ بعضهم: ﴿ما لهم به من
 علم إلا إتباع الظن﴾ بالرفع.

(٨) كافية: وأبدلت تميم نحو ما هنا إنسان الآ منزل عافي البنا

وذكر سيبويه أن لتوجيه الرفع وجهين أحدهما أنهم حملوا ذلك على المعنى؛ لأن المقصود هو المستثنى،
 فالقائل: ما في الدار أحد إلا حمار المعنى فيه ما في الدار إلا حمار، وصار ذكر أحد توكيداً أي: ليس ثم
 آدمي، ثم أبدل منه ما هو مقصوده من ذكر الحمار، والثاني أنه جعل الحمار إنسان الدار الذي يقوم مقامه
 في الإنسان، كقوله:

وخيل قد دلفت لها بخيلٍ تحية بينهم ضرب وجيع
 جعل الضرب تحيتهم؛ لأنه قام مقامها.

وقوله: وبنّت كريم قد نكحنا ولم يكن لنا خاطبٌ إلا السّنانُ وعاملُهُ
وقوله: عشيّة لا تُغني الرماح مكانها ولا النبلُ إلا المشرقي المصمّم
وعليه حمل الزمخشري قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١)
وإلا فلا، نحو: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٢)، ونحو: ما زاد هذا المال
إلا ما نقص^(٣)، وما نفع زيد إلا ما ضر.

٣٥٧. ومضمّر المبدل منه أُتبعَ مرجوحًا ان بالابتداء رُفِعَا
(ومضمّر المبدل منه أُتبعَ مرجوحًا) وأُتبع هو راجحًا^(٤) (إن بالابتداء رفع) أي في
الحال أو في الأصل كما أحد أو ما ظننت أحدًا يقول ذلك إلا زيد^(٥)، وإلا فلا، نحو: ما
شكر أحد أكرمته إلا زيد^(٦).

(١) مقابل الحمل أن الله فاعل ليعلم وآخر للحصر ومن مفعوله والغيب بدل من مَن بدل اشتغال، أو من
فاعل والغيب مفعول لكن الظرفية مجازية بالنسبة إلى الله وبالنسبة إلى غيره حقيقة.
(٢) وقيل: عاصم بمعنى معصوم، أو من رحم أي: الراحم، أو على حذف مضاف أي: محل وهو السفينة
فيكون متصلًا.

(٣) مم: ما زاد هذا المال إلا ما نقص
ف قيل ما نقص مفعول به
وليس بين النقص والزيادة
ونصبه أي على الاستثناء
ومبتدأ يراه مَبْرَمَانُ
وابن طراوة يرى ما زائده
على خلاف فيه للتصريح نص
مفرغ عامله لنصبه
تناسب فتحصل الإفاده
في مذهب المحققين جائي
تقديره ولكن النقصان
وتم ما ذكرته من فائدة

(٤) وإنما كان راجحًا لأن الإتيان أتاه من جهة النفي، والاسم المتقدم أقرب إلى النفي. ووجه المرجوح أن
الضمير بمعنى الاسم.

(٥) ولا فرق في ذلك بين المتصل والمتقطع كقوله:

في ليلة لا نرى بها أحدًا يحكي علينا إلا كواكبها

(٦) والفرق أن النفي قبل المبتدأ منصب على ما بعده بخلاف الفاعل.

٣٥٨. وَأَتَّبِعِ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَا لَهُ الْمُضَافُ عَادِمًا خِلَافًا
نَحْوُ: مَا جَاءَنِي أَخُو أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ.

٣١٩. وَغَيْرَ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصَبَهُ اخْتَرِ إِنْ وَرَدَ
(و) مُسْتَثْنَى (غَيْرِ نَصَبٍ) ^(١) سَابِقٍ ^(٢) لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي) عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ
وَالْبَغْدَادِيِّينَ، فَيُجْعَلُ مَتَّبِعًا مَفْرَغًا لَهُ الْعَامِلُ وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ تَابِعٌ مُرَادِبُهُ الْخَاصُ كَقَوْلِهِ:
أَلَا إِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ ^(٣)
(وَلَكِنْ نَصَبَهُ اخْتَرِ إِنْ وَرَدَ) كَقَوْلِهِ:

وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبُ الْحَقِّ مَشْعَبٌ

٣٥٩. وَنَحْوُ مَا فِي دَارِ زَيْدٍ رَجُلٌ إِلَّا أَخُوكَ صَالِحٌ يَحْتَمِلُ
٣٦٠. تَرْجِيحَ نَصَبِهِ وَتَرْجِيحَ الْبَدْلِ وَلَوْ يَسْوِيَانِ لَمْ يَلْزَمْ خَلْلٌ
(و) مَا تَوْسُطَ فِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ بَيْنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَصِفَتِهِ (نَحْوُ مَا فِي دَارِ زَيْدٍ رَجُلٌ إِلَّا
أَخُوكَ صَالِحٌ) ^(٤) يَحْتَمِلُ تَرْجِيحَ نَصَبِهِ (مُرَاعَاةً لِتَأْخِيرِ الْوَصْفِ كَمَا عِنْدَ الْمَازَنِيِّ ^(٥)) (وَتَرْجِيحَ
الْبَدْلِ) مُرَاعَاةً لِتَقْدِيمِ الْمَوْصُوفِ كَمَا عِنْدَ سَيَبَوِيهِ (وَلَوْ يَسْوِيَانِ لَمْ يَلْزَمْ خَلْلٌ) لِأَنَّ لِكُلِّ
مِنْهُمَا مَرَجَحًا.

٣٦١. وَمَنْعُوا تَقْدِيمَ الْمُسْتَثْنَى جَهْلَتَهُ وَشَذَّ حَيْثُ عَنَّا ^(٦)

(١) أي: منصوب.

(٢) ويروى برفع غير وجه سابق.

(٣) وقال ابن الضائع: الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع إلا مجموعين، فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة. تصريح.

(٤) ولا مفهوم للنعت عن الحال.

(٥) فكأنه تقدم وحكمه النصب إذن.

(٦) عُرف أنه يتقدم على المستثنى منه ويتأخر ويتوسط وهل يتقدم على الجملة أم لا؟ نظم:

ونحو قومي غير زيد صبروا إن يك ما أخرج منه المضمّر

ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي^(١) قال:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعُدُّ عيالي شعبةً من عيالك
وقوله: وبلدةٍ ليس بها طُوري ولا خلا الجن بها إنسي
٣٦٢. وَعَرَّفْنُ أَوْ عَمَّمْنُ أَوْ عَدَّدْ ما منه مستثنى بلا تردُّدٍ
(وعرفن) نحو: قام القوم إلا زيداً (أو عممن) نحو: ما جاء أحد إلا زيداً (أو عدد)
نحو له علي عشرة إلا كذا (ما منه مستثنى بلا تردد^(٢)).

٣٦٠. وَإِنْ يُفْرَغَ سَابِقُ إِلَّا لِمَا بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوْ أَلَا عُدِمَا
(وإن يفرغ) عامل^(٣) من ذكر المستثنى منه (سابق^(٤)) إلا لما بعد) ها بأن كان بعد
نفي صريح أو مؤول أو شبهه^(٥) (يكن) العامل في تسليطه عليه (كما لو إلا عدم) نحو:
﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلَعُ أَلْمِيتُ﴾، ﴿وَيَا بَكَ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنَمَّ ثَوْرُهُ﴾، ﴿فَهَلْ

يجوز أو لا أو يجوز إن جعل	مصرفاً ما في الضمير قد عمل
تذييل: ميناه هل إلا في الاستثناء	تعمل أو لا والصحيح الجائي
تقديم الاستثناء على ما قد جرى	بعضاً وتب يا من يرى ولا يرى

(١) قاس على البيت، وقيل بالتفصيل: إن لم يتقدم على حرف النفي جاز وإلا فلا.
(٢) وحدّه في التسهيل بقوله: الاستثناء هو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلا أو إحدى
أخواتها بشرط الفائدة، فلا يقال: جاءني أناس إلا زيداً أو القوم إلا رجلاً.
(٣) ولو معنوياً كالابتداء.

(٤) وإنما قال سابق ولم يقل عامل لأن المفرغ قد لا يكون عاملاً، نحو: ما في الدار إلا زيد.
(٥) فلا يقال: ضربت إلا زيداً لاستحالة ضربك جميع الناس غيره، ووجود قرينة على إرادة جماعة مخصوصة
نادر، فأطلق المنع طرداً للباب، هذا مذهب المصنف، وجوز ابن الحاجب التفرغ في الموجب بشرط كونه
فضلة وأن تحصل به فائدة كقرأت إلا يوم كذا لإمكان أن تقرأ في غيره من الأيام، ورد بأنه نادر فمنع طرداً
للباب. كما اتفقا على الجواز في النفي وإن لم يستقم المعنى كما مات إلا زيد. صبان.

مم: لفضلة مفيدة قد سوغا	نجل الفتى الحاجب أن يفرغا
فيما من النفي يكون عاريا	كخالد شجاع الا ماشيا

يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴿١﴾، ﴿وَلَا تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، وأجازه المبرد في الموجب الذي لازمه نفي كلو ولولا^(١)، ومن العرب من يشغل العامل في التفرغ بمقدر وينصب ما بعد إلا على الاستثناء^(٢)، وإنما يجوز ذلك فيما يمكن حذفه^(٣) كقوله:

هل هو إلا الذئب لاقى ذيباً كلاهما يطعم أن يصيبا
وما مررت إلا زيداً.

٣٦٣. فَرَّغَ لغير مصدر به أَكْبَدَ وعاملُ المتروك حذفه وَجَدَ
(فرغ لغير مصدر^(٤) به أَكْبَدَ^(٥)) وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ فمؤول^(٦) (وعامل)
المستثنى منه (المتروك حذفه وجد) على رأي كقولك: إلا زيد لمن قال: هل قام أحد^(٧)؟

(١) نحو لو جاءني إلا زيد لأكرمتك.

(٢) محض باب:

سَوَّغَ بعض أيما تسويع	أن يُشْغَلَ العامل في التفرغ
فينصب الواقع بعد إلا	أي على الاستثناء ليس إلا
وإنما ذاك لدى المجوِّز	في قابل الحذف كقول الراجز
هل هو إلا الذئب لاقى ذيباً	كلاهما يطعم أن يصيبا
ولا تُحْجِزُ ما طاب إلا اللحم	إلا على ما للكسائي يُنْمَى

(٣) وسمع فيما لم يمكن حذفه كقوله:

نجا سالم والنفس منه بشدقه
فلم ينج إلا جفن سيف ومثرا

(٤) وكذا الحال المؤكدة.

(٥) لعدم الفائدة ولأن فيه تناقضاً بالنفي أولاً والإثبات ثانياً. وكان عليه أن يستثني المفعول معه، فلا يقال: ما سرت إلا والميل. صبان.

(٦) بأنه نوعي أي: ظناً ضعيفاً بدليل ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِينَ﴾.

(٧) وكالحديث: «إذا وقع البلاء بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها إلا فراءاً»، أي: إذا لم يكن خروجكم إلا فراءاً. وقوله:

إلا رواكد بينهن خصاصة
ومجوفات قد علا أجوازاها
سُفِعَ المناكب كلهن قد اصطلى
أسار جُرد مَرَصَات كالنوى

ونحو: زيد لا يسري إلا نهاراً^(١)، وخرج عليه قوله^(٢):

تنوط التميم وتأبى الغبو ق من سنة النوم إلا نهاراً^(٣)

٣٦٤. وأبدل الأول والثاني اجعل منتصباً بعامل لا ينجلي

٣٦٥. في نحو لم أعط عريباً زارا لياداً إلا أحمدًا ديناراً

(و^(٤) أبدل الأول) من الاسمين الواقعين بعد إلا (والثاني) منهما (اجعل منتصباً

بعامل لا ينجلي في نحو لم أعط عريباً زار لياداً^(٥) إلا أحمد ديناراً) وليساً بدلين مما قبلهما خلافاً لقوم؛ لأنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئين.

٣٦٦. وجوزوا استثناءك البعض ولو نصفاً فصاعداً على ما قد رَوَوْا

(وجوزوا استثناءك البعض^(٦) ولو نصفاً) خلافاً لبعض البصريين^(٧) نحو: ﴿قُرِئَ اللَّيْلُ

إِلَّا قَلِيلًا ۝ يَصْفَهُ^(٨)﴾ (فصاعداً على ما قد رَوَوْا) وفاقاً للكوفيين، نحو: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ۝﴾^(٩).

(١) أي: ولا يسير الدهر.

(٢) مقابله أن المعطوف محذوف أي: والصبح. أي: إلى اتضاح الصبح.

(٣) أي: ولا تتغذى الدهر.

(٤) فصل: لا يستثنى بأداة واحدة شيئين، فلذلك:

(٥) كسحاب: شيئاً.

(٦) حيث كان أقل من النصف اتفاقاً بل ولو كان نصفاً بل ولو كان صاعداً، فلا يقال عندي مائة إلا مائة أو إلا ألفاً.

(٧) ويرده قوله:

داينت سعدى والديون تقضى فمطلت بعضاً وأدت بعضاً

(٨) والأصل تقدم المستثنى منه واتصال المستثنى. وقيل: نصفه بدل من الليل وإلا قليلاً استثناء منه، وفيه تقدمه وإبهام الشريعة.

(٩) وقيل: عبادي يدخل فيهم الملائكة، وحينئذ ليس قريباً من عشر العشر بدليل الحديث «أطت السماء وحق لها أن تظ ما فيها قدر راحة إلا وفيه ملك ساجد أو راکع».

٣٦٧. وكل ما استثنى منها يُجعل من بين شيئين فالأولى الأولى
نحو: ﴿قُرِئَ الْقُرْآنُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢) يَصْفَهُ.

٣٦٨. والعكس في مؤخر ما سبقاً أولى به الأولى واحكم مُطلقاً

٣٦٩. بالأولوية لما قد ارتفع ما لم يكن من ذاك مانع مَنع
(والعكس في) مستثنى (مؤخر) مطلقاً^(١) كغلبت مائة مؤمن مائة كافر إلا ثلاثين (ما
سبق أولى به الأولى^(٢)) كاستبدلت إلا زيداً من أصحابنا قومك (واحكم مطلقاً^(٣)) بالأولوية
لما قد ارتفع^(٤) لفظاً أو معنى كضرب إلا زيداً أصحابنا قومك، وملكت إلا الأصغر
أبناءنا عبيدنا (ما لم يكن من ذاك مانع منع) كطلق إلا الحسنات نساءهم الزيدون^(٥).

٣٧٠. واستثنى من مجموع ما تقدماً إن كان ذاك ممكناً قد علماً^(٦)
بأن كان العامل واحداً كهجرت بني فلان وبني فلان إلا الصالحين، أو المعمول
واحداً نحو: لا تصحب زيداً ولا تزره ولا تكلمه إلا تائباً من الظلم، ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ
الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا﴾ الآية^(٧).

٣٧١. وألغ إلا ذات توكيد كلا تمر بهم إلا الفتى إلا العلا

-
- (١) مرفوعاً أو منصوباً.
 - (٢) أي: حيث لم يكن فيها مرفوع.
 - (٣) تقدم أو تأخر، فإن تقدم فذلك واضح وإن تأخر فموضوعه التقديم.
 - (٤) والموضوع أن الاستثناء سابق.
 - (٥) واستبدلت إلا زيداً إماءنا عبيدنا، وأصبى الزيدون نساءهم إلا ذوي النهى، وأصبى النساء إلا زيداً الرجال، باللف والنشر المعكوس.
 - (٦) وإن لم يمكن اختص بمن يليق به كلا تكلم الرجال ولا النساء إلا هنذاً.
 - (٧) وصور الإمكان ثلاث: أحدها اتحاد العامل تحقيقاً مع تعدد المعمول تحقيقاً، نحو: أكرم الزيدون والعمرين إلا من أساء، الثانية اتحاد العامل تقديرًا مع تعدد المعمول تحقيقاً، نحو: أكرم الزيدون وأعطى العمرين إلا من أساء، الثالثة تعدد العامل تحقيقاً مع اتحاد المعمول تقديرًا.

(وَأُلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ) وهي التي يصح الاستغناء عنها لكون ما بعدها بدلاً مما قبلها^(١) أو معطوفاً عليه^(٢) (كَلَامُ رَمَرٍ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا) وقوله:
وما الدهر إلا ليلةٌ ونهارها وإلا طلوعُ الشمسِ ثم غيارُها^(٣)
وقد اجتمعا في قوله:

مالك من شيخك^(٤) إلا عمله إلا رَسِيمُهُ وإلا رَمَلُهُ^(٥)
٣٢٢. وَإِنْ تُكْرَرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَع تَفْرِيعِ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعْ
٣٢٣. فِي وَاحِدٍ مَّا بِلَا اسْتِثْنِي وَلَيْسَ عَنِ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي
(وإن تكرر) إلا (لا لتوكيد) بل لقصد استثناء بعد استثناء (ف) لا يخلو ذلك من
أمرين: إما أن يكون مع التفرغ أو دونه، ف(مع تفرغ التأثير بالعامل دع^(٦)) في واحد)
شئته^(٧) ولكن الأول أولى (مما بـ) لا استثني وليس عن نصب سواه^(٨) (مُغْنِي) على الاستثناء

(١) إن توافقا في المعنى.

(٢) بالواو وإن تخالفا.

(٣) أبي القلب إلا أم عمرو وأصبح
وعبرها الواشون أني أحبها
(٤) والشيخ الوالد كما في قوله:

كسكك الوليد بن المغيرة مجده
تقارع في الإسلام عن صلب دينه
وأورثك الشيخان ضرب القمّاح
وفي الشرك عن إجلال جد ووالد

(٥) فرسيمه بدل ورمله معطوف وإلا المقرونة بكل منهما توكيد.

(٦) أي: أتركه باقيًا إن حمل العامل على ما قبلَ إلا تبعًا للموضع، وحمله المرادي على إلا، أي: أترك تأثير إلا
النصب في واحد، ويؤيد الأول قوله مما بـ) لا؛ إذ لو كان العامل هو إلا لكان القياس أن يقول: مما به وإن
أمكن أن يقال: أظهر للضرورة، ويؤيده أيضًا أن المصنف عليه يكون ذاكراً هنا حكم الواحد، ويؤيد
الثاني عدم إحواجه إلى تقدير سيبويه. صبان.

(٧) فتقول: ما قام إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا، أو ما ضربت إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا، أو ما مررت إلا يزيد
إلا عمرًا إلا بكرًا، ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه، بل أيها أشغلت به جاز. أشموني.

(٨) أي: الواحد.

إلا إن قصد بالأول بدل إضراب^(١).

٣٢٤. ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم (ودون تفريغ مع التقدم) للمستثنيات على المستثنى منه مطلقاً^(٢) (نصب الجميع احكم به والتزم) نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرةً أحد، وقام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرةً القوم.

٣٢٥. وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد (وانصب)ها كلها (ل) أي: عند (تأخير)ها عنه في الإيجاب مطلقاً^(٣) وفي النفي كذلك (و) لكن (جئ بواحد منها) شئته (كما لو كان دون زائد) عليه معرباً على ما يقتضيه الحال^(٤) لا بكُلِّها خلافاً للأبدي، والأول أولى^(٥).

٣٢٦. كلم يَفُوا إلا امرؤ إلا عَليَّ وحُكْمُها في القصد حكمُ الأول (كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي^(٦) وحكمها في القصد) أي: المعنى سوى الأول (حكم الأول)^(٧) إن لم يمكن استثناء بعضها من بعض، وإلا فالاستثناء مما يليه^(٨) على

(١) نحو: ما قام إلا زيد إلا عمرو إلا بكر إلا خالد.

(٢) أي: في النفي والإيجاب، في الاتصال والانقطاع.

(٣) في جميع المستثنيات.

(٤) في الاسم الذي هو تابع له، والنصب عربي جيد كما تقدم.

(٥) ففي الاتصال تبدل واحداً على الراجح وتنصب ما سواه كلم يفوا... أشموني.

(٦) إلا بكرةً، وفي الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى، نحو: ما قام أحد إلا حملاً إلا فرساً إلا جملاً، ويجوز الإبدال على لغة تميم. أشموني.

(٧) فإن كان الحكم ثابتاً للأول لوروده بعد نفي فالحكم ثابت لجميعها، وإن كان منفيّاً عنه لوروده بعد الإثبات فالحكم منفي عن جميعها.

(٨) لأن الحمل على الأقرب عند التردد أولى بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ ثَمُودَ رَسُولًا﴾ إِلَّا مَا لُوطٌ.

الأصح^(١)، نحو: له عليّ عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنتين إلا واحدة، وكذا الحكم عند الفراء^(٢) في نحو: له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة^(٣).

٣٧١. لا تَعْبَأَنَّ بِأَوَّلٍ قَدْ جُعِلَا وَصَفًا بَلِ الشَّانِ اجْعَلَنَّ أَوَّلَا
(لا تعبأن) في الإخراج (ب) مستثنى (أول قد جعل وصفاً)^(٤) بل الثاني اجعلن أولاً
نحو: له عليّ مائة إلا عشرون إلا عشرة إلا خمسة^(٥).

٣٧٢. وَأَنْعَتَ بِإِلَا وَالَّذِي قَدْ ذُكِرَا مِنْ بَعْدُ جَمْعًا قَبْلَهَا مُنْكَرًا
٣٧٣. أَوْ ذَا أَدَاةِ الْجِنْسِ لَا يَنْحَذُفُ مَنَعُوتُهَا وَبَعْدَهَا لَا يُوصَفُ
٣٧٤. مَا قَبْلَهَا وَمَا أَتَى لِذَلِكَ مُوَهَّمًا أَوَّلَهُ ابْنُ مَالِكٍ

(٦) وأنعت بإلا والذي قد ذكر من بعد) ها مؤولة بغير^(٧) حيث يصح الاستثناء على الأصح^(٨) (جمعاً) أو شبهه (قبلها منكرًا) نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وقوله: لو كان غيري سليمان الدهر غيره وقع الحوادث إلا الصارم الذكر

(١) مقابلة قول عباد الصيمري، فحكمها في القصد حكم الأول عنده وإن أمكن استثناء بعضها من بعض.
(٢) والمعنى عنده في هذا المثال: له عليّ سبعة لا غير إلا أربعة.
(٣) ولك في معرفة المقر به ثلاث حالات: أن تكسر بالأول وتجبر بالثاني، أو تجعل كل وتر خارجاً وكل شفع داخلاً، أو تحط الأخير مما يليه وهكذا إلى أن تُتبع عدد الأول.

مم: وَأَسْقَطْنِ آخِرَهَا مِنْ سَابِقٍ فَمَا بَقِيَ مِنْ سَابِقٍ فَمَا بَقِيَ
مِنْ أَصْلِهَا فَذَلِكَ الْمَقْرِبَةُ وَقَالَ فِي الْكَافِيَةِ الْفَتَى النَّبِيُّ
وَاجِبٌ بِشَفْعٍ مُسْقَطًا لِلْوَتْرِ وَالْحَاصِلُ الْبَاقِي بِصَدَقِ الْخُبْرِ

(٤) للمستثنى منه.

(٥) ويجوز في الثاني أن يجعل وصفاً للأول، وفي الثالث أن يجعل وصفاً للثاني، وهكذا.

(٦) فصل: الأصل في إلا الاستثناء وفي غير الوصفية، وقد يتقارضان.

(٧) فلما حُملت إلا على غير انتقل إعراب غير إلى الاسم الذي بعد إلا كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد إلا إلى غير في الاستثناء، فيعرب الاسم الذي بعد إلا بها يستحقه.

(٨) فيجوز عندي درهم إلا دانت لأنه يجوز إلا دانقاً، ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيداً.

وقوله: وكل أخ مُفارقة أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان^(١)
(أو ذا أداة الجنس) كقوله:

أُنِخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصواتُ إلا بُغامُها
(لا ينحذف منعوتها) فلا يجوز في «قام القوم إلا زيد» قام إلا زيد^(٢) (وبعدها لا يوصف ما قبلها)^(٣) وما أتى لذلك موهِّماً أوله ابن مالك) بأنه حال أو صفة بدل محذوف كما رأيت رجلاً إلا راكباً.

٣٧٥. ما بعدُ فيما قبلها لا يعملُ عما تلا بالأجنبي لا تُفصلُ
(ما بعد فيما قبلها لا يعمل^(٤)) فلا يقال: ما قومك زيداً إلا ضاربون^(٥) (عما تلا

(١) مم:	النعث حيث بعدَ إلا وردا	خصَّص به طِبَقاً وإلا أكَّدا
	وشرطه إمكان الاستثناء	على الأصح عند الأذكياء
	واشترط ابن الحاجب التعذرا	وقال إلا الفرقدان ندرا
	وفيه أيضاً نادر وذاك قل	إتباع هذا الوصف في الرفع لكل
	والفصل بين صفة ومبتدا	بخبر في قلة قد وردا
	وساق ذلك القليل سائِقُهُ	في قوله كل أخ مفارقة
التَّاه:	النعث بعد المتضايقين للـ	أول حيث لم يكن لفظة كل
	وحيث كان ذاك لفظ كل	فالنعث للأخير لا للأل
	وذا إذا ما عدم الدليلا	وذاك في الصبان جا منقولا

(٢) فيقال: جاءني غير زيد ولا يقال: جاءني إلا زيد لعدم تأصلها في الوصفية نظير الموصوف بالجملة أو شبهها.

(٣) أي: لا يوصف ما قبلها بما بعدها.

(٤) قال في التسهيل: ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى، نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه،

نحو: ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعاً له، نحو: ما قام أحد إلا زيداً فاضل. وفي باب الفاعل: أو معمولاً لغير

العامل في المستثنى منه، نحو: رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكاً. زاده يس عن الدنوشري والرضي.

مم: ما قام إلا خالد ولم يلح إلا سعيذاً أحد عنهم صلح

كذا يجوز ما رأيت أحداً إلا سعيذاً بآذاً يوم النَّدَا

وجوزوا أيضاً رأيت مالكا إذ لم يكن إلا الحسام ضاحكا

(٥) إذ لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل.

بالأجنبي لا تفصل) بل بغيره كقوله:

أَصْحُ فَالَّذِي تُوصِي بِهِ أَنْتَ مُفْلِحٌ وَلَا تَكْ إِلَّا فِي الصَّلَاحِ مُنَافِسَا

٣٧٦. وَإِنْ تَكُنْ إِلَّا بِمَعْنَى الْوَاوِ فاعطف بها في قول كل راو

نحو: ﴿لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ﴾ (١٠) إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ ﴿١١﴾، ﴿لَنْ لَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (٢).

٣٧٧. وَبَعْدَ نَفْيِ أَوَّلِهَا الْمُضَارِعَا والماضِ بعد الفعل أو قد واقعا

(وبعد نفي^(٣) أولها المضارع) بلا شرط^(٤)، نحو: ما زيد إلا يقوم؛ لشبهه بالاسم الذي هو الأولى بها لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً أو مؤوَّلاً به (والماضى بعد الفعل) نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٥) (أو قد واقعا^(٦)) كقوله:

وما المجد إلا قد تبين أنه ببذلٍ وحلم لا يزال مؤثلاً ومعنى: ناشدتك الله إلا فعلت كذا، أي: ما سألتك إلا فعله.

٣٨٧. وَاسْتِثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعَرَّبَا بما المستثنى بإلا نُسبَا

(١) وتأولها الجمهور على الاستثناء المنقطع.

(٢) وهو استثناء متصل كما في الصاوي. وقوله:

وأرى لها دارًا بأغدره السد سیدان لم يدرس لها رسم
إلا رمادًا هامدًا دَفَعْتُ عنه الرياح خوالدٌ سُحُمٌ

(٣) بشرط كون المستثنى مفرغًا لتكون ملغاة عن العمل على قول وعن التوصل بها إلى العمل على قول ليسهل دفعها عما هو مقتضاها من الدخول على الاسم لانكسار شوكتها بالإلغاء.

(٤) كونها بعد فعل.

(٥) مضارعًا كالأية، أو ماضيًا، نحو: ما يئس الشيطان من ابن آدم إلا أنه من جهة النساء.

(٦) والموضع أنه بعد نفي.

من الإعراب، إلا أن نصبها على الحال أو على الاستثناء أو على التشبيه بظرف المكان^(١)، ولا يجوز فتحها مطلقاً^(٢) لتضمنها معنى إلا خلافاً للفراء^(٣).

٣٧٨. معنى الذي استثنته غيرُ اعتبراً في تابع وهكذا إلا يرى

(معنى الذي استثنته غير اعتبر في تابع) ما، وقيل: في المعطوف فقط، قال:

لم يبق غيرُ طريد غيرِ منفلت أو مَوْتِي في جبال القد مسلوبٍ

(وهكذا إلا^(٤) يرى^(٥) على الأصح^(٦) كقوله:

وما هاج هذا الشوق إلا حمامةً تغنت على خضراءٍ سمرٍ قيودها^(٧))

(١) لشبهها به في العموم والإيهام. للفارسي والمغاربة وجماعة، واختاره ابن مالك وابن عصفور وابن الباذش. مغني.

(٢) أضيفت للمبني أو للمعرب.

(٣) بل يجوز فتحها إذا أضيفت إلى مبني صلح في موضعها إلا، كقوله:

ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا	فيها فصرت إلى وجناء شملالٍ
تعطيك مشياً وإرقالاً ودأداة	إذا تسربت الأكام بالآل
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت	حمامة في غصون ذات أوقال
أم لا كقوله: لذيقيس حين يأبى غيره	تلفه بحرًا مفيضًا خيرُه
أحمد بن الطُّلبة:	

ولا يجوز فتح غير مطلقاً

وإنما يجوز فتحها لأن

(٤) والدليل على أنها يتبع محلها عطف غير عليها كقوله:

لعمرك ما إن ضربي وسط جبر

وغير الشقاء المستبين فليتني

(٥) صوابه: وجُرَّ ما يتبع ما جُرَّ ومن

كذلك ما استثنته إلا يتبع

(٦) أي: الذي استثنته غير يراعى فيه معنى إلا، وبالعكس.

(٧) فكأنه قال: غير حمامة. وقيل: سمر نعت خضراء. وقيل: مجرور بالمجاورة، ورد بأن الجوار الذي يجز لا بد من ظهور الجر فيه.

٣٧٩. ومثل غير بيد في المنقطع وغير أن بعدها لم يقع

(ومثل غير بيد في) الاستثناء (المنقطع وغير أن) وصلتها (بعدها لم يقع) كهذا كثير المال بيد أنه بخيل^(١)، وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا» فمؤول^(٢).

٣٨٠. وعَلَّلْنِ بِبَيْدٍ شَبَّهْنَ بِمَعٍ بِيَدٍ وَبَاءٌ بِيَدٍ مِيمًا قَدْ وَقَعَ (وعللن بييد شبهن بمع^(٣) بيد^(٤)) وفسر بهما قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد^(٥) أي من قریش واسترضعت في بني سعد» (وباء بيد ميمًا قد وقع).

٣٨٨. وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصْحِ مَا لِغَيْرِ جُعَلَا (ولسوى) لا بمعنى قصد كقوله:

فلأصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشير وفارس الفرسان
ولا بمعنى مستو نحو: ﴿مَكَانًا سَوَى﴾ (سوى سواء) كسواء^(٦) لا بمعنى وسط^(٧)

(١) وقيل: المثل بمعنى على.

(٢) تقديره أن، فهي بمعنى «من أجل»، كقوله:

عمداً فعلت ذاك بيد أي أخاف إن هلكت أن ترني

(٣) لكن لا تقطع عن الإضافة ولا يوصف بها ولا تقع مرفوعاً ولا مجروراً.

(٤) الدماميني: لم يزل يخطر ببالي أنها حرف حتى وقفت عليه في شرح التوضيح في مشكلات الصحيح.

وقيل: إن التعليلية حرف، والتي بمعنى مع اسم، والخلاف في التي بمعنى غير.

(٥) وقيل: إنها بمعنى غير، وعليه يكون الكلام فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم على حد:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

(٦) وبناء، وهو أغربها.

(٧) نحو: ﴿سَوَاءَ الْجَحِيمِ﴾.

ولا تام^(١) ولا مستو^(٢) (اجعلن على الأصح ما لغير جعل) من الأحكام مطلقاً^(٣)،
وتنفرد بلزوم الإضافة لفظاً وبوقوعها صلة دون شيء قبلها، وليست ظرفاً غالباً خلافاً
لأبي البقاء، ولا لازماً خلافاً لسيبويه^(٤). قال:

فسواك بائعها وأنت المشتري	وإذا تباع كريمة أو تشتري
سوى ليلة إني إذن لصبور	وقال: أترك ليلي ليس بيني وبينها
ن دناهم كما دانوا	وقوله: ولم يبق سوى العدو
ناس بجدوى سواك لم أثق	وقوله: فإنني والذي تحج له النـ
صارف عن فؤادك الغفلات ^(٥)	وقوله: ذكرك الله عند ذكر سواه
وبعدا وبكون بعد لا	٣٢٩. واستثنى ناصباً بليس وخلا

(١) كعندي درهم سواء.

(٢) نحو: مررت برجل سواء والعدم.

(٣) أي: في الاستثناء المتصل بقام القوم سوى زيد، والمنقطع كقوله:

لم ألف في الدار ذا نطق سوى طلل
قد كاد يعفو وما بالربع من أحد
والوصف كقوله:

أصابهم بلاء حلّ فيهم
وفي قبول تأثير العوامل المفرغة رافعة أو ناصبة في نظم ونثر، وجواز اعتبار المعنى في المعطوف عليها.
(٤) مم: لأرجح عند أهل ذا المنهاج
أن سوى كغير والجمهور
أن سوى ظرف مكان يلزم
وقالت الكوفة دون مين
ومن نفى ظرفية يرد
وهي إذن عند المجيب خبر
أو هي حال عنده وأضمر
(٥) وقوله: لديك كفيـل بالمتى لمؤمل
وإن سواك من يؤمله يشقى
وقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود». أشموني.

(واستثنى ناصباً) للمستثنى وجوباً على الخبرية واسمها عائد على البعض المدلول عليه بالكل السابق على الأصح^(١) (بليس) فعلاً على الأصح (وخلا وبعدا) ناصباً له على المفعولية جوازاً، وفي تفسير فاعلها ما سبق، وهل الجملة حالية^(٢) أو استثنائية^(٣): قولان (ويكون) فعلاً على الأصح (بعد لا) النافية خاصة.

٣٣. واجرر بسابقي يكون إن تُرد وبعد ما انصب وانجرأً قد يرد (واجرر بسابقي يكون إن ترد) الجر خلافاً لسيبويه في عدا^(٤)، كقوله:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك
وقوله: أبحننا حيهم قتلاً وأسرًا عدا الشمطاء والطفل الصغير
(وبعد ما) المصدرية^(٥) (انصب) وجوباً عند الأكثر قال:

تمل الندامي ما عداني فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولع
وقال: ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

وفي كون الموصول والصلة في موضع نصب على الحال^(٦) أو على الاستثناء^(٧) أو على

(١) إلا أنه فيه إطلاق البعض على الكل إلا واحداً، نظيره قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ الآية ﴿فَإِنْ كُنْ﴾.

وقيل: عائد على اسم الفاعل. وقيل: عائد على المصدر، ورد بالقوم إختوتك ليس زيداً.

(٢) في الأربع.

(٣) فلا موضع لها من الإعراب.

(٤) عبد الودود:

عمرو عدا جرأ بها قد منعاً والعكس في حاشا له قد وقعا

(٥) فإن قلت: هذا يعارض قوله: وما بذى تصرف... إلخ قلت: المراد بذى تصرف التصرف الأصلي، ولا يضره ما عرض جهوده كما هنا؛ فإن الأصل في عدا التصرف، يقال: عدوت زيداً جاوزته، ويقال: خلّت الدار جاوزها أهلها.

(٦) نحو: قام القوم ما عدا زيداً، أي: حال كونهم مجاوزين زيداً، ورد بأن ما يقع حالاً المصدر المنكر.

(٧) أي: غير زيد، وهو الأصح.

الظرف^(١) خلاف (وانجرار قد يرد) بهما عند الكسائي ومن وافقه على تقدير ما زائدة شدوذا^(٢).

٣٣١. وحيث جرّاهما حرفان كما هما إن نصّبا فعلاّن
(وحيث جرا فهما حرفان) اتفاقاً اقترنا بها أو لا^(٣) (كما هما إن نصبا) في الحالتين (فعلاّن)^(٤) جامدان لوقوعهما موقع إلا.

٣٣٢. وكخلا حاشا ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما
(وكخلا) في جميع ما تقدم من الأحكام على الأصح (حاشا) قال:
حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإحسان والخير^(٥)
غير التنزيهية المتصرفة قال:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد
(ولا تصحب ما^(٦)) غالباً، ومن غير الغالب قوله:
رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإننا نحن أفضلهم فعلا^(٧)

(١) وما وقتية نابت هي وصلتها عن الزمان، أي: وقت مجاوزتهم زيداً.
(٢) وهي تزداد بعد حرف الجر، وقيس عليه زيادتها قبله.
(٣) لكنهما يقطعان ما قبلها عما بعدها بخلاف سائر حروف الجر.
(٤) وإنما كانا في حال النصب فعلين مطلقاً لأنها إن اقترنا بها تعينت الفعلية فحملاً في حال التجرد منها عليهما في حال الاقتران بها.

(٥) قبله: ما حملت ناقة من معشر رجلاً مثلي إذا الريح لفّنتي على الكور
وقال أعرابي: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصمغ.
(٦) ولا إلا خلافاً للكسائي فيما إذا جرّت، قيل لأنها ليست متأصلة في الاستثناء فقويت بإلا كما في لكن*
وهل*^٢، ورد بأنه فيه جمع حرفين بمعنى.

* ١ حيث قويت بالواو على العطف. * ٢ حيث قويت بأم على الاستفهام.
(٧) الدماميني: الظاهر أن المفعول الثاني محذوف، أي: دوننا، ويحتمل أن يكون الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي في مثل: زيد فقائم. العيني: يروى فأما الناس. صبان.

وحمل عليه الحديث: «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة»^(١) (وقيل: حاش^(٢) وحشا^(٣) فاحفظهما) وفي كون هاتين اللغتين في الاستثنائية^(٤) أو في التنزيهية^(٥) وفي اسمية التنزيهية وفعليتها خلاف^(٦).

٣٨١. ونصبوا في ما النساءِ بَعْدَ مضمرةً أو ما كإلا وُجدا
(ونصبوا في) قولهم: كل شيء مَهْةٌ (ما النساء) وذكرهن (بعدا مضمرة أو ما كإلا وجد^(٧)).

(١) وقيل: مدرجة في الحديث، وعليه فما نافية، ويؤيده رواية ولا غيرها بعد فاطمة، ويصح أن يكون غيرها منصوباً بأستثني محذوفاً.

(٢) بحذف الثاني.

(٣) بحذف الأول.

(٤) كما هو ظاهر كلامه هنا.

(٥) كما هو ظاهر كلامه في التسهيل. وفي الكافية وشرحها: وقد جاء الاستثناء بحشا قليلاً قال:

بحورًا لا تكدرها الدلاء	حشا رهط النبي فإن فيهم	
قلها لمن نوّهته تنويها	حاشا سُمًا مرادف تنزيها	(٦) م:
ولم يكن الوهم كاليقين	دليله قراءة التنوين	
لله فلهي كمعاذ الله	ومن أضافها بلا اشتباه	
لشبهها بحاشا الاستثناء ^١	وحاش لله على البناء	
فعل وذا لم يك بالعمد	وهي لدى الكوفي والمبرد	
معصية لأجله وجانبها	قالوا ومعنى حاش لله أبي	
من بعدها لله ما هذا بشر	وذاك لا يمكن في التي استقرّ	
من فرط حسن يوسف المذهب ^٢	لأن ذا المقام للتعجب	
فلامها كلام هيهات لما	وقيل إنها اسم فعل علما	
تها كما المغني بذأ الرد لعا	ورد بالإعراب في بعض لعا	

* ١ لفظاً ومعنى، لأن معنى الحرفية الاستثناء ومعنى التنزيهية الإبعاد عن السوء وهما متقاربان. صبان.

* ٢ وليس مقام التنزيه من المعصية.

(٧) عند الفراء، ورد بأن كون ما كإلا لم يثبت، وكونها مصدرية ثبت كما في: ما أن حراء مكانه. وقيل بمعنى ليس.

٣٨٢. بليس يوصف على رأيٍ ولا يكون فالضميرُ طَبَقُ ما تلا
(بليس) قد (يوصف) المستثنى منه منكرًا أو مصحوبًا بأل الجنسية^(١) (على رأي^(٢))
ولا يكون فالضمير) المستتر فيهما (طبق ما تلا) نحو: أتنني امرأة ليست أو لا تكون
فلانة، وأتاني القوم ليسوا أو لا يكونون إخوانك.

٣٨٣. وقد يقال ليس إلا إن وُجد في اللفظ ما دل على الذي قُصد
(وقد) يحذف المستثنى بإلا وغير بعد ليس، ف(يقال ليس إلا) وليس غير (إن وجد
في اللفظ ما دل على الذي قصد) كقبضت عشرة ليس إلا، أو ليس غير^(٣).

٣٨٤. وأول في الغالب سيمًا ولا واجرر أو ارفعن ما بعد أنجلي
(^(٤)) وأول في الغالب سيمًا ولا) ومن غير الغالب قوله:

فه^(٥) بالعقود وبالأيمان لا سيمًا عقد وفاء به من أعظم القرب

(١) هذا نص التسهيل. قال ابن عقيل: معناه ما كان مستثنى منه قبل جعلها صفتين وإلا فهو في هذه الحالة غير مستثنى منه وهو مشعر بأنها لا يكونان كذلك إلا حيث يصح الاستثناء، وتمثيل المبرد أتنني امرأة ليست فلانة يدل على خلاف ذلك.

(٢) ولم يذكر له خلاف.

(٣) ويجوز أن يجعل ما بعد إلا الخبر، فالتقدير ليس هو أي المقبوض إلا إياها، ويجوز أن يجعل الاسم والتقدير ليس المقبوض إلا هي، وكذا التقدير في غير، على أنها مبنية فيجوز أن تكون هي الخبر ويجوز أن تكون الاسم، وعند من جعل الضمة إعرابًا فهي اسم لا غير. فعرف أنه يحذف المستثنى كما هنا والمستثنى منه كما مر، وأما الأداة فلا، وأما قولهم: أنا ابن البتول عليًا على تقدير المنقطعة عن الرجال إلا عليًا فإن صح فهو منصوب على الاختصاص.

(٤) خاتمة: جرت عادة النحويين أنهم يذكرون لا سيمًا بعد أدوات الاستثناء وليست منها، إلا أنها اسم منبه على أولوية ما بعده بالحكم الذي نسب لما قبله. ومنهم من نظر إلى مخالفتها بالأولوية فعدها من أدوات الاستثناء وهم الكوفيون وجماعة من البصريين، وردّ بدخول الواو عليها وبعدم صحة وقوع إلا موقعها.

(٥) الهاء للسكت ولا ينطق بها وصلًا.

(واجرر) بالإضافة^(١) على تقدير ما زائدة (أو ارفعن ما بعد انجلى^(٢)) على تقدير ما موصولية محذوفة صدر الصلة أو نكرة موصوفة بالجملة^(٣).

٣٨٥. وانصب منكراً جوازاً ووُصِّلَ بالظرف والفعل وربما جُعِلَ

٣٨٦. مَخْفَفاً وقد يقال لا سِوَى ما وكذا لا مِثْلَها بعضُ رَوَى

(وانصب منكراً) بعدها على التمييز وما زائدة حيثُذ كافة عن الإضافة (جوازاً) وروي بالأوجه الثلاثة قوله:

ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جُلجلِ^(٤)
(ووصل بالظرف) كقوله:

يسرُّ الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلبُ
وقولهم: يعجبني الاعتكاف لا سيما في الكعبة (والفعل) كقوله:

فق الناس بالخير لا سيما ينيلك من ذي الجلال الرضا
وقولهم: يعجبني كلامك لا سيما تعظ (وربما جعل مخففاً) كقوله:

فه بالعقود وبالأيمان لا سيما عقد وفاءً به من أعظم القُربِ

(١) وفتحها إعراب لأنها مضاف.

(٢) مطلقاً معرفاً أو منكراً.

(٣) أصلها سِوَى فقلبت الواو ياء، وهي بمعنى مثل، ولذلك لا تضرها إضافتها إلى المعرفة مع أنها اسم لا التبرئة، لأن «مثل» لا تعرّف بالإضافة.

(٤) اختلف في وجه النصب، فقيل: إنه على التمييز وما نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة والمنصوب تفسير لها أي: ولا مثل شيء يوماً. وقيل: إنه على الظرف وما بمعنى الذي وهو صلة لها أي: ولا مثل الذي اتفق يوماً، فحذف للعلم كما قالوا: أرايت الذي أمس أي: وقع واتفق. وقيل إن ما حرف كافٌ لسي عن الإضافة والمنصوب تمييز مثل قولهم: على التمرة مثلها رُبداً، واستحسنه ابن مالك والشلوبين. وقيل: إنها كافة وهو ظرف، قاله ابن الصائغ أي: ولا مثل ما بك في يوم. مع. وما استحسنه ابن مالك والشلوبين فيه نظر؛ لأن الشيخ مثلاً في قولنا: أكرم العلماء ولا سيما شيخاً لنا ليس نفس السي المنفي حتى يفسره بل هو غيره، فتعين أنه تمييز ما وسي مضافة إليها. صبان.

وقوله: وللإماء الفضيلة كل حين ولا سيما إذا اشتد الأوار
(وقد يقال لا سوى ما وكذا لا مثلها بعض روى^(١)) بمعنى سيما مع رفع ما بعدها
وجره.

٣٨٧. وانصب ومعناها خصوصاً حيثما حالاً وشرطاً سبقت لا سيما
(وانصب) على المفعولية المطلقة (ومعناها خصوصاً حيثما حالاً) كقولك: يعجبني
كلامك لا سيما قائلاً الحق^(٢) (وشرطاً) كقوله:

أرى النيك يشفي الهم والغم والعمى ولا سيما إن نكت بالمدح الضخم
(سبقت لا سيما)^(٣).



(١) وألحق بلا سيما لا ترما ولو ترما، ولا يكون بعدها إلا الرفع، تقول العرب: قام القوم لا ترما زيد؛
لأن ترى فعل فتعين كون ما موصولة مفعول ترى، وزيد خبر مبتدئ محذوف؛ إذ لا يصح كونها زائدة،
ويجر ما بعدها بالإضافة، لأن الفعل لا يضاف، والتقدير: ألا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو
زيد؛ فإنه أولى منهم بالقيام. وترى مجزوم على أن لا ناهية، أو غير مجزوم وحذفت الألف شذوذاً، أو
للتركيب. وكذا بعد لو، والتقدير: لو تبصر الذي هو زيد لرأيت أولى بالقيام منهم. قاله أبو حيان. من
جمع الجوامع.

(٢) أو قائل الحق خبر أنت محذوفاً.

(٣) وذلك كما في باب الاختصاص من نقل أيها الرجل في باب النداء إلى باب الاختصاص لجامع بينهما
معنوي، فصار في نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الاختصاص مع بقاء ظاهره على
الحالة التي كان عليها في باب النداء من ضم، وكذا لا سيما يكون باقياً على نصبه الذي كان عليه في
الأصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصاً، وجواب
الشرط مدلول عليه بعامل خصوصاً.

الحال^(١)

٣٣٣. الحال وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ مفهَمٌ في حالٍ كفرًا أذهب

(الحال) لغةً الهيئة^(٢)، وتذكر وتؤنث لفظاً ومعنى وتؤنث معنى فقط^(٣) قال:

على حالة لو أن بالقوم حاتمًا على جوده لذن بالماء حاتمٌ
وقوله: فما تدوم على حال تكون به كما تلون في أثوابها الغولُ
وقال: إذا أعجبك الدهر حالٌ من امرئ فدعه وواكل أمره والليالي
واصطلاحًا (وصف^(٤) فضلة^(٥) منتصب^(٦) لزومًا^(٧)) (مفهم في

(١) الجوهري: والحالة واحدة حال الإنسان وأحواله. وقد تقلب حاؤه همزًا قال:

قد أركب الآلة بعد الآله وأترك الحازم بالجداله

منعقراً ليس له من حاله

وأصله حول بدليل أحوال وحويلة.

(٢) والزمن المقابل للاستقبال.

(٣) يقال: حال حسن وحالة حسنة وحال حسنة بخلاف حالة حسن.

(٤) غالبًا، ومن غير الغالب إذا كان جملة أو شبهها، وأطلق في الوصف وهو لا يكون إلا من فاعل أو مفعول لأنه لا

بدله من عامل، وأما نحو ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْعًا﴾ و﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ فمؤول بالفعل، أي: أشير.

(٥) غالبًا، ومن غير الغالب: ضرب العبد مسيئًا، ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا﴾.

محمد حامد:

أراد في الحال بمعنى الفضلة ما سبق من بعد تمام الجملة

لا الطرح إذ في قوله تعالى قاموا توقف على كسالي

(٦) الأخضري: وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود

مع أن «منتصب» لا يفيد دون «لزومًا».

(٧) غالبًا، ومن غير الغالب:

فما رجعت بخائبة ركبًا حكيم بن المسيب متهاها

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَلْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾، وقول بعضهم وقد قيل له: كيف

تصنعون الأقط؟ قال: كهين. وقد يرفع كقوله:

كرة ضربت بصوالة فتلقفها رجل رجل

حال^(١) كفرًا أذهب^(٢).

٣٣٤. وكونه منتقلًا مشتقًا يَغْلِبُ لكن ليس مستحقًا
(وكونه منتقلًا) عن صاحبه^(٣) (مشتقًا) من المصدر ليدل على متصف به^(٤) (يغلب
لكن ليس مستحقًا) لذلك، فقد جاء غير منتقل مؤكدًا أو دالًا عامله على تجدد ذات
صاحبه أو صفته أو صفة للقديم، نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾، وخلق الله الزرافة يديها
أطول من رجلها، و﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ الآية، وقوله:

فجاءت به سبط العظام كأنها عمامته بين الرجال لواء
﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾^(٥)، وما عدا ذلك موقوف على السماع.
٣٣٥. وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعَرٍ وَفِي مُبْدِي تَأُولٍ بِلا تَكْلُفٍ
(ويكثر الجمود في) الحال الدالة على (سعر وفي) كل حال (مبدي تأول) بالمشتق
(بلا تكلف) بأن دل على مفاعلة أو ترتيب أو تشبيه^(٦).

-
- (١) وهذا في الحال المؤسسة بخلاف المؤكدة لأنها غير مفهومة في حال، نحو: ﴿وَلَيْ مُذْبِرًا﴾. نظم:
تقوية المعنى بتوكيد علم والزيد للمعنى بتأسيس وُسم
ابن حنبل: خرَّج بوصف كر جعت القهقري وفضلة مبتدأ وخبر
وقوله لزومًا النعت انتفى ومفهم في حال تمييزًا نفى
(٢) أي: وكان ذلك الانتصاب كفرًا أذهب، فلا يرد النعت.
(٣) لأن الحال من التحول.
(٤) ومن ثم امتنع جاء زيد ضحكًا وجاء زيد طويل اليدين.
(٥) أي: ذا سور محكمات وآيات بينات، فهو غير منتقل؛ لأن فعله دل على تجدد وصف الكتاب وهو
الإنزال.
(٦) ومن غير الغالب في الانتقال أربعة وهي في الطرة، ومن غير الغالب في الاشتقاق عشرة، ثلاثة منها كثيرة
ومؤولة بالمشتق وستة قليلة وليست بمؤولة وواحد كثير وفيه خلاف هل هو مؤول فيكون من عطف
العام على الخاص وهو قوله: وفي مبدي تأول... إلخ أو ليس بمؤول فيكون قسمًا برأسه.

٣٣٦. كبعه مُدًّا بكذا يَدًّا يَدٌ وكرّ زيدُ أَسَدًا أي كَأَسَدُ (كبعه) البر (مُدًّا بكذا^(١) يَدًّا بيد) أي: متقابضين، وكلمته فاه إلى فيّ أي: متشابهين، لا جاعلاً فاه إلى في، أو من فيه إلى فيّ على الأحسن^(٢)، ولا يقاس عليه^(٣) خلافاً لهشام، وادخلوا رجلاً رجلاً أي: مترتين، وعلمته الحساب باباً باباً أي: مترتباً (وكرّ زيد أَسَدًا) وبدت الجارية قمرًا، وتشت غصناً^(٤)، أي: شجاعاً ومضيئة ومعتدلة. وقيل: هذه الأمثلة على حذف مضاف، وإليه يرشد قول الناظم: (أي كَأَسَد) ويقل جموده موصوفاً، أو دالاً على عدد أو طورٍ واقع فيه تفضيل، أو نوعاً لصاحبه، أو فرعاً، أو أصلاً نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾، ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، وهذا بسرّاً أطيب منه رطباً، وهذا مالك ذهباً، وهذا حديدك خاتماً، ومنه: ﴿وَنَجْثُونَ مِنَ الْجِبَالِ يَبُوتًا﴾^(٥)، وهذا خاتمك حديدًا، ومنه: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾^(٦).

٣٣٧. والحال إن عُرِّفَ لفظاً فاعتقد تنكيره معنى كوحذك اجتهد (والحال^(٧) إن عرف لفظاً^(٨) فاعتقد تنكيره معنى) محافظة على ما استقر له من لزوم التنكير، ولئلا^(٩) يتوهم كونه نعتاً إذا كان صاحبه منصوباً، وحمل عليه غيره (كوحذك

-
- (١) أي: مسعراً أي مبيعاً على الأصح، أو بائعاً له.
 (٢) ولا مفعولاً مطلقاً أي: مشافهة، ورد الأول بأنه إنما يقال فاه إلى أذني، والثاني بأن الإنسان إنما يتكلم من فمه لا من فم غيره، والثالث بأن اسم العين لا ينوب عن المصدر إلا إذا كان ملاقيه في الاشتقاق.
 (٣) لأنه فيه وقوع معرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد وجامد موقع مشتق، والوارد منه قليل.
 (٤) وكفوله: رنا ظيماً وغنى عندليباً ولاح شقائقاً ومشى قضيباً
 (٥) وقيل: البيوت مفعول والجبال منصوب بنزع الخافض بدليل ﴿وَنَجْثُونَ مِنَ الْجِبَالِ يَبُوتًا﴾.
 (٦) وقيل: منصوب بنزع الخافض بدليل: ﴿خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾.
 (٧) أصله التنكير، ولذلك إن عرف... إلخ.
 (٨) أي: في اللفظ أي: لفظه.
 (٩) الصواب إسقاط الواو؛ لأن ما بعدها علة لما قبلها لا مغاير له.

اجتهد) أي: متوحدًا، على القول بأنه ليس بظرف^(١)، وجاءوا الجماء الغفير^(٢) أي: جميعًا، ومنه^(٣) عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافًا إلى ضمير ما تقدم^(٤)، ويجعله التميميون توكيدًا، وربما عومل بالمعاملتين مركب الأعداد^(٥)، وقضهم بقضيتهم^(٦). وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقًا^(٧)، والكوفيون إن ضمن معنى الشرط^(٨) كعبد الله المحسن أفضل منه المسيء^(٩).

٣٣٨. ومصدرٌ منكّرٌ حالًا يقع بكثرةٍ كبغته زيدٌ طلغ
(١٠) ومصدر منكّر حالًا يقع بكثرة من غير قياس^(١١)، لا معمول حال^(١٢) خلافًا

(١) كما لسيبويه؛ لأنها لم يقل أحد إنها عبارة عن زمان ولا مكان، وقيل هو ظرف كما ليونس، بدليل الإخبار به مع النصب، فيقال: أنت وحدك، ولا يخبر مع النصب إلا الظرف.

(٢) أي: فعيل بمعنى فاعل، أي: سائرًا، وترك تأنيثه حملًا على فعيل بمعنى مفعول؛ لأنه لا يؤنث، فيقال: امرأة قتيل.

(٣) أي: الحال المعرف في اللفظ المنكّر في المعنى.

(٤) كجاء القوم ثلاثتهم، أي: حال كونهم معدودين ذلك العدد، فهي قيد لما قبلها عندهم لا عند تميم.

(٥) نحو جاء القوم أحد عشرهم، ولا تظهر له ثمرة في الإعراب؛ لأنه مبني، لكن إن كان حالًا قيد ما قبله وإلا فلا.

(٦) الفض الحجازة الكبار، والقضيض الحجازة الصغار. الشماخ:

أنتني سليم قضها بقضيتها تمسح حولي بالبطاح سبالها

(٧) ضمن معنى الشرط أم لا.

(٨) وشبهتهم أنه يستلزم الجملة وهي نكرة.

(٩) بخلاف جاء عبد الله المحسن، فلا يقال عندهم.

(١٠) فصل: الأصل في الحال أن تكون عين صاحبها في المعنى، ولذا يجوز جاء زيد ضاحكًا لا ضحكًا لأنه مصدر وهو اسم معنى، وإذا لا يتحد مع اسم العين.

(١١) كما لا يقاس وقوعه خبرًا ونعتًا.

(١٢) محذوفة.

للمبرد والأخفش، ولا يطرد^(١) فيما هو نوع للعامل^(٢) (كبغته^(٣) زيد طلع) خلافاً للمبرد، وقاسه الناظم وابنه بعد أمّا أو خبر شبه به مبتدؤه أو قرن بأل الدالة على الكمال نحو: أما علماً فعالم^(٤) وزيد زهير شعراً^(٥) وأنت الرجل علماً^(٦) وأدباً^(٧)، ويقل في المعرّف^(٨) كقوله:

فأرسلها العراك ولم يذُدها ولم يُشفق على نغص الدّخال^(٩)

(١) أي لا يطرد حذف الحال العاملة عنده في هذا المصدر لا الحالية كما هو ظاهره؛ لأن المبرد لم يقل بحاليتها حتى يجعلها مطردة. ورد بأن المصدر لا يحذف عامله وهو مؤكد، أي: يفت بغة:

وحذف عامل المؤكد امتنع

(٢) كافية: ومصدرٌ منكّر حالاً يقع بكثرة كجاء ركضاً اليسع وهو بنقل وأبو العباس الحق نوع الفعل بالقياس

(٣) الحاصل أن قوله بغة يعرب بأنه معمول حال محذوف كما للمبرد والأخفش، ويعرب بأنه مفعول مطلق من طلع على أنه نوعي، أو على أنه نائب عن مصدر محذوف، أي: طلوع، ويعرب بأنه حال مؤولة بالوصف، أي: باغثاً، أو بتقدير ذا كذا، أي: صاحب بغة.

(٤) فأما بمعنى مهما، أي: مهما ذكرت أحداً في حال كونه عالماً فالمذكور عالم.

عبد الودود:

ونحو أما العلم أو أما العبيد بذكر ارفعه ونصبه استفيد
فقل مفعول به وقيل له وقيل مطلق وبعض جعله
منكراً حالاً وغير المصدر بغير الأولين لا تعتبر

(٥) يعرب زيد زهير شعراً بأنه حال، أي: شاعراً، والعامل فيه ما في زهير من معنى الفعل؛ إذ معناه مجيد، وصاحب الحال ضمير في زهير؛ لأن الجامد إذا أول بالمشق تحمل الضمير، ويجوز أن يكون تمييزاً مميّزاً مثل محذوفة، أي: زيد مثل زهير شعراً.

(٦) أي: أنت الرجل في حال كونك عالماً.

(٧) السيوطي: ولا يقاس في الأصح إلا أنت الإمام كرمًا وفضلاً
وبعد أتا وزهير شعرا وكونها ليست بحالٍ أخرى

(٨) وإنما قال: ويقل في المعرف لأنه اختل فيه أكثر أصول الحال، فاختلف التنكير وكونه عين صاحبه في المعنى والاشتقاق، فصار أقل من المنكر كبغته لأن ذلك لا يختل فيه إلا الاشتقاق وكونه عين صاحبه وهما أقل من وحدك اجتهد وبعه مدّاً؛ لأن الأول لم يختل فيه إلا التنكير والثاني لم يختل فيه إلا الاشتقاق.

(٩) الدخال ككتاب، وهو أن تدخل بعيراً قد شرب بين بعيرين لم يشربا ليشرب ما عساه لم يكن شرب. قاموس.

وجاءت الخليل بداد^(١) أي: متفرقة، ورجع عودَه على بدئه^(٢)، وذلك كله على التأويل بالوصف، أو أن التقدير ذا كذا، أو مصادر على حذف مضاف مصادر.

٣٣٩. ولم ينكر غالبًا ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبين

٣٤٠. من بعد نفي أو مضاهيه كلا يبع امرؤ على امرئ مستسهلا

(ولم ينكر غالبًا ذو الحال) لأنه كالمبتدأ معنى^(٣) (إن لم يتأخر) كقوله:

وبالجسم مني بيتًا لو علمته شوب وإن تستهدي العين شهيد^(٤)

وقوله: لمية موحشًا طلل يلوح كأنه خلل^(٥)

(أو يخصص) بوصف أو إضافة أو عمل كقوله:

نجيت يا رب نوحًا فاستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا^(٦)

و﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾، ونحو: عجبت من ضرب أخوك شديدًا^(٧) (أو بين

(١) قال: وذكرت من لبن المحلق شربة والخليل تعدو في الصعيد بداد

(٢) تؤول حالية العراك وعوده على بدئه وبداد بالوصف، أي معتركة وعائدًا ومتفرقة، وعلى تقدير ذا كذا،

أي: صاحبة اعتراك وقس عليه الآخرين، أو ليست حالًا بل نائية عن مصادر محدوفة، أي: إرسال ومجيء

ورجع. فقوله: أو أن التقدير ذا كذا أو مصادر... إلخ خاص بالثالث الآخر ومثال النص.

(٣) فكما لا يقع المبتدأ نكرة ما لم يخصص لم يقع صاحب الحال نكرة ما لم يخصص.

(٤) وقوله: وما لام نفسي مثلها لي لائم ولا سد فقري مثل ما ملكت يدي

(٥) وهذان البيتان فيها أن صاحب الحال المبتدأ، وهو مذهب سيبويه دون الجمهور، فأولى أن يجعل صاحب

الحال الضمير في الخبر، وحينئذ لا شاهد فيها، قال يس: وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل

الحال غير عامل صاحبها؛ إذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيدًا

له. ونقل حفيد السعد في حواشي المطول أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر

للمبتدأ لأنه معنى فعلي قابل للتقييد. صبان.

(٦) وعاش يدعو بآيات مينة في قومه ألف عام غير خمسينا

وقيل: حال من ضمير في ماخر.

(٧) ونحو: ﴿فِيهَا يُفَرِّقُ كُلُّ أَمَرٍ حَكِيمٍ﴾^(٨) أمراً، وبها رد على من قال: إنها لا بد لها من وصفين وهو بعض

المغاربة. همع.

من بعد نفي) بك قوله:

ما حم من موتٍ حمي واقيا ولا ترى من أحد باقيا
(أو مضاهيه) وهو النهي والاستفهام^(١) (كلا بيع امرؤ على امرئ مستسهلاً)، وقوله:
لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام
وقوله: يا صاح هل حم عيش باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملأ
٣٨٨. أو وصفه بها للأصل خالفاً أو يك فيها شارك المعرفاً
(أو وصفه^(٢) بها^(٣) للأصل خالف) كهذه بقرة متكلمة^(٤) (أو يك فيها شارك
المعرف^(٥)) كجاء زيد وأناس منطلقين.

٣٨٩. وسوغوا بأن تكون واوياً كقرية من قبل وهي خاوية
(وسوغوا) مجيء الحال من النكرة (بأن تكون) الحال جملة (واوياً^(٦) كقرية من قبل
وهي خاوية) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَوَكَلِّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾،
وقوله: مضى زمن والناس يستشفعون بي فهل لي إلى ليلى الغداة شفيع
ومن غير الغالب: صلى رسول الله ﷺ جالساً وصلى وراءه رجال قياماً، وقولهم:
عليه مائة بيضاً، وهل يطرد أو لا؟ قولان.

(١) وهل هو الإنكاري أو مطلقاً قولان.

(٢) أي: صاحب الحال.

(٣) أي: الحال.

(٤) كما للدماميني، لأن مخالفته عنده على جهة المحال، ومررت بهاء قعدة رجل كما لابن عقيل؛ لأن مخالفته
عنده على جهة أصله كما إذا كان جامداً كما في المثال.

(٥) أو نكرة مخصوصة، نحو: هذا رجل صالح وامرأة مقبلين.

(٦) لأن الواو ترفع توهم المعية. هذا هو المشهور، مقابله قول الزمخشري: إن الجملة في نحو الآية صفة والواو
لتأكيد لصوق الصفة للموصوف؛ لأنها في الأصل للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن عاطفة، والاعتراض
عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف التصاقها دفع بأن المراد اللصوق المعنوي لا اللفظي. صبان.

٣٤١. وسبق حال ما بحرف جرٍّ قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد
 (١) (وسبق حال ما بحرف جر) (٢) غير زائد (٣) (قد أبوا)؛ لأن تعلق العامل بالحال
 ثانٍ (٤) عن تعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى إليه بواسطة أن يتعدى إليه بها، لكن منع
 من ذلك أن العامل لا يتعدى بحرف جر إلى شيئين (٥)، فجعلوا عوضاً من ذلك التزام
 التأخير، وأجازه الكوفيون إن كان صاحبه ضميراً (٦)، أو معه معطوف (٧)، أو الحال فعلاً
 كمررت جالسة بها، أو جالسين بزيد وعمرو، أو تضحك بهند (ولا أمنعه) مطلقاً (٨) تبعاً
 لأبي علي وابن كيسان وبرهان، ولأنه كالمفعول به معنًى، وأيضاً (فقد ورد) السماع به
 كقوله: تسليت طراً عنكم بعد بينكم بذكركم حتى كأنكم عندي
 وقوله: غافلاً تعرض المنية للمرء فيدعى ولات حين إباء
 وقوله: مشغوفة بك قد شغفت وإنما حُمّ الفراق فما إليك سبيل
 وقوله: إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديد
 وأما سبقة المجرور بالإضافة فممتنع (٩)

- (١) فصل: الأصل في الحال التأخير مع جواز التقديم، وقد يجب أو تركه.
- (٢) أي: صاحبها المجرور بحرف.
- (٣) بخلاف المجرور بحرف زائد، نحو: ما رأيت ضاحكة من امرأة، فيجوز تقدمها عليه؛ لأن وجود الزائد كلا وجود.
- (٤) أي: فرع ثانٍ.
- (٥) ولا يتعدى بحرفين متحدّي المعنى، ولا يتقدم على حرف الجر معموله.
- (٦) لأن الضمير لا يظهر عليه شيء فكأنه منصوب، وكذا الفعل.
- (٧) لأن العطف يقوي العامل فيكون كأنه متعدي بحرفين؛ لأن العطف على نية تكرير العامل.
- (٨) في المسائل الجائزات عند الكوفيين وغيرها.
- (٩) لما فيه من الفصل بين المتضايقين عند تقدمه على الثاني فقط، ولأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول، فكما لا يتقدم على الموصول شيء متعلق بالصلة لا يتقدم على المضاف شيء متعلق بالمضاف إليه.

ولو غير محضة^(١)، نحو: هذا شارب السويق ملتوتا^(٢).

٣٩٠. وكلُّ ما انتصب أو ما ارتفعاً فسبِقُ حاله له لن يُمنعاً
(وكل ما انتصب) كقوله:

فقطّع وصلها سيفي وإني فجعتُ بخالد طراً كلاباً
(أو ما ارتفع) كقوله:

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حُجْرٍ إلا ليالٍ قلائلُ
وقوله: فسقى ديارك غيرَ مُفسِدها صوبُ الربيع وديمةٌ تهمي
(فسبق حاله له لن يمنع) خلافاً للكوفيين في المنصوب الظاهر^(٣) مطلقاً^(٤)، واستثنى بعضهم ما كان فعلاً^(٥) كقوله:

لن يراني حتى يرى صاحب لي أجتني سُخطه يُشيب الغرابا
وفي المرفوع الظاهر المتأخر رافعه عن الحال^(٦) قال:
سريعاً يهون الصعبُ عند ذوي النهي إذا برجاء صادق قابِلوا اليأسا

(١) مقابل لو ما ذكر الناظم أن غير المحضة يجوز فيها التقديم، فيقال: هذا شاربٌ ملتوتا السويق، وأما المجرور بالمحضة نحو: يعجبني وجهُ مسفرةٍ هندٍ فيمتنع بلا خلاف.

(٢) وقوله: حلفت لها بالشعرين وزمزم وذوالعرش فوق المقسمين رقيب

لئن كان برد الماء هيمان صادياً* إليّ حبيباً إنها لحبيبُ

وقوله: فإن تك أذواد أصبن ونسوة فلم يذهبوا فرغاً بقتل حبالِ

* كافية: من ذاك صادياً إلي ونُقِلَ لم يذهبوا فرغاً بقتلِ فقُبِلَ

(٣) بخلاف الضمير، نحو: مسافراً أكرمتني هند.

(٤) اسماً أو فعلاً، فلا يجوزون: لقيت راكبةً أو تركب هند لثلاثتهم كون الاسم مفعولاً وما بعده بدل منه، وسواء تقدم العامل أم لا، ويردهم السماع.

(٥) لانتفاء توهم المفعولية؛ إذ لا تسلط على الفعل.

(٦) نحو: راكباً جاء زيد، ويردهم: سريعاً يهون ... إلخ.

وشتى تؤوب الحلبه^(١).

٣٩١. وَأَخْرَنَ مَا يَرَى مَنَحْصِرًا وَلَوْ بِإِلَّا صَدَّرَ الْمَصْدَرَا

(وأخرن ما يرى منحصرًا) من الحال وصاحبها بإنها اتفاقًا، بل (ولو بإلا) وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ فكافة حال من الكاف والتاء للمبالغة^(٢) (صدر المصدر)^(٣) منها، نحو: كيف جاء زيد؟ ومن ضربت مكتوفًا؟

٣٩٢. وَلَا تُجْزِ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

٣٩٣. أَوْ كَانَ جِزَاءَ مَا لَهُ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جِزْئِهِ فَلَا تُحِيفَا

(ولا تجز حالًا من المضاف له) خلافًا للفارسي^(٤) لوجوب^(٥) كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك يأباه^(٦) (إلا إذا اقتضى المضاف عمله^(٧)) نحو: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾^(٨)، وقوله:

تقول ابنتي إن انطلاقك واحدًا إلى الروع يومًا تاركي لا أبا ليا

(١) كافية: وحال منصوب وظاهر رُفِعَ في قول أهل الكوفة السبق مُنِعَ لقولهم شتى تتوب الحلبه ولنحاة البصرة اعزُ الغلبه

(٢) وجاء بهذه الآية ابن مالك شاهدة على تقديم الحال على صاحبها المجرور، وفيها تقديمها محصورة وهو خاص بالضرورة وتعدي أرسل باللام والأكثر فيها إلى، وأما قوله:

ما راعني إلا خيال هابطا على البيوت قوطه العلابطا فعلى إضمار ناصب مقدر بعد خيال، أي: راعني هابطًا. مساعد.

(٣) وكذا يجب تقدم الحال إذا كان صاحبها مضافًا إلى ضمير ما يلابسها، نحو: جاء زائر هند أخوها.

(٤) فإنه أجاز ضربت غلام هند جالسة.

(٥) وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك.

(٦) أي: الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من المضاف إليه؛ لأن المضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النصب.

(٧) أي: عمل الحال أي العمل فيها وهو نصبها، وقيل: عمل المضاف إليه.

(٨) لأن مرجعكم اسم مصدر وهو ينصب الحال.

وهذا شارب السويق ملتوتاً^(١) (أو كان) المضاف (جزء ما له أضيف) نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾، ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ (أو مثل جزئه) في جواز الاستغناء به عنه نحو: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (فلا تحيفن)^(٢).

٣٤٤. والحال إن يُنصب بفعلٍ صُرِّفاً أو صفةٍ أشبهتِ المصْرَفَا

٣٤٥. فجائز تقديمه كمُسرعاً ذا راحلٍّ ومخلِصاً زيد دَعَا

(والحال إن ينصب بفعل صرف)^(٣) أو صفة أشبهت المصْرَف (في تضمن معناه وحروفه)^(٤) وقبول علامات الفرعية^(٥) مطلقاً^(٦) (فجائز تقديمه) على الأصح^(٧) ما لم يمنع مانع^(٨) ولو فصل بالابتداء خلافاً للأخفش^(٩) ولبعضهم في المؤكدة^(١٠) وللمغاربة

(١) لأنه اسم فاعل وهو ينصب الحال.

(٢) لأن الجزء متصل كالكل، فكأننا قلنا: ونزعنا ما فيهم، ويأكل أخاه، وأن اتبع إبراهيم، وخالف أبو حيان في هذه الآيات وقال: إن إخواناً منصوب على المدح، وميتاً حال من اللحم، وحنيفاً حال من ملة أي: دين إبراهيم حال كونه حنيفاً، وذكر الحال مراعاة للدين.

(٣) بخلاف نزالٍ مسرعاً، وما أحسن زيدا مسرعاً.

(٤) بخلاف زيد في الدار جالسا؛ لأن فيه معنى كائن فقط.

(٥) وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبش وعسى وليس، إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء. صبان.

(٦) سواء عُرِّف أو نكَّر، بخلاف زيد أفصح الناس خطيباً؛ لأنه لا يقبلها مطلقاً.

(٧) عبد الورد:

وجائز تقديم حال نصبا بعامل صُرِّف والجرمي أبي

(٨) عبد الورد:

تقديم حال العامل المصْرَف إن لم يكن صاحب لام حلف*

أو ابتداء* أو صلة الحرف* أو أل أو مصدراً أوّل بالفعل قُبِل

١* نحو: لأصبرن محتسباً.

٢* نحو: إني لأصبر محتسباً.

٣* نحو: لك أن تتنفل جالساً.

(٩) لبعده حينئذ من العامل وتقديم معمول الخبر على المبتدأ.

(١٠) نحو: ﴿وَلَيْ مَذْبُوحٌ﴾، لأن التوكيد لا يتقدم.

في المصدرة بالواو^(١) (كمسرعاً ذاراحل، ومخلصاً زيد دعا)، وقوله:

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق
﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^(٢)، وشتى تؤوب الحلبة.

٣٤٦. وعاملٌ ضَمَّنَ معنى الفعل لا حروفه مؤخراً لن يعمل

٣٤٧. كتلك ليت وكأنّ وندر نحو سعيد مستقراً في هجر

(وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه^(٣) مؤخراً لن يعمل) في الحال بل مقدماً (كـ)
﴿فـ(تلك) بِيُوتُهُمْ حَاوِيَةً﴾^(٤) (ليت) هند مقيمة عندنا (وكان) كقوله:

كان قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي^(٥)

(وندر) تقديم حالٍ غير ظرف ومجرور^(٦) على عاملها الظرف والمجرور المخبر

(١) نحو: جاء زيد والشمس طالعة، وحجته أن الواو شبيهة بواو العطف، فكما لا تصدر العاطفة لا تصدر الحالية.

(٢) وأوله المانع فقال: إن هذا موصول وتحملين صلة، وخشعاً نعتٌ قومًا محذوفة أي: يوم يدع الداع إلى شيء نكر قومًا خشعاً.

(٣) وهو الظرف، والمجرور، واسم الإشارة، وكأن، وليت، وحروف التنبيه، والاستفهام المقصود به التعظيم* وأما، نحو: أما علمًا فعالم، والترجي ومنه النداء على ما فيه من الخلاف الآتي إن شاء الله.

* كقوله: بانئت لتحزننا عفاراً يا جارتا ما أنت جارة

(٤) أي: أشير إلى بيوتهم حال كونها حاوية. وهل العامل في نحو: هذا زيد راكباً حرف التنبيه أو اسم الإشارة أو هما معاً لتزلهما منزلة كلمة واحدة؟ فعلى الأول جاز: ها راكباً ذا زيد، وسمع:

ها بيئاً ذا صريح النصح فاصغ له وطع فطاعة مُصغٍ نصحه رَشَدٌ
وشذ على الأخيرين. صبان.

(٥) أي: أشبه قلوب الطير حال كونها رطباً... قال بشار بن بُرد: ما نمت منذ سمعت هذا التشبيه حتى

قلت: كان مشار القنع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبُه
وكان وجهه سقوط أجرام مضيئة إلى جهات مختلفة في ليل مظلم.

(٦) بخلاف ما إذا كان ظرفاً أو مجروراً فيجوز تقديمه بلا خلاف، نحو: زيد مع عمرو في البساتين أو في البساتين مع عمرو. ومنه قولهم: زيد مني بمكان.

بهما^(١) (نحو: سعيد مستقرًا في هجر) وقوله:

بنا عاذَ عوفٌ وهو بادي ذِلَّةٍ لديكم فلم يَعدَمَ ولاء ولا نصرا

وقوله: رهطُ ابن كوز مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فيهم ورهط ربيعة بن حُذَارِ
وُخِّرَجَ عليه قراءة بعضهم: ﴿وَالسَّمَكُوتُ مَطْوِيَاتٍ يَمِينِهِ﴾^(٢)، و﴿مَا فِي بُطُونِ
هَكَذَا الْأَنْعَمِ خَالِصَةً لِّذِكُورِنَا﴾^(٣)، وهل يقاس مطلقًا^(٤) أو لا مطلقًا^(٥) أو إلا إن
كان صاحبه ضميرًا^(٦)؟ ولا يتقدم على الجملة خلافا لابن برهان فيما إذا كان ظرفًا، نحو:
﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ﴾^(٧)، وللاخفش إن تقدم معه الخبر، نحو: فدى لك أبي وأمي^(٨).

٣٩٠. والحال في فيها زهير كاتباً رجَّحه وامنع فيك زيدٌ راغباً
(والحال في فيها زهير كاتبًا) فيها ونحوه مما تكرر فيه الظرف أو المجرور^(٩) اللذان

(١) ليس بقيد بل الواقع نعتًا كذلك، كمررت برجل عندك قائمًا. صبان.

(٢) ومقابله أن مطويات حال من قوله والسموات، وهو عطف على ضمير في قبضته أي: مقبوضة هي والسموات حال كونها مطويات، وعليه فيكون يمينه معمول حال لا عامل حال. والفصل المشروط للتعطف على الضمير المستتر موجود هنا بيوم القيامة.

(٣) مقابله أن خالصة عمل فيها المجرور الذي قبلها، أي: الأجنة الكائنة في بطون هذه الأنعام حال كونها خالصة لذكورنا، وأنت باعتبار معنى الموصول الذي هو ما.

(٤) كما للفراء والأخفش.

(٥) كما للبصريين.

(٦) وأجازه الكوفيون فيما كان الحال فيه من مضمير مرجعه مضمير كما في المثال، ولعل وجه مذهبه أنه لما كان مرجع صاحب الحال ماثلاً له وكان متقدماً كان كأن صاحب الحال متقدم، فكان العامل متقدم بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميرًا، نحو: أنت قائمًا في الدار أبوك، وما إذا لم يكن مرجعه ضميرًا، نحو: زيد قائمًا في الدار فلا يجوز عند الكوفيين. صبان.

(٧) ورد بأن هنالك خبر والله حال.

(٨) ورد بأن فدى خبر.

(٩) وإن فقد التكرير في هذه الصورة جاز الوجهان قال في التسهيل: بلا خلاف، تقول: فيها زيد قائم وقائمًا، برفع قائم ونصبه. مساعد.

يصلح كل منهما أن يكون خبراً ولم يتكرر المخبر عنه^(١) (رجحه^(٢)) على الخبرية لوروده في التنزيل نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَبِئْسَ الْجَنَّةُ خَلِيلِينَ فِيهَا﴾، ونحو: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَلِيلَيْنِ فِيهَا﴾ (وامنع فيك زيد راغباً) بالنصب خلافاً للكوفيين في المسألتين^(٣).

٣٤٨. ونحو زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً مستجازاً لن يهن
(ونحو زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً) وبكر قائماً أحسن منه جالساً مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين متحدي المعنى أو مختلفيه مفضلاً أحدهما في حالة على الآخر في أخرى (مستجاز^(٤) لن يهن^(٥)) على أن اسم التفضيل عامل في الحالين خلافاً للسيرافي في زعمه أن المنصوين بكان مضمرة بعد إذ أو إذا^(٦).

٣٩٣. وقد يعامل بذلك الخبر مشبهاً به كما قد اشتهر
في قوله^(٧):

- (١) وإن تكرر المخبر عنه نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آيَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فَبِئْسَ الْوَقْعُ خَالِدُونَ﴾ جاز الوجهان وحكم برجحان الرفع.
- (٢) لأن المجرور تقدّمه دال على الاعتناء به، فالأولى جعله عمدة ويكون الوصف حالاً لا العكس.
- (٣) فأوجبوا الأولى ولم يمنعوا الثانية مستدلين بقوله:
فلا تلخني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلايله
وردوا بأن الخبر محذوف أي: شُغِفَ أو فُتِنَ حال كونه مصاب القلب.
- (٤) استثناء مما تضمن معناه وحروفه دون قبول العلامات. وإنما عمل اسم التفضيل في حال قبله وهو لم يشبه الفعل في لحاق علامات الفروع لأجل خوف اللبس؛ لأننا إن قلنا: زيد أنفع من عمرو مفرداً معاناً لم يفرق بين حاليهما، وإن قلنا: زيد أنفع مفرداً من عمرو معاناً وقع الفصل بين أفعل ومن، فإن قيل: الفصل بينهما بالعمول جائز فالجواب أنه هنا لا يكون إلا واجباً خوف اللبس وهو أصله الجواز ولم يبق إلا تقديمه.
- (٥) واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب، فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازه.
- (٦) ورد بأن ذلك فيه حذف ستة والوقوع في مثل ما فر منه وهو عمل أفعل في إذا وإذ اللتين قبله.
- (٧) وقوله: أنا فذاً كهم جميعاً فإن أمـ دد أبدهم ولات حين بقاء

تُعِيرُنَا أَنْنَا عَالَةً ونحن صعاليك أنتم ملوكا^(١)
 ٣٤٩. والحال قد يجيء ذا تعددٍ لمفردٍ فاعلم وغير المفردِ
 (والحال قد يجيء ذا تعدد^(٢) لمفردٍ فاعلم) على الأصح^(٣) لشبهه بالخبر^(٤) والنعت،
 قال: عليّ إذا ما زرتُ ليلي بخلوة زيارة بيت الله رَجُلَانِ حافيا^(٥)
 (وغير المفرد) اتفاقًا بجمع^(٦)، نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾،
 ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِي﴾، أو تفريق^(٧) فيردّ كل حال إلى ما يليق به
 إن ظهر المعنى كقوله:

لقي ابني أخويه خائفًا منجديه فأصابوا مغنا
 وقوله: خرجت بها أمشي تجر وراءنا على أثرينا ذيل مرط مرجلٍ

-
- (١) فصعاليك وملوكًا حالان من أنتم، والتقدير: ونحن نشبهكم، وقيل: ملوكًا مفعول عالة، أي: مثقلون،
 ونحن مؤكد للضمير المستكن في عالة، وأنتم عطف على نحن، وصعاليك حال منهما.
- (٢) جوازًا كما في الطرة ووجوبًا بعد إما ولا، نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾، وجاء زيد
 لا خائفًا ولا آسفًا، وجاء أفرادها بعد لا ضرورة، كما في قوله:
- قهزت العدى لا مستعينًا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر
 (٣) منع ابن عصفور* هذا ما لم يكن العامل أفعل*^٢، نحو: هذا بسرًا ... إلخ، ونقل المنع عن الفارسي
 وجماعة، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير فيه. صبان.
- * ١ أي: قياسًا على الظرف. ابن الناظم: الفرق ظاهر؛ لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين
 محال، وأما تقييده بتقييد فلا بأس به. صبان.
- * ٢ أي: المتوسط بين الحالين ليخرج: زيد أحسن من إخوته متكلمًا جالسًا، وإنما جوز: هذا بسرًا ... إلخ.
 لأن صاحب الحال متعدد لفظًا وهو يكفي عنده. صبان.
- (٤) لكونه محكومًا به في المعنى.
- (٥) حالان من فاعل الزيارة أو ياء عليّ، والأنسب الأول. ويكون بعطف، نحو: ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَتِهِ مِنَ اللَّهِ
 وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.
- (٦) والمراد به ما قابل التفريق فيشمل التثنية.
- (٧) أي: مع إيلاء كلٍّ صاحبته، نحو: لقيت مصعبًا زيدًا متحدرًا، أو تأخر الأحوال كما مثل.

وإلا جعل الأول للثاني والثاني للأول^(١) على الأصح^(٢).

٣٥٠. وعاملُ الحال بها قد أُكِّدَا في نحو لا تعث في الأرض مُفسِداً (وعامل الحال) وصاحبها (بها قد أكدا) لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾، وقوله:

أَصْنَحْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمْ تَوْقِيَّ خَلَطِ الْجَدَّ بِاللَّعِبِ
وجاء الجميع جميعاً، أو معنى فقط (في نحو لا تعث في الأرض مفسداً)، ﴿وَلَيْ مُدِيرًا﴾،
﴿ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُدِيرِينَ﴾، ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾.

٣٥١. وَإِنْ تُؤَكِّدْ جَمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُوْخَّرُ
(وإن تؤكّد) الحال مضمون (جملة) بأن كانت معقودة من اسمين معرفين^(٣) جامدين،
ابن مالك: جموداً محضاً^(٤) لبيان يقين أو فخر أو تواضع أو تحقير أو تعظيم أو وعيد
(فمضمر عاملها) وجوباً تقديره أحق ونحوه إن كان المبتدأ أنا، وإلا فأحقه ونحوه^(٥).

(١) نحو: لقيت زيداً مصعباً منحدراً.

(٢) مقابله أنه يكون باللف والنشر المرتب، نحو: لقيته فارحاً مُفرِّعاً، فالأول من التاء والثاني من الهاء، وفارحاً: صاعداً، ومفرِّعاً: منحدراً، قال:

(٣) لأن النكرة لا تؤكّد. فإن كرهت هجائي فاجتنب سخطي لا يهدمك إفراعي وتصعيدي

(٤) وأما زيد أبوك عطوفاً فمن المؤكدة لعاملها.

(٥) محمد فال بن محمدن:

هو أبو حفص جليلاً قدّروا
أحقّه وهو بضم الحاء
أو ضمها مضارعاً لحقاً
وإن تك الجملة صدرها أنا
أحقّ للمجهول أو بحقني
عامله الذي له قد أضمروا
وفتح همزة بلا امتراء
أو لأحقّ ذا تعدّ حقاً
فقدّرته ولكن بينا
بالأمر يا من بالفصح يعتني

لا الخبر مؤوَّلاً بمسمى خلافاً للزجاج^(١)، ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً خلافاً لابن خروف^(٢) (ولفظها) أي: الحال (يؤخر)^(٣) عن الجملة، قال:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عارٍ
وقوله: أقول له والسيف يعجم رأسه أنا ابن أنيس فارساً غير قعدٍ
وهو فلان جليلاً أو حقيراً، وأنا عبدك فقيراً إليك، وأنا فلان متمكناً منك.

٣٥٢. وموضع الحال تحييء جملة كجاء زيد وهو ناوٍ رحلته
(وموضع الحال^(٤) تحييء جملة)^(٥) خبرية غير مصدرة بدليل استقبال أو شبهها متعلقاً
بمحذوف وجوباً (كجاء زيد وهو ناوٍ رحلته) ورأيت الهلال بين السحاب، ﴿فَخَرَجَ عَلَى
قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾، ولذا غُلِطَ من أعرب ﴿سَيِّدِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي
سَيِّدِينَ﴾ وقوله:

اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب أن يضجراً^(٦)
حالاً. وأما قولهم: وجدت الناس اخبر ثقله بالتقدير: مقولاً فيهم ذلك. وأما قوله تعالى:
﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ فمحمول على عدم التزلزل.

٣٥٣. وذاتٌ بدءٍ بمضارعٍ ثَبَّتْ حَوَتْ ضميراً ومن الواو خَلَتْ

- (١) ورد بأنه حينئذ يكون مفعولاً به.
- (٢) وهذا إنما يظهر إذا كان المبتدأ اسم إشارة مقروناً بها التنبيه، ورد بجواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة. يس
- (٣) أي: لضعف عاملها لوجوب حذفه، فوجب تأخيرها عن الجملة التي هي كالعوض منه، بخلاف المؤكدة لعاملها فإنه كالمصدر المؤكد يجوز تقديمه.
- (٤) لشبهه بالخبر والنعت، وهذا هو غير الغالب.
- (٥) بثلاثة قيود: اثنان في الطرة، والثالث ربطها بصاحبها، ويحصل في سبع مسائل بالضمير فقط، وفي واحدة به مع الواو، وما بقي يصلح للكل.
- (٦) أما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصباء قد أثرا

(و) جملة حالية (ذات بدء بمضارع) عار من قد (ثبت حوت ضميرًا) يربطها بصاحبها (ومن الواو خلت) نحو: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾^(١).

٣٩٤. كَذَا إِذَا نَفْتَهُ مَا أَوْ لَا وَمَعَ ماضٍ بِإِلَّا قَدْ حَصَرْتَهُ امْتَنَعَ (كذا إذا نفته ما) كقوله:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبًا متيًا
(أو لا) نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾^(٢) (ومع ماضٍ بِإِلَّا قَدْ حَصَرْتَهُ امْتَنَعَ)^(٣) نحو:
﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾، خلافاً لمن جعل ترك الواو أكثرياً
تمسكاً بقوله:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاع بها وزراً
٣٩٥. أَوْ قَبْلَ أَوْ وَجْهَةٍ قَدْ أَكَّدَتْ لجملة وبعد عاطف أنت
(أو) ماضٍ (قبل أو) كقوله:

كن للخليل نصيراً جاراً أو عدلاً وَلَا تَشَحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخَلًا^(٤)
(و) مع (جملة قد أكدت لـ) مضمون (جملة) نحو: ﴿الَّذِي أَنْكَرَ لِرَبِّهِ فِيهِ﴾^(٥)
(وبعد عاطف أنت) نحو: ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(٦).

(١) لأنه شبيه باسم الفاعل.

(٢) لأن المضارع المنفي بلا أو ما في الآية والبيت بمنزلة اسم الفاعل المضاف غير إليه، أي: ما لنا غير مؤمنين، وعهدتك غير صاب.

(٣) لأن إلا لا يليها إلا اسم أو مؤول به.

(٤) لأن أو في تقدير الشرط وفعله لا يقترن بالواو فكذلك ما كان بمعناه، أو لكونه بمعنى الوصف، أي: جائراً أو عادلاً.

(٥) لأن الواو لا تدخل على التوكيد؛ إذ لا فائدة في عطف الشيء على نفسه. بخلاف المؤكدة لعاملها، فيجوز ربطها بها، نحو: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾.

(٦) لكراهة اجتماع حرفي عطف صورة.

٣٩٦. ومع مضارع بقدم مقترن قد حتموا نحو لِمَه تُؤذُونِي^(١)
(ومع مضارع بقدم مقترن قد حتموا) الواو والضمير^(٢) (نحو ﴿لَمْ تُؤْذُونِي وَقَدْ
تَعْلَمُونَ﴾ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ).

٣٩٧. وذات واو بعدها أنو مبتدا له المضارع اجعلن مُسْنَدًا
(و) إن أتتك جملة من هذه المذكورات السبع (ذات^(٣) واو بعدها) أي: الواو (انو
مبتدأ له المضارع) أو الماضي (اجعلن مُسْنَدًا) على الأصح، نحو: قمت وأصك عينه،
وقوله: فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنتهم مالكا
وقوله: علقتُها عرضًا وأقتل قومها زعمًا ورب البيت ليس بمزعم^(٤)
وقوله: أصابوا من دمي وتواعدوني وكنت ولا يُنهنهني الوعيد
وقوله: أكسبته الورق البيض أبا ولقد كان ولا يدعى لأب^(٥)

(١) ابن زين: صوابه:

ومع مضارع بقدم مقترن لزمتا كما تلاتا تؤذونني
(٢) لأن قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه، وقيل: لا يلزم الواو إلا في الفاقدة للضمير، نحو:
جاء زيد وقد طلعت الشمس.

(٣) مبتدأ خبره انو والربط فيها مقدر، أو منصوب على الاشتغال إن جوزناه مع حذف الشاغل.

(٤) مم: الواو في علقتها كن قاطفة قيل ضرورة وقيل عاطفة

وأولوا مضارعًا بالماضي

ونجل عصفور شذوذًا جعلًا

والعطف فيه مذهب الجرجاني

لأنه عن الشذوذ نائي

كما عزا الصبان للدمامي

وشارح اللب له استبانًا

وذا من التوضيح صيده سنخ

* قياسًا على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد إلا، نحو: ﴿إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾.

(٥) رَبٌّ مهزول سمينٌ عَرَضُهُ وسمين الجسم مهزول الحسب

وقراءة ابن ذكوان: ﴿فَأَسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾، وقوله:

نعم امرأ هَرِمٌ لم تعرْ نائبةً إلا وكان لمرتاعٍ بها وَزراً

٣٥٥. وجملة الحال سوى ما قدماً بوأوا او بمضمير أو بهما

(وجملة الحال سوى ما قدم) تربط (بوأوا)^(١) فقط وتسمى واو الحال وواو الابتداء،

وقدّرها سيبويه والأقدمون بإذ، لا يريدون أنها بمعناها بل أنها قيد للعامل كما أن إذ كذلك، قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾^(٢)، وقوله:

ولقد خشيتُ بأن أموت ولم تدُرْ للحرب دائرةً على ابني ضمضم

(أو بمضمير) يرجع إلى صاحب الحال لفظاً أو تقديرًا، قليلاً في الاسمية حتى قيل بندوره،

وكثيراً في غيرها نحو: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾، وقولهم: مررت بالبرّ قفيزٌ بدرهم،

وقوله: وقفتُ بربع الدار قد غيّر البلى معارفها والسارياتُ الهواطلُ

(أو بهما) معاً في الاسمية والمصدرة بليس بأكثرَيّ وفي غيرهما بكثرة، نحو:

﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكِفُونَ﴾، ﴿وَلَسْتُمْ بِطَاحِظِيهِ﴾، وقوله:

سقط النصفُ ولم تُرد إسقاطه فتناولته واتقتنا باليد^(٣)

(١) ملفوظ به كما في الطرة، أو مقدر كقوله:

كجمانة البحري جاء بها غواصها من لجة البحر
نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري

(٢) ليس نحن رابطاً. وإنما جعلت الواو رابطاً في باب الحال لأنها تدل على الجمع، والغرض اجتماع الحال مع العامل.

(٣) وقيل: تجب الواو إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال، نحو: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكِفُونَ﴾، ويجسّن

تركها دخول حرفٍ ناسخ على المبتدأ ووقوع الحال عقب حال مفردة، كقوله:

فقلت أراه واحداً لا أخا له يؤمله يوماً ولا هو والدُ
فقلت عسى أن تبصريني كأنها بنّي حوَالِي الأسود الحوَارِدُ
فإن تميمًا قبل أن يلد الحصى أقام زمانًا وهو في الناس واحدُ

وإن كان الخبر ظرفاً مقدماً كثر ترك الواو، نحو: جاء زيد على عاتقه سيف، وقوله:

٣٩٧. والماض غيرَ ما مضى بقدرِ قُرْنٍ والزَمَهِ إِنَّ بِمُضْمِرٍ لَمْ يَقْتَرِنْ
(والماض غير ما مضى بقدر قرن)^(١) غالبًا حتى قيل بلزومه لفظًا أو تقديرًا^(٢) كقوله:

وقفتُ برَبْعِ الدارِ قد غيَّرَ البلى معارفَها والسارياتِ الهواطِلُ
وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُفُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِينِنَا﴾، ومن غير
الغالب: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ، وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ﴾، ﴿وَجَاءَ آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾^(٣)
قَالُوا﴾، وندر قوله:

متى يأت هذا الموت لم يُلَفِ حاجةً
والزمه إن بمضمر لم يقترن^(٤) كقوله:

وجالدهم حتى اتَّقَوْكُ بكبشهم
وقوله: نجوت وقد بلَّ المُرَادِيَّ سيفه
من ابن أبي شيخ الأباطح طالبٍ

٣٩٨. وليس للجملة مهما تُكشَفُ بها الحقيقةُ محلٌّ يُعرَفُ
(^(٥)) وليس للجملة مهما تكشف بها الحقيقة (أي: حقيقة ما تليه مما يفتقر إلى ذلك،

نحو: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ الآية، وقوله:
لَكَلَّفْتَنِي ذَنْبَ امْرِئٍ وَتَرَكْتَهُ كَذِي الْعُرْيُكُوى غيره وهو راتعٌ

إذا نكرتني بلدة أو نكرتها
وقوله: والله يقيق لنا سالمًا
خرجت مع البازي علي سوادُ
برداك تبجيل وتعظيمُ

- (١) حيث ربط بها أو بالضمير فقط.
- (٢) نحو: جاء زيد ضحكًا، أي: وقد ضحك.
- (٣) وكنت امرئًا لا أسمع الدهرُ سُبَّةً أُسِّبَ بها إلا كشفتُ غطاءها
- (٤) لأن قد تقربه من الحال فتشعر بمقارنتها لزمان عاملها.
- (٥) لما تكلم على جملة الحال وهي مفسرة لما قبلها جر ذلك الكلام على جملة التفسير وهي لا محل لها من الإعراب، فجر ذلك أيضًا الكلام على بقية الجمل.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، ﴿وَالْأَنفَعَمْ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ (محل يعرف) على المشهور^(١).

٣٩٩. وهكذا ما اعترضت وهي التي مفيدة تقوية للصلة

كقولهم: أحب الذي جوده والكرم زين مبذول للناس، وقوله:

هذا الذي وأبيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل

... أو المجازاة والاسناد وما يرى مشابها لما تقدم

(أو المجازاة) كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ الآية، على أن الجواب ﴿فَلَا

تَتَّبِعُوا﴾ (و) جزئي (الاسناد) كقوله:

لقد أدركتني والحوادث جمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

وقوله: وفيهن والأيام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللن ونوائح

(وما يرى مشابها لما تقدم) كقوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ

لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ، وقوله:

كأن وقد أتى حول كميل أثارها حمامات مثول

وقوله: قد بدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال^(٢)

(١) المجراي في لاميته:

وقال الشلوين المفسر مثل ما يفسر في الإعراب والحق ما خلا

محض باب:

وجملة التفسير ما لها محل وقيل ما نال المفسر تنل

(٢) وكذا لا محل للواقعة جوابا لقسم ولا صلة لحرف أو اسم والابتدائية والواقعة جواب شرط غير جازم

مطلقا قرنت بالفاء أم لا أو له غير مقرونة بالفاء والتابعة لما لا محل له. الدماميني: التحقيق أن الجملة

الواقعة جواب شرط لا محل لها مطلقا جازما أم لا، مع الفاء أم لا؛ لأنه لا محل مفرد محلها.

آليت^١ أي أقسمت^٢ والقسم بر^٣ لو تاب^٤ من عصي^٥ لعز^٦ وانتصر^٧

١* ابتدائية. ٢* تفسيرية. ٣* اعتراضية. ٤* جواب قسم.

٤٠١. وميَّزَها من الحال بأن لم يأت مفردُها والفا ولن (وميزَها) أي: الاعتراضية (من الحال بأن لم يأت مفردُها) أي: بدُها (و) بجواز اقترانها بـ(الفا) كقوله:

اعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا (ولن) كقوله تعالى: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾.

٤٠٢. وحرف تنفيس وكونها طلب وجهلتان عَرَضاً لدى العَرَب (وحرف تنفيس) كقوله:

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء (وكونها طلب) نحو: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤَفَّقَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾، وقوله:

سجية تلك منهم غير محدثة إن الخلائق فاعلم شرها البدع (وجهلتان عرضاً لدى العرب) خلافاً لأبي علي، ويرده قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَتَلَوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٢٤) بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ (١).

٣٠٦. والحال قد يُحذف ما فيه عمل وبعض ما يُحذف ذكره حُظِل (والحال قد يحذف ما فيه عمل) جوازاً للدليل حالي كراشداً لقاصد سفر، ومأجوراً لقادم من حج، أو مقالي نحو: ﴿يَخْسِبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ تَجْمَعَ عِظَامُهُ﴾ (٢) بَلَى قَدِيرِينَ، أي:

* ٥ صلة. * ٦ جواب شرط. * ٧ تابع لما لا محل له.

(١) المجراذي في لاميته:

وقد تتعدد جهلتان فصاعداً
محض باب:

ورجَّحُنا تعداد ذات الاعتراض
وربما أتى اعتراض في اعتراض
نحو: ﴿فَلَا أَفْسِدُ يَوْمَئِذٍ فَتُجْمَرُ﴾ الآية.

نجمعها^(١) (وبعض ما يحذف ذكره حظل) كأن جرث في مثل أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً مقرونة بالفاء أو بثم^(٢)، أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ أو غيره كحظيّن بنات وصليّفين كنّات^(٣)، وبعه بدرهم فصاعداً، واشتره بدينار فسافلاً، وتصدق بدرهم فصاعداً، وتصدق بدينار فسافلاً، وأتمميّاً مرة وقيسيّاً أخرى، وقوله:

أفي الولائم أبناءً لواحدة وفي العوادة أولاداً لعلّات
وقوله: أفي السلم أعياراً جفاءً وغلظة وفي الحرب أمثال النساء العوارك
وأقائماً وقد قعد الناس، وهنيئاً لك^(٤).

٤٠٣. إن لم ينب عن غيره ولم يقف عليه معنيّ جوّزن أن ينحذف
(إن لم ينب عن غيره) كشربي السوق ملتوتاً، وضربي العبد مسيئاً (ولم يقف عليه معنيّ) نحو: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالً﴾، وقوله:
إنما الميّت من يعيش كثيراً كاسفاً بأله قليل الرجاء^(٥)
(جوزن أن ينحذف) اختصاراً أو اقتصاراً^(٦).

- (١) ونحو: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾، أي: صلوا.
(٢) ذكره سيبويه، قال الشارح: والعطف بالفاء، قلت: وقد يقال كل منهما في موضعه لازم، فلا أقل ولا أكثر. دمايني باختصار.
(٣) الحظي اسم فاعل من حظي كرضي المشتق من الخطوة بالكسرة: المحبة والرفعة، وصليّفين من الصلّف وهو عدم الخطوة، والكنة زوجة الابن.
(٤) نظم: الحال إن أكد مضمون الجمل أو جا من اللفظ بفعله بدل
للوم أو بين زيّداً في الثمن أو ناب فالعامل بالتحذف قمن
(٥) قبله: ليس من مات فاستراح بميت إنما الميّت ميّت الأحياء
ونحو: ﴿وَلَا تَمْسِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾.
(٦) نحو: ﴿وَإِذْ رَفَعُوا أَهْلَهُمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾، أي: قائلين، ﴿وَالْمَلَكُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾^(٣٢)، أي: قائلين.
وقد يحذف صاحبه، نحو: ﴿أَهْلَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾.

٤٠٤. وأوله فروع فعلٍ واقترنَ بعاملٍ فيه وجوباً في الزمنِ
(وأوله فروع فعل) في الثنية والجمع والتذكير والتأنيث (واقترن بعامل فيه وجوباً
في الزمن) ^(١) تحقيقاً أو تقديرًا، وجاء زيد راكبًا ﴿فَادْخُلُوهَا خَلِيلَيْنِ﴾، ﴿لَتَدْخُلَنَّ
الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِفِينَ رُءُوسَكُمْ﴾ ^(٢). وفي ما مثل به المغني من
نحو: جاء زيد راكبًا أمس نظر ^(٣).



-
- (١) مقارنة وهو الغالب، نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا﴾، ومقدرة وهي المستقبل كمررت برجل معه صقر صائدًا غدًا، أي: مقدراً ذلك، ومنه: ﴿فَادْخُلُوهَا خَلِيلَيْنِ﴾، ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِفِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾، ومحكية وهي الماضية، نحو: جاء زيد أمس راكبًا. مغني.
- (٢) محل الشاهد: مخلفين ومقصرين؛ لأن الحلق والتقصير بعد الدخول، لا آمنين؛ فإنها مقترنة.
- (٣) أي: في إثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر؛ لأن العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهي موجودة هنا، لا لزمن التكلم، غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي حكاية للحال الماضية مجازًا. صبان. الدماميني: هذه مقارنة لعاملها وزمنها ماضٍ، والأصح في المثال: جاء زيد اليوم قاتلاً بكرًا أمس، وإن أمكن دعوى المقارنة، أي: متصفًا الآن بذلك الأمر.

التمييز^(١)

يقال تمييز ومميز وتفسير ومفسر وتبين ومبين^(٢)

٣٥٧. اسم بمعنى من مُبَيِّنٍ نَكِرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِهَا قَدْ فَسَّرَهُ

(اسم بمعنى من^(٣) مبین) لما انبهم من^(٤) نسبة ما تضمنته الجملة من عامل إلى معموله كطاب زيد نفسًا، ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾، أو ما دل عليه المفرد من مقدار^(٥)

(١) وهو لغة: تخلص شيء من شيء، ومنه: ﴿وَأَمْتَنُوا أَيُّهَا الْمَجْرُمُونَ﴾.

أولاه للحال لأنها يتفان في خمسة أمور ويفترقان في سبعة، نظمها بعضهم فقال:

لم يأت جملة مميز ولم	يقف على مجيئه فيد الكلم
وما تكرر ولم يؤكد	ولم يميز غير ذات فقد
وما تقدم على ما نصبا	مصرفًا ثم جمود غلبا
بعكس حال في ذو واتفقا	في رفع إبهام ونصب حقا
واسميّة وفصلة ونكر	خمس تلت سبع الخلاف فادر

وأخره عن الحال لمناسبته مع حروف الجر؛ لأن فيه معنى من، فإن قيل: كذلك الحال فيه معنى في فالجواب أن التمييز قد يظهر جره بخلاف الحال.

(٢) فيطلق عليه اسم الفاعل والمصدر من هذه الأفعال الثلاثة ولكن إطلاق المصدر عليه مجازي كإطلاقهم الطلع على الطالع والنجم على الناجم والتنجيم، قال:

إذا أوجعتهنّ البرى وتناولت	قوى الضفر في أعناقهنّ اللولائد
يصعدن رُقشًا بين عوج كأنها	زجاج القنا منها نجيم وعارد

(٣) خرج الحال؛ لأن فيه معنى في.

(٤) من تبيينة، أي: وهي نسبة العامل إلى معموله سواء كان العامل فعلاً إلى فاعله، نحو: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾، أو إلى مفعوله، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ - وقيل: حال مقدرة، وقيل: بدل اشتعال، أي: عيونها، وقيل: منصوب بنزع الخافض، أي: بالعيون - أو اسم فعل، نحو: سرعان ذا إهالة، أو اسم تفضيل، نحو: زيد أطيب نفسًا، أو صفة مشبهة، نحو: زيد طيب نفسًا، أو اسم مفعول، نحو: خذها مطبوبة بها نفسًا.

(٥) وقوله: من مقدار على حذف مضاف، أي: من مقدر مقدار؛ إذ التمييز له لا للمقدار الذي هو ما يكال به أو يوزن أو يمسح، فاندفع الاعتراض بأن المجلد الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار. صبان.

مَسَاحِيٍّ أَوْ كَيْلِيٍّ أَوْ وَزْنِيٍّ أَوْ عَدَدٍ أَوْ شَبْهِ مَقْدَارٍ كَمَثَلِيَّةٍ أَوْ غَيْرِيَّةٍ أَوْ مَا كَانَ فَرْعًا مِنْ التَّمْيِيزِ^(١) (نَكْرَةً^(٢)) يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ^(٣) مِنْ الْمُبْهَمَاتِ مِنْ مَفْرَدٍ اتِّفَاقًا وَجُمْلَةً عَلَى الْأَصَحِّ^(٤).

٣٥٨. كَثِيرٌ أَرْضًا وَقَفِيْزٌ بُرًّا وَمَنْوِيْنٌ عَسَلًا وَتَمْرًا^(٥)
وَلَنَا مَثَلُهَا إِبِلًا وَغَيْرُهَا شَاءَ^(٦)، وَنَحْيَ سَمْنَا^(٧)، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٨)، وَعَشْرُونَ دَرْهَمًا، وَقَبْضَتُ كَذَا^(٩) دَرْهَمًا، وَخَاتَمٌ حَدِيدًا، وَبَابٌ سَاجًّا،

(١) صوابه: من مقدار مساحيٍّ أو كيليّ أو وزنيٍّ أو شبهه أو عدد صريح أو غيره أو ما كان فرعًا منه العامل.
(٢) فخرج اسم لا التبرئة؛ لأن فيه معنى من الاستغراقية ومفعول استغفر الثاني؛ لأنها فيه ابتدائية، قال:
يا قابل التوب غفرانا مآثم قد أسلفتها أنا منها خائف وجِلُّ
أستغفر الله ذنبًا لست محصيه رب العباد إليه السؤل والأمل
وزيد حسن وجهه*. والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها مقدرةً في نظم الكلام؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها.

* وهذا رأي البصريين، ولا يرد: كذا وطبت النفس...؛ لأن أَل زائدة.

(٣) وكان حق الضمير أن يبرز لأنه عائد على التمييز.
(٤) لأن الناصب الإبهام الحاصل من جزأي الجملة، ومقابله سيبويه والمازني أن الناصب له الفعل فقط إن كان فيها فعل، وإلا فما فيها من مصدر أو نحو ذلك، ويرشد للأول قول المصنف: يُنْصَبُ تَمْيِيزًا ... إلخ وللثاني قوله: وعامل التمييز ... إلخ.

(٥) عبد القادر: وكل ما خلط من جنسين تميزه يحكي بدون مين
تمنع العطف كحلو حامض* وغيره بالواو* عطفًا فارض
وجوز الأمرين بعض المغرب أي أهل والمنظوم للهمع انسب
* عنده رطل سمنا عسلًا على حد الرمان حلو حامض.

* ٢ لأنها للجمع الصادق بالخلط.

(٦) وهو شبه المساحي، وكذا نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾.

(٧) شبه الكيلي، ونحو: ذنوب ماء وراقود خلًا.

(٨) شبه الوزني.

(٩) عدد غير صريح.

وثوب خزاً^(١).

٣٥٩. وبعدَ ذي ونحوها اجرُّره إذا أضفتها كمُدَّ حنطةٍ غذا

(وبعد ذي) المقدرات (ونحوها) مما أجرته العرب مجراها في الافتقار إلى التمييز (اجرره إذا أضفتها) إليه جوازاً إن لم يكن فيه معنى اللام (كمد حنطة غذا) وذنوب ماء ونحي سمن، ووجوباً إن كان فيه معناها^(٢).

٣٦٠. والنصبُ بعدَ ما أضيفَ وجَبَا إن كان مثْل ملء الأرض ذهباً

(١) ووجهوا نصب المفرد للتمييز كعشرون درهماً مثلاً بأنه شبه بضارين زيذاً من جهة الاسمى والطلب المعنوي؛ لأن كلاً منهما يطلب ما بعده من جهة المعنى ووجود ما به التام وهو النون في عشرين والتنوين في شبر أرضاً وراقود خلاً ونحو ذلك، ولكن الأصح أنه إنما عمل لشبهه بأفعل التفضيل في كون كل منهما بعده من، وأفعل التفضيل شبه الصفة المشبهة وهي شبهة باسم الفاعل وهو شبهه بالفعل، فهو في المرتبة الخامسة من الفعل.

نظم: اسم بمعنى من مبين نكرة
من جملة لا الفعل وحده كما
أو مفرد إذ قولنا عشرونا
زيذاً وقولنا قفيزبراً
في اسمية وطلب يُرامُ
لكنما الأصح يا خليلي
وهو في مرتبة الفعل التي
وما من المفرد للتبين
يحتاج للتمييز ما دل على
كذلك ما كان بلا بهتان
أقسامه ثلاثة يا صاح
وشبهه كالنحي والمثقال
* سيويه والمرّد والمازني ومن وافقهم. يس.

تذييل: والمثل ضده عليه حملاً
(٢) لكن ليس هذا مما نحن فيه؛ لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزاً.

(والنصب) للتمييز (بعد ما أضيف) من المميّزات لغير التمييز لفظاً أو تقديرًا (وجب^(١) إن كان) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه^(٢) (مثل ملء الأرض ذهبًا) وممتلئ ماء^(٣)، وإلا جاز جره بعد حذف المضاف إليه كزيد أشجع الناس رجالًا^(٤).

٣٥. والنصبُ مرجوح إذا ما غيّرًا بعضٌ بتبويضٍ وإلا حُظِرَا (والنصب) على الحال^(٥) أو على التمييز^(٦) (مرجوح إذا ما غير) تسمية (بعض) عن أصله (ب) سبب (تبويض^(٧)) كخاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج (وإلا) بأن لم يتغير أصلًا كغصن أراكة أو غير بلا تبويض كحبة رمان وتمرّة نخل (حظر) النصب.

٣٦. والفاعلُ المعنى انصبُنْ بأفعلاً مفضلاً كانت أعلى منزلاً (والفاعل المعنى انصبن) على التمييز (بأفعل مفضلاً) وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلاً (كانت أعلى منزلاً) ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(٨).

-
- (١) بالنسبة إلى عدم الإضافة، فلا ينافي جواز جره بمن أخذًا مما سيأتي.
- (٢) وكان حقه ألا يشترط وجوب النصب بإغناء المضاف عن المضاف إليه؛ لأن المميز عند إضافته لغير التمييز يوجب نصب التمييز مطلقاً.
- (٣) أي: النواحي ونحوه.
- (٤) فتقول: أشجع رجل.
- (٥) كما لسيوييه، لأنه ليس بمقدار ولا شبيه به، ولإضافة صاحبه كهذا خاتمك حديثاً؛ لأنه في هذه الحالة لا يصح كونه تمييزاً. ولإضافة أرجح لأن الحال غالبية الاشتقاق كما تقدم والتمييز ضعيف لكونه بالمرتبة الخامسة من الفعل.
- (٦) كما للمبرد لجموده وتنكير صاحبه. ويتفرع على القولين بالحالية والتمييز إعرابه إن أتبع، فعلى القول بالحال يكون نعتاً، وعلى القول بالتمييز يكون عطف بيان.
- (٧) أي: صنعة جعلت فيه.
- (٨) وإن لا يصلح للفاعلية وجب جره كزيد أفضل فقيه*، وهو ما كان اسم التفضيل بعضه، وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع أفعل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة.
- * إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب، نحو: زيد أفضل الناس رجالاً.

٣٦٢. وبعد كل ما اقتضى تعجباً مَيِّز كأكرم بأبي بكر أبا
(وبعد كل ما) أي: لفظ (اقتضى) معنى (١) (تعجباً ميز) (٢) كأكرم بأبي بكر أبا (٣) وما
أكرمه أبا، وحسبك به كافلاً، والله دره فارساً ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، وقوله:

بانت لتحزننا جُباره يا جارتا ما أنتِ جاره
٤٠٦. وميِّزوا به الضمير ونمي
(وميِّزوا به الضمير) كقوله:

أفديك من منزلٍ بالنفس والذات فكم لنا فيك من أيام لذات
وقوله: فيا لك من ليل كأن نجومه
بكل مُغار الفتل شُدَّتْ بيذُبُلِ (٤)
(ونمي توكيد تمييز لغير مبهم) كقوله:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا (٥)
ونحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (٦).

٣٦٣. واجرُرْ بِمَنْ إن شئتَ غيرَ ذي العَدَدِ والفاعلِ المعنى كطَبُ نفسًا تُفَدُّ

(١) سواء كانت الصيغة الأصلية أم لا.

(٢) أي: انصب على التمييز وجوباً إن أتيت به لكن لا يجب الإتيان به أصلاً.

(٣) وقيل: لا فائدة في هذا البيت؛ إذ الإتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له، وأجيب بأن

المراد بقوله ميز أي: بالنصب وجوباً كما يشعر به المثال، فيمتنع جره بالإضافة.

(٤) وقوله: وعندما أدخله منزلاً يألفه القاطن والراحل

ونحو: لله دره فارساً.

وقوله: دعاني الهوى من أم وبر ودونها ثلاثة أخماس فليكن داعيا

فعجنا لذكرها وتخيل صوتها قلاصاً بمجهول الفلاة صواديا

نجائب لا يلقحن إلا بعارة عراضاً ولا يُشرين إلا غواليا

(٥) وقوله: والتغليون بش الفحل فحلهم فحلاً وأمهم رَلاءً منطبق

(٦) وهذا عند ابن مالك، وأجيب بأن شهراً وإن أكَّد ما فهم من «إن عدة الشهور» إلا أنه بالنسبة لعامله وهو

اثنا عشر مبيّن. همع.

(واجرر بمن) التبعية على الأظهر (إن شئت) كل تمييز صالح لمباشرتها؛ لأنها فيه معنى، كما أن كل ظرف فيه معنى في وبعضه لا يصلح لمباشرتها، وكل تمييز يصلح لمباشرة من^(١) (غير ذي العدد)^(٢) والفاعل المعنى والمفعول في المعنى المحوّلين^(٣) في الصناعة^(٤) (كطب نفساً نفد) ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾.

٤٠٧. وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ بِمِنْ بِكَثْرَةِ وَنَصْبِهِ أَيْضًا زَكِنٌ (وجر ما يتبع ما جر بمن بكثرة) كما أحسنه من أب وأخ (ونصبه أيضاً زكن) وبه استدل من قال بزيادتها، قال:

طافت أمانة بالركبان آونةً يا حُسنها من قوام ما ومنتقبا^(٥)

(١) فيه تغيير وجه نصب غير في كلام المتن؛ لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب على المفعولية باجرر. صبان.

(٢) أي: الصريح، فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد. صبان.

(٣) بخلاف غيرهما من تمييز المفرد غير العدد وتميز النسبة غير المحوّل أصلاً وإن كان فاعلاً أو مفعولاً في المعنى كـلله درّه فارساً وأبرحت جازاً وما أحسن زيّداً رجلاً، فيجوز جره بمن وإن كان في الأوّلين فاعلاً في المعنى؛ لأن مدلول الظاهر والضمير شيء واحد، وفي الثالث مفعول معنّى لكنه غير محوّل؛ لأنه عين ما قبله. ومن الجر قوله:

يا سيّداً ما أنت من سيّد موطأ الأكناف رحب الذراع

(٤) لأن وضع البيانية أن يفسّر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه، نحو: أساور من ذهب، وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعدداً والتمييز مفرد، وفي المحوّل كذلك؛ لأن ما بعد من وهو التمييز مبين لما قبله وهو الفاعل والمفعول.

(٥) وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلاً للزيادة؛ لأنه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد إذا كان يظهر في الفصح، فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره في الفصح عند حذفها فتأمل. صبان.

مم: تبعض من مصحح في المجرور بها المميّز لدى ابن عصفور
وبعضهم يزيدها وانتصبا عطفًا على مجرورها منتقبا
وذلك النصب دليل كافٍ كما عزا الهمع للارتشاف
وكون من ذي لبيان الجنس نسه التصريح دون لس
إلى حواشي العيّم الموضح فاغذ على نيل العلوم ورّح

فصل

٤٠٨. وإن يُمَيِّز جملةً فقدَّر إسنَادَ فعلها إليه تُظهِرِ

٤٠٩. مُضَيِّفَهُ وإن يك الإخبارُ به مصحَّحًا فهو له أو صاحبه

(وإن يميز) التمييز مضمون (جملة) بأن كان تمييز نسبة (فقدَّر إسنَادَ فعلها) أو ما في معناه (إليه تظهر) المعنى حال كونك (مضيفه) لما تلاه فاعلاً كان أو مفعولاً^(١) كسرعان ذا إهالة وطاب زيد نفساً ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾، فإن صلح فهو محول وإلا فلا، نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ وامتأ الكوز ماء وما أحسن زيداً أبا إن أريدت نفس زيد بالحسن (وإن يك الإخبار به) أي: التمييز عن الاسم الأول (مصحَّحًا) بأن كان عين صاحبه (فهو) أي: الإسناد (له) أي: التمييز فيمتنع جره بمن^(٢) (أو صاحبه) فيجوز جره بمن^(٣) ككرم زيد أبا.

٤١٠. وإن يكن وصفًا والاسنادُ لما تلا فللحال كثيرًا انتمى

(وإن يكن) التمييز (وصفًا) والحالة هذه^(٤) (والإسناد لما تلا فللحال^(٥) كثيرًا انتمى)^(٦) فيمتنع جره بمن ككرم زيد ضيفًا^(٧).

٤١١. وإن يكن مميِّزًا فالأجودُ فيه انجرارُهُ ونصبُ يُوجَدُ

(١) لكن إن كان مفعولاً فالإسناد إليه مجازي.

(٢) مطلقًا جامدًا أم لا، كأب وضيف لتحويله.

(٣) إن كان جامدًا أو مشتقًا وجعل تمييزًا.

(٤) أي: الإخبار مصحح.

(٥) أي: له إعرابان: الحال كثيرًا والتمييز.

(٦) لاشتقاقه.

(٧) فأحوال كرم زيد ضيفًا ثلاثة: منتصب على الحالية إن جعل الإسناد لما قبل، أو على التمييز ويجوز جره بمن، وأما إن جعل الإسناد له -أي: كرم ضيف زيد- فينتصب على التمييز ولا يجز بمن.

(وإن يكن مميزًا) في هذه الصورة (فالأجود فيه انجراره) بمن^(١) (ونصب يوجد) حينئذ.

٤١٢. تحويله عن ذي ابتداءٍ قد نَزُرُ كالدهرُ أحوالًا يسوء ويسر
(تحويله عن ذي ابتداء^(٢) قد نزر) فيمتنع جره بمن (كالدهر أحوالًا يسوء ويسر)
ونحو: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهْدَةً﴾، ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفَظًا﴾، وقول المتنبي:

مَغَانِي الشَّعْبِ طَبِيبًا فِي الْمَغَانِي بِمَنْزِلَةِ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ^(٣)

٤١٣. وَطَابَقَ التَّمْيِيزُ مَا تَلَا إِذَا طَابَقَهُ فِي الْقَصْدِ فَادِرِ الْمَأْخُذِ
(وطابق التمييز ما تلا) في الإفراد والتذكير وفروعهما (إذا طابقه في القصد^(٤)) أي
في المعنى بأن يكون الإخبار به مصححًا والإسناد لما قبله كحسن زيد رجلًا والزيدان
رجلين والزيدون رجالًا، وأما قوله تعالى: ﴿وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾ فإن الرفيق
والصديق والعدو يستغنى بمفردها عن الجمع (فادر المأخذ).

٤١٤. وَأَفْرَدْنَاهُ مَصْدَرًا لَمْ يُقْصَدِ فِيهِ اخْتِلَافٌ وَكَثِيرًا أَفْرِدَ
٤١٥. مُمَيِّزًا مَبَايِنًا مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ إِذَا أَفْرِدَ مُحْذُورٌ قُرْنُ

-
- (١) لدفع توهم الحالية.
(٢) وشمل قوله ذي ابتداء الخبر كقول خليل: وإلا فالأظهر جهتها اجتهدًا.
(٣) ويمكن أن يكون تمييز فعل في الآيتين، وأما البيت فالظاهر أنه ليس محولًا.
(٤) الدماميني: تجب مطابقة تمييز الجملة بالاسم السابق إن كان الثاني عين الأول، نحو: كرم زيد رجلًا وكرم
الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالًا، وكذا إن كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لاختلاف
مجاله بعد جمع، نحو: خسر الأشقياء أعمالًا، أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس، نحو: كرم الزيدون آباءً
إذا كان لكل منهم أب، ويجب تركها إن كان معنى التمييز في الواقع واحدًا والاسم السابق متعدّدًا، نحو
كرم الزيدون آبا إذا كان أبوهم واحدًا، أو بالعكس وخيف اللبس، نحو: نظف زيد أثوابًا وكرم آباءً، أو
كان التمييز مصدرًا لم يقصد اختلاف أنواعه، نحو: الأتقياء جادوا سعيًا، وتترجح في نحو: حسن زيد
عينًا ولم يمت هند شفة، ويترجح تركها في نحو: حسن الزيدون والزيدان وجهًا. صبان.

(وأفردنه) أي: التمييز حال كونه (مصدرًا لم يقصد فيه اختلاف) أنواعه كسرعوا سعيًا، وإلا فالوجهان كاختلف الناس رأيًا وآراء، ونحو: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(١) (وكثيرًا أفرد مميزًا مبانيًا) لما قبله غير مصدر كطاب الزيدون نفسًا، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ (ما لم يكن به إذا أفرد محذور قرن) ككرم الزيدون آباءً ونظف الزيدون أثوابًا.

٤١٦. وإن يكن معرفًا فأولاه وبعضهم تعريفه لن يحظله (وإن يكن معرفًا فأوله) بتقدير تنكيره^(٢) أو بتأويل ناصبه بمتعدّد بنفسه^(٣) أو بجره بحرف جر محذوف أو بنصبه على التشبيه بالمفعول به^(٤)، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^(٥)، ﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾^(٦) (بعضهم) وهو الكوفيون وابن طراوة (تعريفه لن يحظله) تمسكًا بظاهر ما أولناه.

٣٦٤. وعامل التمييز قَدَمٌ مُّطلقاً والفعلُ ذو التصريف نَزَرًا سُبِقَا (وعامل التمييز قدم^(٧) مطلقًا) ولو فعلاً متصرفًا وفاقًا لأكثر البصريين والكوفيين^(٨)؛

(١) خلافًا للدماميّ القائل بوجوب المطابقة.

(٢) فيقدر زيادة أل وينوى بالإضافة الانفصال.

(٣) فيحمل الفعل اللازم على المتعدي كما حمل اسم فاعله على اسم فاعله، إلا أنه شاذ في الأفعال مطرد في الصفات.

(٤) ولا يلزم كل التأويلات.

(٥) كما قال المبرد في سفه نفسه: إن سفه نفسه بمعنى ضيع، وقيل: بمعنى أهلك، لكنه إذا أُول بذلك خرج عن التمييز وبقي مفعولاً به.

(٦) وفي الحديث: «كانت امرأة على عهد رسول الله ﷺ تهراق الدماء»، وغبن زيد رأيها، ووجع زيد بطنه، وقرش أحسن الناس وجوهاً وأنضر هموها، وقرش نجباء الناس ذرية وكرماؤهموها.

(٧) وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو طاب نفسًا زيد فنقل بعضهم الإجماع على جوازه. وكذا قياس الجواز بين الفعل ومنصوبه، نحو: فجرت عيونًا الأرض. همع.

(٨) قوله: والكوفيون عطف على البصريين لا على أكثر.

لأن الغالب في المنصوب بالفعل المتصرف كونه فاعلاً في الأصل^(١) وحوّل الإسناد عنه للمبالغة والتكثير^(٢)، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل^(٣)، وأما غير المتصرف فبإجماع^(٤)، وأما قوله:

ونارنا لم ير ناراً مثلها قد علمت ذاك معدّ كلّها

فضرورة^(٥)، أو الرؤية قلبية (والفعل ذو التصريف نزراً سبق) بالتمييز غير عارض فيه معنى التعجب^(٦) قياساً عند الكسائي والمازني والمبرد قياساً على غيره من الفضلات^(٧) محتجين بقوله:

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا
وقوله: ضيَّعتُ حزمي في إبعادي الأملأ وما ارعويْتُ وشيئاً رأسي اشتعلاً^(٨)
وليس منه ما استدل به الناظم وابنه من قوله:

رددتُ بمثل السيد نهْدٍ مقلّصٍ كَمِيشٍ إذا عطفاه ماءً محَلِّباً
وقوله: إذا المرء عينا قر بالعيش مُثْرِيّاً ولم يُعْنَ بالعلياء كان مذمّماً

(١) أي: وأعطى غير الفاعل حكم الفاعل إجراء للباب على وتيرة واحدة.

(٢) نظم: وجاء للتفخيم والشمول مميّز الفاعل والمفعول

(٣) ولأن التمييز لا يكون إلا للجامد أو النسبة، والجامد والمعنوي لا يتقدم عليها معمولهما.

(٤) نظم: تقديم تمييز لفرد اشتهر إن كان كالحارث حسناً القمر

أي: مفرد شُبّه به المبتدأ، قاله الفراء.

(٥) ويمكن أن يكون من التقديم على الوصف لأن مثل بمعنى مماثل.

(٦) بخلاف كفى؛ لأنه وإن كان متصرفاً لا يتقدم عليه بإجماع لما فيه من معنى التعجب، فصار كأنه جامد، كما أنه إذا كان جامداً لا يتقدم عليه أيضاً باتفاق.

(٧) أوجب بالفرق؛ فإن تقديم التمييز محل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات. قاله الدماميني. ويرد عليه أن توسط التمييز أيضاً محل بالغرض مع أنه جائز، فتدبر. صبان.

(٨) وقوله: أتهجر ليلى بالفراق ضجيعها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

لأن عطفاه والمرء مرفوعان بفعل هو الناصب للتمييز، وقياس من أجاز التقديم مع الفعل المتصرف أن يميزه مع الوصف إلا مع اسم التفضيل.



حروف الجر

سميت بذلك لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء^(١) ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة، أو لأنها تعمل الجر كما في حروف الجزم والنصب^(٢).

٣٦٥. هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى (هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ) عَشْرُونَ، مِنْهَا (مِنْ)، وَقَدْ يُقَالُ مِنْهَا، وَهُوَ الْأَصْلُ^(٣) كَمَا عِنْدَ الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ، قَالَ:

بَذَلْنَا مَارْنَ الْخَطِيَّ فِيهِمْ وَكُلَّ مَهْنَدٍ ذَكَرٍ حُسَامٍ
مِنْهَا^(٤) أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى أَغَابَ شَرِيدَهُمْ قَتَرُ الظَّلَامِ
(إِلَى حَتَّى) وَإِبْدَالُ حَائِهَا عَيْنًا لُغَةً هَذَا، وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ: ﴿لَيْسَ جَنَّةٌ عَنِّي حِينَ﴾^(٥)،
(خَلَا حَاشَا عَدَا) وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ (فِي عَنْ عَلَى) وَيَجُوزُ حَذْفُ لَامِهَا قَبْلَ
أَلِ الْمَظْهَرَةِ كَقَوْلِهِ:

غَدَاةً طَفَّتْ عَالِمَاءُ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ وَعُجْنَا صُدُورَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمٍ

-
- (١) وَهَذَا التَّعْلِيلُ غَيْرُ جَامِعٍ لِأَنَّ مِنْهَا مَا لَا يَتَعَلَّقُ كَمَا سَيَأْتِي.
(٢) وَهُوَ الْأَظْهَرُ. يَس.
(٣) لِأَنَّ الثَّقِيلَ أَوَّلَى بِكَوْنِهِ أَصْلًا لِيَكُونَ الْخَفِيفُ فَرْعًا مِنْهُ، فَخَفَفَتْ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَسُكُونِ
النُّونِ.

- (٤) وَقِيلَ: مُصَدِّرُ مَنْى اللَّهِ الْأَمْرُ: قَدْرُهُ، قَالَ:
لَا تَأْمَنُ الدَّهْرُ فِي حِلٍّ وَفِي حَرَمٍ إِنْ الْمَنَابَا تَوَافَى كُلُّ إِنْسَانٍ
وَلَا تَقُولُنَّ لَشَيْءٍ سَوْفَ أَفْعَلُهُ حَتَّى تَلَاقِي مَا يَمْنِي لَكَ الْمَانِي
وَقَوْلُهُمْ: سَاقَهُ الْمَنَى إِلَى ذَرِّكَ الْمَنَى، وَهُوَ فِي الْبَيْتِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مُصَدِّرُ نَائِبٍ عَنِ الزَّمَانِ، أَيِ: تَقْدِيرِ
اللَّهِ ذُرُورَ الشَّمْسِ.

- (٥) وَمِنْهُ قَوْلُهُ: لَا أَضْعُ الدَّلُوَ وَلَا أَصْلِي عَنِّي أَرَى جِلَّتْهَا تُوَلِّي طَوَالْعَاً مِثْلَ قِفَافِ التَّلِّ

٣٦٦. مذ منذ رُب اللام كي واوُ وتا والكاف والبا ولعل ومتى
(مذ منذ) وهي الأصل بدليل: مُذّ اليوم ومُذّ يومنا هذا^(١) (رب) وليست اسمًا
خلافًا للكوفيين^(٢) والأخفش في أحد قوليّه، واستدلوا بقول الشاعر:
إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارًا عليك وربّ قتل عارُ^(٣)
(اللام) وفتحها مع المضمر لغةً غير خزاعة، ومع الفعل لغةً عكّل وبلعبر^(٤) (كي) مع
أن المصدرية أو ما أختها أو الاستفهامية^(٥)، قال:
إذا أنت لم تنفع فضّر فإنها يراد الفتى كيما يضرّ وينفع
وقال: فقلت أكلّ الناس أصبحت مانحًا لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا
وقولهم إذا سُئلوا عن شيء: كيّمه؟ (واو وتا والكاف والبا ولعل) في لغة عُقيل ثابتة الأول
أو محذوفته مفتوحة الآخر أو مكسورته^(٦)، قال:
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرةً لعلّ أبي المغوار منك قريب
وقال: لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
وقال: عل صروف الدهر أو دولاتها يُدلّنا اللّمة من لمتها
-
- (١) لأن الساكن إذا لقي آخر كسر إلا إذا كان له أصل متحرك فيتحرك حملًا عليه، وتحريكها مع غير الساكن دال على أن أصلها منذ.
- (٢) وأيده الرضي، فإنها في التقليل والتكثير مثل كم الخبرية في التكثير؛ إذ معنى «رب رجل» قليل أو كثير من هذا الجنس، كما أن معنى «كم رجل» كثير من هذا الجنس، ولا خلاف في اسمية كم... ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم من تضمنها معنى الإنشاء الذي حقه أن يؤدي بالحروف أو مشابعتها الحرف في بعض لغاتها، وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه. صبان.
- (٣) ورد بأن عار خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عار بدليل ظهوره في قوله: يارب هيجاهي خير من دعه، ولأن علامات الاسم متفية عنها، فلا يضاف إليها ولا يعود الضمير عليها.
- (٤) وقرئ: «وإن كانت مكرهم لتزول منه الجبال».
- (٥) ولا تحجر صريحًا معرّبًا.
- (٦) ولا يجز من لغاتها غير هذه الأربعة.

فتستريح النفس من زفراتها

(ومتى) في لغة هذيل، سمع من كلامهم: أخرجه متى كُمّه، وقوله:

شربن بهاء البحر ثم ترفعت متى لُجج خُضر هن نَئِجُ

وزاد الفراء: لات، وقرئ: ﴿ولات حين مناص﴾، والأخفش: بله، كقوله:

تذر الجماجم ضاحيًا هامأها بلة الأكف كأنها لم تُخلَق

وسيويوه: لولا داخلة على ضمير متصل^(١)، وزعم المبرد أنه تركيب فاسد، وهو محجوج^(٢)

بقوله: أَتَطْمَعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاعَنَا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقوله: وكم موطن لولاي طِحت كما هوى بأجرامه من قنة النِّيق مُنْهَوِي

٣٦٧. بالظاهر اخصص مذ ومنذ حتى والكاف والواو ورُب والتا

وكي ولعل ومتى.

٣٦٨. واخصص بمذ ومنذ وقتًا وبرُب منكرًا والتاء لله ورُب

(واخصص بمذ ومنذ وقتًا) غير مستقبل^(٣) (وبرُب منكرًا^(٤)) والتاء لله ورُب) مضافًا

إلى الكعبة أو إلى ياء المتكلم، وندر تالرحمن وتحياتك^(٥).

(١) محض باب:

من مضمراً لا ظاهر أو ما انفصل

عمرو ورفعته سعيد أبدا

وللمجيز حجج لا تُجحد

إذا يحلان محله استدل

لأنه نون الوقاية فقد

ورد باختصاصه بما انفصل

وإنما تجر ما قد اتصل

ونحو يا لولاي مجرور لدى

وأنكر استعماله المبرد

محمد عالي: وبارتفاع ظاهر وما انفصل

وإنما جُرّ لدى عمرو فقد

وعن سعيد ناب ما قد اتصل

(٣) فلا يقال مذ غد. وأما قولهم: ما رأيته مذ أن الله خلقه فتقديره مذ زمن أن الله خلقه، أي: زمن خلق الله له.

(٤) كثيراً، بدليل: وما رووا من نحو ربه... إلخ.

ندرتا فلا يقاس ذان

(٥) نظم: وتحياتك وتالرحمن

٣٦٩. وما رَوُوا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى نَزَرُ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

(وما رَوُوا مِنْ) دخول رب على ضمير الغائب (نَحْوِ رَبِّهِ) ^(١) فتى) في قوله:

رَبِّهِ فَتَى دَعَوْتُ إِلَى مَا يورث المجد دَائِبًا فَأَجَابُوا

وقوله: وَاهِ رَأَيْتُ وَشَيْكَأً صَدَعَ أَعْظَمُهُ وَرَبِّهِ عَطَبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهِ

(نزر) والضمير على الأصح ^(٢) ملازم الأفراد والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مطابق

لمعناه (كذا كها) في قوله:

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثَبًا وَأُمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا

(ونحوه أتى) من دخول الكاف على بقية ضمائر الغيبة، كقوله:

فَلَا تَرَى بَعَلًّا وَلَا حِلَالًا كَهْ وَلَا كَهْنَ إِلَّا حَاطِلًا

أو على بقية الضمائر مطلقًا، كقوله:

وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي حِينَ يَدْعُو الْكِمَاةَ فِيهَا نَزَالٍ

وقول الحسن: أَنَا كُكْ وَأَنْتَ كِي وَأَنَا كَهْ وَهُوَ كِلَايَا، أو من جر ما يختص بالظاهر

الضمير كقوله:

أَتَتْ حَتَاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّيْ مِنْكَ أَنَّهَا لَا تُخَيِّبُ

وقوله: فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنْاسُ فَتَى حَتَاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ

٣٧٠. بَعْضٌ وَبَيِّنٌ وَابْتَدَى فِي الْأَمَكْنَةِ بِمَنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدَاءِ الْأَزْمَنَةِ

(١) محض باب:

نكرة لواجب التنكير

من نفر عدوه في المنكر

لكوفة زُهِمُ رجالا

وهكذا الأخفش قال إنَّ

ورجح التعريف في ضمير

ونجل عصفور مع الزخشري

نسب أهل الفن أن يقالا

والجمع في ذا مثله المثني

(٢) مم:

تذليل:

(١١) بعض^(٢) بأنَّ صحَّ أن يخلفها بعض، نحو: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، ولذا قرأ ابن مسعود: ﴿بعض ما تحبون﴾، ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ (وبين) بها الجنس بأن صح أن يخلفها موصول إن بينت معرفة، أو جملة إن بينت نكرة نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾، و﴿يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾، وكثيراً ما تقع^(٣) بعد ما ومهما لشدة إبهامهما، نحو: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ و﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِنَسْحَرَنَّ﴾، وقوله:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم
(وابتدئ) بها (في الأمكنة^(٤)) غالباً، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجع إليه، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ (بمن، وقد تأتي لبدء الأزمنة^(٥)) على الأصح^(٦)، قال تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾، وفي الحديث: «مطرنا من الجمعة إلى الجمعة»، وقوله:

(١) فصل في معاني هذه الحروف، وإنما يكون معناها فيما بعدها إلا من التبعية وباء البدل.
(٢) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً، كما لا تنوب حروف الجزم والنصب، وما أوهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو على شذوذ النيابة، فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ، وجوز الكوفيون - واختاره بعض المتأخرين - نيابة بعضها عن بعض قياساً، كما في التصريح والمغني. صبان.
(٣) أي: من الميمنة النكرة لا غير.

(٤) أي: جيء بمجرورها اسم مكان واقع فيه ابتداء مصدر متعلقها.
(٥) وقد يكون ابتداء الغاية في غير الزمان والمكان، نحو: «من محمد رسول الله ﷺ إلى هرقل عظيم الروم أن أسلم تسلم» على أن الذوات ليست بأمكنة.

(٦) أي: جيء بمجرورها زماناً واقعاً فيه ابتداء أمر، ومقابل الأصح ألا تكون كذا، وما سمع منه فهي ظرفية؛ لأن التأسيس وضع الأساس، وقد يقع في وقت واحد، فلا يكون له ابتداء، ومثله الاختيار في قوله: تخيرن... إلخ، ولكن الحديث ظاهر الابتداء؛ لأن المطر مستمر، فيكون له ابتداء يقع في الجمعة مثلاً، ولذلك كان التحرير أن يقال: إن كل موضع يكون فيه هذا الأمر ممتداً، كما إذا جعل محل أسس بني يصح فيه الابتداء؛ لأن البناء يكون ممتداً، وكل موضع لم يصلح فيه ذلك تكون ظرفية.

تُخَيَّرْنَ مِنْ أَوْزَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّئْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ^(١)
 ٤١٧. أَقْسِمَ بِهَا وَافْصِلْ وَعَلَّلْ وَكَفِّهِ لَامٍ إِلَى عِنْدِ وَرُبِّ بَاءٍ تَفِي
 (أقسم بها) نحو: مَنْ ربي لأفعلن كذا (وافصل) بين المتضادين أو شبههما^(٢)، نحو:
 ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾^(٣) (وعلل)
 كقوله: يُغْضِي حَيَاءً وَيَغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يَكَلِّمْ إِلَّا حِينَ يَتَسَمَّ
 وقوله: وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي وَخَبَّرْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ
 ونحو: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرِقُوا﴾ (وكفي) نحو: ﴿إِذَا تَوَدَّى لِّلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾
 (لام) كقوله:

عَرَفْتُ مِنْ هَذَا أَطْلَالَ بَذِي التَّوَدِّ قَفَرًا وَجَارَاتِهَا الْبَيْضُ الرِّخَاوِيدُ
 (إلى) كقربت منه (عند) نحو: ﴿لَنْ تَغْفِكَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾^(٤)
 (ورب) إذا اتصلت بها ما كقوله:

وَإِنَّا لَمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانُ مِنَ الْفَمِ^(٥)

- (١) مم: لبدء الأزمنة من وقدرًا
 في البيت والآية الأولى مضي
 وللسهلي هنا احتجاج
 وقال في حاشية الأمير
 وقال لا مانع من أن يُجْعَلَا
 مثل خرجت من ديار راتقة
 ولم أريد أني ذو استصحاب
 حذف مضاف بعدها من أنكرًا
 والثاني تأسيس وهذا ما ارتضي
 بأن ذا لزم من محتاج
 لم يك محتاجًا لذا التقدير
 تأسيس مبدلٍ لأمرٍ فعلا
 أنوي به مجرد المفارقة
 سير على خيل ولا ركاب
- (٢) نحو: فلان لا يعرف زيدًا من عمرو، إذا كانا متباعدي الرتبة.
 (٣) وفيه نظر لأن الفصل معلوم من العامل؛ لأن العلم والتمييز يستلزمانه، ومن في الآيتين ابتدائية، أي:
 يعلم المفسد وابتداء المصلح.
 (٤) وقيل: بمعنى بدل.
 (٥) الظاهر أن من ابتدائية وما مصدرية، لأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ﴾.

(بأنفي) نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾^(١).

٤١٨. وعن علي وخصها في القسم بالرَّبِّ خاصَّةً وميمها اضمم
(وعن) نحو: ﴿قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٢) (على) نحو: ﴿وَصَرْنَهُ مِنْ
الْقَوْمِ﴾^(٣) (وخصها في القسم بالرب) مضافاً إلى ياء المتكلم، نحو: من ربي لأفعلن كذا
(خاصة) وندر: من الله (وميمها) حيثذ (اضمم).

٤١٩. وَلَا تَجْرَ بِسِوَاهَا الظَرْفَ إِنْ لَمْ يَكْ ذَا تَصْرِفٍ لَكِنْ بَعْنِ
نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾، وقرئ: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ
قَبْلِي﴾.

٣٧١. وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ فَجَرَ نَكْرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرٍّ
(وزيد) للتخصيص على العموم^(٤) أو لمجرد التوكيد، نحو: ما جاءني من رجل وما
جاءني من أحد (في نفي وشبهه) والمراد به النهي والاستفهام بهل خاصة، وقيل: أو
بالهمزة (فجر نكرة)^(٥) مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً^(٦) (ك) ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ و(ما
لباغ من مفر) و﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ﴾، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ﴾،

(١) على أن الطرف آلة البصر، وأما على أن آلتها ضوء العين فهي ابتدائية، أي: ابتداء نظرهم.

(٢) إذا لم يكن معنى القاسية الممتعة.

(٣) وقيل: تضمنت معنى نجيناه أو منعناه.

(٤) فإن قلت: إذا كانت من تفيد التخصيص فكيف تكون زائدة أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في
موضع يطلبه العامل بدونها، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب. تصريح.

(٥) فلا تزداد مع غيرها لعدم السماع.

(٦) قال ابن هشام: وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول من أجله والمفعول فيه أنها في المعنى
بمنزلة المجرور بـمع وباللام وبفي، ولا تجامعهم. دمايني. ومن زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى:
﴿مَا فَرَّقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، أي: من تفريط، وما يضر ونك من شيء، أي: من ضرر.

و﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِّنْ أَحَدٍ ﴾، ونحو: لا تضرب من أحد. وأهمل بعضهم شرط كون الاسم الداخلة عليه من هذه الثلاثة، وقرئ: ﴿ ما كان ينبغي لنا أن نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾، ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفي أو شبهه وفاقاً للأخفش، كقولهم: قد كان من مطر^(١)، وُخْرِجَ عليه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٢)، ﴿ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٣).

٣٧٢. لانتها حتى ولاّم وإلى ومن وباءٌ يفهمان بدلا
(لانتها حتى^(٤)) داخلة على بعض ما تقدم من مُفهِم جمع إفهاماً صريحاً أو غير صريح^(٥) أو كبعضه، كقوله:

ألقي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعلّه ألقاها
ولا يلزم كونه آخر جزء، أو ملاقي آخره^(٦) خلافاً لزاعمي ذلك، قال:

(١) وسمع: قد كان من حديث فخل عني، وقيل: من في الموضعين زائدة في الفاعل، ولا دليل لاحتمال أن الفاعل في الموضعين ضميم يعود على اسم الفاعل، أي: قد كان هو، أي: كائن من مطر، ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية، كأن قائلًا قال: هل كان من حديث؟ ف قيل الجواب على سبيل الحكاية: قد كان من مطر، وقد كان من حديث. يس.

(٢) ومقابلته أن الفاعل محذوف، أي: نبأ أو وحي، أو مِن فاعلٌ على القول بأنه اسم، أي: بعض نبي المرسلين.

(٣) وأوّل على حذف المفعول، أي: بعضاً من ذنوبكم، أو على اسمية مِن كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾، وهي مفعول لأخرج والثمرات مضاف إليه ورزقاً مفعول لأجله.

(٤) واعلم أن حتى الجارة قسمان: جارة للمفرد ولا تكون إلا غائية، وجارة لأنّ والمضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتي.

(٥) نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، ﴿ لَيْسَ جُسْنُهُ حَتَّى جِنِّ ﴾، فالمجرور غاية الأحيان وهي مفهوم غير مصرح بها، والمراد بحين هنا الوقت الذي يرون فيه رأيهم.

(٦) قوله: آخر جزء نحو: أكلت السمكة حتى رأسها وقوله: أو ملاقي آخره نحو: ﴿ سَلَّمْهُنَّ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾، فلا يجوز عندهم: سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها، وهذا المذهب يردّه قوله: عَيَّنَتْ لَيْلَةً... إلخ، ولم يسلم صاحب المغني الاعتراض بهذا البيت، وقد ذكر أنه اعترض به ابن مالك في هذه المسألة على الزمخشري، فقال في المغني: وليس هذا محل الاشتراط إذ لم يقل: فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصَفَهَا رَاجِيًّا فَعَدْتُ يَوْسَا^(١)
(ولام) قليلاً، نحو: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، ﴿سُقْنَتُهُ لِيَكْبَرِ﴾ (وإلى) مطلقاً^(٢)، ثم
إن دلت قرينة على دخول ما بعدهما^(٣) أو عدمه عمل عليهما كقرأت القرآن من أوله إلى
آخره، وقوله:

ألقي الصحيفة ... إلخ، وقوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت لهم فما زال عنها الخير مردودا
وإلا فالظاهر في حتى الدخول^(٤) وفي إلى عدمه مطلقاً^(٥) (ومن وباء يفهمان بدلاً)
كقوله: فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركبانا
ونحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾، وقوله:

قتلنا بقتلانا من القوم عصبه كراماً ولم نأكل بهم حشف التمر
وقوله: أخذوا المخاض من الفصيل غلبة قسراً ويكتب للأمير أفيلا

وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به. قال الدماميني: وهذا كما تراه جود على الظاهر، وإذا كانت الليلة
مرادة قطعاً كانت في حكم الملفوظ بها، ولا أثر لخصوص النطق بها في ذلك، فإذاً يكون اعتراض ابن
مالك وجيهًا.

- (١) قبله: إن سلمى من بعد يأسى مئت بوصال لو صح لم يبق بوسا
(٢) في الزمان والمكان، راجع للثلاثة. نحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾، ﴿أَتَيْنَا الْقِيَامَ إِلَى آتِلٍ﴾، حتى أمكن
عزيت...، ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾، ﴿سُقْنَتُهُ لِيَكْبَرِ مَيَّتٍ﴾، ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.
(٣) أي: حتى وإلى خاصة لا اللام لقتلها.
(٤) حملاً على الغالب فيها عند القرينة.
(٥) كان من الجنس أم لا. وقيل: داخل فيها وقيل: غير داخل فيها. وقيل: إن كان من جنس ما قبله دخل
وإلا فلا، نحو: بعثك من النخلة إلى أو حتى الكرمة.

مم: ما بعد حتى وإلى لا يشكّل فقيل يخرج وقيل يدخل
ثالثها إن كان بعضاً دخلاً قلت وما أحسن قول من خلا
وفي دخول الغاية الأصح لا تدخل في إلى وحتى دخلاً

٣٠. وَيَنْنَ بِلَى وَمِثْلَ مَع فِي اللّامِ عِنْدَ مِنْ وَزَائِدًا وَقَعُ
 (وبين بلى) فاعلية مجرورها بعدما يفيد حبًّا أو بغضًا^(١) من فعل تعجب أو اسم
 تفضيل نحو: ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾، وما أبغضه إليّ، وقوله:
 وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيْهِ فِيهِ لِسَانِي مَعْشَرٌ عَنْهُمْ أَذُوْدُ
 (ومثل مع) نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾^(٢) (في) خلافًا لابن عصفور، نحو:
 ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٣)، وقوله:
 فَلَا تَرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ^(٤)
 (اللام) نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾، وقيل: للانتهاء (عند) كقوله:
 أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرِّحْقِ السَّلْسَلِ^(٥)
 (من) كقوله:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيْسَقَى فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ^(٦)
 (وزائداً وقع) وفاقاً للفراء مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿فَأَجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي
 إِلَيْهِمْ﴾ بالفتح، وقيل: بمعنى تيل فلا شاهد.

٣١. واللام للملك وشبهه وفي تعدية أيضاً وتعليل قفي

- (١) أي: مشتقّين من لفظي الحب والبغض، كذا قاله الشمني وأقره شيخنا والبعض، ويظهر لي أن المشتقّ مما
 في معناهما كالمشتقّ منها، نحو وذكروا. صبان.
 (٢) قال بذلك الكوفيون، ومن أنكرها جعلها في مثل الآية للانتهاء، والمعنى لا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى
 أموالكم.
 (٣) وقيل: ضمن يجمع معنى يضم.
 (٤) فتأول بعضهم البيت على تعلق إلى بمحذوف، أي مطلي بالقار مضافاً إلى الناس، فحذف وقلب الكلام.
 وقال ابن عصفور: هو على تضمين مطلي معنى مبغض. مغني.
 (٥) ولا مانع من كونها للتبيين؛ لأنها بعد أشهى.
 (٦) وخرج على حذف مضاف، أي: فلا يروى ظمؤه إليّ.

(واللام للملك^(١)) كالمال لزيد ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (وشبهه) وهو الاستحقاق والاختصاص^(٢)، نحو: الكمال لله، والحبل للدابة، والسرّج للفرس (وفي تعدية أيضًا) نحو: ما أحبه لزيد وأبغضه لعمره (وتعليل قفي) كقوله:

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لَذِكْرَاكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ

٤١. وَشَبَّهِ تَمْلِيكَ وَتَمْلِيكَ وَعَنْ كَعَنْدَ بَعْدَ فِي وَمِنْ وَمَعَ وَعَنْ
(وشبه تملك) نحو: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾، ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾^(٣) (وتملك) كوهبت المال لزيد (وعن كعند) ككتبت له خمس خلون^(٤) (بعد) نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(٥) (في) نحو: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ (ومن) كقوله:

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفَكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ
(ومع) كقوله:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا^(٦)
(وعن) بعد القول كقوله:

كَضُرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوْجْهَهَا حَسَدًا وَبَغْضًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ^(٧)

(١) وهي الواقعة بين ذاتين إحداهما تملك والثانية لا تملك.
(٢) ولام الاختصاص هي الواقعة بين ذاتين إحداهما لا تملك أو لا تملك، كأتيت لي وأنا لك، ولزيد أخ، فإن وقعت بين معنى وذات كالحمد لله وللكافرين النار أي عذابها كانت للاستحقاق، وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص.

(٣) لأن ملك الأزواج والبنين غير حقيقي.

(٤) والظاهر أنها بمعنى بعد.

(٥) وقيل: للتعليل، وفي الحديث: «صوموا لرؤية الهلال وأفطروا لرؤيته».

(٦) وقيل: بمعنى بعد.

(٧) قبله: حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداء له وخصوم

٤٢٢. أَقْسِمَ بِهَا بِاللَّهِ صَيَّرَ وَاعْجَبَ وَاسْتَعْلَى بَلَّغْنِ وَبَيَّنْ نُصِبَ

(أقسم بها بالله) مع التعجب كقوله:

لله يبقى على الأيام ذو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُّ (١)

(صير) بها وتسمى لام العاقبة ولام المآل ولام الصيرورة، نحو: ﴿فَالنَّقَطَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾، وقوله:

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ

وقوله: فللموت تغذو الوالدات سخاها (واعجب) كقوله:

فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت ببذبل

وقوله: شباب وشيب وافتقار وثروة فله هذا الدهر كيف ترددا

(واستعل) نحو: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾، ونحو: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ (٣) (بلغن) بها جارة لاسم السامع (٤) كقلت له كذا ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾

(وبين) بها المفعول من الفاعل بعد ما يفيد حبًّا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل

وكقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا﴾ الآية، قاله ابن الحاجب.

(١) بعده: في رأس شاهقة أنبأها خضر دون السماء له في الجو قرناس

(٢) مم: اللام للتعليل في نحو لدوا للموت والمجاز فيها يوجد

إذ موتنا لم يدع للولادة ولم يكن والدنا أراذه

لكنه نتيجة لها اعقله فأشبه الداعي الذي يفعل له

فاللام إذ ذاك له استعيرا إذ صار ههنا بها جديرا

كما استعار العرب ضرغام الأجم لحازم الأمر شجاع في الوغم

(٣) بدليل ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾. وقوله:

ضممت إليه بالسنان قميصه فخر صريعا للبدن وللغم

(٤) أي: الملقى عليه القول.

(تصب) نحو: ما أحبه لي، وما أبغضه لي، وهو أحب الناس لي، وأبغضهم لي، وفاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومفعولية غير ملتبسة بفاعلية^(١)، نحو: سحقاً لزيد وسقياً، و﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾.

٣٧٤. وزيدَ والظرفيةَ استَبَنَ بيا وفي وقد يُبَيِّنُ السَّبَبَا

(وزيد) سماعاً للتوكيد بين المتعدي^(٢) ومعموله وبين المتضايقين^(٣)، كقوله:

وملكت ما بين العراق ويثرب مُلْكًا أجار لمسلم ومعهده^(٤)

وقوله: يا بؤسَ للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

وقياساً لتقوية عامل ضعف لكونه فرعاً أو متأخراً، نحو: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾

و﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾، ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّزْقِ يَا تَعْبُرُونَ﴾^(٥) (والظرفية) حقيقة أو مجازاً^(٦) (استبن

بيا وفي) نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾، ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾، ﴿فَتَمَارَوْا

(١) والحاصل أن الفاعل إذا التبس بالمفعول أتته إلى، والمفعول إذا التبس بالفاعل أتته اللام، وإن لم يحصل التباس فلهما اللام.

(٢) ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لاثنتين، ويرده قوله:

أَحْجَاجٌ لَا تَعْطِ الْعَصَا مَنَاهُمْ وَلَا اللَّهُ يُعْطِي لِلْعَصَا مَنَاهَا

(٣) وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب ولأن الجار لا يعلق وهو مشكل؛ لأن من شأن المضاف أن يجر المضاف إليه، وإلا فلا إضافة.

(٤) لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الإجارة واللام صلة. تصريح.

(٥) وقد اجتمع التأخير والفرعية في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لَهُمْ شَهِيدِينَ﴾. مغني.

(٦) محمد بن المحبوب:

وباحتواء الظرف مع تحيز	مظروفه الظرف الحقيقي مز
وفاقدا الأمرين ذين أو أحد	ذین به الظرف المجازي يحد
فذاك إن في العلوم منفعة	ومن تكن في صدره ففي سعة
وإن ترد مثال ذلك فقل	في طيبة الغراء سيد الرسل
أبانه الصبان فاستبانا	فانظر له إن شئت الصبانا

يَا نَذْرٌ ﴿ (وقد بينان السبب) نحو: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾، وفي الحديث: «دخلت امرأة النار في هرة، حبستها لا هي أطعمتها ولا هي أطلقتها تأكل من خشاش الأرض».

٤٢٣. وزد وصاحبن وقايسن بفي وكعل من وإلى با قد تفي

(وزد) في عوضاً عن أخرى محذوفة كضربت في من رغبت، ولغير تعويض كقوله:

أنا أبو سعد إذا الليل دجا تخال في سواده أرندجا

(وصاحبن) وهي التي يصح أن يخلفها مع، نحو: ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ (وقايسن بفي) داخله بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو: ﴿ فَمَا مَتَعَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾، وقوله:

كل قتيل في كليب عرّة حتى ينال القتل آل مّرّة

(وكعل) نحو: ﴿ وَلَا ضَلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ ﴾ ^(١) (من) كقوله:

وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال ^(٢)

(وإلى) نحو: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (با قد تفي) كقوله:

وتركب يوم الرّوع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكل

٣٧٥. بالبا استعن وعدّ عوض ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطبق

(بالبا استعن) ^(٣) داخله على آلة الفعل حقيقة أو مجازاً، نحو: كتبت بالقلم، وبسم الله

الرحمن الرحيم ^(٤)

(١) وقيل: هنا ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال بالشيء كالقبر للمقبور.

(٢) وقيل: الأحوال جمع حال، أي: في ثلاث حالات: نزول المطر وتعاقب الريح وعدم الساكن المصلح له.

وقيل: بمعنى مع.

(٣) ولها أربعة عشر معنى.

(٤) والفرق بينها وبين السبية أن السبية هي الداخلة على سبب الفعل، نحو: مات زيد بالجوع، وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل، أي: الواسطة بين الفعل ومعموله، نحو: برت القلم بالسكين.

(وعد) بها معاقبة للهمزة، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَبُورِهِمْ﴾ (عوض)^(١) بها داخلة على العوض حساً أو معنى، وتسمى باء المقابلة، نحو: بعث هذا بهذا، وكافأت إحسانه بضعف، ومنه: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢) (ألصق) بها على الأصل، ولذا اقتصر عليه سيبويه، نحو: أمسكت بزيد، ومررت به^(٣) (ومثل مع) مغنياً عنها وعن مصاحبها الحال، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾^(٤) ﴿وَسَيِّحٌ يَخْمَدُ رَبِّكَ﴾، (ومن) التبعية، نحو: ﴿غَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٥) (وعن بها انطق) مطلقاً^(٦) على الأصح، نحو: ﴿فَسَتَلِّيهِ خَيْرًا﴾، ﴿وَيَوْمَ سَنَقُصُّ السَّمَاءَ بِالْفَنَمِ﴾، وقوله:

فإن تسألوني بالنساء فإنني خير بأدواء النساء طيب

٤٤٤. وكعلی إلى انطقن بها اقسِم وزائداً من قبل مفعول نَمِي (وكعلی) نحو: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنُ يَقْنَطَارِ﴾ بدليل ﴿هَلْ ءَامَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٧) (إلى) نحو:

(١) والفرق بين باء التعويض وباء البدل أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين ويدفع شيء من الجانب الآخر في مقابله، وفي باء البدل اختيار أحد الشئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين. صبان.

(٢) لدخولها على الثمن المعنوي وهو العمل وليست باء السببية خلافاً للمعتزلة بدليل قوله: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»؛ فإن المنفي السبب والمثبت في الآية التعويض.

(٣) حقيقة كالأول أو حكماً كالثاني، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب منه. وزعم الأخفش أن الباء هنا بمعنى على أي: مررت على زيد بدليل ﴿وَلَا تَكْفُرُوا لَهُمْ عَلَيْهِمْ مُّصِيبَةٌ﴾، وما ذكره غير صحيح لما فيه من التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي، والأول ليس فيه إلا تجوز واحد وهو استعمال الباء للإلصاق فيما لا يفيض إلى نفس المجرور، ويتخرج على القولين قوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام

(٤) أي: مع الكفر أي: كافرين.

(٥) وقيل: بمعنى يروى.

(٦) سواء كان قبلها سؤال أم لا، وقيل: لا تكون بمعناها مطلقاً، وقيل: إن كان قبلها سؤال.

(٧) وقوله: أرب يبول الثعلبان برأسه لقد ذل من بالث عليه الثعالب

﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيَ﴾^(١) (انطقن بها أقسم) نحو: أقسمت بالله، وقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾، وقوله:

بالله يا ظيَّات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلي من البشر
(وزائداً من قبل مفعول نمي) نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، وقوله:
تَبَلَّتْ فَوَادُكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدِ بَسَامِ
٤٢٥. وَزَيْدٌ قَبْلَ فَاعِلٍ أَوْ مَبْتَدَأٍ وَالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ إِذَا مَا وَكَّدا
(وزيد قبل فاعل) أَفْعَلُ لَزُومًا، وكفى غالبًا، نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾،
وفاعل غيرهما ضرورة كقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادٍ
ومن غير الغالب قوله:
عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبَ وَالْإِسْلَامَ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا
(أو مبتدا) نحو: بحسبك درهم، ﴿يَا أَيَّتُهَا الْمَفْتُونُ﴾^(٢) (والنفس والعين إذا ما وكدا)^(٣)
نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾، وكجاء زيد بنفسه أو بعينه^(٤).
٣٧٦. عَلَى لِلْإِسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بَعْنُ تَجَاوَزًا عَنْ مَن قَدْ فَطَنْ

(١) إذا لم يضمن معنى لطف.

(٢) على قول سيويوه، وأما على قول الأخفش فظرفية.

(٣) وقبل الخبر الموجب، كقوله:

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع
﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾.

(٤) وقد نظم هذه المعاني ابن مالك بيتين وهما قوله:

تعدَّ لصوقًا واستعن بتسبب وبدل صحابًا قابلك بالاستعلا
وزد بعضهم إن جاوز الظرف غاية يمينًا تحز للبا معانيها كُلا

(على للاستعلاء) على الأصل حسًا أو معنى نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾،
﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(١) (ومعنى في) نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ
غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ (وعن) كقوله:

إذا رضيْتُ عليَّ بنو قُشيرٍ لعمر الله أعجبنى رضاها^(٢)
(بعن تجاوزاً)^(٣) عني من قد فطن) على الأصل، ولذا اقتصر عليه البصريون، كسرت عن
البلد، ورميت السهم عن القوس.

٣٧٧. وقد تجي موضعَ بعِدٍ وعلى كما على موضعَ عن قد جُعِلَا
(وقد تجي موضع بعد) نحو: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾^(٤)، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصَيِّحَنَّ
نَادِمِينَ﴾ (وعلى) نحو: ﴿وَمَن يَبَخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلْ عَن نَفْسِهِ﴾، وقوله:
لاه ابنُ عمك لا أفضلت في حسبٍ عني ولا أنت ديانِي فَتَخْزُونِي^(٥)
(كما على موضع عن قد جعل).

٤٣٦. وبعلَى عِلَلٍ ووافِقٍ مِن وبا ومعٍ وزِدٍ واستدِرِكَنَّ واضربا
(وبعلَى علل) نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ (ووافق من) نحو:
﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ (وبا) نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا

(١) فالأول هو ما يفضي إلى نفس المجرور كآلية الأولى، والثاني ما لا يفضي إليه كالثانية.

(٢) بدليل قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾.

(٣) المجاوزة هي بعد شيء مذكور أو غيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها، فالأول أول نحو: رميت السهم
عن القوس، أي: جاوز السهم القوس بسبب الرمي، والثاني في نحو: رضي الله عنك، أي: جاوزتك
المؤاخذه بسبب الرضا.

(٤) أي: حالاً بعد حال. وفي قراءة أخرى: لَتَرْكَبَنَّ، أي: أنت يا محمد سماء بعد سماء.

(٥) أي: تسوسني.

الْحَقَّ ﴿١﴾، (ومع) نحو: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ (وزد) عوضاً عن أخرى محذوفة كقوله:

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل
ولغير تعويض كقوله:

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاء تروق ﴿٢﴾
(واستدركن) ﴿٣﴾ واضربن ﴿٤﴾ كقوله:

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد ﴿٥﴾
إذا كان من تهواه ليس بذى ود على أن قرب الدار ليس بنافع

٤٢٧. أبـدل بعن وعـللن واستعن وزده وانطقن به كفي ومن
(أبدل بعن) نحو: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ ﴿٦﴾ (وعللن) نحو:
﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ هَارُونَ عَنْ قَوْلِكَ﴾ (واستعن) نحو: رميت عن القوس ﴿٧﴾ (وزده)
عوضاً عن أخرى محذوفة، كقوله:

أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع
(وانطقن به كفي ومن) كقوله:

- (١) أي: جدير بأن لا أقول... الآية، وأما على قراءة عليّ فهي للاستعلاء، أي: واجب عليّ.
- (٢) وقيل: بمعنى تشرف فلا شاهد.
- (٣) تصويب: وبعلى عـلل ووافقن با ومع ومن وزد على بها اضربا
- (٤) معاً، فتكون بمعنى لكن.
- (٥) قبله: وقد زعموا أن المحب إذا دنا يملّ وأن النأي يشفي من الوجد
- (٦) أي: بدل، وفي الحديث: «صومي عن أمك».
- (٧) أي: إن أريد جعل القوس آلة للرمي ومستعاناً بها فيه، قاله الناظم. لأنهم يقولون: رميت بالقوس، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي الرمية، وعلى هذا تكون الباء للتعدية ويكون الرمي متعدياً تارة بنفسه وتارة بالباء، كذا يظهر. صبان.

ووَاسِ سَرَاةِ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَلَا تَكْ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وَأَنِيَا^(١)
ونحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾^(٢).

٣٧٨. شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهِ التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٌ
(شبه^(٣) بكاف) على الأصل نحو: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ واستعمل بها كقول
بعضهم - وقد قيل له: كيف أصبحت؟ -: كخير عافاك الله (وبه التعليل قد يعنى)
والمبادرة متصلًا بها، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾، وصل كما يدخل الوقت،
وسلم كما تدخل^(٤) (وزائدًا توكيد) مثل (ورد^(٥)) على الأصح^(٦)، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ﴾، وقوله:

(١) بدليل: ﴿وَلَا نَبِيَّ فِي ذِكْرِي﴾.

(٢) أي: منهم، وقيل: بمعنى يصفح.

(٣) نظم: وحده إشراك أمرٍ أمرًا في قصد أمر بأداة تُدرى

(٤) ولترق المنبر كما يدخل الوقت. وهو غريب جدًا، ويمكن تخريجه على زيادة الكاف، وما مصدرية نائب
عن الزمان، والمعنى: سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الوقت فيفيد المبادرة.

(٥) فلا تمكن أصالة الكاف ومثل؛ إذ لو لم تجعل إحداها زائدة لصار ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو
إثبات المثل، وزيادة الحرف أولى من زيادة الاسم؛ لأنها عهدت. وقيل: الزائد مثل على حد قوله تعالى:
﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾. وقيل: لا زائد منها. وعليه قيل: مثل بمعنى الذات، أي: كذاته،
وقيل: بمعنى الصفة، أي: كصفته. وهذا كله على أن نفي المثل لا يستلزم نفي المثل. وأما على أنه يستلزمه
فتكون الكاف نفيًا للمثل بطريق الكناية؛ لأن الله تعالى موجود، فلو كان له مثل لكان الله مثله، فلم يصح
نفي مثل مثله، كما يقال: ليس لأخي زيد أخ نفيًا للملزوم بنفي لازمه. دمايني.

(٦) مم: الكاف في ليس كمثله زيد مقتفيًا للمذهب المعتمد

من لم يزد أقواله مختلفه فمثل للذات وقيل للصفة

وقيل باسمية تلك الكاف ومثل توكيد كما يوافي

العكس وهو في القريض منقول كصبروا مثل كعصف مأكول

وبعضهم يزيد مثل حكما حجة إن آمنوا بمثل ما

وزاد بعض من ذوي التحرير لتفصل الكاف من الضمير*

وقلت للتصريح يوم لاحا في رسمه ذا الحكم عم صباحا

ولعبت طيرٌ بهم أبايلٍ فصُيروا مثل كعصف مأكول
ولغيره إن أمن اللبس كقول بعضهم وقد قيل له: كيف تصنعون الأقط؟: كهين، أي:
هيناً.

٣٧٩. واستعمل اسماً وكذا عن وعلى من أجل ذا عليها من دخلا
(واستعمل اسماً^(١)) بمعنى مثل اختياراً^(٢) على الأظهر قال:

فما رَفَع النفس الدنية كالغنى ولا وضع النفس الشريفة كالفقر
وقال: أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتْلُ
وقال: بيض ثلاث كنعاج جُمَّ يضحكن عن كالبرد المنهم
وقال: تيم القلب حبُّ كالبدر لا بل فاق حسناً مَنْ تيم القلب حباً
وقال: لا يبرمون إذا ما الأفق جلَّه بردُ الشتاء من الإمحال كالآدم
فإن وقعت صلةً فالحرفية راجحة^(٣) قال:

ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالغيث والليث معا
(وكذا عن وعلى) فالأول بمعنى جانب، والثاني بمعنى فوق (من أجل ذا عليها من

وفي الدمايني نفي مثل المثل يلزم انتفاء المثل
* تذييل: لأنها مختصة بالظاهر وذاك في التصريح جدّ ظاهر
(١) وذكر بعضهم أن حتى تكون حرفاً واسماً لامرأة، وأنشد:
ماذا ابتغت حتى إلى حل العرى أحسبني جئت من وادي القرى
واسماً لموضع بعمان، قال:

فما لكم إن لم تحيطوا ذماركم سوام ولا دار بحتى ودامت
وفعلًا، وذلك بأن تخبر عن فعل اثنين من الحت.

(٢) عند كثير منهم الأخفش والفارسي والمصنف، وخصه سيبويه والمحققون بالضرورة كما في الدمايني.
(٣) على كونها اسماً خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو الذي هو مثل الغيث لسلامته من الحذف لأنها إن جعلت
حرفاً تكن مع مدخولها صلة بلا تقدير.

دخل) خاصة، قال:

فقلت للركب لما أن علا بهم
وقال: ولقد أراني للرماح دريئة
من عن يمين الحبيبا نظرة قبل^(١)
وقال: غدت من عليه بعدما تم ظمؤها
من عن يميني مرة وأمامي
تصل وعن قيص بزياء مجهل^(٢)
وسمع جرّ عن بعلى كقوله:

على عن يميني مرت الطير سنحا وكيف سُنوح واليمين مُطيع^(٣)

٣٨٠. ومنذ ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

(ومنذ ومنذ اسمان حيث رفعا) اسما مفردا^(٤) على الخبرية^(٥)، وقيل بالعكس^(٦)،
وقيل: ظرفان وما بعدهما فاعل فعل محذوف^(٧) أو خبر مبتدأ محذوف، وقيل: منذ مركبة
من من وذو الطائية^(٨) (أو أوليا) الجملة بأن كانت (الفعل) مع فاعله وهو الغالب، أو

(١) بعده: ألمحة من سنا برق رأى بصري أم وجه عالية اختالت به الكلل
والنظرة القبل محركة: التي لم تتقدمها نظرة، ومنه يقال: رأينا الهلال قبلا إذا لم يكن رأي قبل ذلك، ومعنى
علت بهم: جعلتهم يعلون وينظرون، والحيا: موضع بالشام. خزانة.

(٢) قبله: قطعت بشوشاة كأن قنودها على خاضب يعلو الأماعر مجفل

أذلك أم كدرية ظل فرخها لقى بشرورى كاليتيم المعيل

(٣) نظم: وسنح الطائر أي والاكا يمينه برح عكس ذاكا

(٤) أي: غير جملة، كما رأيته مذ يومان، أي: أمد انقطاع الرؤية يومان.

(٥) وسوغ الابتدائية بها كونها معرفة في المعنى لأنها إن كان الزمان ماضيا كما رأيته مذ يوم الجمعة فمعناها
أول مدة عدم الرؤية كذا، وإن كان حاضرا كما رأيته مذ شهرا أو معدودا كما رأيته مذ يومان فمعناه مدة
عدم الرؤية شهرا أو يومان.

(٦) ومعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان.

(٧) أي: ما رأيته مذ مضى يومان.

(٨) أصله ما رأيته من ذو هو يومان، فحذف صدر الصلة وحذفت الواو من ذو اعتباطا وضمنت الميم إتباعا.
ورّد بكثرة الفرعيات.

المبتدأ مع خبره (كجئت مذ دعا^(١)) وقوله:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره
وقوله: فما زلت أبغي الخير مذ أنا يافع

٢٨١. وإن يُجْرَا في مُضِيٍّ فَكَمِنْ هُما وفي الحضور معنًى في استَبْنِ
(وإن يجرًا) فهما حرفان^(٣) على الأصح^(٤)، ثم إن كان ذلك (في مضيٍّ فكمن)
الابتدائية معنًى، قال:

قفانك من ذكرى حبيب وعرفانٍ ورسم عفت آياته منذ أزمانٍ
وقوله: لمن الديار بقنة الحَجِرِ أقوين مذ حجج ومذ دهرٍ
(هما وفي الحضور معنًى في استبن) ومعنًى من وإلى في المنكر المعدود كمذ يومين^(٥)،
والأكثر على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضي، ورفع مذ له^(٦)،
وكسر ميمهما لغة، وسكون ذال مذ قبل متحرك أعرف من ضمهما، وضمهما قبل الساكن
أعرف من الكسر^(٧).

- (١) ولوقال: «أو أوليا الجملة نحو مذ دعا» لشمل الجملة الاسمية.
- (٢) بعده: يدني خوافق من خوافق تلتقي في ظل معتبط العجاج مثارٍ
- (٣) وقيل: اسمان مضافان بدليل ثبوت الاسمية في حالة الرفع ليجري الباب على سنن واحد.
- (٤) مم: مذ منذ إن جرًا هما حرفان وقال بعضهم هما ظرفان
نصبهما بالفعل قبل وقعا إذ ذانك اسمان إذا ما رفعاً
والأصل نفى الاشتراك في الكلم مقابل الأصح ثان فاعتنم
- (٥) نحو: ما رأيته مذ يومين، أي: ما رأيته من ابتداء يومين إلى انتهائهما.
- (٦) عبد الودود: ونحو مذ يومان رُجِحَ على يومين والعكس لمذ جُعلا
ونحو مذ ومنذ يومنا حُتِمَ جرُّهما له على القول المهم
- وضابط عملهما أنها يجران بلا شرط، ولا يرفعان إلا المعرفة والنكرة المعدودة، فلا يرفعان نحو: مذ دهر،
ولذا قال: ما بعد منذ ومنذ إن كان مرتفعاً فعُدَّ أو عَيِّنَ قال الدماميني
وليس ذلك فيما جر مشروطاً كما يقولون مذ دهر ومنذ حين
عبد الودود: فمذ ومنذ وهي الأصل تكسر ميمهما والضم فيها أكثر

٤٢٨. متى كَمِنَ وفي وتاءٌ للقَسَمِ والواوُ للتعليل كي قد انحتم
(متى كمن) الابتدائية كقولهم: أخرجه متى كُفِّمَ، وقوله:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نثيج^(١)
(وفي) كقولهم: وضعه متى كمه إذا لم تجعل بمعنى وسط، وقوله:
أُخِيلَ برقًا متى حابٍ له زجل^(٢)
(وتاء للقسم) خاصة (والواو^(٣)) للتعليل كي قد انحتم) كقوله:

فقلت أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا
٤٢٩. كَثُرَ بَرَبٌ وبها يقلُّ وحيرَ ما كرباً تُستعملُ
(كثر برب) كثيرًا كقول بعضهم: يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه، وقوله
عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» (وبها يقلل) قليلًا^(٤) كقوله:
ألا رب مولود وليس له أب وذو ولد لم يلدْهُ^(٥) أبوان^(٦)

وذا لمد من قبل ذي تحرك	سكونه أعرف من ضم حكي
والضم قبل ساكن أعرف من	كسر ومنها الآن وهي للزمن
سقى أم عمرو كل آخر ليلة	حناتم سود ماؤهن ثجيج
(١) قبله:	إذا يفتر من توماضه خلجا
(٢) تمامه:	إلى شمنصير غيثًا مرسلاً معجا
مستأرضًا بين بطن الليث أيمنه	
(٣) كذلك.	

(٤) أحمد بن فتى:

كثُرَ بَرَبٌ كثيرًا قللنّ قلي	لأعند قوم وقوم عكس ذا قالوا
أو قللنّ مطلقًا أو كثرنّ كذا	أو هي خارجة عن ذين أقوال
(٥) الأصل يلد فخفف بالإسكان، فيكسر على الأصل في التقاء الساكنين، ويضم إبتاعًا للهاء، ويفتح للتخفيف.	

(٦) بعده:	وذو شامة سوداء في حُرّ وجهه
	ويهرم في سبع معًا وثمان

٤٣١. وَيَلْزَمُ الْوَصْفُ لَدَى الْمَبْرَدِ وَصَدَّرَتْهَا عَلَى الْمَعْتَمِدِ
(ويلزم الوصف) مجرورها^(١) (لدى المبرد) ومن وافقه^(٢) (وصدرتها على المعتمد)
خلافًا لأبي حيان، ولا حجة له في قوله:

أماوي إني رب واحد أمه أجرت فلا قتل لدي ولا أسر^(٣)

٤٣٢. وَاَعْطِفْ عَلَى مَجْرُورِهَا الْمَعْرِفَا وَهَكَذَا مَجْرُورُ كَمْ قَدْ أَلْفَا
(واعطف على مجرورها المعرفة) لفظًا كرب رجل وأخيه^(٤) (وهكذا مجرور كم قد ألف) نحو: كم ناقة وفصيلها^(٥).

٣٨٢. وَبَعْدَ مَنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زَيْدًا مَا فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
(وبعد من وعن وباء) كثيرًا واللام وإلى قليلًا (زيد ما فلم تعق عن عمل^(٦) قد علم)
لهن، نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحَنَنَّ لِلدَّيْمِينَ﴾، ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مَنْ
اللَّهُ لَئِنْ لَمْ يَنْتَ لَهُمْ﴾، ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَقَهُمْ﴾، وقوله:

هل هي للقل أو التكرير
وقيل لا بل يستفادان معا
وقيل هي اسم وما ذكرته
أو لها معًا على الشهير
مما من الكلام معها وقعا
من نص مجد الدين طرًا سقته

(١) وتضمنها القلة والكثرة يقوم مقام الوصف كما هو ظاهر سيويه وعليه الأخفش، واحتج بقول أم معاوية: يا رب قائلة غداً يا لهف أم معاوية مساعد.
(٢) قال في التسهيل: ولا يلزم وصف مجرورها ولا مضي ما تعلقت به خلافًا للمبرد في المسألتين. ويكون للاستقبال، نحو: فإن أهلك فرب فتى سيكي.. إلخ. وللحال، نحو: رب رجل يقوم، وقوله:

ألا رب من تغتشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير أمين

(٣) لأن الجملة التي دخلت عليها رب لم يتقدم منها شيء عليها.

(٤) لأنه منكر معنًى، أي: وأخ له.

(٥) أي: وفصيل لها؛ لأنه معطوف على التمييز.

(٦) غالبًا، ومن غير الغالب قوله: وإنما لما نضرب الكباش... إلخ، وقوله:

ولئن صرت لا تحير جوابًا لبها قد ترى وأنت خطيبٌ

- إلى مالِكٍ خير أقرانه
وقوله: ظفرنا بما نهوى من الأنس وحده
٣٨٣. وزيدٌ بعد رُبِّ والكافِ فكفَّ
(وزيد بعد رب والكاف فكفَّ)هما عن العمل غالباً، فيدخلان على الجمل^(٢)
- كقوله: أخٌ ماجد لم يخزني يوم مشهد
وقوله: ربما أوفيتُ في علمٍ
وندر دخول ربما على جملة اسمية كقوله:
- ربما الجامل المؤبل فيهم
(وقد تليهما وجر لم يكف) كقوله:
- وننصر مولانا ونعلم أنه
وقوله: ربما ضربةً بسيف صقيل
- فإن لما كل شيء قدر
ولسنا إلى ما غيره نتطرف^(١)
- وقد تليهما وجرٌ لم يُكفَّ
كما سيفُ عمرو لم تحنه مضاربه^(٣)
- ترفعنْ ثوبي شمالاتُ
وعناجيج بينهن المَهَارَى^(٤)
- كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمٌ^(٥)
بين بُصرى وطعنةٍ نجلاءُ

- (١) قبله: وكم ليلة بتنا على غير رية
(٢) والغالب دخولها على الماضي، نحو: ربما أوفيت في علم... إلخ، أو المضارع المنزل منزلته لتحقيق وقوعه،
نحو: ربما يود الذين كفروا، كما أن الغالب على غير المكفوفة كون العامل فيما بعدها ماضياً، نحو: رب رجل
كريم لقيته، بل أوجه بعضهم؛ لأن التقليل والتكثير لا يكونان إلا فيما عرف حده والمستقبل مجهول.
- (٣) وقوله: وإن بنا لو تعلمين لغلة
وقوله: ألم تر أن النعل يتبع إلفه
وقوله: وأعلم أنني وأبا حميد
أريد هجاءه وأخاف ربي
إليك كما للحائث غليلُ
كما عامرٌ واللؤم يأتلفانِ
كما النشوان والرجل الخليمُ
وأعلم أنه عبد لثيمُ
وإن كانت ما المصدرية توصل بجملة اسمية كما للمصنف لم يبق في شيء من ذلك شاهد.
- (٤) عبد الودود:

- الفارسي ربما لن تدخلا
في ربما الجامل ما بنكرة
هو لها مبتدأ والجاملُ
إذا جر مولانا علينا جريرة
- في جملة إسمية وأولا
موصوفة بجملة مقدرة
خبره وذاك هو الحاصلُ
صبرنا على أنا كرام دعائمُ

٤٣٠. بعد كما مضارع قد ينتصب وبما قلّ قليلاً مثل رب
(بعد كما مضارع قد ينتصب^(١)) لشبهها بكي في المعنى لا أن أصلها كيا^(٢)،
قال^(٣): وطرفك إذ ما جئتنا فاحبسّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر^(٤)
(وبما قلّ قليلاً مثل رب) على الأشهر، خلافاً للأكثر، كقوله:
ولئن صرت لا تُخیر جواباً لبما قد ترى وأنت خطيبُ
٣٨١. وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل
(وحذفت رب) لفظاً (فجرت) منوّة (بعد بل) قليلاً كقوله:
بل مهمه قطع بعد مهمه عمي الهدى بالجاهلين العمه
وقوله: بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشتري كتانه وجهرمه
(والفا) بأكثرى كقوله:
فمثلك حبل قد طرقت ومرضعاً فألهيتها عن ذي تائم مُعيل

(١) ونصب كما للمضارع فيه إعمال عامل الاسم في الفعل وهو محذور عندهم*، ولا ينتقض بكون كي تنصب المضارع ونجر الاسم؛ لأن نصبها إذا كانت مصدرية وجراها إذا كانت تعليلية، فإن قلت: لا يرد ما ذكرته إذن لأن نصبها عند التعليل وجراها عند التشبيه قلت: قد مر أن الكاف التعليلية نجر الاسم. دمايني.

* ولأنه حينئذ فيه فساد من جهة الإعراب وهو نصب الكاف ومن جهة المعنى وهو أنه لا يمكن أن ينظر مع حبس طرفه.

(٢) قال في التسهيل: وقد يحدث في الكاف معنى التعليل، وربما نصبت حينئذ مضارعاً لا أن أصلها كيا.

(٣) وزعم أبو محمد الأسود أن أبا علي حرف هذا البيت والصواب فيه:

- | | |
|------------------------------|------------------------------|
| إذا جئت فامنح طرف عينك غيرنا | لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر |
| كما قبيل يحسبوا مختلف | فيه فقال الفارسي فاعرفوا |
| الأصل كيا ثم منها حذفوا | قال ابن مالك وذا تكلف |
| بل كاف تعليل وما تكفكف | ونصبت لشبه كي لا تقفوا |
| اسمع حديثاً كما يوماً تحدّثه | عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا |
- (٤) وقال:

وقوله: فحُورٍ قد لهوت بهن عَيْنٍ نواعم في المروط وفي الرياطِ
(وبعد الواو شاع ذا العمل) كقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي
وندر بدونهن كقوله:

رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلُهُ كدت أقضي الحياة من جَلَلُهُ
وليس الجر بهن على الأصح^(١).

٣٨٥. وقد يُجَرَّ بِسَوَى رَبِّ لَدَى حَذَفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مَطْرِدًا
(وقد يجر بسوى رب) من الحروف (لدى حذف وبعضه يرى) غير مطرد مقصورًا
فيه على السماع كقول رؤبة وقد قيل له: كيف أصبحت؟ خير عافاك الله، وقوله:

إذا قيل أي الناس شرُّ قَبِيلَةٍ أشارت كليبٌ بالأكفِ الأصابع^(٢)
وقوله: وكريمة^(٣) من آل قيسِ أَلْفَتْهُ^(٤) حتى تَبَذَّخَ وارتقى الأعلام^(٥)

(١) أما الواو فقالها المبرد والكوفة، ولا ينكر أن يكون للحرف الواحد معانٍ، ويدل لذلك مجيؤها في أول القصائد كقول رؤبة: وقاتم الأعماق... إلخ، فليست للعطف ورد بأنها لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفة لدخل عليها واو العطف كما يدخل على رب، ولا يقال كرهوا اتفاق اللفظين؛ لأنهم أدخلوها على واو القسم، وأما الابتداء بها في القصائد فلا مكان العطف على ما في خاطره مما يناسب بدليل قول زهير أول

قصيدة: دع ذا وعدّ القول في هَرَمٍ خير البداة وسيد الحضر
فأشار بـ«ذا» إلى نفسه، وأما حكاية الخلاف في الفاء وبل فقد وقع في المغني نقلًا عن المبرد في الفاء وبعضهم في بل، لكن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما قالوا: لا خلاف في أن الجر فيها برب محذوفة لا بهما، وأقره أبو حيان في شرح التسهيل. هـ.

(٢) فيه قلب، أي: أشارت الأكف بالأصابع إلى كليب، أو الباء بمعنى مع، أي: أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب.

(٣) الناء للمبالغة.

(٤) أي: أعطيته ألفًا.

(٥) أي: على، أو الأعلام نعت لآل قيس.

وبعضه يرى (مطرذاً) ^(١) بأن وقع بعد لا المشبهة بإن مقرونة بالهمزة، أو في جواب ما تضمن مثله ^(٢)، أو معطوف على ما تضمنه بحرف متصل ^(٣) أو منفصل بلا أو لو، أو في مقرون بعد ما تضمنه بالهمزة أو هلا أو إن أو الفاء الجزائيتين كقوله:

ألا رجل جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت ^(٤)

ونحو: زيد جواباً لمن قال: بمن مررت؟ ونحو: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً، وقوله: ما لمح حب جلد إن هجراً ولا حبيب رافة فيجبرا وقوله: متى عذتُم بنا ولو فئة منا كُفِيتُم ولم تخشوا هواناً ولا وهناً وأزيد بن عمرو؟ جواباً لمن قال: مررت بزيد، وهلا دينار؟ لمن قال: اشتريته بدرهم، وامرر بأبيهم أفضل إن زيدا وإن عمرو، ومررت برجل إن لا صالح فطالح ^(٥).

(١) عبد الودود:

وحذف حرف الجرقيس في عشر	وفي ثلاث بعدها من الصور
لفظ الجلالة عني في القسم	وبعد الاستفهام إن كان بكم
كذلك في جواب ما تضمننا	لمثله عده الأشموني هنا
كذلك في العطف على ما يشتمل	على شبيهه بحرف متصل
أو كان مفصلاً بلا أو لو وزد	إن كان مقروناً بهمز إن يرد
بعد كلام مثله مضمن	كذا بهلاً بعده أو بل إن
أو بعد ف الجواب والحادي عشر	مع كي وأن في تعدي الفعل قر
ولام كي وما عطفته على	خبر ما وليس جرراً قابلاً

(٢) أي: الحرف المحذوف.

(٣) نحو: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُذُّ مِنْ دَابَّهِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ^(١) وَأَخْلَفَ الْإِلَّ وَالنَّهَارَ، وقوله:

أخلى بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومُدمني القرع للأبواب أن يلجا

(٤) كمحدثه: التي تجمع تراب المعدن، وبعده:

ترجّل لمتي وتقم بيتي وأعطيتها الإناءة إن رضى

(٥) أي: إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح، والذي حكاه سيبويه: إن لا صالحاً فطالح، وإن لا صالحاً فطالحاً، وقدّره إن لا يكن صالحاً فهو طالح وإن لا يكن صالحاً يكن طالحاً.

٤٣٤. وَجَوَزْنَ حَذْفَ مَجْرُورٍ زَكْنَ كَقَوْلِهِ قَضَاؤُهَا مِنْهُ وَمِنْ

(وجوزن حذف مجرور زكن كقوله):

وحاجة ما إن لها عندي ثمنٌ ميسورة (قضاؤها منه ومن)

أي: مني.

٤٣٥. وَغَيْرَ مَا زِيدَ أَوْ اسْتَنَى لَعْلَ وَرَبِّ لَوْلَا عَلَّقْنَ بِذِي الْعَمَلِ

(وغير ما زيد) لأن وجوده كلا وجود (أو استنى^(١)) على الأصح لكونه بمعنى

إلا^(٢) (لعل ورب) والكاف (لولا) لأن مدخولهن مبتدأ أصلاً^(٣) (علقن بذى العمل)

من فعل تام اتفاقاً أو ناقص على الأصح^(٤) أو شبهه أو مؤول به أو ما فيه رائحته، نحو:

﴿أَنْفَسَتْ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَقْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، ونحو: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾^(٥) ﴿وَهُوَ الَّذِي

فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ و﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾^(٦)، وكذا الظرف كقوله:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا

(١) مم: عدا إذا يجز في الكلام

وقيل بالعامل مما علّقاً

ومثلها خلا حشا والثاني

(٢) مقابله أنه متعلق به لكن على سبيل النفي، نحو: ما قام أحد حاشا زيد.

(٣) وهو لا يدخل عليه العامل اللفظي.

(٤) ومقابله قول الكوفيين أنها لا تتعلق به، ومنشأ الخلاف هل الناقص دال على الحدث كما للبصريين أو لا

كما للكوفيين، ويرد عليهم بالآية.

(٥) لأنه لا يمكن تعلقه بعجبا لأنه مصدر مؤخر.

(٦) متعلق بها؛ لأن ما من حروف المعنى وهي يتعلق بها المجرور والظرف على قول، وقيل: لا يتعلقان بها،

وقيل: إن نابت عن فعل كأحرف النداء تعلقا بها وإلا فلا.

محض باب:

والخلف في تعلق المجرور بأحرف المعنى من المشهور

٤٣٦. وفصلُ حرف الجرّ بالظرف مُنْعٌ في سعةٍ وفي اليمين متّسعٌ
(وفصل حرف الجرّ) من مجروره (بالظرف منع في سعة) لا في ضرورة كقوله:

رب في الناس موسر كعديم وعديمٍ يخال ذا إيسارٍ
وقوله: إنّ عمرًا لا خير في اليومِ عمرٍو إنّ عمرًا مكثّر الأحزان
وقوله: محلّقة لا يستطيع ارتقاؤها وليس إلى منها النزولِ سبيل
وأنشد على الفصل بالمفعول كقوله:

وإني لأطوي الكشح من دون ما انطوى وأقطع بالخرقِ الهَبُوعِ المُرَاجِمِ^(١)
(وفي اليمين متسع) اختيارًا كاشتريته بوالله درهم.



(١) الهبوع البعير الذي يستعين بعنقه على السير، والمراجم هو الذي يضرب الأرض برجليه.

القسم

وهو مصدر غير جار على فعله^(١).

٤٣٧. ما جملةٌ يُرى مؤكِّداً لما من بعده هو المسمى قسماً
(ما جملة) إنشائية اسمية أو فعلية (يرى مؤكِّداً لما من بعده)^(٢) من جملة غير تعجبية
(هو المسمى قسماً) ويميناً وإيلاءً وحلفاً وألّةً.

٤٣٨. وهو صريحٌ وسِواءٌ ويُرى ذا خبرٍ أو طلبٍ كعمراً
(وهو) ضربان (صريح) وهو ما يعلم بمجرد نطقك به كونك مقسماً^(٣) (وسواء)
وهو ما ليس كذلك (ويرى) أي: كل منهما (ذا خبر^(٤)) وهو ما يتعلق به البر والحنث
كحلفت وأنا حالف، وقال:

تعشّ فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من ياذب يصطحبان^(٥)
(أو) ذا (طلب كعمر) أي: عمرتك الله ونشدتك الله^(٦) هل كان كذا، والمغاربة لا يسمون
هذا قسماً بل استعطافاً؛ لأن القسم يتعلق به البر والحنث، ولا يتحقق ذلك إلا فيما يدخله
الصدق والكذب^(٧).

(١) لأن قسم بمعنى حلف غير مسموع. وأولاه حروف الجر لأن بعضها لا يدخل إلا عليه كالتاء والواو.
(٢) فخرج بقوله لما من بعده ضريت ضرباً وادرج ادرج؛ لأنه مؤكد لما قبله، وخرج بقوله جملة إن وأخواتها.
(٣) وهو ما لا يخرج عن القسمية أبداً.
(٤) أي: ذا جواب خبر.
(٥) وعليّ عهد الله لأفعلن كذا.
(٦) فهذان الفعلان ليسا بصريحين في القسم بل للنطاق بهما القسم وعدمه، ويعلم القصد بإيلائها اسم الله تعالى.
(٧) واسم الله تعالى مع نشدت وعمرت منصوب على إسقاط الخافض والأصل نشدتك بالله من نشد زيد الضالة إذا طلبها، والمعنى طلبت منك بالله وكذا الأصل عمرتك بالله، أي: ذكرتك به تذكيراً يعمر القلب

٤٣٩. تضمينهم معناه واثقتُ علمَ الله مسندًا وغيره علمُ

(تضمينهم معناه) أي: القسم (واثقت) بلا قيد، كقوله:

واثقتُ مية لا تنفك مُلغيةً قول الوشاة فما ألغت لهم قيلا

(علم الله مسندًا) اتفاقًا، نحو: علم الله لأفعلن^(١) (وغيره علم) على الأصح^(٢) وخرَج عليه قوله:

ولقد علمتُ لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

وقوله: إني علمت على ما كان من حدث لقد أراد هواني اليوم داودُ

٤٤٠. بَعَمَّرَكَ اللهُ بَعَمَّرَ أَتَوْا وهكذا قَعِيدَكَ اللهُ رَوَوْا

(ب) مصدر فعل غير صريح^(٣) مكانه نحو: (عمرَكَ^(٤) الله بعمر) بضم الهاء

وفتحها^(٥) وروي بهما قوله:

أيها المنكح الثريا سهيلاً عَمَّرَكَ اللهُ كيف يلتقيان

(أتوا وهكذا قعيدك الله رروا) وقَعَدَكَ اللهُ، إلا أن الاسم الشريف معها واجب

النصب على المفعولية على أنها مصدران^(٦) كالحس والحسيس، أو البدلية على أنها

ولا يخلو منه، وحقيقته عمرت قلبك بتذكير الله، ف قيل: عمرتك الله بحذف القلب والتذكير والباء، فحذف مضافان وخافض، لا يفهم إلا هكذا.

(١) كقوله: لم أكن من جناتها علم الله -ه وإني لحرّها اليوم صال

(٢) مقابله قول ابن عصفور: ولا تكون علم للقسم إلا مع اسم الله تعالى ورُدّ بالبيت، وخرَج على أن أفعال القلوب تجاب بها بإيجاب به القسم وذلك لإفادتها التحقيق.

(٣) أي: في القسم.

(٤) عمر الرجل من باب فرح: إذا عاش طويلاً، إلا أن مصدره خالف القياس فأتى بسكون الميم مع فتح العين، والمستعمل في القسم الأول.

(٥) فضمها على أنه فاعل، أي: بتعمير الله إياك، وفتحها على أنه مفعول، أي: سألتك بتعميرك الله، أي: إقرارك له بالبقاء.

(٦) لا فعل لهما، أي: سألتك بمراقبتك الله.

وصفان^(١) كالخل والخليل.

٤٤١. وأبدلوا من فعله المصدر في صريحه أو ما بمعناه يفي (وأبدلوا من فعله المصدر في صريحه) كقوله:

قسماً لأصطبرن على ما سُمِيتني ما لم تسومي هجرةً وصدودا
وقوله: أليّةً ليحيقن بالمسيء إذا ما حوسب الناس طراً سوءاً ما عملاً
(أو ما بمعناه يفي) كقوله:

يميناً لأبغض كل امرئ يزخرف قولاً ولا يفعله

٤٤٢. وبسوى البا طالباً لا تجرراً وخافضاً بغيره الفعل أضمر (وبسوى البا) حال كونك (طالباً) كبالله هل كان كذا (لا تجررن) المقسم به (و) حال كونك (خافضاً) له (بغيره الفعل أضمرن) وجوباً خلافاً للكسائي وابن كيسان في الواو^(٢)، وأما الباء فمعها الوجهان^(٣)، نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ وقوله:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكم أم ليلي من البشر

٤٤٣. وعند حذف الحرف والفعل معا فنصب غير الله حتم فاسمعا كقوله: إذا ما الخبز تأدّمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد^(٤)

٤٤٤. والله جره جوازاً إن حذف فعل وخافض وعوضن ألف

٤٤٥. أو ها أو احكمن بأنه قطع همزته ودونها جرر سمع

(١) أي: سألتك برقيقك الذي هو الله.

(٢) أي: في ظهور الفعل معها، نحو: حلفت والله.

(٣) وإنما كان ذلك لأنها الأصل في هذا الباب، فضلت بثلاثة أمور: دخولها في القسم طلبياً وخبرياً، وكون الفعل معها مذكوراً ومخدوفاً، وكون القسم به ظاهراً ومضمراً.

(٤) وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ (٨١) لَأَمْلَأَنَّ، والحق أقول جملة اعتراضية بين القسم وجوابه، وهو لأملأن.

(والله جره جوازاً إن حذف فعل وخافض^(١)) (و) لكن (عوضن ألفاً) من الخافض المحذوف، نحو: الله لأفعلن (أو ها) بحذف الألف وإثباتها مع وصل همزة أو قطعها (أو احكمن بأنه قطع همزته ودونها) أي: الأعواض الثلاثة (جر سمع) كالله لأفعلن، ولا يشارك في ذلك اسم الجلالة خلافاً للكوفيين، وليس الجر في حالة التعويض بالأعواض خلافاً للأخفش ومن وافقه^(٢).

٤٤٦. وصالحاً للابتدا انصبين وضمّ فا عمر إن شئت إذا لاماً عدم

(وصالحاً للابتدا^(٣) انصبين^(٤)) بفعل مقدر بعد حذف الباء كقوله:

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

(وضم فا عمر إن شئت إذا لاماً عدم) وإلا فالفتح.

٤٤٧. وجرّ بالبا وأضفه وأضف أيمن الله وفيه قد ألف

٤٤٨. أيمن أيمن كذا وإيمن أيمن أيمن أيمن إم إم من

٤٤٩. وإم ثلث وافتح الهمز وزد هيم وتثليث من وم يرد

(و) حيثئذ (جر^(٥) بالبا) كقوله:

رُقِّي بعمركم لا تهجرينا ومنينا المني ثم امطينا

(١) كقوله: إن عليّ الله أن تبايعا تؤخذ كرهاً أو تحبيء طائعا

(٢) وهم جماعة من المتأخرين منهم ابن أبي الربيع وابن عصفور، قالوا: إن ذلك شبيه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو، ولا خلاف في أن الجر بالواو. قال المصنف: والأصح أن الجر بالمحذوف وإن كان لا يلفظ به، كما أن النصب بعد الواو والفاء وكى ولام الجحود بأن محذوفة.

(٣) أي: ما كان الابتداء به جائزاً بخلاف ما كان واجبه، نحو: لعمرك، وما كان ممنوعه لتنكيره وإيداله من فعله، نحو: يميناً لنعم السيدان... إلخ، وألية وقسمًا.

(٤) صوابه: ارفعن.

(٥) جوازاً.

(وأضفه) وجوباً مطلقاً^(١) (وأضف ايمن) الموصول الهمزة^(٢) (لله وفيه قد ألف) عنهم حينئذ من اللغات ثماني عشرة (ايمن) بفتحتين (ايمن) بفتحة فكسرة (كذا وايمن) بكسرة ففتحة (ايمن) بكسرة فضمة (ايمن) بفتح الهمزة (ايمن) بكسرها وإيمن بكسرها، وعن الأخفش أن مجرور بياء مقدرة^(٣) (م ام) بكسر الهمزة (من وام ثلث) ميمه مع كسر الهمزة (وافتح الهمز) منه مع الضم خاصة (وزد هيم) كجَير (وتثليث) ميمي (من وم يرد) وليست الميم بدلاً من الواو^(٤) ولا أصلها من خلافاً لزاعمي ذلك^(٥)، ولا أيمن جمع يمين خلافاً للكوفيين^(٦).

٤٥٠. وربما إلى الذي أضيف والكاف والكعبة لا تحيفا
(وربما إلى الذي أضيف) كقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وايمن الذي نفس محمد بيده»
(والكاف) كقول عروة بن الزبير: ايمنك لئن ابتليت لقد عافيت ولئن أخذت لقد أبقيت
(والكعبة لا تحيفن) نحو: أيمن الكعبة.

-
- (١) أي: مع اللام أو دونه إما إلى الظاهر وإما إلى المضمّر. الدمايني: ومعناه عند البصريين البقاء.
(٢) بدليل: فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم وفريق لايمان الله لا ندرى
(٣) واعترض بأنه محذوف من ايمن ولم يستعملوه إلا مبتدأ. دمايني.
(٤) فإنها لو كانت كذلك لوجب فتحها كما في التاء، ولأن إبدال الميم من الواو لم يحفظ إلا في فم وفيه خلاف.
دمايني.
(٥) وزعم الزمخشري أنها المستعملة في مَنْ ربي، ويرده أن الأشهر في تلك أن تختص بالرب، وأما رواية الأخفش من الله فشاذة.
(٦) وحجتهم أن همزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة وأن أفعل لا يأتي مفرداً، واحتج غيرهم بوصل همزته وكسرها وبجواز فتح ميمه، ولو كان جمع يمين لما وقع شيء من ذلك، وأجاب الكوفيون عن وصلها بكثرة الاستعمال وبأن الأخفش حكى قطعها. دمايني.
* ورد بأنك وأصبع.

٤٥١. وَيُبْتَدَأُ بِالنَّذْرِ إِيلَاءً وَقَرَّ عَلَيَّ أَوْ لَكَ عَنْ اللَّهِ خَبَرٌ

(ويبتدا بالنذر^(١)) حال كونه (إيلاء) كقوله:

علي إلى البيت المحرم حجةً أُوفِّي بها نذري ولم أنتعل نعلًا^(٢)

(وقر علي أو لك عن الله) مقسمًا به (خبرًا) كقوله:

نهى الشيبُ قلبي عن صبا وصباية ألا فعلني الله أوجد صابيا

وقوله: لك الله لا أُلْفَى لعهدك خائنًا فلا تك إلا مثل ما أنا كائن^(٣)



(١) ومعنى كلام المصنف أنه قد يتقدم بين يدي الكلام المقصود بذاته جملة النذر قسمًا فتجانب بها بإيجاب به القسم، وليس المقصود بالابتداء صاحب الخبر؛ لأن النذر هو مجموع الجملة والابتداء جزؤها لا كلها. دما ميني.

(٢) بعده: لقد منحت ليلي المودة غيرنا وإن لها منا المودة والبذلا

(٣) ووجه الكلام أن لك الله معناه لك مني عهد الله أو يمين الله؛ إذ لا يمكن حمل ذلك على ظاهره، وكذلك علي الله تقديره علي عهد الله أو يمين الله.

فصل

٤٥٢. ما أقسموا عليه بالجوابِ دَعَوْا وَصَدَّرُوهُ فِي الْإِيجَابِ
 ٤٥٣. بَانَ وَاللَّامِ فِي النَّفْيِ بَانَ مَا لَا وَذَاكَ اللَّامُ غَالِبًا قُرْنُ
 ٤٥٤. مَعَ مَا مَضَى مُنْصَرَفًا بِقَدْ بِمَا كَرَبَّمَا وَرَبَّمَا
 ٤٥٥. تَلَا الْمُضَارِعُ لِقَدْ وَلَبَّيْمَا وَرَبَّمَا يُرَى الْجَوَابُ قَسَمًا

(ما أقسموا عليه بالجواب دعوا) أي: سمّوه (وصدروه في الإيجاب بانه) مثقلة أو مخففة، نحو: ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ ٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ؛ ونحو: ﴿وَالسَّمَاءَ وَالطَّارِقَ...﴾ الآيات (واللام) مفتوحة، نحو: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًا ١٨﴾ ثُمَّ لَنَزِعَعَنَ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ١٩ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًا ﴿ (وفي النفي بانه) نحو: ﴿وَلَيْنَ زَالَنَّا إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ (ما) نحو: ﴿وَالضُّحَىٰ ١﴾ وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَىٰ ٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ، وقوله:

فوالله ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يومًا وضاق بها الصدر
 (لا) نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ وقوله:
 ردوا فوالله لا دُذناكم أبدًا ما دام في مائنا ورد لوراد
 وبلن ولم قليلًا كقوله:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا
 وقول بعضهم: نعم وخالقهم لم تقم على مثلهم مُنجبة^(١).
 (وذاك اللام غالبًا قرن مع ما مضى منصرفًا بقدر) نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ لَقَدْ عَاقَبْتُكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾

(١) وفي الامتناع بلو ولولا، قال: «والله لولا الله...» إلخ، وقال:

فوالله لو كنا الشهود وغبتُم إذن لملائنا جوف خبرائكم دما

لتقربه من الحال؛ لأن القسم إنشائي، بخلاف المضارع، نحو: ﴿تالله لأكيدن﴾، و(بها) التي (كربها) كقوله:

ولئن فلت هُذيل شباه لبها كان هذيلًا يَفُلُّ
وقوله: فلئن بان أهله لبها كان يؤهل
(وربها) كقوله:

لئن نزحت دار بليلى لربما غنينا بخير والديار جميعُ
ومن غير الغالب: ﴿لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ وقول امرأة من غفار: والله لنزل
رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الصبح فأناخ، وإلا فلا كقوله:

لعمري لنعم الحي جرّ عليهمُ بما لا يواتيهم حصين بن ضمضم
وكذا إذا كان بعيدًا من الحال^(١) عند ابن عصفور كقوله:

حلفت لها بالله حلقة فاجرٍ لنا موافم إن من حديث ولا صالي^(٢)
(وربما تلا المضارع) الماضي في المعنى (لقد) كقوله:

لئن أمت ربوعهمُ يبابًا لقد تدعو الوفودُ بها وفودا
(ولبها) كقوله:

ولئن صرت لا تُخیر جوابًا لبها قد تُرى وأنت خطيبُ^(٣)

(١) لأن قد لا تقربه حينئذ من الحال.

(٢) والجمهور على أن هذا من غير الغالب.

(٣) والصواب لو استشهد على لبها فقط بقوله:

فلئن تغير ما عهدت وأصبحت صدفت فلا بذل ولا ميسورُ
لبها تساعف في اللقاء وليها فرحٌ يقرب مزارنا مسرورُ
ويقول: وقد اجتمعا في قوله: ولئن صرت لا تخير جوابًا... إلخ.

(وربما يرى الجواب قسمًا) محكيًا به الإنشاء، نحو: ﴿وَلِيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾ (١).

٤٥٦. واستغن باللام إذا تقدمت معمول ماضٍ ذي تصرفٍ ثبت
(واستغن باللام) عن قد وأختيها وجوبًا (إذا تقدمت معمول ماضٍ ذي تصرف
ثبت) كقوله:

لعمري لقدما عَضَنِي الجوع عَضَةً فأليت أن لا أَمْنَع الدهر جائعا
٤٥٧. وباستطالةٍ جوازًا قد حُذِف كاللام قَلَّ دونها أن ينحذف
(وبسبب) (استطالة) طويلة أو قصيرة أو متوسطة (جوازًا قد حذف) الحرف
المصدر به في الإيجاب (كاللام) وإن بحالتيها كقولهم: أقسم بمن بعث النبيين مبشرين
ومنذرين وختمهم بالرسول رحمة للعالمين هو سيدهم أجمعين، وكقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
والله الذي لا إله إلا هو هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة، وقوله:

وَرَبُّ السَّمَاوَاتِ الْعَلَى وَبُرُوجِهَا وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا الْمَقْدَرُ كَائِنُ
٤٥٨. (قل دونها أن ينحذف) كقول أبي بكر: أنا والله كنت أظلم منه (٢).

٤٥٨. وَأَنْ يُصَدَّرَ بِإِلَّا فِي الطَّلَبِ أَوْ بِأَدَاتِهِ وَلَمَّا قَدْ وَجِبَ
(وأن يصدر) الجواب (بإلا في الطلب) كقوله:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِلَّا قَلَّتْ صَادَقَةٌ هَلْ فِي لِقَائِكَ لِلْمَحْزُونِ مِنْ طَمَعٍ
(أو بأداته) اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، كقوله:

بَعِيشِكَ يَا سَلْمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ أَيْ غَيْرَ مَا يَرْضِيكَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ

(١) ومنع بعض المغاربة ذلك؛ لأن جملة القسم إنشائية وجملة الجواب خبرية فأنى يجتمعان؟ والمجيزون يقولون: إن جملة ليحلفن خبرية مضمونها حكاية الإنشاء. السالك بن البشير.

(٢) أي: عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: أيها المُنكح الشريا سهيلاً
 وقوله: قعيدك أن لا تسمعيني ملامة
 وقوله: بعيشك هل ضمنت إليك ليلي
 (ولما) بمعنى إلا (قد وجب) كقوله:

قالت له بالله يا ذا البردين
 لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا أَوْ نَفْسَيْنِ
 ٤٥٩. أن تدخل اللام على ما النافية
 أجز وكن في الاختيار نافية
 (أن تدخل اللام على ما النافية) اضطراراً، كقوله:

لعمرك يا سلمى لما كنت راجياً
 حياة ولكن العوائد تُحرقُ (٢)
 (أجز وكن في الاختيار نافية).

٤٦٠. ونافياً مضارعاً مجرداً احذف جوازاً وكثيراً وردا
 ٤٦١. وجود لا زائدة قبل القسم كمثل لا أقسم لا أفعل ذم
 (ونافياً مضارعاً مجرداً) من نون التوكيد (٣) (احذف جوازاً (٤) كثيراً مع وجود
 القسم، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾، وقوله:

أليت حب العراق الدهر أطعمه
 والحب يأكله في القرية السوس

(١) بعده: وهل رقت إليك قرون ليل
 وقوله: بعيشك هل للصب عندك رافة
 (٢) وقوله: أما والذي لو شاء لم يخلق النوى
 (٣) احترازاً من نحو:

تالله لا يُحَمَّدَنَّ المرءُ محْتَبِئاً
 فعل الكرام ولو فاق الوري حسبا
 فإن حذف النافي هنا موقع في الالتباس بالإيجاب، فيمتنع حذفه. دمايني. لأن نون التوكيد قليل لحاقها
 للمضارع المنفي كما يأتي.

(٤) نظم: ويحذف نافي مع شروط ثلاثة إذا كان لا قبل المضارع في قسم

وقليلاً مع حذفه، وحمل عليه قوله:

تنفك تسمع ما حيي ست بهالك حتى تكونه
وقوله: وقولي إذا ما أطلقوا عن غيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل^(١)

(وكثيراً ورد وجود لا زائدة قبل القسم كمثل لا أقسم لا أفعل ذم) ونحو: ﴿فَلَا أَقْسِمُ
بِمَوْقِعِ النَّجُومِ﴾، و﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾، ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾، وقوله:
فلا وأبيك ابنة العامريـ سي لا يدعي القوم أني أفر
وقيل: لا رد لما قبلها.

٤٦٢. وحذف حرفٍ متنفٍ به المضى إن لم يكن لبسٌ به قد ارتضي
(وحذف حرف متنف به المضى إن لم يكن لبس به) بخلاف: والله ما قام زيد، فلا يجوز
حذفه لا لتباسه بالمثبت (قد ارتضي) نحو: والله أكلت ولا شربت، قال:

وإن شئت آليتُ بين المقام م والركن والحجر الأسود
نسيتك ما دام عقلي معي أمدّبه أمد السرمد^(٢)
٤٦٣. واسميةٌ نافٍ لها أن ينحذف بحيث لا لبسٌ به عنهم عُرف
(و) جملة (اسمية ناف لها أن ينحذف بحيث لا لبس به عنهم عرف) كقوله:
فوالله ما نلتُم وما نيل منكمُ بمعتدلٍ وفقٍ ولا متقارب^(٣)

(١) وبعضهم يرى أن النافي حذف ضرورة ولا يقدر قسمًا. قلت: إذا قدر القسم يكون الحذف قياسًا، وإذا لم يقدر لا يكون كذلك، بل لم يثبت لنا بقاطع أنهم حذفوه في غير الجواب، وثبت بالقاطع الحذف في الجواب، فالحمل على ما ثبت أولى، وإن سلم ثبوت غيره في الشعر فالحمل على غير الضرورة أولى، وفيه نظر. دماميني.

(٢) لوجود قرينة لفظية في الأول وهي أن الواو لا تعطف مع إلا بعد النفي ومعنوية في الثاني.
(٣) فما الأولى موصولة وحذفت قبلها أخرى نافية بدليل اقتران الخبر بالباء وبدليل العطف بولا. وقيل: =

٤٦٤. وقرنوا باللام شرطاً سبقاً بقسم ونادراً قد حقاً

٤٦٥. حذف لها وقسم محذوف وزيدها عن بعضهم معروف

(وقرنوا باللام) المسماة بالموطئة والمؤذنة لأنها وطأت الجواب للقسم، أي: مهذته (شرطاً سبق بقسم) ملفوظ به أو مقدر، نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾؛ و﴿لَئِنْ أخرجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾، وقوله:

لمنى صلحت ليقضين لك صالح ولتجزين إذا جزيت جميلاً

(ونادراً قد حقق حذف لها وقسم محذوف) نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، ونحو: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ونحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(١) (وزيدها عن بعضهم معروف) كقوله:

ألمم بزنب إن البين قد أفدا قل الثواء لئن كان الرحيل غداً^(٢)

٤٦٦. وأخرن عن الجواب كل ما عمل فيه وكظرف قدما

(وأخرن عن الجواب كل ما عمل فيه) فلا يقال: والله زيذا لأضربن (وكظرف قدمن) نحو: والله عندك لأجلسن، ونحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَدِيمِينَ﴾ وقوله: رضيعي لبانٍ ثدي أم تحالفاً بأسحَم داج عَوْض لا نتفرق

= المحذوف الموصولة. وقيل: لا حذف وما الأولى نافية والثانية موصولة والواو بمعنى مع والباء زائدة في المفعول، أي: ما نلتهم معتدلاً مع ما نيل منكم.

(١) وقول بعضهم: ليس هنا قسم مقدر والجملة الاسمية جواب الشرط على حد قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشكر بالشكر عند الله مثلاً

مردود بأن ذلك خاص بالشكر، وأما ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾ ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا﴾ الآيتان فيتعين تقدير القسم فيهما.

(٢) وإنما حكم بزيادة اللام لأنه أسهل من حذف جملتين. دمايني. أي: والله لئن كان الرحيل غداً لقد قل الثواء.

٤٦٧. وربما استغنوا بما قد عملا فيه الجواب عنه فيما نُقِلَ
عند غير أبي حيان، نحو: ﴿وَالْتَزَعَتِ غَرْقًا﴾ (١) وَالنَّشِطَاتِ نَشْطًا (٢) وَالسَّيْحَتِ سَبْمًا (٣) فَالسَّيْحَتِ سَبْمًا (٤) فَالْمُدْبِرَاتِ أَمْرًا (٥) يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴿، أي: لتبعثن يوم ترجف الراجفة (١).

٤٦٨. واستغن بالجواب جبر لا جرم عن قَسَمٍ وعن جوابٍ بالقَسَمِ
(واستغن بالجواب) لدليل كثيرًا، نحو: لأفعلن، ولقد فعلت، وفي لزيد قائم
خلاف (٢) (جبر) مقدراً معها كقوله:

قالوا قهرت فقلت جبر لتعلمن عما قليل أينما المقهور
(لا جرم) متضمنة معناه، نحو: لا جرم أنك فاضل (عن قسم وعن جواب بالقسم)
بدليل نحو: زيد قائم والله.

٤٦٩. ومعه ما يجي كجبر لا يجب وجبر دون قَسَمٍ بها أجب
(ومعه (٣) ما يجي كجبر) من أحرف الجواب (٤) (لا يجب وجبر) وكذا أخواتها إلا
إي (٥) (دون قسم بها أجب).

٤٧٠. وراؤها بقلبة قد انفتح وقول من جعلها حرفاً أصح

-
- (١) وأما أبو حيان فقال: إن الجواب قلوب يومئذ، وحذفت اللام للاستطالة ويوم متعلق بالمدبرات.
 - (٢) مبناه هل الأصل الجملة الاسمية فتكون لام ابتداء أو الفعلية فتكون لام قسم.
 - (٣) أي: القسم حينئذ، أي: حين حذف جوابه والاستغناء به عنه.
 - (٤) لكن يكثر، نحو: ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ وقوله:
 - قالوا أبا الصقر من شيان قلت لهم كلاً لعمري ولكن منه شيان
 - (٥) ويتلخص أن حروف الجواب ثلاثة أقسام: قسم لا يستعمل إلا مع صريح القسم وهو إي، وما يغلب استعماله مع القسم صريحاً أو مقدراً وهو جبر وقد لا يكون معه قسم أصلاً، وما هو بخلاف هذين القسمين وهو الباقي فيستعمل مع القسم ودونه والغالب استعماله دونه.

(ورأوها بقلة قد انفتح) إتباعاً (وقول من جعلها حرفاً أصح)^(١) من قول من جعلها اسماً^(٢) مستدلاً بثبوت تنوينها في قوله:
وقائلةٍ أُسَيْتَ فقلت جِر^(٣) أُسَيِّ إِنْني من ذاك إِنَّهُ



(١) مم: جِر الأصح أن تكون حرفاً
لأنه لم يأت مصحوباً بأل
وجاء في الشعر له مقابلاً
إذا تقول لا ابنة العجير
(٢) لمقابلتها بالحرف كقوله:
إذا تقول لا ابنة العُجير
ولتأكيد لها له كقوله:

وَقَلْنَ عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جِرٍ إِنْ كَانَتْ أُبَيْحَتْ دَعَائِرُهُ

(٣) وخرَّج على وجهين أحدهما أن الأصل جِرٍ إِنْ بتوكيد جِرٍ يان التي بمعنى نعم، ثم حذفت الهمزة ثم حذفت همزة إِنْ وخففت، الثاني أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت فنونه تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم، قاله الشلوبين، ويكون قد وصل بنية الوقف، قاله ابن هشام. دماميني.

الإضافة^(١)

وهي لغة مطلق الإسناد^(٢) كقوله:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاريٍّ جديد مشطَّبٍ

واصطلاحاً إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه^(٣).

٣٨٦. نوناً تلي الإعراب أو تنوينا مما تُضيف احذف كطور سينا

(نوناً تلي) علامة (الإعراب)^(٤) وهي نون المثني والمجموع على حدّه وما ألحق بهما

(أو تنوينا) ظاهراً أو مقدراً لأنها يؤذنان بالانفصال، والإضافة تؤذن بالاتصال (مما

تضيف احذف)^(٥) نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَيْ لَهَبٍ وَتَبَّ﴾، وهذان اثنا زيد، ﴿وَالْمُقِيمِي

الصَّلَاةِ﴾، وعشرو عمرو، و(كطور سينا)، ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾^(٦)، ولا تحذف

(١) واصطلاحاً حدها أبو حيان بقوله: نسبة تقييدية* بين اسمين*^٢ توجب لثانيهما الجر أبداً*^٣، وتصح بأدنى

ملاسة، والأصح أن الأول المضاف والثاني المضاف إليه، وثالثها يجوز في كلٍّ كلٌّ، وتجري في المسند

والمسند إليه والبدل والمبدل منه.

*١ لا حكمية كزيد قائم. *٢ ولا ترد الإضافة إلى الجمل لأنها في تأويل الاسم.

*٣ خرج: زيد الخياط. همع.

(٢) كإسناد اسم إلى اسم على جهة الخبرية أو على جهة الإضافة أو إسناد فعل إلى اسم أو إسناد اسم إلى قبيلة

كزيد تميمي أو إسناد جسم إلى جسم.

(٣) أي: التنوين في كونه ملازماً لحالة واحدة أو عوضاً منه على القول به.

(٤) هذا على مذهب من قال: إنه لفظي أو على حذف مضاف.

(٥) ويحذف منه ما فيه من معرّف كالعلمية وآل، وشذ الثلاثة الأتواب وقوله:

تُعْطِي الضَّجِيعَ إِذَا تَبَّهَ مَوْهِنًا مِنْهَا وَقَدْ أَمْنَتْ لَهُ مَنْ تَنْتَقِي

عَذَبَ الْمَذَاقَ مَفْلَجًا أَطْرَافَهُ كَالْأَقْحَوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِي

(٦) يحدث عند الإضافة ثلاثة أمور: لفظي ومعنويان، فاللفظي حذف من الأول وجرّ الثاني، والمعنويان نسبة

بين المتضامنين وإفادة التخصيص والتعريف.

النون التي عليها علامة الإعراب كبساتين زيد وشياطين الإنس^(١).

٤٧١. وقد تُزال منه تاءٌ إن أُمنَ لبسٌ كما في ليت شعري قد زُكِنَ
(وقد تُزال منه تاء) قياسًا عند الفراء (إن أُمن لبس^(٢)) كما في ليت شعري قد زكن
﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ وأبو عذرها^(٣) وقرئ ﴿فَنَظَرُ إِلَى مِيسِرِهِ﴾ و﴿لَاعَدُوا لَهُ عُدَّهُ﴾،
وجعل منه الفراء ﴿وَهُمْ مَن بَعْدَ غَلَبِهِمْ﴾^(٤) وقوله:
إن الخليط أجدوا للبين فأنجروا وأخلفوك عد^(٥) الأمر الذي وعدوا^(٦)

٤٧٢. والنون في الجمع احذف اختياراً ومطلقاً تنحذف اضطراراً
(والنون في الجمع) دون إضافة (احذف اختياراً) قبل لام ساكنة كثيراً^(٧)، وقرئ
﴿أنكم غير معجزى الله﴾ ﴿إنكم لذائقوا العذاب الأليم﴾، ودونها قليلاً كقراءة
الأعمش ﴿وما هم بضارِّي به من أحد إلا بإذن الله﴾، وفي المثني عند الكسائي كقولهم:
قطاً قطاً بيضك ثنتاً وبيضي مائتاً (ومطلقاً تنحذف اضطراراً) وُخرج^(٨) عليه قوله:

-
- (١) نظم: الشكل سابق حرفه أو بعده قولان والمشهور مقترنان
فحجة الأول حذف واو يعد لأنها لو كانت بعد العين لم تحذف الواو وحجة الثاني عدم إدغام لامى طلل
لأنها لو كانت قبل اللام لأدغم في الثاني وحجة الثالث الإعلال في قام.
- (٢) بخلاف شجرة وبقرة ونملة وثلاثة وعشرة.
- (٣) أي: عذرتها، وهي ما تزيله الخاتنة من فرج المرأة.
- (٤) وقيل: غلب مصدر كالطلب.
- (٥) وقيل: جمع عدوة. ابن مالك في المثلث:
- وجانب الواوي يسمى عدوة وشعلة النار تسمى جذوة
ورشوة معروفة والصفوة ما يتتقيه قاصد انتخاب
- (٦) يحذف للإضافة سبعة أشياء: النون بأنواعه الأربعة والتنوين بنوعيه والتاء.
- (٧) لأنه قائم مقام التنوين، والتنوين يحذف لالتقاء الساكنين، كقوله:
- فألفيته غير مستعجب ولا ذاكر الله إلا قليلاً
- (٨) صوابه: وروي.

وقوله: ولسنا إذا تأبون سلماً بمذعني وإما دم والقتل بالحرّ أجدر
لکم غیر آنا إن نسالم نسالم

٣٨٧. والثاني أجّرر وانو من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك والسلام خذا
٣٨٨. لما سوى ذينك واخصص أولاً أو أعطه التعريف بالذي تلا

(والثاني) من المتضايقين (اجرر) بالأول وفقاً لسيبويه لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله، لا بمعنى الحرف^(١) ولا بحرف مقدر^(٢) ولا بالإضافة^(٣) خلافاً لزاعمي ذلك (وانو) معنى (من) بكثرة إذا كان المضاف بعض المضاف إليه وصالحاً للإخبار به عنه^(٤)، نحو: خاتم فضة^(٥) (أو في) بقلة ولذا لم يذكرها إلا ابن مالك تبعاً لجماعة قليلة (إذا لم يصلح إلا ذاك) المعنى بأن كان الثاني ظرفاً^(٦) للأول، نحو: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَتَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾ و﴿يَصْحِي السَّجَنِ﴾ وقال:

من الحور ميسان الضحى بخترية ثقال متى تنهض إلى الشيء تفتر

(١) خلافاً للزجاج.

(٢) خلافاً للسهيلي.

(٣) خلافاً لأبي حيان؛ لأنه لا بد لكل حرف جر من متعلق ولا متعلق هنا.

(٤) قيل: أو لم يصلح وهو رأي ابن كيسان والسيرافي استدلالاً بقوله:

فالعين مني كأن غرب تحطّ به دهماء حاركها بالقتب محزوم
وقوله: كأن على الكتفين منه إذا انتحى مذاك عروس أو صلاية حنظل

ورده ابن مالك بأن الفصل بـون لا يدل على أن الإضافة بمعناها وقد فصل بها ما ليس جزءاً، قال:

وإن حديثاً منك لو تبدلينه جنى النحل في ألبان عوذ مطاغل

(٥) فإن انتفى الشرطان معاً نحو: ثوب زيد وغلامه وحصير المسجد وقنديله أو الأول فقط نحو: يوم الخميس أو الثاني فقط نحو: يد زيد فالإضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلامه أو الاختصاص كما في بقية الأمثلة.

(٦) زماناً أو مكاناً، والمظروف ذاتاً أو معنى.

(واللام) التمليلية^(١) تحقيقاً أو تقديرًا^(٢) (خذا لما سوى ذينك) المعنيين بأكثر شيء لأنه الأصل، ولذا اقتصر عليه الزجاج (واخصص أولاً) من المتضايين بالمنكر الذي تلاه، والمراد بالتخصيص ما لم يبلغ درجة التعريف وخرج عن بحبوحه التنكير (أو أعطه التعريف بـ) المعروف (الذي تلا^(٣)) وهذا النوع هو الغالب في الإضافة، ومنها نوع يفيد تخصيصه دون تعريفه^(٤) وهو نوعان: قسم يقبل التعريف ولكن يجب تأويله بالنكرة، وضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة^(٥) كرب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وقوله: أبا الموت الذي لا بد أني ملاق لا أباك تخوفيني وجاء وحده، وقسم لا يقبله أصلاً، وضابطه أن يكون المضاف متوغلاً في الإبهام^(٦) كغير ومثل إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة^(٧)

(١) صوابه الملكية.

(٢) تحقيقاً حيث يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقديرًا حيث لا يمكن النطق بها، نحو ذي مال وعند زيد ومع عمرو، وامتحان هذا بأن تأتي مكان المضاف بها يرادفه أو يقاربه، نحو: صاحب ومكان ومصاحب. تصريح.

(٣) أحمد حبيب الله:

تقليل الاشتراك أي في النكرات يدعو بالتخصيص في عرف النحاة
ورفع الاحتمال في المعارف توضيحها في عرف كل عارف

(٤) وظاهره أن هذا النوع باق على المصنف ويمكن دخوله في قوله: واخصص أولاً.. أي: بالمتكر أو ببعض المعرف أو أعطه التعريف ببعضه.

(٥) وهذا النوع مرجعه السباع.

(٦) وبيان الإبهام أنك إذا قلت: غير زيد فكل شيء إلا زيداً غيره، وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحداً واشتركا في وصف من الأوصاف، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر.

(٧) وفقاً للزجاج، وقال سيبويه: لا تعرف ولا تخصص؛ لأنها بمعنى الوصف أي: مغاير ومماثل، واحتج بقوله تعالى صالحاً غير الذي كنا نعمل، واحتج الزجاج بقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الآية ورده سيبويه بأن الذين غير معرفة لأن آل فيه جنسية، واحتج أيضاً بقوله:

يا رب إما تخرجن طالبي في مقنب من تلکم المقانب
فليكن المغلوب غير الغالب وليكن المسلوب غير السالب

لا كمالهما من كل وجه^(١) كالغراب مثل الغراب والحركة غير السكون^(٢)، وقسم لا يقبل شيئاً من ذلك وإليه أشار بقوله:

٣٨٩. وإن يشابه المضاف يفعلُ وصفاً فعن تنكيره لا يُعزَلُ
(وإن يشابه المضاف يفعل) بأن كان للحال أو للاستقبال^(٣) (وصفاً) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة^(٤) (فعن تنكيره لا يعزل) بالإضافة لوقوع مجروره منه موقع مرفوعه ومنصوبه من الفعل^(٥)، ولذا دخلت عليه رُب ووقع حالاً ونعتاً لنكرة.

وقال سيبويه: غير الغالب بدل من المغلوب ورد بأن البدل بالمشق قليل، ولو سلمنا البدلية فيه قلنا: غير الذي كنا نعمل بدل من صالحاً فتكافأت الحجتان.

م: قد مُنِع التعريف غير أبدا	في الجمع ذا عن المبرد بدا
وهو إذا وقع بين الضدِّ	فذلك التعريف فيه مُجْدِي
مثاله المضاف للمغضوبِ	وكقريض الشاعر المطلوبِ
يا رب إما تخرجن طالبي	في مقنب من تلکم المقانبِ
فليكن المغلوب غير الغالب	وليكن المسلوب غير السالب
عن ولد الزجاج ذا الحكم خذ	وذا عليه مشكل غير الذي
وقوله قال به السيرافي	وذاك في الأشموني غير عاف

(١) قال اللقاني: أي: لأن صفات المخاطب المشتمل عليها معلومة، فإذا أريد ثبوت كمالها لشخص أو ثبوت أضدادها كلها لشخص فقد تعين. يس.

(٢) كافية:	وغير هذا الوصف إن أضيفا	إلى معرف ينل تعريفا
إن لم يكن ملازم الإبهام	مقدر الشيوع في الأفهام	
كغير إن لم يك بين اثنين	تنافيا كالصعب غير الهين	
وغالبًا حسب ومثل مع ما	ضاهما التنكير فيها لزما	
وعبد بطنه قليلاً نكراً	وذا على واحد أمه جرى	
كل لرب ابن وأمه وكم	شاة وسخلها بتكير حَكَم	

(٣) صوابه: في كونه وصفاً عاملاً.

(٤) وأوزان المبالغة.

(٥) صوابه: مرفوع الفعل ومنصوبه منه، أي: الفعل، أي: فكما أن الفعل لا يعرف ولا يخص بمرفوعه ومنصوبه فكذلك الوصف لا يعرف ولا يخص بمجروره.

٣٩٠. كَرُبَّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مَرُوعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ^(١)
الآن أو غداً^(٢)، قال:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
وَهَذَا بَلَغَ الْكَعْبَةِ ❁، وقوله:

فَأَتَتْ بِهِ حُوشُ الْفُؤَادِ مَبْطَنًا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهُوَجْلِ
فخرج بمشابهة المضارع اسم التفضيل^(٣) خلافاً للكوفيين^(٤) والصفة التي بمعنى الماضي
خلافاً للكسائي^(٥)، قال:

لئن كنت قد بُلِّغْتَ عني خيانة لمُبْلِغِكَ الْوَاشِي أَغْشُ وَأَكْذِبُ
وبكونه وصفاً المصدرُ المقدرُ من أن والفعل خلافاً لابن برهان^(٦)، كقوله:

- (١) صوابه: شروب العسل؛ ليمثل لوزن المبالغة ويسلم من تكرير المثال للصفة المشبهة.
- (٢) ومحل قوله غداً في غير الصفة المشبهة؛ لأنها للاستمرار، ومثلها مروع القلب؛ لأن اسم المفعول إذا أضيف إلى مرفوعه كان صفة مشبهة.
- (٣) لأن الضابط في هذا المضاف الذي لا يعرف بالإضافة عند سيبويه شيان: كونه مضافاً إلى معموله فاعلاً كان أو مفعولاً، ولذلك اشترطت مشابهته للمضارع أي: فيكون عاملاً، وفصله بضمير مقدر ولذلك اشترطت وصفيته؛ لأن الوصف لا يجز فاعله بالإضافة بل لا بد من كون فاعله ضميراً مستتراً إن أضيف إلى فاعله الظاهر، فخرج اسم التفضيل بالأول لأنه لا يضاف إلى معموله، نحو: رأيت زيدا أفضل القوم وخرج المصدر بالثاني؛ لأنه إذا أضيف إلى فاعله لم يقدر ضميره، نحو: ضربك.
- (٤) مستدلين بقولهم: مرتت برجل أفضل القوم، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة، والمخالف خرج ذلك على البدلية. تصريح.

- * وبالقياس لأن الشيء لا يتعرف بالإضافة إلى نفسه ورد بأنه ليس مضافاً إلى نفسه بل مثل يد زيد.
- (٥) مستدلاً بقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه، إذ لو لم يكن الوصف عاملاً في ضمير رمضان لكانت إضافته إليه محضة لأنه إضافة وصف إلى غير معموله، ويفيد التعريف مع أن رب لا تجز معرفة، وقد يجاب بأنه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيتها، فاسم الفاعل غير ماض تنزيلاً، وقوله لن يصومه ولن يقومه أي: لن يحوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة، أو لن يعيش إلى صيام مثله وقيامه كما في الصبان، وبأن الضمير ظرف في الأصل.
 - (٦) قياساً على الصفات، ورد بعدم وجود الضمير الفاصل وبأن هذا المصدر معرفة كما تقدم في الموصول وبالسماح كما في البيت.

إِنَّ وَجدي بك الشديدَ أَراني عاذراً فيك من عهدتُ عَذولا
والواقع مفعولاً لأجله خلافاً للرياشي^(١).

٣٩١. وذِي الإِضافةُ اسمُها لفظيةٌ وتلك محضةٌ ومعنويةٌ

(وذِي الإِضافة) الأخيرة (اسمها لفظية) وغير محضة ومجازية؛ لأنها في تقدير الانفصال وفائدتها راجعة إلى اللفظ^(٢) بتخفيف^(٣) أو تحسين^(٤) (وتلك) الإِضافة المتقدمة (محضة ومعنوية) وحقيقية؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال^(٥) وفائدتها راجعة إلى المعنى وذلك هو الغرض الأصلي من الإِضافة^(٦).

٤٧٣. أنواعها هنا بذين قد خَصَّصَ على سوى النوعين في التسهيل نصّ

٤٧٤. مشبَّهاً إضافةً أَلْذَعِما إلى الذي خَصَّصَ أو المسمّى

٤٧٥. للاسم والصفة للذي وُصِفَ بها وعكسُ ذاك هكذا أَلِفَ

٤٧٦. إضافةً الملغى إلى ما اعتُبرَ والعكسُ هكذا اعتُبرَ ما اعتُبرَ

(أنواعها هنا بذين) النوعين (قد خَصَّصَ على سوى النوعين في التسهيل نصّ^(٧))

(١) قياساً على الحال والتمييز كجئت طلب العلم؛ لأن كلاً من الثلاثة في المعنى في جواب سؤال مقدر، ورد بعدم الضمير.

(٢) علة التسمية لفظية، وقوله: في تقدير الانفصال... إلخ علة لتسميتها غير محضة، وأما تسميتها مجازية فعملها في شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الأصلي. صبان.

(٣) هو حذف التنوين ظاهراً أو مقدراً كحواج البيت، وحذف النون نحو: ضارباً زيد، والتحسين كجر ما بعد الصفة المشبهة مما فيه أل لأنه أحسن من الرفع والنصب.

(٤) خاص بالصفة المشبهة وأما التخفيف فيقع في الكل.

(٥) علة تسميتها محضة، وقوله: وفائدتها... إلخ علة لتسميتها معنوية، وقوله: وذلك هو الغرض الأصلي... إلخ علة تسميتها حقيقية.

(٦) أي: التعريف والتخصيص.

(٧) أي: لكن نص في التسهيل على سبع.

مشبهاً) بالمحضة (إضافة الذُّعْم إلى الذي خص) كيومئذ^(١) وحيثُذ، وقوله:
 فقلت انجُوا عنها نجا الجلد^(٢) إنه سِيرُضِيكُمَا منها سنَامٌ وغَارِبُهُ
 (أو) إضافة (المسمى للاسم) كشهر رمضان وسعيد كرز (والصفة للذي وصف بها)
 كقوله: إنا محيوك يا سلمى فحيينا وإن سقيت كرام الناس فاسقينَا
 (وعكس ذلك) وهو إضافة الموصوف إلى الصفة أو ما يقوم مقامها كمسجد الجامع
 وقوله: علا زيدنا^(٣) يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمانى^(٤)
 (هكذا أُلِف^(٥) إضافة الملغى إلى ما اعتبر) نحو: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ وقوله:
 إلى الحول ثم اسم السلام عليكمَا ومن ييك حولًا كاملاً فقد اعتذرُ
 ونحو: ﴿سَجَّ اسْمَ رَبِّكَ﴾^(٦) (والعكس هكذا اعتبر ما اعتبر) وهو إضافة المعتبر إلى
 الملغى قال:

أقام ببغداد العراق وشوقه لأهل دمشق الشام شوقٌ مُبرِّحٌ^(٧)

- (١) أصله يوم إذ وقع كذا، فالأول عام والثاني مقيد.
- (٢) ووجه عموم الأول على الثاني تنكير الأول وتعريف الثاني.
- (٣) أصله زيد صاحبنا فحذفت الصفة وأضيف إلى ما يقوم مقامها.
- (٤) وكزيد الخيل، وقوله:
- (٥) فإن قريش الحق لن تتبع الهوى ولن يقبلوا في الله لومة لائم
 وقوله: كبكر مقانة البياض بصفرة.. إلخ بالإضافة. سأل أبو دلف أبا سعيد الضرير: أخبرني عن البكر
 أهى المقانة أم غيرها؟ فقال: هي هي، فقال: أضيف الشيء إلى نفسه؟ فقال نعم، قال الله تعالى: ﴿وَلَدَارُ
 الْآخِرَةِ﴾ والدار هي الآخرة بدليل ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾، قال: أريد أشهر من ذلك، فأشده لجري:
- (٦) يا صَبِّ إن هوى القيون أضلكم كضلال شيعة أعور الدجال
 بناء على أن الاسم غير المسمى. وبه فسر قوله تعالى: مثل الجنة التي وعد المتقون، وقيل: مثل الجنة أي:
 وصفها المشترك بين داخلها.
- (٧) قيل: إن وجه إلغاء الثاني أن العراق حيث أطلق فالمراد به بغداد، فيكون لا فائدة في إضافتها إليه لأنها
 هو في الإطلاق، والصحيح أن وجه إلغائه كون إضافتها إليه لا مفهوم لها؛ إذ لا تعلم بغداد سوى بغداد
 العراق، وبدليل استشهاد الدماميني هنا بقوله:

٣٩٢. ووصلُ أَلْ بذَا المضافِ مُغْتَفَرٌ إِنْ وُصِلَتْ بالثانِ كالجعدِ الشَّعَرُ
٣٩٣. أو بالذِي له أَضِيفَ الثاني كزِيدُ الضاربِ رأسِ الجاني
- (و^(١) وصل أَلْ بذَا المضاف) المشابه يفعل (مغتفر إن وصلت بالثان كالجعد الشعر^(٢))
- وقوله: أَبَانَا بها قَتَلَى وما في دِمَائِهَا شفاء وهن الشافياتِ الحوائِمِ^(٣)
- (أو بالذِي له أَضِيفَ الثاني كزِيدُ الضاربِ رأسِ الجاني)^(٤)، وقوله:
- لقد ظفر الزوراءُ أَفْقِيَةَ العدا بما جاوز الآمالِ م الأسر والقتلِ
- أو بما أَضِيفَ إلى ضميره الثاني خلافاً للمبرد كقوله:
- الودُّ أَنْتِ المستحقة صفوه مني وإن لم أَرَجْ منكِ نوالا
٣٩٤. وكونُها في الوصفِ كافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنًى أو جمعاً سبيلَه اتَّبَعَ
- (وكونها في الوصف كاف) عن كونها في غيره (إن وقع مثني) كقوله:
- إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي المستوطنا عدنِ فَإِنني لست يوماً عنها بِغْنِيٍّ^(٥)
- (أو جمعاً سبيلَه اتبع^(٦)) كقوله:

-
- فلو بلغت عوا السماكِ قبيلة لزادت عليها نهشل وتعلَّتْ
- لأن البيت لا يصح للمعنى الأول لأن السماك حيث أطلق لا تراد به العواء.
- (١) صوابه: فوصل... أي: فبسبب كون ذي الإضافة غير محضة فوصل أَلْ ... إلخ.
- (٢) وإنما اشترطت أَلْ في المضاف إليه مع الصفة المشبهة التي هي الأصل لأن رفع قبح نصب ما بعدها بالإضافة لا يحصل إلا حينئذ لعدم نصب النكرة على التمييز بالصفة المشبهة، وحمل اسم الفاعل عليها، وأيضاً ليكون دخول أَلْ على المضاف الذي هو خلاف الأصل للمشاكلة. صبان.
- (٣) قبله: نفلقها مَنْ^(*) لم تنله سيوفنا بأسيانا هام الملوك القمام
- * أباه: إعرابه ها حرف تنبيه ومن تعزى للاستفهام عند من فطن
- (٤) لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أَلْ أكثر من مضاف واحد، فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني. صبان.
- (٥) وقوله: خليلي ما إن أنتما الصادقا هوَى إذا خفتما فيه عذولاً وواشيا
- (٦) ولهذا الوصف ست صور لأنه إما أن يكون مفرداً، نحو: الضاربك، أو تشية نحو: الضاربك، أو جمعاً =

ليس الأخلَاء بالمصغى مسامعهم إلى الوشاة وإن كانوا ذوي رحم
وقوله: فَعُجَّ بِهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنْزَلَةً وَالطَّبِيبِي كُلُّ مَا التَّائْتُ بِهِ الْأُرْزُ
وأجاز الفراء فيه ذلك مضافاً إلى المعارف مطلقاً^(١) ووافقه المبرد والرَّمَانِي فِي الضمير.

٤٧٧. وَسَبَقَ مَا لِلثَّانِ مَعْمُولًا حَصَلَ أَمْنَعُ وَلَا تَعْبًا بَمَنْ فِيهِ عَذْلُ

٤٧٨. إِلَّا إِذَا بِالْأَوَّلِ النَّفْيِ قُصِدَ أَضِيفَ لِأَدْنَى سَبَبٍ لَهَا وَوُجِدَ

(وسبق ما للثان معمولاً حصل) غير ظرف أو مجرور كقوله:

وإلا أكن كُلَّ الشجاع فإنني بضرب الطلّ والهام جدّ عليم

(أمنع)^(٢) ولا تعباً بمن فيه عدل) كالكسائي في إجازته أنت أخانا أول ضارب (إلا إذا
بالأول النفي قصد)^(٣) كقوله:

فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرِ مُلْغٍ تَوَلَّهَ وَلَا تَتَخَذُ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا

ونحو: ﴿عَلَى الْكَافِرِينَ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وقوله:

= نحو: الضاربوك، وفي كل هذه الثلاث إما أن يكون معرفاً أو منكرًا، فإن كان مفردًا معرفًا فقال سيويه:
إن محل الضمير معه محل نصب لفقد شروط مجيء أل فيه مع الإضافة، خلافاً للرمانى والمبرد زاعمين أنه
في محل جر لا غير، وإن كان تشنية أو جمعاً معرفين فقال سيويه: إن فيه معهما الوجهين: الجر على أن النون
حذفت للإضافة والنصب على أنها حذفت لتقصير الصلة، وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم إلى أن
الضمير فيهما في محل خفض، وإن كان منكرًا في أحواله الثلاثة فقال سيويه: إن محله محل جر لحذف النون
والتنوين، وقال الأخفش وهشام: محله محل نصب لا غير كما يأتي أن المفعولية محققة وشاهد الإضافة
محتمل لأن النون يمكن أن تكون حذفت لصون الضمير عن الانفصال.

(١) إجراء لسائر المعارف مجرى المعارف بآل.

(٢) لأن المضاف إليه معرف للمضاف ومتم له كالصلة للموصول، فكما لا يتقدم معمول الصلة على
الموصول لا يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف، لأنه من تمام الكلمة وتقدير معموله يؤذن بتقدمه
وهو لا يتقدم لأن آخر الكلمة لا يتقدم على أولها. ابن البشير.

(٣) لأن اعتماده على النفي يقويه حتى يعمل فيما قبله لاختصاص النفي بالأفعال، وذلك مشروط بأن صح أن
يخلغ غيراً المضارع مع حرف نفي، فلو قلت: جاء غير ضارب زيداً لم يجوز تقديمه.

إِنَّ امرءًا خصني عمداً مودته على التَّنائي لعندي غير مكفور^(١)
 أضف لأدنى سبب لها وجد) نحو: ﴿عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾، وقوله:
 إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في الغرائب^(٢)
 ٣٩٥. وربما أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا ان كان لحذفٍ مُوهَلاً
 (وربما أكسب ثان) من المتضايقين (أَوَّلًا تَأْنِيثًا)^(٣) وتذكيراً^(٤) (إن كان) الأول

- (١) وفي الآية والبيت الأخير دعا إلى عمله في المتقدم داعيان وهما قصد النفي بالمضاف الأول وكون المعمول ظرفاً أو مجروراً.
- (٢) بعده: وقالت سماء البيت فوقك مُنْهَج ولما تيسر أحبالاً للركائب
- (٣) ومن الغريب كون الأول يكسب الثاني التذكير، قال:
 يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل
 فبردى مؤنث وذكر صفته التي هي يصفق لأنه اكتسب التذكير من إضافة ماء إليه محذوفاً، وقد يكتسب الثاني من الأول تأنيثاً كقوله:
 فيلى ابن أم إياس أرحل ناقتي عمرو فبلغ حاجتي أو تزحف
 ملك إذا نزل الوفود ببابه نزلوا موارد مزبد لا ينزف
 ولا يبعد حمله على الضرورة.
- (٤) ففي كلام المصنف اكتفاء خص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب، ويكتسب المضاف من المضاف إليه غيرهما.
 ابن كداه: ثاني المضافين قد يولي أولهما أشياء خذاها بنظم فيه تحريراً
 عَرَفَ وخصَّصَ وخَفَّفَ حَسَنَ وزد ظرفاً وزد مصدرًا كذاك تصديراً
 وضد الإعراب والتذكير ثم هما كذاك جمع وتعظيم وتحقير
 كغلام زيد وكغلام رجل ونحو: ضارب زيد ونحو: زيد حسن الوجه ونحو: كل حين ونحو: جد
 كل الجد، ونحو: علمت أبو من قائم، ونحو: ﴿يَتْلُ مَا أُتِّكُمُ﴾ وقوله: وإذا ما مثلهم بشر، ونحو:
 قطعت بعض أصابعه. وقوله: «ثم هما» أي: التذكير والإعراب، فالتذكير نحو: إنارة العقل مكسوف
 .. إلخ، والإعراب نحو: خمسة عشر زيد، ونحو: وما حب الديار شغفن قلبي، ونحو: بيت الله، وكبيت
 العنكبوت وولد الحجاج. ويرد على قوله الإعراب ... إلخ أن الإعراب في مثاله لمعارضة الإضافة سبب
 البناء لا لاكتساب الإعراب من المضاف إليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة
 عشر. صبان.

(لحذف موهلاً^(١)) بأن كان بعض الثاني^(٢) أو كبعضه^(٣) كقطعت بعض أصابعه، وقرئ ﴿تلتقطه بعض السيارة﴾ وقوله:

طول الليالي أسرع في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي
وقوله: وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا
وقوله: مشين كما اهتزت رماح تسفهن أعاليها مرُّ الرياح النواسم
وقوله: وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم
وقوله: إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
وقوله: رؤية الفكر ما يؤول له الأمل ر معين على اجتناب التواني^(٤)
وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٥).

٣٩٦. ولا يضاف اسم لما به اتَّخذ معنى وأوّل موهماً إذا وَرَدَ
(و)^(٦) لا يضاف اسم لما به اتَّخذ^(٧) معنى) كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع

- (١) ولا يجوز: قامت غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور. أشموني.
- (٢) وليس المراد بكونه بعضاً أنه لفظ بعض بدليل تمثيلهم بقوله: شرقت صدر القناة.
- (٣) والمراد به ما كان وصفاً للمضاف إليه، كقوله: طول الليالي ... إلخ، أو كلاً نحو: ﴿أَلْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ﴾ وعليه يمتنع: اجتمعت أهل البياضة، أو كونه يستغنى عنه بالثاني عند الحذف كما أن البعض كذلك وعليه يجوز اجتمعت أهل البياضة.
- (٤) قد يقال: الأول هنا ليس صالحاً للحذف فلم يوجد الشرط، إلا أن يقال: المراد حذفه مع متعلقاته، وإذا حذف الأول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام إذ يصح أن يقال: الفكر معين.
- (٥) ومقابل التخريج أن الرحمة بمعنى الغفران أو المطر، أو أن قريباً فاعيل بمعنى فاعل، ويجوز فيه عدم التأنيث حملاً على التي بمعنى مفعول* نحو: ﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾، أو أن الرحمة مجازية التأنيث وذكر وصفها ويرده أن تذكير مجازي التأنيث إنما هو عند الإسناد للظاهر لا للضمير.
- * وذكر الفراء أن قريباً الذي لم يكن للنسب التزاموا فيه التذكير للفرق.
- (٦) لما كان الغرض الأصلي من الإضافة إفادة التعريف والتخصيص، فيسبب ذلك ...
- (٧) أي: من غير تأويل فلا يعارض قوله المتقدم: وإن يكونا مفردين فأضف حتماً؛ لأن ذلك مع التأويل، وتأويله كما في هنا، أي: مسمى هذا الاسم.

صفته^(١) لأن الشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه (وأول موهّما) تجويز ذلك (إذا ورد) كسعيد كرز ومسجد الجامع وسحق عمامة بأن المراد مسمى هذا الاسم^(٢) ومسجد المكان الجامع وشيء سحق من جنس عمامة، وخالف الكوفيون فيما إذا اختلف اللفظان محتجين بحق اليقين ودار الآخرة^(٣).

فصل

الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد عنها، وبعض الأسماء تمتنع إضافته كالمضمرات والإشارة وغير أيّ من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام.

٣٩٧. وبعضُ الأسماء يضاف أبداً وبعضُ ذا قد يأت لفظاً مفرداً (وبعضُ الأسماء يضاف أبداً) إما لجملة أو لمفرد مطلقاً^(٤) كقصارى^(٥) وحامدي أو لظاهر^(٦) أو لمضمر أو لجملة فعلية فقط أو للجميع (وبعضُ ذا) الذي يضاف أبداً (قد يأتي لفظاً مفرداً) فقط ككل وبعض وأيّ وهو مضاف معنّى.

٣٩٨. وبعضُ ما يُضاف حتماً امتنع إيلأوه اسماً ظاهراً حيث وقع

٣٩٩. كَوَحْدَ لَبِّي ودوَالِي سَعْدِي وشَذَّ إِيْلَاءُ يَدَيَّ لِبَبِّي

(١) تقدمت صفته أو تأخرت.

(٢) إذا كان الحكم مناسباً للمسمى، فإن كان مناسباً للاسم كان الأمر بالعكس، نحو: كتبت سعيد كرز.

(٣) فأجازوا ذلك دون تأويل، وأوله البصريون بحذف مضاف، أي: حق الأمر الذي هو اليقين ودار المنزل الآخرة.

(٤) راجع إليهما.

(٥) وقد يقال: قصارك بفتح القاف وحذف الألف الأخيرة، وقصر ك بفتح القاف وحذف الألفين. قال:

قصر الجديد إلى بلى والعيش في الدنيا انقطاعه

وعلى لغة قصار بنى الصاحب ابن عباد حيث قال لبعض عماله: عَرَكَ عَرَكَ فصار قصار ذلك ذلك فاحش فعلك فعلك تهادأ هذا، ولحنه من لم يقف على ذلك. دماميني.

(٦) كدو وأولو وأولات.

(وبعض ما يضاف حتمًا امتنع إيلاءه اسمًا ظاهرًا حيث وقع) وهو نوعان: ما يضاف لكل ضمير (كوحده) نحو ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾، وقوله:

قد كنت إذ كنت إلهي وحدكا لم يك شيء يا إلهي قبلكا
وقوله: والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا
وما يختص بضمير الخطاب وهي مصادر مثناة لفظًا ومعناها التكرار، كـ (لبي) بمعنى إقامة على إجابة لك بعد إجابة (ودوالي) بمعنى تداولًا لك بعد تداول (سعدي) بمعنى إسعادًا لك بعد إسعاد ولا يستعمل إلا بعد لبي، وحناني بمعنى تحننًا لك بعد تحنن، وهذا ذيك بمعنى إسراعًا لك بعد إسراع قال:

ضربًا هذا ذيك وطعنًا وخضًا حتى نقضي الأجل المقضي
وقال: أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض
وقال: إذا شق جيب شق بالجيب برقع دواليك حتى كلنا غير لابس
وقول الأعلام إن الكاف بعدها لمجرد الخطاب^(١) مردود بقولهم: حنانيه^(٢) ولبي زيد وبحذف النون لأجلها ولم يحذفوها من ذينك وتينك، ولأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحروف^(٣) (وشذ) إضافة لبي إلى ضمير الغائب كقوله:

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون

لقلت لبيه لمن يدعوني

كما شذ (إيلاء يدي للبي^(٤)) في قوله:

- (١) ولذا تعرب دواليك حالًا لتتكبرها عنده.
- (٢) فتعين أن تكون اسمًا لقيام الاسم مقامها؛ لأن الاسم إنما يقوم مقام مثله. تصريح.
- (٣) الجواب عن الأولى أن حنانيه ولبي زيد شاذان فلا يصلحان للمرد، وعن الثانية أن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلام في نفس المسألة وكما في اثني عشر، وإنما لم يحذف في ذينك وتينك لالتباس المفرد.
- (٤) الأصل لبين لك، واللام لتبين المفعول، مثلها في سقيا لك، فحذفت اللام فأضيف، فحذفت النون إسراعًا للجواب، وهكذا يقال في البواقي.

دعوت لما نابني مِسُورًا فلبّي فلبّي يدي مسور
وفيه رد على يونس في زعمه أنها مفرد قلبت ألفه ياء لأجل الضمير كما في على ولدى
والى^(١).

٤٧٩. والأكثر انتصابٌ وحدَ ووُجدَ في غالبٍ مذكراً ومنفردٍ
(والأكثر انتصاب وحد) على الحال أو على الظرف^(٢) (ووجد في غالب مذكراً
ومنفرد)، وسمع: قبضت كل درهم على وحدته أو على حدته.

٤٨٠. وقد يُجرّ بنسيجٍ وعلى جُحيشٍ ان ثنّيته فقلاً
(وقد يجر بنسيج) وقريع كهو نسيج وحده^(٣) قال:

(١) مذهب سيبويه أن لبيك وأخواته مصادر، قال شيخنا: أي: حقيقة، لا أسماء مصادر. وعليه فهي محذوفة الزوائد، وأنها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها، فيقدر في دوايك أنداؤل وسعديك أسعد مضارع أسعد أي: ساعد وأعان، وفي حنانيك أحنن على ما يقتضيه قول الشارح بمعنى تحننا... إلخ، وأحنّ على ما هو الأنسب بلفظ حنانيك، إلا هذاذك ولبيك فمن معناهما، فيقدر أسرع وأقيم لأن فعلهما لم يستعمل، ولا ينافيه قولهم: من ألّب بالمكان إذا أقام لأن أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضي أن ما ذكر فعله كذا قالوا، وكان الحامل لهم على ذلك أن لبيك تشية ثلاثي وألب رباعي، فلا يكون فعلاً له، وهو فاسد لوجود مثل ذلك في سعديك، وعلى أنه يقال: لبّ ثلاثياً بمعنى أقام كما في القاموس، فالتنجه عندي أنه منصوب بفعل من لفظه، نعم ذكر قوم أن معنى لبيك إجابة بعد إجابة وعليه فالناصب فعل من معناه؛ إذ ليس لب وألب بمعنى أجاب. وتجويز سيبويه في هذاذك في البيت وفي: دوايك من قوله: دوايك حتى كلنا... إلخ الحالية بتقدير: نفعله متداولين وهاذين أي: مسرعين، ضعيف للتعريف وأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً، وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام، وفيه عسر. وتجويز الأعلام في هذاذك في البيت الوصفية لضرّباً مردود لذلك*، والجواب عن التعريف أن الأعلام لا يقول إن الكاف اسم مضاف إليه بل حرف خطاب، والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم. تصريح.

* رد بعضهم رداً ثالثاً وهو أن ضرّباً مفرد وهذاذك مثني، ولا يوصف مفرد بمثنى. صبان.

(٢) المصطفى بن منين:

فسيبويه وحد حالاً أعربا ويونس عما سوى الظرف أبى
وقيل هو مصدر من وحدا يحد وحداً حدة كوعدا

(٣) أي: لا نظير له، وكذا قريع وحده.

جاءت به متعجراً ببردِه سفواء تردِي بنسِيج وحدهِ
وقريع وحده (وعلى) كقبضت كل درهم على وحده (جحيش) وعير^(١) يقال: هو
جحيش وحده وعير وحده (إن ثنيته) أو جمعته^(٢) مضافاً إلى ضميريهما (فقللن) ذلك
كجلسوا على وحديهم، وجلسا على وحديهما.

١٠. وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ
١١. إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كِإِذْ مَعْنَى كِإِذْ أَضْفَ جَوَازًا نَحْوَ حِينَ جَاءَ يُبْذُ
(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلِ) الخبرية الاسمية^(٣) أو الفعلية^(٤)، وأما قولهم: إِذَاكَ^(٥)
فالتقدير إِذَاكَ كَذَلِكَ، وأما قوله:

ونطعنهم تحت الحُبا بعد ضربهم بيض المواضي حيث ليَّ العمام^(٦)
فشاذ ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي (حيث^(٧)) وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذْ عَنْ
الإضافة باقية على بنائها على الأصح^(٨) (وما كِإِذْ مَعْنَى) فِي كَوْنِهِ ظَرْفُ زَمَانٍ مَبْهَمًا مَاضِيًا

(١) ومعناها الذم، أي: يستبد برأيه فلا يشارك له في فساد رأيه. ورجيل وحده تحتل المدح والذم.

(٢) جمع سلامة.

(٣) وشرط الاسمية أن لا يكون خبر المبتدأ فيها ماضياً والفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً أو معنى، وقد
اجتمعت الاسمية والفعلية بقسميهما في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية.

(٤) نحو: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾، واجلس حيث زيد جالس، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾،
﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾.

(٥) قال: كانت منازل أَلَفَ عهدتهم إِذْ نَحْنُ إِذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا

(٦) وقوله: أما ترى حيث سهيل طالعا نجماً يضيء كالشهاب لامعا

(٧) وعدم إضافتها لفظاً أندر كقوله:

إذا ريدة من حيث ما نفحت له أتاه بريها خليل يواصله

(٨) مقابلة ما ذهب إليه الأخفش أن الكسرة إعراب والمضاف إليه محذوف والتنوين للتمكين، وحمله على
ذلك أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ صارت معربة، ورد بملازمتها
للبناء وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر، نحو: نهيتك... إلخ* ولأن العرب بنت الظرف المضاف

كإذ^(١) أضف جوازاً إلى الجملتين (نحو) قولك (حين جا نبذ) وجئتكَ يوم الحجاج أمير.

١٠٢. وابنٍ أو أعرب ما كإذ قد أجرياً واختَر بنا متلو فعل بُنيا
(وابن أو أعرب) على الأصل (ما كإذ) وإذا على الفتح حملاً عليهما (قد أجري و) لكن
(اختَر بنا متلو فعل بني) أصالة أو فرعية^(٢) للتناسب أو لشبهه بحرف الشرط^(٣) في جعل
الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره^(٤)، كقوله:

على حينَ عاتبت المشيب على الصُّبا فقلت ألما أصحُّ والشيب وازعُ
وقال: لأجتذبُنَّ منهنَّ قلبي تحلماً على حين يستصين كل حلِيمِ

لإذ، ولا علة له إلا كونه مضافاً إلى مبني، وبأنهم قالوا يومئذاً بفتح الذال منوئاً، ولو كان معرباً لم يجز
فتحه لأنه مضاف، فدل على أنه مبني على الكسر تارة على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وعلى الفتح
أخرى للتخفيف. يس.

وقبله: نهيتك عن طلابك أم عمرو
حنانك أها القلب القريح ستلقى ما تحب وتستريح
مم: كسر إذ عرض لالتقاء الساكنين وهو ذو بناء
والأخفش البناء عنه مالا لأن موجب البناء زالا
ورد أن إذ من المبني عندهم للشبه الوضعي
وأن الافتقار باق معنى* وأن كالمحذوف ما عوضنا
والكسر في أنت إذ صحيح يرد قوله به المشيح
وقد أجاب أن ذي منكسره بعد المضاف كيريد الآخره

كالوصول تحذف صلته لدليل، نحو: نحن الألى ... إلخ.

(١) أي: أضف ما كإذ في المعنى جوازاً إضافة كإضافة إذ في كونها للجملتين.

(٢) كنون الإناث أو نون التوكيد في المضارع.

(٣) لأن حرف الشرط لا يتقوم معناه دون شيئين.

(٤) وذلك أن قمتَ من قولك حين قمتَ قمتُ وإن قمتَ قمتُ كان كلاماً تاماً قبل دخول حين وإن عليه،
ويدخولها عليه حدث له افتقار إليهما وإلى ما بعدهما، فشبه حين وأمثاله بإن وجعل ذلك سبب البناء.

٤٣. وقبل فعلٍ معرَبٍ أو مبتدأ أعرب ومَن بنى فلن يفنداً
(وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب) على الأرجح ^(١) حتى التزمه البصريون، كـ ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَظْقُونُ﴾ وقوله:

ألم تعلمي يا عمر ك الله أنني كريم على حين الكرام قليل ^(٢)
وقوله: إذا قلت هذا حين أسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث ما طلع الفجر
(ومن بنى) كالكوفين والفارسي ومن وافقه ^(٣) (فلن يفند) كقراءة نافع ﴿هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم﴾، وقوله:

تذكر ما تذكر من سليمي على حين التواصل غير دان
٤٤. وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال كهن إذا اعتلى
(وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال) ^(٤) الخبرية خاصة نظراً ^(٥) إلى ما تضمنته من
معنى الشرط غالباً ^(٦) خلافاً للأخفش والكوفين ^(٧) (كهن إذا اعتلى) عليك أخوك،

(١) وهذا على قول من قال: إن علة البناء التناسب وقد زالت.

(٢) بعده: وأني لا أخزي إذا قيل مملق سخي وأخزي أن يقال بخيل

(٣) لأن علة البناء عندهم الشبه بحرف الشرط وهي موجودة.

(٤) أي: الماضية كثيراً والمضارعية قليلاً، وقد اجتمعا في قوله:

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

(٥) علة في وجوب إضافتها إلى جمل الأفعال.

(٦) والاحتراز بغالباً من نحو: ﴿وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾، فإذا فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولا شرطية فيها، وإلا لكان يجب اقتراح الجملة الاسمية بالفاء، وقول بعضهم: إنه على إضمار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة أو نادر من الكلام. ومن ذلك إذا التي بعد القسم، نحو: ﴿والليل إذا يقش﴾ ① ﴿والنهار إذا تجل﴾، ﴿والتجور إذا هوئ﴾. صبان. فهو بدل.

(٧) فأجازوا إضافتها إلى الجمل الاسمية كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية، وفصل ابن أبي الربيع؛ فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم. صبان.

وكذا لما التوقيتية على قول من قال باسميتها^(١)، وما كإذا في كونه اسم زمان مبهماً مستقبلاً
يضاف جوازاً كإذا، وأما نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ وقوله:

إذا باهليّ تحته حنظليّة له ولد منها فذاك المذرّع
وقوله: أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وماشم
وقوله: فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعه بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب
فمؤولات^(٢).

٤٨١. وافتح أو اجررن أو ارفعن ما له أضيف بعض ما تقدما^(٣)
٤٨٢. وهو اسم لا وقل أن يفسرا من جملة مضافها ما أضمر
(وهو اسم لا) التبرئة حكى الأخفش: جئتكم يوم لا حر ولا قر بالأوجه الثلاثة^(٤)
وعلى الجر قوله:

تركتني حين لا مالٍ أعيش به وحين جُنَّ زمانُ الناس أو كلبا^(٥)
(وقل أن يفسر من) أي: في (جملة مضافها ما أضمر^(٦)) كقوله:

(١) الحسن بن زين:

لما كابه أبو بكر أقر والفارسي سماً كإذ وما اشتهر
وهي لدى عمرو الإمام النبه حرف وجود لوجود فعیه

(٢) بأن السماء وباهلي وسقاؤنا فواعل أفعال محذوفة، وأما يوم لا ذو شفاعه ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾
فلتحقق الوقوع نزل منزلة الماضي فصار الظرف من قبيل إذ.

(٣) وهو ما كإذ ونحوها.

(٤) فالفتح على أنه ركب معها، والرفع على أنها عاملة عمل ليس أو مهملة، والجر على أنها مقحمة بين
المضاف والمضاف إليه.

(٥) وقول جرير:

ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين

(٦) من المواضع التي لا تحتاج إلى الرابط الجملة المضاف إليها نحو: يوم قام زيد، وأما قوله:

وتسخن ليلة لا يستطيع بُاحاً بها الكلب إلا هريرا

مضت مائةٌ لعامٍ ولدت فيه عشرٌ بعد ذاك وحِجَّتَانِ^(١)

٤٠٥. لَمْفِهِم اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضِيفَ كَلْتَا وَكِلا

(ل) اسم (مفهم اثنين)^(٢) بالنص أو بالاشتراك، نحو: ﴿كَلْتَا الْجَنَيْنِ ءَانَتْ أَكْلَهَا﴾

وقوله: كَلَانَا غَنِي عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ ونحن إذا متنا أشد تغانيا^(٣)

(معرف^(٤)) أو مختص عند الكوفيين، وحكي: كَلْتَا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدَاهَا، أي: تاركة للغزل (بلا تفرق) بعطف، وأما قوله:

كَلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ وَاجِدَ لَدَيَّ الْمَنَى وَالْأَمْنِ فِي الْيَسْرِ وَالْعَسْرِ

وقوله: كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدِي فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَلَمَاتِ
فمن نواذر الضرورات (أضيف كَلْتَا وَكِلا)^(٥).

٤٨٣. وَاخْتِيرَ لَفْظٌ فِيهِمَا وَأَوْجِبَهُ فِي كَلَاكُمَا كَفِيلٌ صَاحِبُهُ

وقوله: مضت مائة لعام... إلخ فنادر، والصواب في مثل قولك: أعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك أجمع وما تصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد، وأما قوله: جاء القوم بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم: فرخ وأفرخ، والمعنى: جاؤوا بجمعهم، ولو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله:

هَذَا وَجَدَكُمْ الصَّغَارَ بَعِينَهُ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

فكان يصح.

(١) قبله: فمن يك سائلاً عني فإني من الفتیان أيام الحُثَنَانِ*

* الحُثَنَانُ كغراب داء يصيب الإبل.

(٢) فلا يقال: كلا زيد.

(٣) وقوله: إِنْ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِ مَدَى وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

ونحو: قطعت كلا رأس أو رؤوس الكبشين فهذا كله من المشترك، أي: يطلق على اثنين وعلى غيرهما. وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى مفرد بشرط تكرارها، نحو: كلاك وكلاي محسان.

(٤) فلا يقال: كلا رجلين؛ لتأكيدهما معنى، والنكرة لا تؤكد عند البصريين.

(٥) أي: مما يلزم الإضافة للمفرد ظاهراً كان أو مضمراً كلا وكلتا بثلاثة شروط.

(واختبر) اعتبار (لفظ) على اعتبار المعنى (فيهما) نحو: ﴿كَلَّمَا الْجَنَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْلَهَا﴾
وقد اجتمعا^(١) في قوله:

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي
وقوله: إن المنية والحتوف كلاهما يوفي المخارم يرقبان سوادي^(٢)
(وأوجه في) ما إذا نسب لكل منهما ما نسب إلى الآخر بالنسبة إلى صاحبه لا إلى ثالث^(٣)
(ككلاهما كفيل صاحبه)^(٤) وقوله:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا
٤٨٤. وإن تُصَفَّ كُلُّ^(٥) إلى معرف فيبينما الوجهين تخييرٌ قُفي^(٦)
وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾
﴿١٢﴾ لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ﴾، وإلا تعين اعتبار المعنى غالباً، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾، وقوله:

وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطى القنا قوماهما أخوان
و﴿كُلُّ حَزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾، ومن غير الغالب قوله:
جادت عليها كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم

(١) أي: مراعاة اللفظ والمعنى.

(٢) وليس بمتعين لجواز كون يرقبان خبراً عن المنية والحتوف، وما بينهما خبر أو اعتراض.

(٣) بخلاف «كلاهما كفيل زيذا» فيجوز فيه اعتبار المعنى.

(٤) وذلك أنه لو قيل: كفيلاً لزم الجمع بين الثنية والإفراد في آن واحد.

(٥) وهي اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر وأجزاء المعرف المفرد، فبسبب ذلك تضاف إلى المنكر مطلقاً والمعرف جمعاً أو مفرداً بتقدير الجمع بأن تنوى أجزاؤه.

(٦) رعاية لفظ كل وهو الإفراد والتذكير ورعاية معناها باعتبار المراد.

ونحو: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾، وقوله:

إِخْوَتِي لَا تَبْعِدُوا أَبَدًا فَبَلَى وَاللَّهِ قَدْ بَعِدُوا
كُلُّ مَا حَيٍّ وَإِنْ أَمَرُوا وَارِدُوا الْحَوْضَ الَّذِي وَرَدُوا^(١)

(١) تكلم ابن مالك على كل في حال إضافتها لفظاً وسكت عنها إذا قطعت عن الإضافة، وقال أبو حيان: يجوز فيها لها حينئذ اعتبار لفظها واعتبار معناها سواء أضيفت إلى النكرة أو إلى الجمع المعروف، وذهب ابن هشام إلى أنها إن قطعت عن الإضافة وجب اعتبار معناها سواء أضيفت إلى نكرة نحو ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ أي: كل أحد، و﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾، أو جمع معرفٍ نحو: ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾، و﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ أي: كلهم، وإن أضيفت في اللفظ وجب اعتبار ما بعدها إن كان نكرة كما قال ابن مالك، وإن كان معرفة أي: جمعاً وجب اعتبار لفظه فقط.

الحسن بن زين:

وإن تضاف كل إلى منكر
وشذ يأتينَ وبيتُ عنتره
وإن إلى معرف فراعها
كذا إذا تضاف في التقدير
وابن هشام صوّب الذ قالوا
بأن ما منها بذى العرف ارتبط
وما بمحذوف فبالمنكر
ووجب اعتبار جمع عرّفاً

عبد الودود:

وإن تضاف كل إلى معرف
وإن إلى نكر فراع النكرة
وإن قطعتها عن الإضافة
وإن أضفتها لمظهر تلي
وإن لمضمر ففيها ينذر
* في قوله: تميد إذا والت عليها دلاؤهم

محمد حامد:

كل إذا أضفتها لنكرة
واستشكلوا ما بعد كل ضامر
فراع معناها بلفظ النكرة
وكل عين صفة المواطر

٤٨٥. وإن تُفسّر مُضمراً من الخبر فاللفظُ نحو كلنا قد اشتَهَرُ
(وإن تفسر مضمراً من الخبر (ف)المعتبر (اللفظ) عند ابن هشام^(١) (نحو كلنا قد
اشتَهَر^(٢)) وفي الحديث الرباني: «يا عبادي، كلکم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني
أطعمکم»^(٣).

٤٨٦. وشذُّ أن تقع حالاً وامتنع آل معها وهكذا بعض وقع
(وشذ أن تقع حالاً) كمررت بهم كلاً (وامتنع آل معها)^(٤) لأنها عند التجرد مُعرّفة
بنية الإضافة عند سيبويه^(٥) ولامتناع معرفين (وهكذا بعض وقع) وأما قولهم الكل
والبعض فمن كلام المولدين.

وللخزاعية في إختوتها	قول دعا للبحث في نديتها
وقوله سبحانه من قائل	مؤول بأنه كالجامل
وجعلوا في كل عين المراد	مجموعها لا كل عين بانفراد
وكل ماحي بأن الحيّا	إن كان معشراً يكن جليّا
أو كان ضد ميت فوارد	ما قبله اعترض وهو مفرد
وكلمها في نحو قوله علا	وكلمها مر عليه فاجعلا
ظرفاً وذا الشبيه بالجواب	ناصبه وما لدى الإعراب
نكرة أي كل وقت توصف	بالفعل والعائد فيه يحذف
أو وصلها وعن زمان نابا	كالمصدر الصريح حين غابا

(١) ابن هشام: والصواب أنها لا يعود عليها ضمير من خبرها إلا وهو مفرد، وإلى ذلك الإشارة بقوله: وإن
تفسر... إلخ.

(٢) تصويب: وابن هشام لفظها يعتبر في خبر كلنا مشتَهَرُ
أو: أو إن تفسّر مضمراً... إلخ

(٣) وأما ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية فالتقدير عنده: والله لقد أحصاهم، والضمير راجع لمن
لا لكل.

(٤) أي: ويمتنع إدخال آل على هذه اللغة بدليل امتناع القبل والبعد وإن جاز: كنت قبلاً وشرّبوا بعداً.

(٥) خلافاً للزجاج القائل إنها نكرة، ومنشأ الخلاف هل هذا التنوين عوض عن الإضافة أو صرف، والدليل
على أنها عوض وقوعها صاحب حال وهي مجردة كقولهم: مررت بكل جالساً وبعض قائماً.

٤٨٧. إلى اسم جنسٍ مُظْهِرٍ حَتْمًا أَضِفْ ذُو غَالِبًا وَهَكَذَا أُولُو أَلِفٍ
(إلى اسم جنس) والمراد به ما يقابل الوصف والعلم (مظهر حتمًا أضف ذو غالبًا)
وفروعها^(١) (وهكذا أولو ألف) ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ ﴿وَلِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ﴾^(٢).

٤٨٨. وَجَوُزٌ أَنْ تُضَافَ ذُو إِلَى الْعَلَمِ وَغَالِبًا الْغَاوِهَا قَدْ انْحَتَمَ
(وجوز أن تضاف ذو إلى العلم) وشذ قطعها عن الإضافة مع تعريفها في قوله:
فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أريد به الذوينا
(إلى العلم) سماعًا عند ابن مالك وقياسًا عند غيره^(٣) (وغالبًا إلغاؤها قد انحتم) خلافًا
لمن أراد بها أضيفت إليه اللفظ كجاءني ذو عمرو أي: صاحب هذا الاسم، ومن غير
الغالب: «أنا الله ذو بكة حرمت الظلم على نفسي فلا تظالموا».

٤٨٩. وَرَبِّمَا إِلَى ضَمِيرٍ غَائِبٍ أَضِيفَ جَمْعُهُ أَوْ الْمُخَاطَبِ
(وربما إلى ضمير غائب أضيف جمعه) كقوله:

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مَرْهَفَاتٍ أَبَانَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذُوهَا
وقوله: إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ
لِلْأَنْبِيَاءِ مِنْ النَّاسِ ذُوهُ^(٤)

(١) الخمسة كذات وذواتا وذووا وذوات.

(٢) ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ﴾ ﴿وَأُولَئِكَ الْأَتْخَالِ﴾.

(٣) نحو: ذو يزن وذو أصبَح وذو رُعَيْن.

(٤) قبله: أَنْتَ مَا اسْتَغْنَيْتَ عَنْ صَا

فَلِذَا احْتَجَّتْ إِلَيْهِ

لَوْ رَأَى النَّاسَ نَبِيًّا

وَهُمْ لَوِطَمَعُوا فِي

أَفْضَلِ الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ

إِنَّمَا يَعْرِفُ الْخ

(أو المخاطب) كقوله:

وإننا لنرجو عاجلاً منك مثل ما رجوانه قِدمًا من ذويك الأفاضل
٤٩٠. وغالبًا آل كاهلٍ لم يُضَفْ إلا إلى العالم من ذوي الشرف^(١)
(وغالبًا آل^(٢) كاهل^(٣) لم يضاف) وقد اجتمع قطع آل وإضافتها في قوله:
نحن آل الله في بلدته لم نزل آلا على عهد إرم
(إلا إلى العالم) المعرف (من ذوي الشرف)^(٤) ولو مضمراً، وفي الحديث: «اللهم صل على
محمد وآله»، وقال:

وانصر على آل الصليب ب وعابديه اليوم آلك
ولا ينتقض ذلك بآل فرعون؛ لأن لهم شرفاً باعتبار الدنيا^(٥)، ومن غير الغالب قوله:
من الجرد من آل الوجيه ولا حق تذكّرنا أوتارنا حين تصهّل^(٦)

(١) صوبه عبد الودود:

لفاضل يضاف آل عُرِفَا لو مضمراً والعقل ربما انتفى
(٢) أي: ومما يلزم الإضافة إلى المفرد آل.
(٣) واحترزه من آل بمعنى الشخص.

قال: وقد يجيء آل للشخص وفي وكقوله: حراجيج لا تنفك آلا مناخة
وآل لما يبدو أول النهار وليس سراً كقوله:

فشبهتهم في الآل لما تكمّشوا حدائق دوم أو سفينة مقبراً
(٤) بخلاف آل الشدقم وآل الإسكاف وآل الحجام.

(٥) ولا ينتقض أيضاً بآل الصليب؛ لأن له شرفاً عندهم، ومن ثم كان عندهم الثناء بالجميل على الجميل محله
في اعتقاد المتكلم، ولذا كان شريب خمر*... إلخ حمداً لأنه جميل عندهم.

لا تنفري يا ناق منه فإنه شريب خمر مسعرٌ لحروب

(٦) قال في التسهيل: ولا يضاف غالباً إلا إلى من يعقل، قال الدماميني: وتحرير العبارة في هذا المحل أن يقال:
ولا يضاف إلا إلى ذي شرف معرفة، وكونها ضميراً أو علماً لغير عالم قليل.

٥٠٦. وَلَا تُضِفْ لِمَفْرَدٍ مُعَرَّفٍ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِفْ
(ولا تضيف لمفرد^(١) معرف^(٢) أيًّا) مطلقاً^(٣) (وإن كررتها) بواو فقط (فأضف)ها
إليه جوازاً كقوله:

فلئن لقيتك خالين لتعلمنْ أَيْ وَأَيْكَ فَارْسُ الْأَحْزَابِ^(٤)
٥٠٧. أَوْ تَنْوِ الْأَجْزَا وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ
(أو تنو) بالمفرد المعرف الجمع بأن نويت (الاجزا) نحو: أي زيد أحسن (واخصصن)
خلافًا لابن عصفور^(٥) (بالمعرفة موصولة أيًّا) نحو: امرر بأي الرجلين أكرم^(٦)
(وبالعكس الصفة) في كونها ملازمة للإضافة لفظاً^(٧) إلى منكر كمررت برجل أي رجل
وفارس أي فارس^(٨).

٥٠٨. وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمَطْلُقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا^(٩)

(١) احترازاً من التثنية والجمع.

(٢) ما لم تتكرر.

(٣) بأنواعها الأربعة شرطية أو استفهامية أو موصولية أو وصفية.

(٤) وقوله: أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّهُمُ أَكْرَمُ غَدَاةُ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا
لأن المعنى حينئذٍ أننا... إلخ أشار به إلى أن الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير
المجرور، وأن الباء والكاف قائمتان مقام نا الدالة على المتعدد. صبان.

(٥) في نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ ورد بأنها استفهام ولذا علقت علم عن العمل.

(٦) أي: الذي هو أكرم، و﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾.

(٧) إذا كانت أي نعتاً فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاماً فهي
ملازمة لها معنى لا لفظاً.

(٨) وقوله: فَأَوْمَأَتْ إِسْمَاءُ خَفِيًّا لِحَبِيرٍ فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبِيرٍ أَيَّمَا فَتَى

(٩) وفي البيت قلب صوابه: فكملها بالكلام مطلقاً، أي: سواء كان نكرة أو معرفة، ويحتمل عدمه أي: كمل
بها الكلام مطلقاً سواء كانت مضافة إلى نكرة أو معرفة، وعليه يكون الإطلاق راجعاً إليها.

الشيخ باب: وإن بها استفهام أو شرط فهم فكملتها بمطلق الكلم

نحو: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾، ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشَهَا﴾، ﴿فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾، وأي رجل يأتيك فأكرمه^(١).

٥٩. وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرٍّ وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَذَرٌ (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً) غالباً (لَدُنْ فَجَرٍّ) ما أضيفت إليه لفظاً^(٢) (وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ)^(٣) بها عنهم نذر) على التمييز أو على التشبيه بالفعل به^(٤) أو بكان مضمرة هي واسمها^(٥) كقوله:

وما زال مهري مزجر الكلب منهمُ
لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لَغُرُوبٍ
وحكي رفعه على إضمار التامة^(٦)، وأجاز الأخفش جر المعطوف عليها حينئذ كنصبه
كلدن غُدُوَّةٍ وَعَشِيًّا أَوْ عَشِيٍّ^(٧).

(١) فظهر أن لأي ثلاثة أحوال: الأول الإضافة إلى النكرة والمعرفة وذلك في الشرطية والاستفهامية، الثاني لزوم الإضافة إلى النكرة وذلك في الوصفية والحالية، الثالث لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك في الموصولية. صبان.

(٢) إِنْ كَانَ مَعْرَبًا نَحْوُ: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ وَمَحَلًّا إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا أَوْ جُمْلَةً، نَحْوُ: ﴿مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ وَ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ وَنَحْوُ:

صريع غوانٍ راقهن ورقنه
لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَّوَابِ
(٣) لا يقال: يلزم نصب غير غُدُوَّةٍ بَعْدَ لَدُنْ وَالنَّصَبُ لَمْ يَجِبْ إِلَّا فِيهَا، لِأَنَّا نَقُولُ يَغْتَفِرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يَغْتَفِرُ فِي الْأَوَائِلِ. صبان.

(٤) لَشَبَّهَهَا بِضَارِبٍ زَيْدًا. نظم:

فِي اسْمِيَّةٍ وَطَلَبٍ يَرَأُومُ كَذَا حَصُولِ مَا بِهِ التَّيَامُ
(٥) وَيُرَدُّ عَلَيْهِ جَوَازُ الْعُطْفِ عَلَيْهِ بِالْجَرِّ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ اسْتَحْسَنَهُ النَّازِمُ لَمَّا فِيهِ مِنْ إِقْيَاءِ لَدُنْ عَلَى مَا ثَبَتَ لَهَا مِنَ الْإِضَافَةِ دُونَ الْأَوَّلِينَ وَتَقْدِيرُهُ لَدُنْ كَانَتْ السَّاعَةُ غُدُوَّةً

(٦) وَقِيلَ: خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَالتَّقدير لَدُنْ وَقْتُ هُوَ غُدُوَّةٌ، وَقِيلَ: عَلَى التَّشْبِيهِ عَلَى الْفَاعِلِ فِيهَا مَر. صبان.
(٧) لِأَنَّ لَدُنْ فِي آخِرِهَا نُونٌ سَاكِنَةٌ وَقَبْلُهَا دَالٌ تَفْتَحُ وَتَضُمُّ وَتَكْسَرُ وَقَدْ تَحْذِفُ نُونَهَا فَشَابَتْ حَرَكَاتُ الدَّالِ حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ مِنْ جِهَةٍ تَبْدَلُهَا وَشَابَتْ النُّونُ التَّنْوِينِ مِنْ جِهَةٍ جَوَازُ حَذْفِهَا فَصَارَتْ غُدُوَّةٌ كِرَاقُودٍ خَلًّا فَنَصَبْتُ عَلَى التَّمْيِيزِ بِلَدُنْ كَنَصَبِ خَلًّا بِرَاقُودٍ. تصريح.

٤٩١. جُمْلَةٌ إِسْمِيَّةٌ قَدْ تَقَعُ مُضَافَةً كَلَدُنَ أَنْتَ يَافِعُ

(جُمْلَةٌ إِسْمِيَّةٌ قَدْ تَقَعُ مُضَافَةً كـ) قَوْلُهُ:

وَتَذَكِّرُ نَعْمَاهُ (لَدُنْ أَنْتَ يَافِعُ) إِلَى أَنْتَ ذُو قَوْدَيْنِ أَبْيَضُ كَالنَّسْرِ

٤٩٢. لِلْفِعْلِ إِنْ ثَبَتَ وَهُوَ مُنْصَرِفٌ أَضِفْ لَدُنْ رَيْثَ وَآيَةً أَضِفْ

٤٩٣. لَهُ مَجْرَدًا وَمَعَ مَا يَنْفَصِلُ بِأَنَّ لَدُنْ حِينَ بَمَا رَيْثَ فُصِّلَ

(لِلْفِعْلِ إِنْ ثَبَتَ وَهُوَ مُنْصَرِفٌ أَضِفْ لَدُنْ) لَا بِإِضْهَارِ أَنْ^(١) خِلَافًا لِسَبِيهِهِ كَقَوْلِهِ:

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَابِ

(رَيْثَ)^(٢) كَقَوْلِهِ:

خَلِيلِي رَفَقًا رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَتِي مِنْ الْعَرَصَاتِ الْمُذْكَرَاتِ عُهُودًا

(وَآيَةً) بِمَعْنَى عَلَامَةٍ (أَضِفْ لَهُ^(٣) مَجْرَدًا) لَا بِإِضْهَارِ مَا عَلَى الْأَصْح^(٤) كَقَوْلِهِ:

بِآيَةٍ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

(وَمَعَ مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ أَوِ النَّافِيَةُ أَوِ الزَّائِدَةُ^(٥) كَقَوْلِهِ:

(١) لِيَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا مَوْوَلًا بِالْأَسْمِ، وَرَدَّ بِأَنَّ فِيهِ حَذْفَ الْمَصْدَرِيِّ.

(٢) مِنْ رَأَتْ يَرِيثُ إِذَا أَبْطَأَ، وَاسْتَطَرَّدَ ذَكَرَ مَا يَجْرِي الْجُمْلَةُ وَلَيْسَ زَمَانًا.

مَحْنُضٌ بِأَب:

وَإِنْ يَضْفُ شَيْءٌ لَهَا فَالْجَرُّ مَحَلُّهَا كَكَرْحَيْنِ فَرَوْا

وَجَرَّهَا بِزَمْنٍ أَوْ حَيْثُ أَوْ بَلَدُنْ أَوْ آيَةٍ أَوْ رَيْثَ

(٣) وَسُمِعَ إِضَافَتُهَا إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ فِي قَوْلِهِ:

بِآيَةِ الْخَيْلِ مِنْهَا عِنْدَ بَرَقْعِهَا وَقَوْلِ رَكْبَتِهَا قِضْ حِينَ تَنْتَبِهَا

(٤) وَزَعَمَ ابْنُ جَنِّي أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ آيَةٍ عَلَى تَقْدِيرِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ، وَلَا يَجِيزُ إِضَافَةُ آيَةٍ إِلَى الْفِعْلِ أَصْلًا، وَوَجْهُهُ

أَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ فِي الظُّرُوفِ وَمَا أَشْبَهَهَا بِوَجْهِهِ، وَآيَةٌ بَعِيدَةٌ مِنَ الظُّرُوفِ. وَإِنَّمَا قَدَرُ

مَا الْمَصْدَرِيَّةُ دُونَ أَنَّ الْمَعْهُودَةَ التَّقْدِيرَ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَرِدْ مَنْصُوبًا فِي وَقْتٍ مَا وَلَآئِهِ لَا يَخْتَصُّ بِالْمُسْتَقْبَلِ.

(٥) فَالْأَوَّلَى لِيُؤَوَّلَ الْفِعْلُ بِالْأَسْمِ وَالْآخِرَتَانِ مَسْمُوعَتَانِ.

ألا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِي تَمِيمًا بآية ما يُحِبُّونَ الطَّعَامَا
وقوله: أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بآية ما كانوا ضِعَافًا ولا عزلاً^(١)
(ينفصل بأن لدن حين) كقوله:

وَلَيْتَ فَلَمْ تَقْطَعْ لَدُنْ أَنْ وَلَيْتَنَا قرابة ذي قربي ولا حقَّ مسلمٍ
وقوله: فَجَالَتْ عَلَى وَحْشِيَّهَا أُمُّ عَامِرٍ على حين أن نالوا الربع فأمرعوا
(بما) المصدرية أو الزائدة (ريث فُضِّل) كقوله:

ولكن نفسي حرة لا تقيم بي على الضيم إلا ريثما أتحوّل
٤٩٤. اذهب بذِي تَسْلَمُ عَنْهُمْ أَخِذَا ولا بذِي تَسْلَمَ ما كان كذا
(اذهب بذِي تَسْلَمَ عَنْهُمْ أَخِذَا^(٢)) أي: بوقتٍ صاحبٍ سلامتك، وقيل: ذي موصولة
محذوفة العائد على غير قياس، أي: في الوقت الذي تسلم فيه (ولا بذِي تَسْلَمَ^(٣)) ما كان
كذا) أي: بصاحب سلامتك أو الذي يسلمك وهو الله.

٤٩٥. اذهب وَتَسْلَمُ عَلَى حَالِ الَّذِي خاطبته وما كمثلٍ احتْذِي^(٤)
٤٩٦. بِنَاؤُهُ إِذَا اللَّذِي أُضِيفَا له بِنَيْتِهِ فَلَا تَحْبِيفَا
(اذهب وتسلم على حال الذي خاطبته) مفردًا أو مجموعًا أو مثني (وما كمثل) من
الأسماء التي لا تتم دلالتها على ما يراد بها إلا بما أُضيفت إليه (احتْذِي بِنَاؤُهُ) على الفتح

(١) وزعم ابن هشام أن هذا البيت قاطع على بطلان إنكار ابن جني إضافتها إلى الجملة ودعواه أنها لا تضاف إلا إلى مفرد؛ إذ لا يتأتى كون ما مصدرية في البيت. قلت: بل هو متأثّر على أن ثم لا نافية محذوفة قبل ضعافًا لدلالة ما بعدها عليها، والمعنى بآية كونهم لا ضعافًا ولا عزلاً. دمايني.

(٢) أي: أخذ عنهم إضافة ذو إلى الجملة الفعلية واصفة لزمان محذوف.

(٣) والباء للقسمة.

(٤) ابن زين: وفاعلاً اذهب وتسلم حسب مخاطبٍ وما كمثل ما وجب بِنَاؤُهُ... إلخ

(إِذَا الَّذِي أُضِيفَ لَهُ بَنِيتهُ فَلَا تُحِيفُنْ) نحو: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾، و﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَتِظُنُّونَ﴾، ومُحْمَلٌ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشرٌ
١٠. ومعَ معَ فيها قليلٌ ونُقِلَ فتَحَّ وكسُرٌ لسكونٍ يتَّصلُ
(و) ألزموا إضافة (مع) غالباً وهو اسم لظرف الاجتماع^(١) معربٌ كثيراً^(٢) و(مع) بالبناء على السكون^(٣) لتضمنها معنى حرف المصاحبة (فيها قليل) حتى خصه سيبويه بالضرورة^(٤) قال:

فريشي منكمٌ وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لِماما
(ونقل) فيها حينئذ على الأصح^(٥) (فتح) استصحاباً للأصل (وكسر) على الأصل^(٦)
(لسكون يتصل) بها، وقد تفرد بمعنى جميع^(٧) فتقع حالاً^(٨) أو خبراً^(٩)، قال:

(١) مكاناً، ولذا يخبر بها عن الذوات، نحو: زيد معك، أو زماناً، نحو: جئتُك مع العصر.

(٢) بدليل جرهما بمن وإضافتها وتوניהا عند قطعها عن الإضافة.

(٣) في لغة تميم وربيعة.

(٤) خلافاً للمتأخرين محتجين بنقل الكسائي عن ربيعة: اذهب مع أخيك.

(٥) مقابله أنها مفرعان على لغتي الإعراب والبناء.

(٦) في التقاء الساكنين.

(٧) مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الإضافة جبراً لما فاتها من الإضافة، فأصل معاً من قولك:

جاء الزيدان معاً معي، ففعل به ما فعل بفتى، ففتحة العين فتحة بنية، والإعراب مقدر على الألف

المحذوفة لالتقاء الساكنين، هذا ما اختاره ابن مالك. وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب وليس

من باب المقصور واختاره أبو حيان، فعلى الأول تكون ناقصة في الإضافة تامة في الأفراد عكس أب وأخ،

وأما يد فناقصة فيهما، وغالب الأسماء تامة فيهما، فالأقسام أربعة. واستدل ابن مالك بقولهم: الزيدان

معاً كما يقال هم عدى، ولو كان باقياً على النقص لقليل: مع كما يقال: هم يد. واعترض بأن مع ظرف في

موضع الخبر فلا يلزم ما قاله.

(٨) من تشنية الذكور والإناث وجمعهما.

(٩) عن تشنية الذكور والإناث وجمعهما.

فلما تفرقنا كأني ومالكًا
وقال: يذكرن ذا البث الحزين بيثه
وقوله: حننت إلى ربيّ ونفسك باعدت
وقوله: أفيقوا بني حزن وأهواؤنا معا
لله أضيم بناءً غيرًا أن عديمت ما
(٢) واضمم ضمة (بناء) وفاقًا للمبرد (٣)

(١) محمد حامد: مع سماء أعربت لجرّها
وبنيت في لغة منكوره
وغالبًا ظرف للاجتماع
جاءت من اثنين ومجموع ذكر
ولامها في الانقطاع اختلفت
أما الخليل فرأى ان حذفه
وقال يونس بترك اللام
ولأخير جنح ابن مال
بقوله همّ معًا لا همّ مع
رد بأن ما هنالك اجتلّب
ووضعها كالمعربات غيرها
عن سيويه عدها ضروره
مضافة وهي في الانقطاع
أو غيره حالًا وعنهما خبر
طائفة هل أثبت أو حذف
كما لها في حالة الإضافة
تقوية في القطع بالإتمام
وما رآه من الاستدلال
كهم يد واحدة فاجتمعوا
من باب الاخبار بظرف متصّب

(٢) فصل في الكلام على ظروف تقطع عن الإضافة لفظًا ونية وتعرب وتضاف لفظًا ونية وتعرب وينوي
لها لفظ المضاف وتعرب وينوي لها معناه وتبنى وهي قبل وبعد ونحوهما ومثلها غير، وإلى هذه الصور
الأربع أشار بقوله: واضمم بناء ... إلخ. فقوله: إن عديمت يفهم أنك إذا لم تعدم أعربت، وقوله: ناويًا
يفهم أنك إذا لم تنو شيئًا أعربت أيضًا، وقوله: معني يفهم أنك إذا نويت لفظه أعربت، فلم يبق للبناء
إلا صورة المنطوق، فإذا قلت: قبضت عشرة ليس غيرها مقبوضًا فهي مضافة لفظًا ومعني، وإذا قلت
ليس غير مقبوضًا فهي عكس هذه، وإذا قلت: ليس غير بغير تنوين بنيت؛ لأنها منوي لها معنى المضاف
إليه، وفي الثلاثة المتقدمة هي اسم لليس، وأما في صورة البناء فتكون خبرها أو اسمها وتكون مغنية عن
معنى المضاف إليه، أي: ليس هو أي: المقبوض غير أو غير مقبوضًا، والفرق بينها وبين التي قبلها مع أنها
لا تنو أن الأولى تتغير في أحوال الإعراب وغير مغنية عن معنى المضاف إليه، والثانية مبنية على الضم
مغنية عن معنى المضاف إليه.

(٣) وقال الأخفش: ضمة إعراب وحذف التنوين للإضافة تقديرًا لأن المضاف إليه ثابت في التقدير عنده لأنها اسم
ككل وبعض في جواز القطع عن الإضافة لفظًا لا ظرف، ورده المبرد بقوله: فعن عمل أسلفت لا غير تسأل.

(غيراً^(١)) وهو اسم دال على مخالفة ما بعده لحقيقة ما قبله^(٢) (إن عدمت ما له أضيف ناوياً) معنى (ما عدم)^(٣) دون لفظه، وهذا إذا وقعت بعد ليس اتفاقاً كقبضت عشرة ليس غير، أو لا خلافاً للموضح، ويرده قوله:

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عملٍ أسلفت لا غير تُسأل
١٢. قبلُ كغيرٍ بعدُ حسبُ أوَّل ودونُ والجهاتُ أيضاً وَعَلُ
(قبل كغير^(٤)) بعد) فيما سبق، وقرئ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ بالضم
بلا تنوين^(٥)

(١) لأنه كقبل في الإيهام لأن معناها غير مختص؛ إذ مغايرة المخاطب نحو: رأيت رجلاً غيرك لا تختص بذات دون أخرى، كما أن معاني الغايات كقبل وبعد غير محدودة. صبان.

(٢) صوابه حذف حقيقة؛ لأنه قد يخالفه في الصفة فقط، فالذات كمررت برجل غيرك، والصفة كدخلت بوجه غير الذي خرجت به.

(٣) وذهب سيبويه إلى أن هذه الظروف في حال قطعها وإضافتها لا يجوز أن تكون حالاً ولا خبراً ولا صلة؛ لأنه يؤدي إلى حذف كائن أو استقر أولاً وحذف المضاف إليه آخرًا، وذلك فيه إجحاف بالكلمة، ورد بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُ فِي يَوْسُفَ﴾، وأجاب بأن الخبر مجموع المجرور والجار لا نفس الظرف فقط، ورد أيضاً بقوله: لم يكن حلّ من قبل على رواية بساطة الفعل وجعل من موصولية وجعل الظرف صلتها، وأجاب بأن رواية تركيب الفعل وجعل من جارة أشهر من الرواية المتقدمة، ورد أيضاً بقوله: فما يك من خير أتوه فإنها توارثه آباء آبائهم قبل
لأنها حال هنا.

(٤) شبه هذه الظروف بغير وهي ليست كمثلها في صور التعريف الثلاث وصورة التنكير وهي قطعها عن الإضافة لفظاً ونية؛ لأن ذا خاص بالظروف ولكن مثلها في صور الإعراب وصورة البناء، مع أن الحكم لهذه الظروف اتفاقاً، فالأولى لو قال: واضمم بناء قبلاً... إلخ كقبل بعد غير حسب... إلخ ليحمل غير على الظروف ويرتب حسب على غير لأن ما يأتيها من البناء لم يأتها إلا من قبلها.

(٥) وسبب بناء هذه الظروف شبهها بالمبني في مطلق التضمنين؛ لأنها متضمنة معنى المضاف إليه وكون أصلها تضمنين معنى في أو كونها فيها رائحة الجمود من جهة أنها لا تنثني ولا تجمع، ولكن فيها رائحة الاشتقاق من جهة كونها تقع حالاً وتضاف، أو شبهها بأحرف الجواب لأنها تغني عما بعدها، وتسمى في حال قطعها عن الإضافة الموجب للبناء غاية في الاصطلاح؛ لأن الغاية الطرف وهي صارت طرفاً لما حذف ما بعدها.

وبالكسر بتنوين وبلا^(١) قال:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة
فما عطف مولى عليه العواطف

(حسب^(٢)) إلا أنها تلازم الإضافة لفظاً فتكون بمعنى كافٍ فتستعمل استعمال الصفات^(٣) والأسماء^(٤)، أو نيةً فيتجدد لها إشراب معنى لا غير وملازمتها البناء على الضم مبتدأ^(٥) أو حالاً^(٦) أو صفة^(٧) (أول)^(٨) قال:

لعمرك لا أدري وإني لأوجل
على أننا تعدو المنية أول

وحكي: ابدأ بذاً من أول بالأوجه الثلاثة^(٩) (ودون) قال:

(١) فالتنوين في حالة الكسر فقط، وأما في حالة الضم فلا وجه له.

(٢) تشبيه غير تام لأنها لا تقطع عن الإضافة لفظاً ونية ولا ينو لها لفظ المضاف.

(٣) فتكون خبراً، نحو: زيد حسبك، أي: كافيك، وحالاً نحو: جاء زيد حسبك، وصفةً نحو: مررت برجل حسبك.

(٤) فتكون مبتدأً نحو: بحسبك درهم، ﴿فَارْتَحَسَبَكَ اللَّهُ﴾، ﴿حَسَبَهُمْ جَهَنَّمُ﴾.

(٥) نحو: قبضت عشرة فحسب، أي: لا غير، ولا يمكن تقدير المضاف إليه أي: بحسبي ذلك لأنها حينئذ تكون بمعنى يكفيني ذلك فلا تكون بمعنى لا غير وهي إنما بنيت بمعنى لا غير، وهي لا تتعرف أضيفت أم لا لأنها بمعنى لا غير إن كانت مبنية وبمعنى كاف إن كانت معربة، وذان لا يعرفان ولكن تتخصص ولذا جاز ابتداءها.

(٦) نحو: جاء زيد فحسب، أي: لا غير، ولا يقدر المضاف إليه فيقال فحسبه لأنه حينئذ يكون بمعنى وحده.

(٧) نحو: مررت برجل فحسب، ولا يقدر أيضاً.

(٨) وله استعمالان، فتارة يرد اسماً بمعنى مبدأ الشيء، نحو: ما له أول ولا آخر، وتارة يرد وصفاً بمعنى سابق نحو: لقيته عاماً أولاً بالتينين لأنه قد يؤنث بالتاء، وتارة بمعنى أسبق فتليه من ويمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل كهذا أول من هذا، وهل هو حينئذ أفعّل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جارٍ مجراه في تجرده من التاء وتلو من له خلاف، وتارة يرد ظرفاً كرأيت الهلال أول الناس، أي: قبلهم، وهذا هو الذي يبني على الضم.

(٩) إلا أنه ممنوع من الصرف.

والحركات كلهن استعملا
إذا تقول ابدأ بذاً من أولاً
ذو الضم مبني وغير منصرف
ذو الفتح والمكسور ناوياً أضيف

لا يحمل الفارس إلا الملبون المحض من ورائه ومن دون
(والجهاث) الست (أيضاً) قال:

لعن الإله تَعَلَّةَ ابن مسافرٍ لعنَّا يُشَنِّ عليه من قَدَّامُ
وقال: إذا أنا لم أؤمن عليك ولم يكن لقاءك إلا من وراء وراء
(وعَلَّ) إلا أنها لا تضاف لفظاً^(١) على رأي^(٢) ولا تنصب قال:

ولقد سددت عليك كل ثِيَّة وأتيت نحو بني كليب من عل
١٣. وأعربوا نصباً إذا ما نُكِّرا قبلاً وما من بعده قد ذكرنا
(وأعربوا^(٣) نصباً) وجراً ورفعاً^(٤) (إذا ما نكر^(٥) قبلاً وما من بعده قد ذكر^(٦))
قال: ونحن قتلنا الأسد أسد خفية فما شربوا بعداً على لذة خمرها
وسمع فيه الرفع^(٧)، وقال:

الحسن بن زين:

أول وصفًا وسماة تقع يصرف ثانٍ والأول يُمنع
(١) ولا معنى، ولكن إذا أريد بها علو خاص نحو: بني كليب من عل بنيت، وإلا كسرت، وأما قوله:
يا رب يوم لي لا أظله أرمض من تحت وأضحى من عله
فالهاء للسكت.

(٢) نظم: بيمين تجر وهو واجب عل ولم تكن مضافة تستعمل
والجوهرى قال تضاف وزعم بعضهم أن الذي رأى وهم
(٣) أي: مع التنوين، فتخرج عل لأنها لا تنصب.

(٤) ولا وجه لرفعها لأنها ملازمة للجريمن أو النصب.

(٥) أي: قطع عن الإضافة لفظاً ونية، فتخرج حسب لأنها ملازمة للإضافة لفظاً أو نية.

(٦) اعترض بأن هذا يخرج غير لأنها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب، ولك أن تقول: المراد مع ما ذكر
بعد قبل ولو على غير وجه العطف، فتدخل لذكرها بعد قبل في قوله: قبل كغير، ومع هذا فالأولى حمل
كلام المصنف على المجموع ليندفع الاعتراض بحسب وعَلَّ.

(٧) ظاهره أن هذا في المقطوعة عن الإضافة لفظاً ونية وأن الأصل فيها النصب وقد ترفع، وليس كذلك بل
هو في المنوي لها معنى المضاف واضطر إلى تنوينها، ويجوز فيها حيثنذ الرفع والنصب.

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصّ بالماء الفرات
وقرئ ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بالتنوين، وقال:

مكر مفر مقبل مدبر معاً كجلمود صخر حطه السيل من عل^(١)

وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الاعراب إذا ما حُذِفَا
(وما يلي المضاف) وهو المضاف إليه (يأتي خلفاً عنه في الإعراب)^(٢) إذا ما حذف
للعلم به ملتفتاً إليه أو مطروحاً^(٣) قياساً إن امتنع استبداده نحو: ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾
وإلا فسماعاً قال:

عشية ولي الحارثيون بعدما قضى نجه في ملتقى القوم هوبر^(٤)

(١) محمد حامد:

أعرب بنصب إن ترد أو اجرر	قبلاً وبعداً في ثلاث صور
إن ذكر اللفظ من المضاف	إليه تصريحاً بلا انحذف
أو كان محذوفاً ولكن قدرا	ثبوت لفظه الذي لن يذكر
أو لم يكن ثم انضياف وهما	حيثئذ منونتين اجعلهما
واختار تعريفهما ابن مالك	على خلاف قد أتى في ذلك
وذانك الظرفان ضمّاً بنيا	إن كان معنًى دون لفظ نوبا
واتفقوا في الصورتين الأولين	وفي الأخيرة على تعريف ذين
وهذه الأحكام طرّاً تاتي	لأول ودون والجهات

(٢) وذلك إما فاعل نحو: ﴿وَجَاءَ رُؤُكُ﴾، أي: أمر ربك، أو نائب نحو: ﴿وَزِيلَ الْمَلِكُ تَزِيلًا﴾، أو مبتدأ أو
خبر نحو: ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مِنْ أَمَنِ بِاللهِ﴾، أو مفعول مطلق نحو: ألم تغتمض عينك ليلة أرمدا، أو مفعول به
نحو: ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾، أو مفعول معه نحو: جاء والشمس، أو لأجله نحو: جئت زيدا فضله، أي: قصد،
أو فيه نحو: جاء زيد طلوع الشمس أي: وقت، أو حال نحو: تفرقوا أيادي سبأ أي: مثل، أو مجرور بحرف
نحو: ﴿كَأَنِّي يَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾، أو بالإضافة نحو: ولا يحول عطاء اليوم دون غد، أي: عطاء.
(٣) فالأول نحو: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ الآية، والثاني نحو: ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾، وقد اجتمعا في قوله
تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ الآية.

* أي: ذوي صيب، فالتفت إليه عند قوله: ﴿يَجْعَلُونَ﴾ وما بعدها.

(٤) أي: يزيد هوبر.

٤٩٧. واستغنينَ بما أُضيفَ الثاني إليه أو صفته عن ذانِ (واستغنينَ بما أُضيفَ الثاني إليه) نحو: ﴿كَأَلَّذِي يُعْتَنِي عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾^(١)، ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾^(٢)، (أو صفته عن ذانِ)^(٣) كقوله:
- بحمد الله لم يقدر عليها^(٤) أبو داود وابن أبي كثير
ولا الحجاج عيني بنت ماء^(٥) ثقلب طرفها حذر الصقور^(٦)
٤٩٥. وربما جرُّوا الذي أبَقُوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما
٤٩٦. لكن بشرط أن يكون ما حُذِفَ مماثلاً لما عليه قد عطف
- (وربما جرُّوا^(٧) الذي أبَقُوا) من المتضايقين (كما قد كان قبل حذف ما تقدم لكن) إنما يكون ذلك في الغالب (بشرط أن يكون ما حذف) معطوفاً (مماثلاً لما عليه قد عطف) لفظاً ومعنى اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل بلا؛ كقولهم: ما مثل عبد الله ولا أخيه^(٨) يقولان ذلك، وقوله:

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر^(٩) يأتيه امرؤ وهو طائعُ

- (١) أي: كدوران عين الذي يغشى عليه.
(٢) أي: حافر فرس الرسول. ونحو: ﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾ أي: بدل شكر رزقكم.
(٣) وقد يقوم مقام مضاف محذوف مضاف إلى محذوف قائم مقامه رابع، أي: وقد يحذف مضافان غير متوالين، قال: أبيتن إلا اصطلياد القلوب بأعين وجرة حيناً فحيناً
التقدير: بمثل أعين ظباء وجرة، فهذه أربعة أسماء مضاف أولها إلى ثانيها وثالثها إلى رابعها. دمايني.
(٤) [هكذا في الطرة، والذي فيها بين أيدينا من المراجع: طليق الله لم يمنن عليه].
(٥) فأصله صاحب عينين مثل عيني بنت ماء، فحذف الحال وقام المضاف إليه مقامه، وحذف أيضاً وقامت الصفة مقامه، وحذفت وقام ما أُضيفت إليه مقامها.
(٦) وقد يحذف ثلاث مضافات كقوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ أي: مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذف الثلاث واستتر الضمير وهو اسم كان، فهو القائم مقام المضافات.
(٧) وهو غير الغالب.
(٨) أي: ولا مثل أخيه بدليل يقولان ذلك.
(٩) أي: ولا مثل الشر فلا بد من تقديره لثلاث يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين بأداة واحدة فيكون =

وقوله: أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِينٍ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً^(١)
ومن غير الغالب: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٢) وقوله:

رحم الله أعظمًا دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

٤١٧. وَيُحَذَفُ الثَّانِي وَيَبْقَى الْأَوَّلُ كحاله إذا به يَتَّصِلُ

٤١٨. بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مثل الذي له أَضَفَتِ الْأَوَّلَا

(ويحذف الثاني ويبقى الأول كحاله إذا به يتصل) وإنما يكون ذلك في الغالب (بشرط عطف وإضافة) المعطوف (إلى مثل الذي له أضفت الأول) أو إعماله فيه كقولهم: خذ ربع ونصف ما حصل^(٣)، وقوله:

يا من يرى عارضاً يُسَرِّ به بين ذراعَي وجبهة الأسد

وقوله: عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّمَتِ النِّعَمَ بمثل أو أنفع من وبل الدِّيم

ومن غير الغالب: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٤)، وقوله:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

٤١٩. فَصَلَ مِضَافٍ شَبَّهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مفعولاً او ظرفاً أَجَزَ وَلَمْ يُعَبِّ

= الشر معطوفاً على الخير وهو معمولٌ مثل ويأتيه معطوفاً على يتركه وهو معمول أر، فقدّر مثل ليكون العطف على معمولي أر.

(١) أي: وكل نار، فلا بد من تقديره لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين بأداة واحدة أيضاً.

(٢) أي: ثواب الآخرة، وهو غير معطوف على شيء، وكذلك البيت بعدها، أي: أعظم طلحة.

(٣) هذا قول المبرد، وقال سيبويه: إن ربع مضاف إلى ما حصل وفصل بالمعطوف، ونصف مضاف إلى ضمير حذف لثلاثا يرجع إلى متأخر، ومتشأ الخلاف بينهما القاعدة: إذا دار الحذف بين أن يكون من الأوائل أو من الأواخر فهل يكون من الأواخر لدلالة الأوائل عليه أو من الأوائل لكون الأواخر بمرصد، وزعم الكسائي أن ربع ونصف تنازعا في ما حصل، وأعمل الأول وأضمر في الثاني وحذف الضمير لثلاثا يرجع على متأخر.

(٤) أي: خوف مخوف أو شيء في قراءة ابن محيصن. لأنه بقي على حاله بدون الشرط، وكذلك البيت.

٤٢٠. فصلٌ يمينٍ واضطرارًا وُجِدَا بأجنبيٍّ أو بنعتٍ أو ندَا

(فصل مضاف) عن مضاف إليه (شبه فعل) من مصدر أو وصف (مانصب مفعولاً أو ظرفاً) أو شبهه (أجز) خلافاً للبصريين، وقرئ ﴿ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾^(١)، وقوله: عَتَا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلَمِ رَأْفَةً فسقناهم سَوَقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ وقرئ ﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ مَخْلَفَ وَعْدِهِ رَسُولَهُ ﴾، وقال:

ما زال يوقن مَنْ يَوْمُكَ بِالْغِنَى وسواك مانعٌ فضلَه المحتاج
وقال: فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمَدْحَتِي كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسَلِ
وقول بعضهم: تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيِي لَهَا فِي رَدَاهَا، وفي الحديث: «هل أنتم تاركو لي صاحبي»^(٢) (ولم يعب فصلٌ يمين) أو شرط أو إما كهذا غلامٌ والله أو إن شاء الله زيد، وقوله: هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وإما دِمٍ وَالْقَتْلُ بِالْخَرِ أَجْدَرُ
(واضطرارًا وجد بأجنبي) وهو معمولٌ غير المضاف فاعلاً كان كقوله:
أُنْجِبَ أَيَّامٌ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَّلَاهُ فَنَعِمَ مَا نَجَلَا
أو مفعولاً كقوله:

تَسْقِي امْتِيَا حَا نَدَى الْمَسَاوِكَ رِيْقَتَهَا كَمَا تَضْمَنُ مَاءَ الْمِزْنَةِ الرَّصْفُ
أو ظرفاً كقوله:
كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ
أو مجروراً كقوله:

(١) وضابط هذه القراءة زُلْدَةٌ. من قوله تعالى: ﴿ زُنْزِنَ ﴾ ... الآية.
(٢) وقوله: لأنت معتادٌ في الهيجا مصابرةً يصلى بها كُلُّ من عاداك نيرانا
فالخاص أن الصور ست: المصدر فصل بالمفعول أو الظرف أو بالمجرور، والوصف كذلك، وكلها وجد له شاهد إلا فصل المصدر بالمجرور.

- هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخاله^(١) إذا خاف يومًا نبأً فدعاها
(أو بنعت) كقوله:
- نجوت وقد بلّ المراديّ سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
(أو ندا)^(٢) كقوله:
- كأنّ برذون أبا عصام زيدٍ حمارٌ دُقّ باللجام^(٣)
أو بفاعل المضاف^(٤) كقوله:
- ما إن وجدنا للهوى من طبّ ولا عدمنّا قهرَ وجدّ صبّ
أو بفعلٍ مُلغى كقوله:
- بأيّ تراهم الأرضين حلّوا أبالدبران أم عسفوا الكفار
أو المفعول لأجله كقوله:
- معاودٌ جرأةٌ وقفٍ الهوادي أشمّ كأنه رجل عبّوس



(١) أي: ناصرًا، فهو مؤول بالمشق.

(٢) وقد وجد الفصل بالواو كقوله:

قفانك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم غفت آياته منذ أزمان
على أن الواو زائدة وعرفان مصدر مضاف إلى رسم، لا على أن عرفان اسم مغنية، والفصلُ بمفعول الثاني
نحو: هنيئًا مريئًا غير داءٍ مخامر لعزة من أعراضنا ما استحلت
على نصب داء، أي: غير مخامر داء.

(٣) أي: يا أبا عصام، وقال السيوطي: إن برذون مضاف إلى أبا عصام على لغة القصر وزيد بدل من أبا.

(٤) وإنما كان الفاعل لا يفصل إلا ضرورة والمفعول يفصل اختيارًا لأن المفعول في رتبة التأخير والفاعل في رتبة التقديم.

المضاف إلى ياء المتكلم^(١)

٤٢١. آخر ما يضاف للياء اكسر إذا لم يك معتلاً كرام وقذى
(آخر ما يضاف للياء) الدالة على التكلم ساكنة أو مفتوحة (اكسر) وجوباً (إذا لم يك
معتلاً) منقوصاً أو مقصوراً (كرام وقذى).

٤٢٢. أو يك كابنين وزيدبن فذي جميعها الياء بعد فتحها احتذي
(أو يك) مثني أو مجموعاً على حده وما ألحق بهما (كابنين وزيدبن) واثنين وعشرين
(فذي) الأربعة (جميعها) آخره واجب السكون و(الياء بعد فتحها احتذي)^(٢).

٤٢٣. وتُدغم الياء فيه والواو وإن ما قبل واو ضم فاكسره يهن
(وتدغم الياء) منها ومن المنقوص (فيه) أي: ياء المتكلم (والواو) من المجموع بعد
انقلابها ياء (وإن ما قبل واو ضم فاكسره يهن) القلب^(٣) عليك كقوله:
أودى بني وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تُقلع
وإلا فالفتح، نحو: مصطفى في مصطفىون.

٤٢٤. وألفاً سلم وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياءً حسن
(وألفاً سلم) من الانقلاب ياءً في الثنية اتفاقاً^(٤) وفي المقصور عند الأكثر (وفي
المقصور) ابن مالك: (عن هذيل)، أبو عمرو: وقريش؛ الواحدي: وطيء (انقلابها ياء

(١) أفرده بالذكر لأن له أحكاماً تخصه.

(٢) فيه احتباك؛ لأنه تكلم على حكم ما قبل الياء في البيت الأول ولم يتكلم عليها، وتكلم عليها في البيت الثاني ولم يتكلم على ما قبلها.

(٣) ظاهره أن قلب الواو ياءً وإدغامها في ياء المتكلم لم يقع إلا بعد قلب الضمة كسرة وليس كذلك، بل تقلب الواو ياءً أولاً وتقلب الضمة كسرة.

(٤) كقوله: تمنى ابتنائي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر

(حسن) وقرئ ﴿فمن اتبع هدي﴾ وقال:

سبقوا هويَّ وأعنقوا لهماهم
فتخرموا ولكلِّ جنبٍ مصرعٌ^(١)

٤٩٨. وربِّما انكسر فيه مُدغماً أو تالياً لألفٍ وعُلِّما

٤٩٩. شذوذاً ان يسكنَ بعد ألفٍ أبِي في أبي وأخِي بِي في

(وربما انكسر) الياء سواء كان مضافاً له أم لا (فيه مدغماً) ياء آخر، وهو مطرد في لغة

بني يربوع، كقراءة الأعمش: ﴿وما أنتم بمصرخي﴾، قال:

قال لها هل لك يا تافيُّ قالت له ما أنت بالمرضيِّ^(٢)

(أو تالياً لألف) وقرئ ﴿هي عصاي﴾ (وعلم شذوذاً أن يسكن بعد ألف) كقراءة نافع

﴿ومحيائي ومماتي لله رب العالمين﴾ (أبي في أبي وأخي يفي) في أخي قياساً على أبي، قال:

كان أبي كرمًا وجُوداً يُلقني على ذي اللَّبدِ الجديداً

وقلِّبوا الياء ألفاً دون ندأ والحذفُ بعد الكسر والفتح بدا

(وقلبوا الياء ألفاً دون ندأ) كقوله:

أطوِّف ما أطوِّف ثم آوي إلى أمَّا فتسقينني النَّقيعا

(والحذف بعد الكسر) كقوله:

خليل أملكُ مني للذي ملكْتُ يدي وما لي فيما يقتني طمعُ

(والفتح بدا) كقوله:

ولستُ براجع ما فات مني بلهفَ ولا بليتَ ولا لواني^(٣)

(١) والأكثر على ذلك في لدى وعلى، ولا يختص بياء المتكلم بل هو في كل ضمير.

(٢) وقوله: عَلِيٍّ لعمري نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب

(٣) والضم عند أبي عمرو قليلاً، وحمل عليه:

ألا قالت أمانة يوم غول تقطع بابن غلفاء الحبال

٥٠١. وَكُلَّ مَا أَضِيفَ لِلْيَا أَعْرَبَا عَلَى الْأَصَحِّ وَانْتَخِبَ مَا انْتُخِبَا
(وكل ما أضيف للياء أعربن على الأصح) ظاهرًا في المثني مطلقًا، وفي المجموع على
حدّه غير مرفوع، وفيما سواهما غير معتل مجرورًا، ومقدّرًا فيما سوى ذلك (وانتخب ما
انتخب) ^(١).



ذريني إنما خطئي وصوبي عليّ وإنما أهلك ما لُ
أي: مالي لا مال غيري، على أن إنما للحصر، وقيل: ما موصولة وهي اسم إن ومال خبرها، وعليه يكون
المعنى ما يقاس.
(١) وقيل: مبني، وقيل: واسطة، ما يظهر عليه الإعراب معرب وإلا فهو مبني، فالأقوال أربعة.

إعمال المصدر^(١) واسمه^(٢)

٤٢٥. بفعله المصدر ألحق في العمل مضافاً او مجرداً أو مع أل (بفعله المصدر ألحق في العمل) تعدّيًا ولزومًا (مضافاً) بأكثرى^(٣) اتفاقاً نحو:
- ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (أو مجرداً) عند البصريين بأقيسيّ لأنه يشبه الفعل في التنكير، نحو: ﴿إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٤) ﴿يَتِيمًا﴾^(٥) (أو مع أل) عند سيبويه بقله، قال:
- | | |
|---------------------------------------|---|
| ضعيف النكايه أعداءه | يخال الفرار يُراخي الأجل |
| وقال: قلّ الغناء إذا لاقى الفتى تلقاً | قولُ الأحبة لا تبعد وقد بعدا |
| وقوله: عجبتُ من الرزق المسيء إلهه | وللترك بعض الصالحين فقيراً ^(٥) |

- (١) يبحث فيه من ثلاثة أوجه: حده وتقدم الكلام عليه، وبينته وستأتي، وعمله وهو المراد هنا.
- يخالف المصدر فعله في أمرين: الأول أن في رفعه النائب خلافاً، الثاني أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل. صبان. والمصدر يضاف والفعل لا يضاف.
- * وقيل: يرفعه كقوله:

خطبتُ فقالوا هات عشرين بكرةً ودرعاً وجلباباً فهذا هو المهرُ
وثوبين مرويين في كل شتوةٍ فقلت الزنا خير من الحرب القشرُ

- (٢) هو الدال على الحدث بواسطة الدلالة على لفظ المصدر.
- (٣) وغير مقيس لأنها تبعد شبهه بالفعل الذي عمل حملاً عليه.
- (٤) وقوله: بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقيّل خلافاً للكوفيين، وحملوا ما بعده على إضمار فعل.
- (٥) وقال: فإنك والتأين عروة بعدما دعاكم وأيدنا إليه شوارع واختلف في المصدر المقرون بأل على أربعة أقوال، فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمل كما لا يعمل المنون، وجوزه الفارسي بقبح وابن طلحة إن كانت أل فيه معاقبة للضمير كما في قوله: ضعيف النكايه... إلخ، ومنع: عجبت من الرزق... إلخ. تصريح.

وإنما يجوز فيه ذلك^(١) إذا لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله^(٢).

٤٣٦. إن كان فعلٌ مع أن أو ما يحلَّ محله ولاسمٍ مصدرٍ عمَلْ
(إن كان فعل) غالباً (مع أن) المصدرية (أو ما) أختها^(٣) (يحل محله^(٤)) فإن أريد به
غير الحال جاز أن يقدر بأن أو ما، والحال قُدِّرَ بما فقط^(٥) (ولاسم مصدر) غير عَلم وهو
ما دل على معناه وخالفه بتصدره بميم زائدة في غير المفاعلة وبخلوه لفظاً وتقديرًا دون

- (١) بتسعة شروط، وجودي وإليه أشار بقوله: إن كان فعل مع أن ... إلخ، وثمانية عدمية.
(٢) والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه أن النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية بل
بجهة نيابته عن الفعل، ولذلك لم يصح حلول فعل مع أن أو ما محله، بخلاف غير النائب فإنه عمل بجهة
المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور.
(٣) ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة من أن نحو: علمت ضربك زيدًا، فالتقدير علمت أن قد
ضربت، قال:

علمت بسطك للمعروف خير يد فلا أرى فيك إلا باسطاً أملاً
فإن مخففة لأنها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية. أشموني.
وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب أن يكون ذلك بدليل عمله مع امتناع التقدير
بذلك في نحو: ضربي زيدًا قائماً، وإن إكرامك زيدًا حسن، وكان تعظيمك زيدًا حسناً، ولا إعراض عن
أحد، لأنهم لا يقولون أن اضرب زيدًا قائماً*، ولا يوقعون أن وصلتها بعد إن إلا مفصولةً بالخبر، نحو:
﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾، ومثل إن كان، ولا يوقعون الحرف بعد لا غير المكررة.
* لما فيه من الدور لأن المبتدأ إذا وقع أن والفعل يؤول بالمصدر. ونحو: اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة
ذنوبي للؤم، وإن تركي له مع علمي بسعة عفوك لعجز.

- (٤) احترازاً من المؤكد والمبين للنوع والهيئة.
(٥) إنما خصَّ تقدير ما بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضي والاستقبال أيضاً إثباتاً للأدل على
الماضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن؛ لأنها مع الماضي للمضي ومع المضارع للاستقبال،
بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقاً. صبان.
قال يس: أن أم الحروف المصدرية فلا يعدل عنها إلى غيرها مع إمكانها، وهي إذا كان الزمان حالاً غير
ممكناً لمناقاتها له، بخلاف ما فإنها لا تنافيه. نظم:

قُدِّرَ في الماضي والاستقبال بأن وما قُدِّرَ بها في الحال

عوضٍ من بعض ما في فعله^(١) (عمل^(٢)) إن كان ميمياً اتفاقاً كقوله:

أظلم إن مصابكم رجلاً أهدي السلام تحية ظلم
ولا عمل عند غير البصريين كقوله:

أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرّثاعا
وقوله: قالوا كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا^(٣)

وأهمل الحدودَ والمؤخراً مصغراً من حذفاً والمضمراً
(وأهمل المحدود) بالتاء^(٤) وشذ قوله:

يحايي بها الجلدُ الذي هو حازمٌ بضربة كفيه الملا نفس راكب^(٥)
(والمؤخر)^(٦) خلافاً لبعضهم محتجاً بقوله:

وبعض الحلم عند الجهم لـ للذلة إذعان^(٧)

ونحو: ﴿فَمَا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى﴾^(٨) (مصغراً) فلا يقال: ضربي زيداً شديداً^(٩) (منحذفاً)

(١) فخرج نحو قتال؛ فإنه خلا من ألف قاتل لفظاً لا تقديرًا، ولذلك نطق به في بعض المواضع، نحو: قاتل قيتلاً وضارب ضيرابًا، ونحو عدة؛ فإنه خلا من واو وعد لفظاً وتقديرًا، ولكن عوض منها التاء فهما مصدران، وحق المصدر تضمن حروف فعله بمساواة، نحو: توضعاً توضعاً أو زيادة، نحو: أعلم إعلماً.

(٢) قليلاً، قال الصيمري: شاذ. وقد أشار الناظم إلى قلته بتذكير عمل.

(٣) وأما هم فيحملون ما بعده من مرفوع ومنصوب على إضمار فعل، أي: تعطي المائة، وتكلم هنداً.

(٤) أي: تاء الوحدة لأن صيغته حينئذ ليست هي الصيغة التي هي أصل الفعل، فلو كانت التاء في أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل لعدم الوحدة حينئذ، فلا يكون محدودًا. صبان. قال:

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد صاروا لنا كالموارد

(٥) قبله: ودوية قفر يحار بها القطا أدلاء ركبها بنات النجائب

(٦) لأن المصدر المقدر بأن أو ما والفعل مع معموله كالموصول مع صلته، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه، كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول.

(٧) فليست اللام في قوله للذلة متعلقة بإذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور.

(٨) وأجيب بأن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره.

(٩) لأن التصغير يبعده عن الفعل.

خلافًا لمن أعمله في البسملة^(١) (والمضمر^(٢)) خلافًا للكوفيين محتجين بقوله:
وما الحرب إلا ما علمتم وذقتُم وما هو عنها بالحديث المرجم^(٣)
٥٠٣. وما بتابع والأجنبي فُصِّلَ وغير مفرد وعن بعض عمِلَ
(وما بتابع) فلا يقال: أعجني ضربك الشديد زيدًا وأما قوله:
أزمت يأسًا مبيِّنًا من نوالكم ولن ترى طاردًا للحر كالياس
فضرورة أو مؤول (والأجنبي فصل^(٤)) خلافًا للزمخشري تمسكًا بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ ٨ يَوْمَ تَبْلَى السَّرائِرُ^(٥) وقوله:
المن للذم داع بالعطاء فلا تمنن فتلفى بلا حمد ولا مال
(وغير مفرد^(٦) وعن بعض) هم (عمل) كقوله:
قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والفنعا

- (١) أي: ابتدائي.
- (٢) لضعفه بزوال حروف الفعل، فلا يجوز مروري بزيد حسن وهو بعمرٍ وبيع.
- (٣) تأول البصريون ذلك على أن عنها متعلق بأعني مقدارًا أو بالمرجم، يجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف دل عليه المرجم، أي: مرجمًا عنها أو على تقدير: وما هو الحديث عنها، والحديث بدل من هو ثم حذف.
- (٤) لأنه في تأويل الحرف والفعل، ولا يفصل بين الموصول وصلته.
- (٥) وليس يوم منصوبًا برجعه وإلا لزم الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله*، والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب، والتقدير: يرجعه، ومنه: المن للذم... إلخ، فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمن، فالباء متعلقة بمحذوف، كأنه قيل: المن للذم داع المن بالعطاء، فالمن الثاني بدل من الأول. أشموني. وقوله: أزمت يأسًا... إلخ فقوله: من نوالكم ليس متعلقًا بالمصدر لنته بمبيِّنًا بل هو متعلق بمحذوف تقديره يئست.
- * لأن الظرف أيضًا لا يتعلق بقادر لأن قدرته سبحانه لا تنقيد بذلك اليوم ولا غيره.
- (٦) وإنما امتنع إعماله إن ثني أو جمع لأنه لا يشبه الفعل إلا في اللفظ فقط، فإن ثني أو جمع زال ذلك الشبه؛ لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع بخلاف اسم الفاعل لأنه يشبه الفعل لفظًا ومعنى، ولذلك يعمل مع التثنية والجمع لبقاء الشبه المعنوي.

وقولهم: تركته بملاحس البقر أولادها وقوله:

وقد وعدتكَ موعدًا لو فت به مواعد عرقوب أخاه يثرب

٥٠٤. والمصدر الكائن من فعلٍ بَدَلْ منتصبٌ من بعده له عَمَلٌ
ويحمل الضميرَ ولتُقَدِّمًا معموله وسلَّم من ماسلَّمًا

(والمصدر الكائن من فعلٍ بدلًا) نحو ضربًا زيدًا (منتصب من بعده له عمل) فيه
لا للمبدل منه^(١) وفاقًا لسيبويه (ويحمل الضمير) على الأصح^(٢) (ولتقدِّم من معموله)
على الأصح نحو: زيدًا ضربًا^(٣) (وسلمن^(٤) ما سلم^(٥)).

(١) مقابله قول الأخفش أن العامل الفعل المبدل منه، وعلى قوله لا يحمل الضمير، فهو مقابل الأصح الآتي.
(٢) أي: يكون مستترًا، نحو: ضربًا زيدًا.

(٣) مم: وقدموا معموله على الأصح
كذا على القول بأن المصدراً
والقائل المصدر مفعول به
لأنه بأنَّ وفعل وارِدُ
إن قيل إن العامل الفعل اتضح
قام مقام فعله وشهرا
ليس يقدم على مذهبه
وذاك فيه ساعد المساعد

(٤) واختلف في إبدال المصدر من فعله، فقيل: لا يتقاس، وقيل: يتقاس في الأمر كقوله: فندلاً زريق المال ...
إلخ، والدعاء كقوله:

يا قابل التوب غفراناً مآثم قد أسلفتها أنا منها خائف وجلُ
والاستفهام كقوله:

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالثغام المخلص
والإنشاء نحو: حمدًا لله، والوعد كقوله:

قالت نعم وبلوغاً غاية ومنى والصادق الوعد مبذول له الأمل
والتوبيخ كقوله:

وفاقاً بني الأهواء والغني والدني وغيرك معنيٌ بكل جميل

(٥) وفي ناصب هذا المصدر قولان أشهرهما فعل من لفظه ناب هو منابه أي: اضرب، والثاني: التزم،
فلا يكون ضرباً مصدرًا بل مفعولاً به، ونسبه الخضر اوي لسيبويه، والتحقيق أنه إن قيل المعمول للمبدل
منه جاز التقديم، وإن قيل للمبدل فإن قلنا بالمشهور وهو أن المذكور وناصبه فعل قام هو مقامه فكذلك
يجوز التقديم، وإن قلنا بما نسب لسيبويه من أن ضرباً وبابه منصوب بالتزم فالظاهر على هذا كون ضرباً
بمعنى أن تضرب وهو الناصب لزيد، وحيث لا يجوز التقديم.

٥٠٦. وَإِنْ وَجَدْتَ عَمَلًا مِنْ بَعْدِ مَا مُضَمَّنَ حُرُوفَ فَعْلِ مِنْ سُمَا

٥٠٧. بِهِ وَفِيهِ يَعْمَلُونَ فَالْعَمَلُ لَمَّا بِهِ عَلَيْهِ دُلٌّ قَدْ حَصَلَ

(وَإِنْ وَجَدْتَ عَمَلًا) أي: اسمًا منصوبًا (من بعد ما) أي: شيء (مضمن حروف فعل

من سُمَا به) نحو: عَجِبْتُ مِنْ كَحَلِ هِنْدَ عَيْنِهَا وَمِنْ دَهْنِ زَيْدٍ لِحْيَتِهِ^(١) (وفيه) نحو: ﴿الَّذِي

يَجْعَلُ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٥٥﴾ أَحْيَاءَ﴾^(٢) (يعملون فالعمل لَمَّا به عليه دل قد حصل).

٤٢٧. وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفٍ عَمَلُهُ

(وبعد جره الذي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِنَصْبٍ) كثيرًا نحو: ﴿وَلَوْ لَا دِفَاعَ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (أو

بَرَفٍ عَمَلُهُ) قليلًا كقوله:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشِيبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقوله: أَلَا إِنَّ ظَلَمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيْنَ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَا

وقوله: بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَا بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فُشَلَا

وقيل: يُخْتَصُّ بِالشَّعْرِ، وَرَدَ بِالْحَدِيثِ: «وَحَجَّ الْبَيْتَ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^(٣)، أَوْ بِهِمَا

كَأَعَجَبَنِي انْتِظَارُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ زَيْدَ عَمْرًا، وَأَمَّا إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ ثُمَّ لَا يَذْكُرُ الْمَفْعُولَ وَبِالْعَكْسِ

فَكثِيرَةٌ نَحْوُ: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾^(٤) وَ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(٥).

(١) فالدهن والكحل لما يعمل به.

(٢) فالكفات لما يُعْمَلُ فِيهِ أَي: تحفظ وتجمع فيه الأشياء.

(٣) عدل عن الاستدلال بآية ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ الآية لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية

لاحتمال كونها بدلًا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه، أي: من استطاع منهم، ولما ورد على من

جعل من استطاع فاعلاً للمصدر من فساد المعنى؛ لأن المعنى حينئذٍ والله على الناس مستطيعهم وغير

مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأييد جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج، مع أن حج كل

مستطيع ليس على غير نفسه قطعًا.

(٤) أي: إياك.

(٥) أي: دعائه الخير.

٤٢٨. وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنُ (وجر ما يتبع ما جر) مراعاة للفظ اتفاقاً (ومن راعى في الإتياع المحل فحسن) خلافاً لسيبويه^(١)، قال:

حتى تَهَجَّرَ لِلرَّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمَعْقِبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ
وقال: يَا لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلَّهُمُ والصالحون على سَمْعَانٍ مِنْ جَارِ
وقوله: قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَنًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانِ^(٢)

٥٠٨. إِذَا اكْتَفَى بِجَرِّهِ الْمَفْعُولَا فَلَكَ فِي التَّابِعِ أَنْ تَقُولَا
٥٠٩. بِجَرِّهِ وَرَفَعِهِ وَنَصْبِهِ كَحُبِّ ذِي الْحَسَنَاءِ قَدْ أَوْدَى بِهِ
(إذا اكتفى بجره المفعول فلك في التابع أن تقول بجره) مراعاة للفظ اتفاقاً (ورفعه) بناء على جواز رفعه النائب^(٣) (ونصبه) مراعاة للمحل (كحب ذي الحسناء قد أودى به) وفي الحديث: «نهى عن قتل جنان البيوت إلا الأبر و ذو الطفيتين»^(٤).

(١) مطلقاً ولا يعمرو في النعت والتوكيد وجوز البدل والعطف، ولعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرير العامل، والعاطف قائم مقام إعادة العامل فيكون أقوى.

* لا اشتراطه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه بالفعل لا يعمل في كلمة رفعاً أو نصباً إلا إذا كان محلياً بأل أو منوناً أو مضافاً إلى غير تلك الكلمة وغير متبوعها.

مم: عطفاً على المحل عمرو قد نقل بشرط إمكان ظهور ذا المحل
وأن يكون حقه الأصالة مع وجود المحرز اللذ ناله
(٢) وقوله: رَبَّاءَ شَمَاءَ لَا يَأْوِي لِقُتَّتْهَا إلا الرياح وإلا الأبواب والسبل
والسالك الثغرة اليقظان سالكها مثني الهلوك عليها الخيل الفضل

(٣) وجه المنع وهو الذي ذهب إليه الأخفش ما فيه من الإلباس لأنك إذا قلت مثلاً: عجبت من ضرب

عمرو تبادر للذهن المبني للفاعل، وقال أبو حيان: يجوز إذا كان فعله ملازماً للبناء للمجهول كزكمت لعمد الإلباس حينئذ فيجوز: أعجبني زكاًم زيد، وزاد الدماميني قولاً رابعاً وهو الجواز إذا لم يقع لبس، نحو: أعجبني قراءة في الحماة القرآن، وأكل الخبز وشرب الماء، ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع.

(٤) بالرفع والنصب والجر.

إعمال اسم الفاعل^(١)

وهو ما دل على الحدث^(٢) والحدوث^(٣) وفاعله^(٤).

١٢٩. كفعله اسمُ فاعلٍ في العملِ إن كان عن مُضِيِّهِ بِمَعَزِلٍ
(كفعله اسم فاعل في العمل) تعدياً ولزوماً (إن كان عن مضيه بمعزل) بأن كان للحال أو للاستقبال لأنه إنما عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه.

١٣٠. وَوَلِيَ اسْتَفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مَسْنَدًا
(وولي) ما يقرّبه من الفعل^(٥) بأن ولي (استفهاماً) ظاهراً أو مقدراً كقوله:
أَمْنَجِرُ أَنتُمْ وَعَدًا وَثَقْتُ بِهِ أَمْ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عَرْقُوبٍ
وقوله: لَيْتَ شَعْرِي مَقِيمٌ الْعَذَرَ قَوْمِي لِي أَمْ هُمْ لِي فِي الْهَوَى عَاذِلُونَا^(٦)
(أو حرف ندا) نحو: يَا طَالِعًا جَبَلًا، والصواب^(٧) أن الاعتماد على الموصوف المقدر قبله

(١) وهو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع* من أفعالها بمعناه أو بمعنى الماضي. تسهيل. * أخرج أمثلة المبالغة.

(٢) أي: عين المصدر، فتدخل الصفات والأفعال وتخرج الجوامد.

(٣) أي: الطرؤ، فخرج اسم التفضيل والصفة المشبهة.

(٤) فخرج الفعل واسم المفعول؛ لأن اسم المفعول يدل على المفعول، والفعل دلالة إما وضعية وهي الحدث والزمان أو التزامية وهي الفاعل والمفعول.

ابن متّلي: كل من الفعل والأربع الصفات دل على الحدث في رأي الثقات

لكن دلالة اسم تفضيل معاً مشبهة على الحدوث امتنعاً

ولا دلالة لذي المفعول أو فعل على الفاعل عند من رروا

فاختص ذو الفاعل بالدلالة على الثلاثة ولا محالة

(٥) وجه تقريب هذه الأشياء اسم الفاعل من الفعل أنه لا ينفي ولا يستفهم عنه إلا الأفعال لا الذوات، ولأنها لا تأتي إلا موصوفاً بها حقيقة أو معنى.

(٦) فالاستفهام مقدر قبل مقيم بدليل ظهوره بعدها.

(٧) عند غير الناظم، ويجاب عنه أنه لم يدع أنه مسوغ بل إن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، وهذا لا ينافي

لأنه مختص بالاسم فكيف يكون مقرَّباً من الفعل (أو نفياً) كقوله:

فما باسط خيراً ولا دافع أذى من الناس إلا أنتم آل دارم
(أو جا صفة) نعتاً أو حالاً^(١) (أو مسنداً) إلى المبتدأ أو ما أصله المبتدأ وكان مكبراً^(٢)
وغير موصوف، وإن فقد بعض الشروط لم يعمل في المفعول به^(٣) والفاعل الظاهر على
الأصح^(٤)، وأما قوله تعالى: ﴿بَسِطْ ذِرَاعَيْهِ﴾ وقوله:
إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمان في الخليط المزايل
فمؤولان^(٥)

- كون المسوّغ الاعتماد على الموصوف، وإنما صرح به مع دخوله في قوله: وقد يكون نعت محذوف ... إلخ
لدفع توهم أنه إذا ولي حرف النداء لا يعمل لبعده عن الفعل. صبان.
- (١) ويجمعهما قولك: لقيت زيداً مكرماً رجلاً طالباً علماً.
- (٢) لأن التصغير والوصف يختصان بالاسم فيبعدان الوصف من الفعلية، ولا حجة في قولهم: أظنني مرتحلاً،
وسوياً فرسخاً؛ لأن فرسخاً ظرف يكتفي برائحة الفعل، وقال بعض المتأخرين: إن لم يحفظ له مكبر جاز
كما في قوله: فما طعم راح في الزجاج مدامة ترقق في الأيدي كميته عصيرها
وروي: كميته بالرفع فلا شاهد، ويلزم على جعل كميته صفة راح تقدير غير النعت من التوابع.
- (٣) اتفاقاً.
- (٤) ومقابل الأصح قول الكوفيين والأخفش إنه يعمل دون الاعتماد مستلدين بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ
ظِلُّهَا﴾ وخبر بنو لهب ... إلخ، ورد بأن ظلّها وبنو لهب مبتدآن ودانية وخبر خبران.
- (٥) فالآية بأنها على حكاية الحال، والمعنى: ييسط ذراعيه بدليل ونقلهم، وحكاية الحال أن يقدر الفعل الماضي
واقفاً في زمن التكلم. والبيت بأن فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد، والتقدير فقدت فرخين.

مم:	ويعمل الماضي لدى الكسائي	من اسم فاعل بلا امتراء
	ولا له حجة اذ يغالط	في قول ربنا تعالى باسط
	وكوفة تعمله كما عهد	ذاك للاخفش ولو لم يعتمد
	واحتج في إعماله الأخير	بنحو ما أوله خبر
	وذا على التقديم والتأخير	حمله بعض رجال الخبر
	ثم الكسائي يعمل المصغرا	وليس حجة له سويرا
	وحيث لم يحفظ له مكبر	وافقه بعض الأئمة تأخروا

١٣١. وقد يكون نعتٌ محذوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحَقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ^(١)

له مع الموصوف الملفوظ به كقوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ﴾^(٢) وقوله:

كناطح^(٣) صخرةً يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل^(٤)

١٣٢. وإن يكن صلةٌ أَلْ فِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

عَلَى الْأَصَحِّ^(٥) لَوْ قَوَّعَهُ مَوْقِعًا يَوْجِبُ تَأْوِيلَهُ بِالْفِعْلِ^(٦).

شاهد ذاك عندهم شهيرٌ وهو كَمِيتٌ بعدها عصيرٌ
وعَدَّهُ ذَا صِفَةٍ مَنْقُودٌ إِذْ فَاقَدَ إِعْمَالَهَا مَفْقُودٌ
بعضهم قبل الصفات أعمله وبعدها يقول ليس ذاك لهُ

(١) والاعتماد على المقدّر من استفهام أو نفي أو ذي حال أو خبر عنه أو موصوف كالاعتماد على الملفوظ به منها. كافية:

وقصد الاستفهام يغني إن فهم كراحم ذَا عبده أم متّقيم
(٢) صنف مختلف ألوانه.

(٣) أي: وعل.

(٤) وقوله: وكم مالى عينيه من شيء غيره إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالِدُمَى

(٥) خلافاً للمازني حيث خص النصب بالمضي أخذاً بظاهر تقدير سبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذي فعل كذا، وأجيب بأن عدم تعرض سبويه للذي بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجرداً فيعمل مع أل بالأولى. وللأخفش حيث ذهب إلى أن نصب ما بعده على التشبيه بالمفعول به، وأل حرف تعريف لا موصول، أما مع اعتقاد أنها موصولة فالنصب على المفعولية. صبان.

(٦) مم: صلة أَلْ ماضية الزمان فقط يرى عملها الرماني

وقوله يردّه نصبٌ دَمِي بالناذرَيْن في قصيدة الكمي
ولا دليل أن عَمَرًا الْأَجْل قدر ذاك الوصف بالذي فعل
لأن معناه لديه أن أَل تفيده وهو ماضي العمل
والأخفش الإعمال عنه يصرفُ لأن أَل في زعمه تعرّفُ
قال وأما النصب في متنبه فهو على التشبيه بالمفعول به
ورده أن المشبه لدى من عرفوه سببي أبداً
فانظره في التسهيل والمساعد وكن عن العلوم غير قاعدٍ

٤٣٣. فَعَالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولٌ في كثرةٍ عن فاعلٍ بَدِيلُ
(فعال أو مفعال أو فعول^(١) في كثرة) أي: في قصد المبالغة والتكثير^(٢) (عن فاعل
بديل).

٤٣٤. فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وفي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ
(يستحق ما له من عمل) بالشروط المذكورة على التفصيل السابق خلافاً للكوفيين^(٣)
قال: أخا الحرب لبأساً إليها جلالها وليس بولّاج الخوالب أعقلاً^(٤)
وحكى سبويه إنه لمنحازٌ بوائكها وقال:
صُروب بنصل السيف سُوقَ سِمَانِهَا إذا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(٥)
(وفي فعيل قل ذَا وَفَعِيلٍ^(٦)) قال:

-
- (١) ألحق ابن خروف بهن فَعِيلًا بالكسر كشرِب خمر وطبخ اللحم، قال:
نفرت قلوصي من حجارة حرة نصبت على يدين وهوب
لا تنفري يا ناق منه فإنه شَرِب خمر مِسْعَرٌ لحروب
- (٢) أفاد أنها لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال: مَوَات ولا قَتَال زيدًا بخلاف قَتَال الناس.
- (٣) وإعمال أمثلة المبالغة قول سبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم
الفاعل، ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا المنصوب بعدها
على تقدير فعل.
- (٤) الخوالب النساء والصبيان، ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾، والأعقل الذي تضطرب رجلاه عند
القيام، وفي البيت رد على ابن درستويه في زعمه أن الخبر لا يتعدد بعد دخول الناسخ. وقبله:
بأرفع ماحولي من الأرض أطولا فإن تك فاتنتي السماء فإنني
تُكَّب على أفواههن الغرائر وإن لا يكن لحم غريض فإنه
وهيوج، قال: قل ديتنه واهتاج للشوق إنها على الشوق إخوان العزاء هيوج
- (٥) أي: قيام فعيل وفعل مقام فاعل في قصد المبالغة والتكثير.
- (٦) نظم: إعمال أوزان المبالغة لا تحميزه الكوفة فيما نقلنا
وفي فعيل فعل بعضُ حظْل وخصص الجرمي بالمنع الأول
والأشهر المقال بالإعمال لكل فاحفظه ولا تبال

فتاتان أما منهما فشيية
وقال: حَذِرْ أُمُورًا لَا تُضِيرُ وَأَمِنْ
هَلَاكًا وَأُخْرَى مِنْهَا تُشَبِّهُ الْبَدْرَا
مَا لَيْسَ يَنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
٥١٠. وَجَازَ أَنْ يَقُومَ غَيْرُ فَعِلٍ مَقَامَ مُفْعِلٍ وَلَكِنْ قَلِيلٍ
(وَجَازَ أَنْ يَقُومَ غَيْرُ فَعِلٍ) مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ (مَقَامَ مُفْعِلٍ وَلَكِنْ قَلِيلٍ) كَدِرَاكٍ وَمُعْطَاءٍ
وَنَذِيرٍ وَسَمِيعٍ قَالَ:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُوَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ
وَزَهْوَقٍ قَالَ:

جهول وكان الجهل منها سجيّة
غشمشمة للقائدين زهوق
٤٣٥. وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثَا عَمِلَ
(وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ) مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وَأَمثلة الْمَبَالِغَةِ^(١) (مِثْلَهُ جَعَلَ فِي الْحُكْمِ)^(٢)
وَالشَّرْطِ حَيْثَا عَمِلَ) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالذَّكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّكِرَاتِ﴾،
و﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾، و﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^(٣)، وَقَالَ:

الشَّامِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمِهَا
ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ
وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ الْقَهْمَا دَمِي^(٤)
عُفْرُ ذَنْبِهِمْ غَيْرُ فُخْرٍ
وَقَالَ: شُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَاءَ الْجَزُورِ مَخَا
مِصِّ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمٍ
وَقَالَ: أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي
جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ
٤٣٦. وَانْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا وَاخْفِضِ
وَهُوَ لَنْصَبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

(١) مِنْ تَنْثِيَةِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوجِ وَجَمْعِهَا مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وَوزن الْمَبَالِغَةِ تَصْحِيحًا أَوْ تَكْسِيرًا، فَالْصُّورُ اثْنَتَا عَشْرَةَ.
(٢) أَيِ: الْعَمَلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: وَالشَّرْطِ.

(٣) وَقَالَ: مَنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهَنَ عَوَاقِدُ

(٤) وَقَالَ: وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كَوْنَا فَكَانَتَا

(وانصب بذى الأعمال تلوا) إن أمكن ذلك، فلا يقال: الضارب زيد (واخفض^(١)) جواراً إن كان ظاهراً، وقرئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغَ أَمْرِهِ﴾، و﴿هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ ضُرُوءَ﴾ بالوجهين، وإلا^(٢) فوجوباً خلافاً لهشام والأخفش^(٣) في كونه منصوب المحل زاعمين أن النون والتنوين في نحو: مكرمك ومكرماك ومكرموك حذفاً لصون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً، وأجاز هشام إثباتهما معه كقوله: أمسلمني للموت أنت فميت، وقال: هم القائلون الخير والأمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظماً^(٤) (وهو لنصب ما سواه) من المفاعيل (مقتضي) كغيره لاكتسابه بالإضافة شبهاً بمصحوب الألف واللام وفاقاً للسيرافي^(٥)، نحو: هو ظانٌ زيد أمس قائماً.

٤٣٧. واجرر أو انصب تابع الذي انخفض كمتبني جاءٍ ومالاً من نهَض (واجرر) مراعاة للفظ اتفاقاً (أو انصب) مراعاة للمحل خلافاً لسيبويه^(٦) (تابع

(١) الواو بمعنى أو.

(٢) بأن كان ضميراً.

(٣) مم: ضاربه بدون أل أو فيه أل ضميره الفراء في الجر أحل

وقال الاخفش محله انتصاب وقال فيه سيبويه وأصاب

النصب للثاني والاول يجز كما يكون حكمه إذا ظهر

وحيث ثني وحيث جُعا معرقاً ففيه هذان معا

(٤) ورد بأن نون أمسلمني نون وقاية والهاء في الأمرونه هاء سكت، قال:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما

(٥) ومقابل الوفاق أن قائماً مفعول فعل محذوف، أي: يظنه قائماً، ورد بأنه يلزم عليه حذف ثاني مفعولي الوصف وأول مفعولي الفعل، قال:

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

(٦) لأن شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز - أي الطالب - لذلك وهو هنا غير موجود؛ لأن اسم الفاعل إنما يعمل النصب حيث كان متوناً أو محلياً بال أو مضافاً إلى أحد مفعوليه أو مفاعيله، فنحو ضارب في قولك: ضارب زيد وعمراً ليس طالباً لنصب زيد بل لجره.

الذي انخفض^(١) كمتغني جاه ومالاً من نهض) وقال:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ عمرو أخاعون بن مخراق
وأما قوله تعالى: ﴿وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسيباً﴾ فعلى إضمار فعل أو
حكاية الحال.

تنبيه: إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة جاز أن تكون إضافته محضة
باعتبار الماضي وأن لا تكون محضة باعتبار الحال والاستقبال.

وما عطفته على ما انخفضا بغير ما يخفضه لا تخفضا
كجاء الضارب الغلام وزيداً^(٢).



(١) وأما الذي انتصب فيجب نصب تابعه لقوله:

وأن يكون حقه الأصالة مع وجود المحرز اللذ ناله

(٢) لأن زيداً ليست فيه أل، وأجازه سيبويه بناء على أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ولأنه يجوز:

قام زيد وهند مع عدم تأنيث الفعل، ولقوله:

الواهب المائة الهجان وعبيدها عوداً تُرَجِّي خلفها أطفالها

إلا أن الهاء في عبيدها راجعة إلى ما فيه أل وحينئذ فلا شاهد. يس.

إعمال اسم المفعول

وهو ما دل على الحدث والحدوث ومفعوله.

٤٣٨. وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ

٤٣٩. فَهُوَ كَفَعْلٍ صَيَغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي

(وكل ما قرر) من الشروط (لاسم فاعل يعطى اسم مفعول^(١) بلا تفاضل) بينهما، فإن استوفاه (فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه) وعمله (كالمعطى كفافاً يكتفي) وزيد مضروب أبوه، وعمره معلّم بكرة قائماً.

٤٤٠. وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مَرْتَفِعٍ مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدُ الْوَرَعُ

(وقد يضاف ذا^(٢) متعدياً إلى واحد^(٣) مراداً به الثبوت^(٤)) إن كان على صيغته الأصلية فيصير صفة مشبهة^(٥) (إلى اسم مرتفع معنى) أي: بعد تقدير تحويل الإسناد

(١) إن قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل، والرباط محذوف هو المفعول الثاني أي: يعطاه، والنصب على المفعولية، ويكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود على كل هو الرابط. ويرجح الأول أن النائب عليه المفعول الأول، ويرجح الثاني عدم الحذف. وإن قرئ كل بالنصب على أنه مفعول مقدم تعين رفع اسم على أنه نائب فاعل، وهذا أحسن من ذنبك. صبان.

(٢) إنها خص الإضافة بالذكر -مع أن الجاري مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز-؛ لأنها أكثر ولأنهما متلازمان فحيث جاز أحدهما جاز الآخر. صبان.

(٣) ويمتنع ذلك فيما كان من متعد إلى غير واحد وإن لم يذكر غير القائم مقام الفاعل معه نحو: مررت برجل معطى الأب أو معلم الأخ، أو ذكر نحو: معطى الأب درهمًا أو معلم الأخ زيداً قائماً.

(٤) بخلاف مضروب؛ لكونه غير مراد به الثبوت.

(٥) فإنه يرفع السببي على النائية وينصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجر بالإضافة، وعلى ذلك جاءت الشواهد، فمن شواهد الرفع:

بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل أنت مرفوع بها ههنا رأس

ومن شواهد النصب قوله:

عنه إلى ضمير الموصوف^(١) ونصبه على التشبيه بالمفعول به^(٢) (كمحمود المقاصد الورع)^(٣).

٥١٢. وهكذا اسمُ فاعلٍ إن قُصداً ثبوتُ معناه وهذا وُجداً

٥١٣. في جامدٍ مؤوّلٍ بالمشقّق كهو دُرٌّ لفظه والمنطق

(وهكذا اسم فاعل إن قصد ثبوت معناه) لازماً اتفاقاً كقوله:

تباركت إني من عذابك خائف وإني إليك تائب النفس باخعُ

أو متعدياً لواحد إن أمن اللبس^(٤) وحذف المفعول اقتصاراً^(٥) وفاقاً لابن أبي الربيع وابن عصفور قال:

ما الراحم القلب ظلاماً وإن ظلمها ولا الكريم بمناع وإن حرماً^(٦)

لو صنت نفسك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها
ومن شواهد الجر قوله:

تمنى لقاء الجون مغرورٌ نفسه فلما رآني ارتاع ثمت عرّداً

(١) وتعويض آل.

(٢) فيكون صفة مشبهة بعد الإعمال الثلاث.

(٣) فجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب؛ إذ لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه؛ لأنه عينه في المعنى، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا بأن يحول الإسناد عنه إلى ضمير يعود على صاحب الوصف، ثم ينصب المرفوع المحول عنه الإسناد؛ لأنه بعد تحويل الإسناد أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينصب انتصابها، فاحتيج إلى آل لأن الصفة المشبهة لا تعمل إلا فيما فيه ضمير أو خلف، ثم يمر بالإضافة فراراً من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين.

(٤) فلا يقال ضارب الأب للبس أي: ضارب هو أباه أو ضارب أبوه الناس فلا يعرف هل هو مضاف إلى الفاعل أو المفعول.

(٥) لغير دليل فيكون شبيهاً باللازم.

(٦) أصله الراحم قلبه الناس فحذف المفعول به اقتصاراً ووقعت فيه الإعمال الثلاث؛ لأن القلب لا يرحم فيكون مفعولاً.

وقولك: فلان ظلام العبيد بعد قول القائل: ليس عبيد فلان ظلامين (وهذا وجد في جامد مؤول بالمشتق كهو در لفظه والمنطق) ووردنا منهلاً غسل الماء، ومررت برجل قرشي الأب وقوله:

فلولا الله والمهرُ المفدى لأُبتَ وأنت غريبال الإهاب
وقال: فراشة الحلم فرعون العذاب وإن تطلب نداءه فكلب دونه كَلَبٌ^(١)



(١) كافية: وَضَمَّنَ الجامد معنى الوصف فاستعمل استعماله بضعف
كأنت غريبال الإهاب وكذا فراشة الحلم فراع المأخذا

أبنية^(١) المصادر^(٢)

١١١. فَعَلَ قِياسُ مصدرِ المُعَدَّى من ذي ثلاثة كَرَدَ رَدًّا (فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة^(٣)) سواء كان مفتوح العين (كَرَدَ^(٤) رَدًّا) وجحد جحدًا ووعد^(٥) وعدًّا أو مكسورها^(٦) ولو لم يُفهم عملًا بالفم^(٧) كلِّمَ لِقَمًا ولثم لثًا وقني الحياء قنيًا، والمراد بالقياس هنا^(٨) أنه إذا ورد شيء ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره أنك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع^(٩) خلافًا للفرء^(١٠).

١١٢. وفَعَلَ اللازمُ بِأَبْه فَعَلَ كَفَرَحَ وَكَجَوَّى وَكَشَلَلَ^(١١) إلا إن دل على لون فالغالب في مصدره الفُعْلَةُ^(١٢) كالْكُهْبَةِ والسَمَرَةِ والحَمْرَةِ والكِدْرَةِ والأدْمَةِ، ابن الحاج: إن كان علاجياً^(١٣) ووصفه على فاعل^(١٤) فقياس مصدره

-
- (١) البناء والبنية - بضم الباء وكسرها - والمبنى والصيغة والوزن ألفاظ مترادفة.
 - (٢) جمعها باعتبار أنواعها كالثلاثي وغيره. وقدم إعمال البابين على صيغهما لأن العمل أهم لكونه من علم الإعراب، والصيغ من الصرف، فذكرها هنا استطرادًا، فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة. خصري.
 - (٣) أنواع الثلاثي خمسة: فعل بالفتح متعديًا أو لازمًا، أو بالكسر كذلك، أو بالضم ولا يكون إلا لازمًا.
 - (٤) ولا فرق في ذلك بين كونه صحيحًا أو معتلّ الفاء أو العين أو اللام أو مهموزًا.
 - (٥) ومن اصطلاحهم أن الصحيح ما كجحد، وأما رد فمضاعف ووعد مثال وباع أجوف وقرأ مهموز ورضي معتل.

(٦) حيث أفهم عملًا اتفاقًا، بل ...

(٧) خلافًا لابن مالك لاشتراطه في التسهيل الأول.

(٨) وفي أبنية أساء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها والجموع.

(٩) وفاقًا لسيبويه والأخفش.

(١٠) القائل بالقياس ولو مع السماع، فيقيس عَلَمًا في علم مثلاً.

(١١) وأشر ووجع وعور وعَمَى.

(١٢) ومن غير الغالب بِيضٌ بياضًا وسُودٌ سوادًا.

(١٣) أي: يُفعل بحركة جسم.

(١٤) بخلاف عَجَلَ فهو عجل.

الفعول كاللزوق والقدوم والأزوف والصعود^(١).

٤١٣. وَقَعَلَ الْإِلَازِمُ مِثْلَ قَعَدَا^(٢) لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ كَقَدَا

غَدَوْا وَنَمَا نُمُوًّا وَجَلَسَ جَلُوسًا. ابن الحاج: يقل في معتل العين كصام وسار وعاد وآب، وإنما يفرون منه للفعل كالصوم والسير والعود والأوب^(٣).

٤١٤. مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا أَوْ فَعَلَانًا فَادِرٍ أَوْ فُعَالًا أَوْ فَعِيلًا أَوْ فِعَالَةً.

٤١٥. فَأَوَّلُ لَدِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى وَالثَانِ لَدِي اقْتَضَى تَقْلُبًا

(فأول لذي امتناع كأبى) إِبَاءٌ وَنَفَرٍ نَفَارًا وَشَرْدٍ شِرَادًا وَجَمَحٍ جَمَاحًا وَأَبَقَ إِبَاقًا (والثان للذي اقتضى تقلبًا)^(٤) كدار دورانًا وجال جولانًا وغلت القدر غليانًا وهَمَى الدمع هميانًا وهام قلبه هيانًا.

٤١٦. لِلدَا فُعَالٌ وَلِلصَوْتِ وَشَمَلٌ سِيرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٌ

(للدَا فعال) كَزُكْمٍ زَكَامًا وَمَشَى بَطْنُهُ مَشَاءً وَسَعَلَ سَعَالًا (ولصوت) كَصَرَخٍ صَرَاحًا وَنَبَحٍ نَبَاحًا^(٥) (وشمل سيرًا) كَرَحْلٍ رَحِيلًا وَذَمَلٌ ذَمِيلًا

(١) مم: قال أبو العباس نَجَلُ الْحَاجِّ إِنْ قِيَاسُ فَعِيلِ الْعِلَاجِيِّ

إِنْ كَانَ وَصْفُهُ بِفَاعِلِ فُعُولٍ مِثْلُ الْقُدُومِ وَالْأَزُوفِ وَالْعَسُولِ

(٢) حال من الضمير في اللازم، وكغدا معطوف عليه بإسقاط العاطف؛ إذ لا وجه لتعدد الأمثال بغير عطف.

(٣) وقد لا يفرون منه، كقوله:

وَرَوْحَ رَعِيَانٍ وَنَوْمَ سُمرٍ وَغَابَ قَمِيرٌ كُنْتُ أَرْجُو غَيُوبَهُ وَشَاعَ شَبُوعًا.

(٤) حركوا مصدره لدلالة الفعل على التحرك.

(٥) ويلزم في المعتل اللام كَرِغَاءٍ رِغَاءً وَثَغَاءٍ ثَغَاءً.

(وصوتًا^(١) الفعيل كصهل^(٢)) صهيلاً ونهق نهيقاً ونعق نعيقاً، والفعالة حرفة أو ولاية كتجر تجارة وأبل إبالة^(٣) وسفر بينهم سفارة^(٤) وعرف عرافة^(٥) وأمر إمارة^(٦).

٤٤٧. فَعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفْعَلًا كَسَهْلُ الْأَمْرِ وَزَيْدٌ جَزَلًا
(فعولة فعالة لفعّل^(٧) كسهل الأمر) سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة وملح ملوحة (وزيد جزل) جزالة وظرف ظرافة خلافاً للكوفيين في فَعُولَةٌ^(٨).

٤٤٨. وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ كَسُخِطَ وَرَضِيَ
(وما أتى مخالفاً لما مضى فبابه النقل) عن العرب (كسخط ورضى) ورضوان وكعلم وجود وشكر وشكران وكفوز وموت^(٩) وكحسن وقبح خلافاً لابن عصفور والزجاج^(١٠).

(١) قد اجتمع الفعيل والفعال نحو: نعب الغراب نعيباً ونعاباً ونعق الراعي نعيقاً ونعاقاً وأزت القدر أزيّاً وأزاًزاً، وقد ينفرد الفعيل نحو: صهل القرس صهيلاً وصخذ الصرد صخيداً، وقد ينفرد الفعال نحو: بغم الظبي بغاماً، وضبح الثعلب ضباحاً.

(٢) أي أن فعلَ اللازم إذا كان دالاً على الصوت يشترك فيه الفعال والفعيل ما لم يكن معتلاً، وإلا اختص بالفعال كما أنه يختص بالداء، ويختص الفعيل بالسير.

(٣) إذا قام بمصالح الإبل.

(٤) إذا أصلح.

(٥) على القوم إذا تكلم عنهم.

(٦) وأما خاط خياطة ونجر نجارة فمتعديان، وأما ولي ولاية فمكسور العين، فليست مما نحن فيه.

ابن مالك: لحرفة قد تكسر الفعالة واضمم لما يُطْرَحُ الفضالة
وفتحها لخلق النفس اجتلب مثل الشجاعة وكل قد غلب

(٧) ليس كل فَعْلٍ يصاغ من بل ما وصفه الفَعْلُ قياسه الفَعُولَةُ، وما وصفه الفَعِيلُ قياسه الفَعَالَةُ.

نظم: فعيل ان يكن يقاس لفَعْلٌ فقس له فعالة نحو جزلٌ
وإن يكن بالفَعْلِ وصفه غداً مصدره فعولة نلت الهدى

(٨) مبناه أن فَعْلًا ليس مقيساً عندهم في فَعْلٍ، وكذا فعولة.

(٩) عند غير ابن الحاج.

(١٠) في أن فَعْلًا مقيس في فَعْلٍ بالضم وقد عد منه نحو المائتين، وقال سيبويه: لا يقاس؛ لأن ما حصر لا يقاس.

٤٩. وغيرُ ذي ثلاثةٍ مَقِيسُ مصدره كَقُدَّسَ التَّقْدِيسُ

٥٠. وزَكَّاهُ تَزْكِيَةً وَأَجْمَلًا إجمالٌ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمُّلاً

٥١. واستَعِذْ استِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ إقامةً وَغالبًا ذا التَّالِزِمِ

(وغيرُ ذي ثلاثةٍ مَقِيسُ مصدره) التفعيل (كَقُدَّسَ التَّقْدِيسُ) وقد تحذف ياءه^(١)

فيعوض عنها التاء قليلاً في نحو: جَرَّبَ تجربةً وَذَكَّرَ تذكِرةً، وَغالبًا فيها لامه همزة كجزأ تجزئةً ووطأً توطئةً، ووجوبًا في المعتل كغَطَّه تَغْطِيَةً (وزكه تزكية^(٢)) وقياس أفعِل إذا كان صحيح العين الإفعال كأَكْرِمَ إكرامًا (وأَجْمَلَ إجمالًا من تَجَمَّلًا تَجَمُّلاً)^(٣) ومعتلها كذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء ثم تحذف الألف الثانية^(٤) كما يعمل في مصدر استفعل معتلها كاستقم استقامة (واستعد استعاذةً ثم أقم إقامةً وَغالبًا ذا التالزم) المحذوف الألف عوضًا عنها، ومن غير الغالب إقام الصلاة واستنارُ البدر^(٥).

٥٢. وما يَلِي الأَخِيرُ مُدًّا وافتَحَا مَع كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِي مِمَّا افْتَتَحَا

٥٣. بهِمَزٍ وَصَلٍ كاصْطَفَى وَضُمٍّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا

(وما يَلِي الأَخِيرُ مَدًّا وافتحن^(٦) مَع كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِي مِمَّا افْتَتَحَ بهِمَزٍ وَصَلٍ) صحيح

اللام أو معتلها فيصير مصدرًا (كاصطَفَى) اصطفاءً واستخرج استخراجًا ما لم يكن

(١) وذلك على ثلاثة أقسام نادر وغالب ولازم.

(٢) والعلة فيه ثقله في المعتل ويليهِ المَهْمُوزُ وقل في الصحيح لأنه غير ثَقِيلٍ.

(٣) إشارة إلى الحديث: «إن روح القدس نفث في روعي أن لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب».

(٤) وفاقًا لسيبويه والخليل خلافًا للفراء والأخفش.

(٥) وقد تحذف في غير الإضافة، حكى الأخفش: أجاب إجابًا وسُمع: أريته إراءً.

(٦) أشار به إلى أن المد ألف لا واو ولا ياء.

أصله تفاعل أو تفعل فيضم نظراً إلى الأصل كاطَّير واطَّير^(١) (وضم ما يربع في أمثال قد تلملم)^(٢) في عدد الحركات والسكنات^(٣) فتقلب مصادر، ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء كالتواني والتداني والترقي والتدلي^(٤).

٥٤. فِعْلَالٌ أو فَعْلَلَةٌ لَفْعَلًا واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً

(فعلال أو فعللة لفعل) وما ألحق به^(٥) كيضر بيطرة وجلب جلبية (واجعل مقيساً ثانياً) كدحرج دحرجة وحوقل حوقلة وسرهف سرهفة^(٦) (لا أولاً) إلا إن كان مضاعفاً كزلزل ووسوس وإلا فسماعاً كسرهاف، ويجوز فتح المضاعف، والأكثر أن يُعنى به اسم الفاعل نحو: ﴿مِنْ شَرِّ أَلُوسَوَاسٍ﴾^(٧).

٥٥. لِفَاعَلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ وَغَيْرِ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

(لفاعل الفعّال والمفاعلة) كالقتال والمقاتلة وهي اللازمة عند سبويه لامتناع الأول في جالس وفيما فاؤه ياء كيامن وياسر، وشذ ياءومه يوماً^(٨) (وغير ما مر السماع عادله)^(٩)

(١) فأصله تطاير وتطير فأدغمت التاء في الطاء، فإذا صيغ منها المصدر نظر إلى أصله وهو على وزن تلملم فيقال: تطاير وتطير.

(٢) ومجموع ذلك عشرة أبنية: تفعلل كتدحرج وتفعل كتجمل وتفعيل كتشيطن وتمفعّل كتمسكن وتفعل كتسلقى وتفوعل كترهوك وتفاعل كتغافل وتفوعل كتجورب وتفعلل كتقلنس وتفعلت كتعفرت.

(٣) لتدخل تغافل لأن ساكنها ليس كساكن تلملم لكنها مثلها في الحركات والسكنات.

(٤) فلا يجوز ضمه؛ إذ ليس في العربية اسم معرب آخره ياء أو واو مضموم ما قبلها ضمة لازمة.

(٥) وهو ستة أوزان: فاعل كيضر وفوعل كتجورب وفعلل كعذيط وفعلل كجهور وفعلل كجلب وفعلل كسلقى.

(٦) أحسن غداءه، قال: إنك سرهفت غلاماً جفرا

(٧) لوصفه باسم الفاعل، وقد لا يعنى به كقوله:

تسمع للحلي وسواساً إذا انصرفت

(٨) مم: أهمل فعلاً فاؤه ياء ذوات انكسار

(٩) أي: صار له عديلاً، أو رجع له.

ككذب كذاباً وقوله:

وهي تُنزي دلوها تنزياً
وقولهم: تحمل تحملاً وتملق تملقاً، قال:
ثلاثة أحباب فحبُّ علاقة
وترامى القوم رميً وحوقل حيقالاً، قال:
يا قوم قد حوقلت أو دنوتُ
واشعر قشعريرة واطمان طمأنينة.

٥٦. وفعللة لمرة كجلسه
(وفعللة لمرة^(١) كجلسه^(٢)) ما لم يكن بناء المصدر العام عليها، وإلا أفيدت بالوصف
كرحمة واحدة، وندر كسر المرة كقوله:

لاهم إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج
أقمر نهات ينزي وفرتج
(وفعللة هيئة كجلسه) وركبة وقئلة^(٣) ما لم يكن بناء المصدر العام^(٤) عليها، وإلا أفيدت
بالوصف كنشدت الضالة نشدة عظيمة.

(١) نظم: واعلم بأن فعللة للمره
إلا اثنتين حجة بالكسر
نظم: لقاء إتيانة وحجة
ليست بضمة ولا بكسره
ورؤية بالضم دون نكر
ورؤية عن مرة قد شذت

(٢) ولا فرق في فعللة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أو لا كخرجة من خروج، ثم
إن فعللة للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كجلسة ومشية وضربة لا ما يدل على الفعل
الباطني كالعلم والجهل والجبن والبخل والصفة الثابتة كالحسن. صبان.

(٣) وفي الحديث: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة».

(٤) أي: المطلق الصادق على القليل والكثير.

٤٥٧. في غير ذي الثلاثِ بالثا المرّة وشذّ فيه هيئة كالخمره
(في غير ذي الثلاث) ما لم يكن بناء المصدر العام عليها وإلا يدل عليه بوحدة كإقامة
ودحرجة واحدة (بالثا المرة) يدل عليها (وشذّ فيه^(١) هيئة كالخمرة) والنقبة والعمّة
والقمصة^(٢).



(١) أي: غير الثلاثي لما فيه من هدم بناء الكلمة، فحذف ما قُصد إثباته فيها كالتاء مثلاً في اعتَمَ.
(٢) قال: أبو أحيحة من يعتَمَّ عِمَّتَه يُضْرَبُ ولو كان ذا مال وذا ولدٍ

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بهما^(١)

٤٥٨. كفاعلٍ صُغ اسمَ فاعلٍ إذا من ذي ثلاثة يكون كغذا
(كفاعل صغ) قياسًا (اسم فاعل إذا من) فعل (ذي ثلاثة) مجردًا مفتوح العين مطلقًا
أو مكسورها متعديًا (يكون كغذا) الوادي فهو غاذٍ إذا سال^(٢) وضرب فهو ضارب
وعلم فهو عالم، وربها استغني عنه بمُفْعِل كحبه فهو محبه أو مِفْعَل كلم متاع البيت^(٣) فهو
مِلَمّ وعم بمعروفه^(٤) فهو مِعَمّ، وقد يخلفه مفعول كقط السعر^(٥) فهو مقطوط ونحو:
﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾^(٦)، وقد يخلف مصدرَ الثلاثي كقوله:

كفى بالنأي من أسماء كاف وليس لحبها إن طال شاف
ونحو: ﴿فَاهْلِكُوا بِالطَّاعِيَةِ﴾، ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّنْ بَاقٍ﴾.

٤٥٩. وهو قليل في فَعُلْتُ وفَعِلَ غيرَ معدّي بل قياسه فَعِلَ

٤٦٠. وأفَعَلُ فَعْلَانُ نحو أَشِرَ ونحو صَدَيَانِ ونحو الأَجْهَرِ

(وهو قليل في فَعُلْتُ) مقصورًا فيه على السماع كطاهر وفاره^(٧) وناعم (وفَعِلَ غير

(١) صوابه: أبنية اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل؛ إذ لا تعلم صفة مشبهة باسم المفعول، اللهم إلا إن كان المراد كحيلًا كما سيأتي.

(٢) وغذوت الصبي: أحسنت غداءه، قال:

غذوتك مولودًا وصتتك بأفعًا تعلّ بما أجنبي عليك وتنهّل

وغذا البول إذا انقطع.

(٣) احترازًا من لم الصبي إذا قارب البلوغ، أو بمعنى نزل فهو لأم، وفي الحديث: «...من شر كل عين لامة».

(٤) احترازًا من عمّ ضد خص.

(٥) أي: البيع إذا علا، احترازًا من قط الشعر: اشتدت جعوده فهو ققط وقطّ، فإنه من باب فَعِلَ.

(٦) أي: آتيًا، ويحتمل أن يكون على بابه.

(٧) يقال: فره الفرس بضم الراء فهو فاره أي: نشط وخفّ، ورجل فاره أي: حاذق، وجارية فرهاء: حسناء.

معدى) كسلم فهو سالم وفرح فهو فارح، ما لم يقصد به ^(١) الحدوث قال:

فما أنا من رُزءٍ وإن جل جازعٌ ولا بسرورٍ بعد موتك فارحٌ
وقال: إلى حيث يشقي الله من كان شاقياً ويُسعد من في علمه هو ساعدٌ ^(٢)

(بل قياسه فعل) في الأعراض ^(٣) (وأفعل) في الخلق ^(٤) والألوان (فعلان) فيما دل على امتلاء أو حرارة بطن (نحو أشر) وبطر (ونحو صديان) وظمآن وريان (ونحو الأجهر) للذي لا يبصر نهاراً والأعشى والأعمى والأخضر والأسود.

٥١٤. وجا فَعِيل كمرِض في فَعِلْ وفَعُلٌ مشارَكًا فيه فَعِلْ

٥١٥. وفَعِلٌ أَفْعَلٌ أو فَعْلَانَا كَيَقْظٍ وَسَوْدٍ فَرَحَانَا

(وجا فَعِيل كمرِض) وسمين (في فعل) اللازمة الدالة على الأعراض (و) جاء (فَعُلٌ مشارَكًا فيه) أي: فعل (فَعِلًا و) جاء (فعل) مشارَكًا (أفعل) في الألوان (أو فعلان) وفعلانٌ فَعِلًا (كيقظ) وعجل وطمع (وسود) وصيدٍ وعور (فرحان).

٥١٦. وربما اشتركن نحو شَعِثٍ ونحو شَعَثَانٍ ونحو الْأَشْعَثِ

(وربما اشتركن) والمدخول عليه فعل (نحو شعث ونحو شعثن ونحو الأشعث) وجرب أجرب وجربان.

٤٦١. وفَعُلٌ أَوَّلِي وفَعِيلٌ بفَعُلٍ كالضخم والجميل والفعلُ بجُمْلٍ

(وفعل أَوَّلِي وفَعِيلٌ بفَعُلٍ) ^(٥) من غيرهما، والثاني أَوَّلِي من الأول (كالضخم والجميل

(١) صوابه: بهما، أي: فَعِلْ وفَعُلْ.

(٢) قبله: أرى الناس مثل السفروالموت منهلٌ له كل يوم وارد ثم واردٌ

(٣) جمع عَرَض، والمراد به هنا المعنى العارض للذات غير الراسخ فيها، فيخرج الألوان والخلق. صبان.

(٤) والمراد بها الحال الظاهر في البدن كالعور. صبان.

(٥) ولها ثلاثة عشر وزنًا يطرَد منها واحد وواحد يقاربه، وما سواهما قليل.

والفعل جُمِلَ^(١).

٤٦٢. وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلٌ وَبَسَوَى الْفَاعِلُ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ
(وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ) مقصوراً فيه على السماع كأخطب وأحرش^(٢) (وفعل) كبطل
وحسن^(٣) (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) كشيخ وأشيب وطيب وخفيف ما لم يسمع له
فاعل، وأما مائل وأمیل فليس من باب الاستغناء بل من باب الاشتراك.

٥١٧. فُعْلٌ فَعُولٌ وَفُعَالٌ وَفُعْلٌ فُعَّالٌ أَوْ فِعْلٌ فَعَّالٌ وَفَعِلٌ
(فُعْلٌ) كغمر للذي لم يجرب الأمور (فعول) كحضور للذي لا شهوة له في النساء
(وفعال) كشجاع وفرات وزعاق (وفعل) كجنب (فعال) كقراء للناسك ووضاء
للوضيء (أو فعل) كعفر للشجاع الماكر وبدع غاية فيما ينعت به (فعال) كحصان وجبان
وحرام (وفعل) كخشن وشكس للسيئ الخلق.

٤٦٣. وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ
٤٦٤. مَعْ كَسْرٍ مَتْلُوٌّ الْأَخِيرُ مُطْلَقًا وَضَمٌّ مِيمٍ زَائِدٌ قَدْ سَبَقَا

(وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث^(٤)) المجرد (كالمواصل) والمتعلم (مع
كسر متلو الأخير) لفظاً أو تقديرًا كمتعلم ومختار ومنقاد ومضطر (مطلقاً) أي: سواء

(١) احترازاً من جمل الشحم: أذابه، قال:

يقاتل جوعهم بمكلااتٍ من الفرنيّ يربعها الجميل

(٢) والذي في القاموس أن فعله من باب فرح، وعبارته: وخطب كفرح فهو أخطب.

(٣) نظم: وما من اسم فاعل على فعل أربعة فأوّل منها بطل

وحسن وبرم وحكم يألّف ذا من رame في الحضرمي

وزدت ما بهذا الوزن حالي كخَلَقَ وهولشيء بال

(٤) أي: وزن اسم فاعل غير الثلاثي المجرد زنة المضارع، فقوله زنة صالح للخبرية والنصب على نزع
الخافض.

كان مكسورًا في المضارع^(١) أو مفتوحًا^(٢) تشبيهاً باسم فاعل الثلاثي، وشذَّ: مسهب وملفج للذي ذهب ماله ومحصن^(٣)، كما شذ يانع ويافع وباقل ووارق، قال:
ويومًا توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم^(٤)
وقال: وما زلت أبغي الخير مذ أنا يافع وليدًا وكهلاً حين شبت وأمردا
ووارس وعاشب^(٥)، وربما ضمت عين منفعل مرفوعًا^(٦) كمنحدر ومتئن^(٧) (وضم ميم زائد قد سبق) مكان حرف المضارعة^(٨)، وشذَّ: مغير ومعين ومبين^(٩).

٤٦٥. وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
(وإن فتحت منه ما كان انكسر) لفظاً أو تقديرًا كمختار ومنقاد (صار اسم مفعول كمثل المنتظر) والمتعلم، وربما استغني عن مفعول بمفعول فيما له ثلاثي كمحسوب، ونذر محب على الأصل، قال:

(١) كيستخرج.

(٢) كيتعلم.

(٣) ويسهل فتحهن أنهن فيهن معنى المفعول، فكأن الرجل أحصته المرأة، ومسهب بمعنى أنه جنّ، وملفج بمعنى أنه جيح ماله.

(٤) وسمع مورق على القياس، قال:

أيا شجر الخابور ما لك مورقاً كأنك لم تجزع على ابن طريف

(٥) وأقرب القوم وهو قاربون: صارت إليهم قوارب أي: عطاشاً، قال:

أقول لركب صادرين لقيتهم قفا ذات أوشال ومولاك قارب

(٦) إتياعاً.

(٧) [كذا في الطرة، والظاهر أنه من الإتياع في مُفْعِل لا مَفْعِل].

(٨) سواء كان مفتوحاً كيستخرج أو مضمومًا كيكرم.

(٩) نظم: شذ مغير ومعين ومبين ومحصن ومسهب بدون ميم

وملفج ويافع ويانع ووارس وباقل يا سامع

وعاشب كذا كما شذ في وزن اسم فاعل الرباعي اقتف

ومم: ووارق له بذا لحوق وشذ أيضاً فرس عقوق

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم
ومحموم^(١) ومحزون^(٢)، وفيما لا ثلاثي له كأرقَّ العبد فهو مرقوق^(٣)، وقد ينوب عنه
فعيل كأعقدت العسل فهو عقيد، وأعله المرض فهو عليل، وأضمّره فهو ضمير، وكثيراً
ما يعنى به مصدره كقوله: وعلم بيان المرء عند المجرب^(٤)

وقال: أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً... إلخ^(٥)
وقوله: أظلم إن مصابكم رجلاً... إلخ^(٦).

٤٦٦. وفي اسم مفعول الثلاثي اطرَدَ زِنَةُ مفعول كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ
(وفي اسم مفعول الثلاثي) لازماً أم لا (اطرد زنة مفعول كَاتٍ من قصد) ومنه مقول
ومبيع ومرمي، ولكنها غُيرت لعلّة تصريفية.

٤٦٧. وناب نقلاً عنه ذو فعيل نحو فتاة أو فتى كحيل
(وناب نقلاً عنه ذو فعيل^(٧) وفاعل مطلقاً^(٨))، قال:

لقد عيل الأيتام ضربة ناشر أناشر لا زالت يمينك آشرة^(٩)

(١) من أحمر الله الأمر: قدره، وفيه الثلاثي، قال:

ما حمّ من موت حمّى واقيا ولا ترى من أحدٍ باقيا

(٢) من أحزنه الأمر، وفيه الثلاثي، قال تعالى: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾.

(٣) ولم يقولوا: مرق، فإن قلت: قد قالوا: رُقَّ العبد قلت: إنما يقولونه بمعنى صار رقيقاً، فليس بمعنى أرقّ.
دمايني.

(٤) عجز بيت وصدره: وقد ذقتمونا مرة بعد مرة.

(٥) تمامه: وأنجو إذا لم ينج إلا المكيس.

(٦) وفيه رواية مصابكم رجل بالرفع، وعليه فالمعنى أن الذي أصبتم رجل أهدى السلام تحية وذلك ظلم،
وفيها الحكاية المشهورة بين الواثق والمازني. الأمير على المعنى.

(٧) يحتمل أن ذو زائدة في العلم، ويحتمل أنه بمعنى صاحب، أي: وزن صاحب فعيل.

(٨) أي: في المعنى والعمل.

(٩) بمعنى مأشورة، أي: مقطوعة بالمشار.

وفي الدلالة لا في العمل خلافاً لابن عصفور^(١)، وفعل كذب وطحن ورعي وطرح،
وفعل كقنص وخط ونقص، وفعل كخلق ولفظ، وفُعلة كمضغة وغرفة ولقمة وأكلة^(٢)
(نحو فتاة أو فتى كحيل^(٣)) وجريح وصرع، وقياساً فيما ليس له فاعل بمعنى فاعل
كقتيل وضريب وكليم، بخلاف عليم ورحيم^(٤)، كما ناب عن مصدره كجلده مجلوداً،

(١) فإنه أجاز: مررت برجل ذبح كبشه.

(٢) جملة ما ناب عن مفعول هذه الستة وفُعلة كركوبة وفعل كخبز وفعال ككتاب وفعال كمحاش للطعام
المحروق. نظم:

يأتي على فعل كقنص وفعال	وفعل كقنص وكقتيل
ثم على فعل كخلق فُعلة	بالضم فالسكون نحو الأكلة
وجا بحذف الهاء نحو الأكل	والنقص والكس وكره سؤل
تذييل ليسلم:	

كذا فعال كإله وفعال	نحو محاش وركوبة مثال
فعولة وفاعل كآشرة	فهذه الأوزان هي العاشرة
كذلك المفعول نحو المعنى	وذا الذي وجدت في ذا المعنى

(٣) إشارة إلى أن فعلاً يأتي للمذكر والمؤنث.

(٤) وتأتي فاعل في مركزها الأصلي وهو الوصف من فعل كجميل، وتنوب عن فاعل لقصد المبالغة، قال:

فتاتان أما منهما فشيبة هالآلا والآخرى منهما تشبه البدرا
وعن مفعول لقصد المبالغة أيضاً نحو: نذير، وعن فاعل كمریض، وعن مفعول كعليل، وعن مفعول
ككحيل، وعن مفاعل بالفتح والكسر كخليط، وعن مفعول كصميم، قال:

ووراك عضباً لا يمشم منته	إذا صاب أوساط العظام صميم
ترى أثره في صفحته كأنه	مدارج شبثان لهن هميم
أحمد بن محمد سالم:	

فعال استعمل في اللسان	منحصرًا في أوجه ثمان
أصلاً يجي في بابه لم يذهب	به لغير كشریف النسب
وقد يجي كفاعل نحو عليم	ومفعول نحو سميع وأليم
وناب في الكلام عن مفاعل	بالفتح والكسر كقول القائل
رب شريب لك ذي حساس	قعس يمشي مشية النفاس
وقد يجي كمفعول بالفتح	نحو عقيد وحديد الرمح

وقوله: حتى إذا لم يتركوا لعظامه نحًا ولا لفؤاده معقولا^(١)



نحو فتاة وفتى كحيل
غير صميم وليب فادع لي
ذا للبطل يوسني على أبي العلا

وناب في اللسان عن مفعول
ولا ينوب منه عن مفعول
عزا المجيدر إمام النبلا

(١) سيدي عبد الله:

مصادر يزنهما مفعول
فأصغ ليئًا أيها النبل

محلوفكم مجلودكم معقول
كذلك المعسور والمحصول

الصفة المشبهة باسم الفاعل^(١)

في أنها تدل على الحدث وفاعله^(٢) وتؤنث وتثنى وتجمع مطلقاً^(٣).

٤٦٨. صفة استُحسن جرُّ فاعلٍ معنى بها المشبهة اسمَ الفاعلِ

(صفة استحسن جر فاعل معنى بها^(٤)) بعد تقدير تحويل الإسناد عنه إلى ضمير

الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به^(٥) (المشبهة اسم فاعل^(٦)).

(١) وهي ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدث. مكودي. والكلام عليها من أربعة أوجه: أبنيته، وتقدمت وحدها، وإعمالها، وما افترقت فيه مع اسم الفاعل، وما اجتمعت فيه معه.

(٢) خرج اسم المفعول.

(٣) خرج اسم التفضيل.

(٤) فخرج اسم فاعل المتعدي نحو: زيد ضارب أبوه؛ فإن إضافة الوصف فيه ممتنعة؛ إذ لا يقال: ضارب أبيه، لثلاث توهم الإضافة إلى المفعول وأن الأصل: زيد ضارب أباه. وخرج نحو: زيد كاتب أبوه؛ فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس بالإضافة إلى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات، لكنها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير مرفوعها فيستتر في الصفة بدليلين: أحدهما أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى، والثاني أنهم يؤنثون الصفة في نحو: هند حسنة الوجه، فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير هند لذكرت فلها حسن أن يقال: زيد حسن الوجه، فالحسن مضاف إلى ضمير زيد فيكون مسنداً إلى جملته بعد أن كان مسنداً إلى وجهه وذلك حسن؛ لأن من حسن وجهه حسن أن يسند إلى جملته مجازاً، فهو مجاز قريب، وقبح أن يقال: زيد كاتب الأب؛ لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد فهو من الإسناد إلى المضاف إليه وإرادة المضاف. ووجه قرب الأول وتُعد هذا أن الجزء بعض الكل، فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر بخلاف الأبوة والبنوة. توضيح.

(٥) والباعث على ارتكابه غرض التخفيف؛ فإذا قلت: مررت برجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد؛ لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد، وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف إليه، فلما أردوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير، فنقلوه وجعلوه فاعلاً بالصفة فاستتر فيها.

(٦) كل ما صيغ من الثلاثي فهو صفة إلا فاعلاً مراداً به الحدث، وكل ما صيغ من غيره فهو اسم فاعل إلا إن دل على الدوام كمعتدل القامة ومستقيم الرأي.

٤٦٩. وصوغُها مِن لازمٍ لحاضرٍ كظاهرِ القلبِ جميلِ الظاهرِ
(و) لا يكون (صوغها) إلا (من) فعل (لازم) وضعًا أو قصدًا (ل) زمن (حاضر)
متصل بالماضي متصل بالمستقبل^(١)، وتكون جارية على مضارعها وهو قليل في المصوغة
من الثلاثي^(٢) (كظاهر القلب) وشاحط الدار وضامر الكشح، ولازم في المصوغة من
غيره كمستقيم الرأي ومعتدل القامة، وغير جارية عليه كملآن البطن و(جميل^(٣) الظاهر)
ثم هي إما صالحة للمذكر والمؤنث معنًى ولفظًا^(٤) كحسن وقبيح، أو معنًى لا لفظًا كآلى
وعجزاء، أو لفظًا لا معنًى^(٥) كحائض وخصي، أو خاصة بأحدهما معنًى ولفظًا كأدر
وأكرم ورتقاء وعفلاء، فالأولى تجري على مثلها وضدها^(٦)، والبواقي تجري على مثلها
لا ضدها^(٧) خلافاً للأخفش والكوفيين.

وعاب الشارح التعريف بلزوم الدور، وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها
إلى الفاعل، واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور، ودفعه
بمنع توقف الاستحسان على العلم بل إنما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حوّل
إسنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح، فتحسن حينئذٍ الإضافة. صبان.
ودُفع أيضًا بأن قوله: وصوغها من لازم... إلخ من تمام التعريف فتكون معروفة بغير ما وقع فيه
الدور.

- (١) دون الماضي المنقطع والمستقبل المتجدد واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة. تصريح. أي: الماضي
المنقطع وللحال وللمستقبل، كهذا ضارب أمس أو الآن أو غدًا.
- (٢) لأن ذلك فيها لا يكون إلا فاعلاً إن أريد به الثبوت، وإلا كان غير صفة مشبهة، وأما غير فاعل من أوزان
الثلاثي فصفة مشبهة لزوماً جارية على غير المضارع.
- (٣) ولا يكون اسم الفاعل إلا مجازياً له كضارب ويضرب.
- (٤) أي: يجري مذكرها على المذكر والمؤنث ومؤنثها عليها، تقول: مررت برجل حسن الأب أو الأم، وامرأة
حسنة الأم أو الأب.
- (٥) صوابه: وزناً؛ لأن لفظ حائض غير صالح للمذكر.
- (٦) تقول: مررت برجل خصي الابن وبامرأة حائض البنت.
- (٧) فلا يقال: مررت برجل حائض ابنته.

٤٧٠. وعمل اسم فاعلٍ المعدَّى لها على الحد الذي قد حُدّا
(وعمل اسم فاعل) الفعل (المعدى) لواحد ثابتٌ (لها^(١) على الحد الذي قد حد^(٢))
له في بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر^(٣).

٤٧١. وسبَقَ ما تعمل فيه يُجْتَنَبُ وكونه ذا سببية وَجَبَ
(وسبق ما تعمل فيه) بحق الشبه^(٤) (يُجْتَنَبُ) وجوباً (وكونه^(٥) ذا) عُلُقَة (سببية)
لفظاً أو معنى^(٦) (وجب).

٤٧٢. فارفع بها وانصب وجُرَّ مع أَلْ ودُونَ أَلْ مصحوبَ أَلْ وما اتَّصل
٤٧٣. بها مضافاً أو مجرداً ولا تَجَرَّرُ بها مع أَلْ سُمّاً من أَلْ خلا
٤٧٤. وَمِنْ إضافةٍ لتاليها وما لم يخلُ فهو بالجواز وَسِمَا

(١) أي: صورة، فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة شبيه بالمفعول به.
(٢) ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها لأن ذلك من ضرورة وضعها فلا يفارقها، فعبارة أجود من
قوله في الكافية:

والاعتناء واقتضاء الحال
شرطان في تصحيح ذا الأعمال
(٣) ووجه كونها تعمل عمل المتعدي ولا تصاغ إلا من اللازم أنها أشبهت اسم الفاعل، وهو أربعة
أنواع، منه ما هو لازم وما هو متعد لواحد ومتعد إلى اثنين ومتعد إلى ثلاثة، وأصلها اللازم لصوغها من
فعلها ولكن جذبتها منه الثلاثة الأخر حتى بلغت المتعدي لواحد.

(٤) وهو المنصوب على طريقة المفعول به، وعملها في الظرف ونحوه من الفضلات التي ينصبها القاصر
والمتعدي إنما هو لما فيها من معنى الفعل بخلاف اسم الفاعل. صبان. أي: فلا يجتنب سبق ما يعمل
فيه.

(٥) أي: كون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل، فلا يرد: أَحَسَنُ الزيدان وما قبيح العمران لأن عملها في
هذين لما فيها من معنى الفعل. صبان.

(٦) وفي نسخة لفظاً أو تقديرًا وهي أولى نحو: زيد حسن الوجه أي: منه، وقيل: لا حذف وإن أَلْ خلف من
الضمير ويرده التصريح بالضمير معه كقوله:

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة
بجس الندامى بضة المتجرد

(فارفع بها) على الفاعلية أو على البدل من الضمير^(١) (وانصب) على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة^(٢) (وجر) بالإضافة (مع أل ودون أل مصحوب أل^(٣)) كحسن الوجه (وما اتصل بها مضافاً) إلى مجرد موصول كقوله:
 ففجج بها قَبْلَ الأخيار منزلةً والطَّيِّبِ كُلِّ ما التَّائِثُ به الأُرْزُ
 أو موصوف يشبهه نحو: مررت برجل حديد سنان رمح يطعن به، أو إلى غيرهما، أو إلى ما فيه أل نحو: مررت برجل حسن وجه أب أو وجه الأب، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إليه نحو: مررت برجل حسن وجهه أو وجه أبيه، أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه، أو إلى ضمير معمول صفة أخرى كقوله:

سبني الفتاة البضة المتجرّد الـ لطيفة كشحيه وما خلت أن أسبي
 (أو مجرداً) من أل والإضافة بأنواعه الثلاثة^(٤) قال:

أسيلات أبدانٍ لَطافِ خُصُورها وثيرات ما التفت عليه المآزر^(٥)
 وقال: أزور امرأً جمًّا نوالاً أعده لمن أمّه مستكفياً أزمة الدهر
 ونحو: مررت برجل حسن وجه (ولا تجرر بها مع أل سماً من أل خلا^(٦)) ومن إضافة

(١) بدل بعض من كل، وقد تتعين الفاعلية كما في: مررت بامرأة حسن الوجه لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء، وقد يتعين عدمها كما في: مررت بامرأة حسنة الوجه لأن الوجه لو كان فاعلاً لوجب تذكير الوصف، وقد يجوز الأمران كما في: مررت برجل حسن الوجه. صبان.
 (٢) كان الأولى أن يقول: وعليه أو على التمييز لجواز الوجهين حينئذ. صبان.
 (٣) ويتنوع السببي إلى اثني عشر نوعاً، وهذه الستة المذكورة في أحوال السببي، فتلک اثنتان وسبعون صورة. أشموني.

(٤) الموصول وموصوف يشبهه أو غيرهما.
 (٥) قبله: لليل وأتراب لليل كأنها نعاج الفلا تُحْدَى بهن الأباعر
 (٦) ابن غازي: صوابه سوى ما قد خلا أي: في باب الإضافة ليدخل ما إذا كان الوصف مثنى أو مجموعاً على حده كما في قوله: وكونها في الوصف كافٍ... إلخ.

لتاليها) أو إلى ضمير تاليها (وما^(١) لم يخل) مما ذكر^(٢) (فهو بالجواز وسم)^(٣).

٥١٨. والجرُّ ما لم يك تخليصًا ضَعْفٌ ونصبُها معرفًا كذا أَلِفٌ

(والجرُّ ما لم يك تخليصًا) من ضعف وقبح فيقوى لذلك^(٤) (ضعف^(٥)) لما فيه من

شبه إضافة الشيء إلى نفسه^(٦) (ونصبها) مجردة من أل^(٧) (معرفًا كذا أَلِفٌ)^(٨) لما فيه من

(١) اعلم أن إعمال الصفة المشبهة الذي أشار إليه ابن مالك بقوله: وما لم يخل ... إلخ ينقسم إلى ثلاثة أقسام: حسن وقبيح وضعيف.

(٢) وهو غير المسائل التسع المنوع الجر فيها، وهو الحسن وجه، الحسن وجه أب، الحسن وجهه، الحسن وجه أبيه، الحسن ما تحت نقابه، الحسن كل ما تحت نقابه، الحسن نوال أعداءه، الحسن سنان رمح يطعن به، الحسن وجه جاريتها الجميلة أنفه.

(٣) يحتمل أن معناه: لم يمتز امتناعه وهو الصور التسع التي يمتنع فيها الجر إذا كانت الصفة فيها أل فهو موصوف بالجواز، ويحتمل أن ما لم يخل: من أل أو من إضافة لتالي أل أو ضمير ما فيه أل.

(٤) وذلك ثلاث: حسن الوجه أو وجه الأب أو الوجه جميل خاله، وبالاقتران بأل على أنها معرفة ثلاث أيضًا، وعليه فالضعيف تسع أي: في الجر كالممنوع فيه، وأما الحسن فهو ما عدا ذلك، وينقسم إلى حسن وأحسن، فما كان فيه ضمير واحد كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب، ووجه الأحسنية السلامة من ضمير غير محتاج إليه. صبان.

(٥) وقد يدل للجواز قوله:

أقامت على ربيعها جارتا صفًا كمت الأعالى جونتاً مصطلاهما

والشاهد فيه حيث جر جونتاً وهي صفة مشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف، ومثله بقية المجرورات إذ لا فرق، وكقوله في صفة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شن أصابعه»، وفي حديث أم زرع: «صفر وشاحها»، وفي حديث الدجال: «أعور عينه اليمنى». أشموني وصبان.

(٦) وقيل: لأن فيه زيادة ضمير غير محتاج إليه، وبهذا استثنى المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها، وهذا التوجيه أولى لأنه يظهر عليه وجه استثناء الصورتين المذكورتين. صبان.

(٧) وإن لم تجرد فحسن، قال:

فما قومي بشعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقبا

(٨) والدليل على جواز النصب قوله:

ونمسك بعده بذناب عيش

وقوله: أنعتها إني من نعاتها

وقوله: لو صنت نفسك لم ترع بصفتها

وإنها كان دليلًا في بقية المنصوبات إذ لا فرق.

إجراء وصف القاصر مجرى صفة المتعدي^(١).

٥١٩. ورفعها ما من ضمير جُرِّداً أو ما له أُضيف قبْحاً وُجِّداً
(ورفعها) مع أل أم لا (ما من ضمير جرد أو ما له أُضيف^(٢) قبْحاً وجد)^(٣) لما فيه
من خلو الصفة من ضمير الموصوف^(٤).

٥٢٠. واجرُر بها الضمير إن بها اتَّصل بدون أل وانصب بها إن انفصل
(واجرر بها الضمير إن بها اتصل بدون أل) كقوله:

حسن الوجه طلقه أنت في السلد سم وفي الحرب كالح مكفهراً
(وانصب بها) على التشبيه بالمفعول به (إن انفصل) عنها أو اقترنت بأل نحو: قرش
نجباء الناس ذرية وكرماؤهموها، وأنت الحسن الوجهة الجميلة.

٥٢١. واللفظ راعين ولا تُراع منها هنا المحل في الإتياع

(١) ولما كان الإجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف في القبح جعلوا هذا القسم
ضعيفاً والذي بعده قبيحاً، وهو رفعها ما من ضمير جُرِّد وما له أُضيف.

(٢) وذلك على ثمان صور: الحسن وجهٌ أو وجهٌ أب، وحسن وجهٌ أو وجه أب، والحسن الوجه أو وجه الأب،
وحسن الوجه أو وجه الأب، والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يُرى من أن أل خلف عن الضمير.

(٣) وإلا فحسن، قال:

تعيّرنا أنا قليل عديدنا فقلت لها إن الكرام قليل

(٤) وإنما جاز ذلك على قبحه لقيام النسبية في المعنى مقام وجودها في اللفظ؛ لأن معنى حسن وجه حسن
وجه له أو منه، ودليل الجواز قوله:

بهمة منيت شهم قلبٌ منجد لا ذي كهام ينبو

وقوله: ... أجب الظهر*... إلخ، فهو نظير حسن وجه، والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها إذ لا فرق.
أشموني.

* كافية: والرفع والنصب أجز والجرأ في قول من قال أجب الظهرأ

(واللفظ راعين ولا تراعى منها هنا^(١) المحل في الإتيان) مطلقاً على الأظهر^(٢).



(١) فلا يقال: حسن الوجه واليد بالنصب، ولا بالرفع؛ لأنها في حال جرّها تركيب منفرد، وكذلك في حال الرفع والنصب.

(٢) وأجاز الفراء أن يتبع على موضعه من الرفع، فأجاز: مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه، وهو قوي اليد والرجل مع جر المعمول، وقيل: يتبع بكل التوابع إلا الصفة، فلا يجوز: جاء زيد الحسن الوجه الجميل، وأجاز البغداديون الخفض في المعطوف على المنصوب كزيد حسن وجهها ويد. يس.

مم: ورفعُ تابع هنا إن جُرّا متبوعه يجوز عند الفراء
وجرُّ معطوف على الذي نُصب من يعزه لأهل بغداد يُصب

التعجب^(١)

وهو استعظام فعلٍ فاعل^(٢) ظاهر المزية^(٣) بحيث يخرج عن النظر أو يقل نظيره وسبب الاختصاص به خفي^(٤)، ويكون بألفاظ كثيرة^(٥) نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ و: «سبحان الله، المؤمن لا ينجس حيًّا أو ميتًا»، ولله دره فارسًا^(٦)، ويا جارتا ما أنت جاره، وقوله:

(١) أتى به بعد الصفة المشبهة على قول الكوفيين: إنه منها، وعلى قول البصريين: إنه شبيه بها في الصوغ من اللازم وضعًا أو قصدًا.

(٢) يعني صفة موصوف وإن لم يكن له فيه اختبار، فدخل نحو: ما أحسن زيدًا. صبان. وخرج بوصف الفاعل وصف المفعول، فلا يقال: ما أضرب زيدًا تعجبًا من الضرب الواقع عليه.

(٣) أي: الزيادة، ولذا لا يكون في صفاته تعالى؛ لأنها لا تتفاوت لأن نسبتها للكائنات واحدة، وأما قوله: ما أقدر الله أن يدني على شحط من داره الحزن من داره صول فمعناه ما أظهر الدلالة على قدرة الله لأن الدلالة هي التي تتفاوت بخلاف القدرة.

(٤) ومن ثم قيل: إذا ظهر السبب بطل التعجب، ولذا لا يجوز على الله تعالى لأنه لا تخفى عليه خافية، وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه، نحو: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾. فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه. وعرفه الدماميني بأنه انزعاج يحدث في النفس عند الشعور بأمر مجهل سببه.

(٥) تجيء في القرآن والحديث وغيرهما نظمًا ونثرًا.

(٦) والعرب إذا استعظمت شيئًا نسبتبه إلى الله كقوله:

ولله عينا من رأى من تفرق
أشت وأناى من فراق المحصب
أو إلى الملائكة كقوله:

وليس لإنسي ولكن لملاك
تنزل من جو السماء يصب
أو إلى الجن كقوله:

فلم أر يومًا كان أكثر هالكًا
وحسنا قامت عن طراف مجور
ومن فاد من إخوانهم وبينهم
كهول وشبان كجنة عبقر
وإذا استقبحت شيئًا نسبتبه إلى الشيطان قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيْطَانِ﴾، وقال:
أيقتلني والمشرق مضاجعي
ومسنونة زرق كأياب أغوال

واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً هي المنى لو أننا نلناها
والمبوب له في النحو صيغتان^(١) وإليهما أشار بقوله:

٤٧٥. بأفعل انطق بعد ما تعجباً أو جئ بأفعل قبل مجرورٍ بيا
(بأفعل انطق) فعلاً^(٢) خلافاً للكوفيين غير الكسائي، وشذ تصغيره إذا كان المتعجب
منه صغيراً كقوله:

يا ما أميلح غزلاناً شدنّ لنا من هؤلئائكّن الضالّ والسّمير
خلافاً لابن كيسان في اطراده في أفعل وقياس أفعل عليه، وفي الصحاح أنه لم يسمع
إلا في أحسن وأملح (بعد ما^(٣)) نكرة تامة^(٤) وفاقاً لسيبويه لا موصوفة^(٥)

(١) لأنهما يدلان عليه بالوضع وغيرهما لا يدل عليه إلا بقرينة.

(٢) عند البصريين، وقال الكوفيون: إنه اسم نظيره عندهم: زيد حسن وجهه، فما مبتدأ وأحسن خبره ونصبه
بالخلاف لأنه غيره وهي صفة مشبهة وزيداً منصوب على التشبيه بالمفعول به. واستدل البصريون بلحاقها
نون الوقاية كقولهم: ما أفقرني إلى الله وأغواني عن الناس إن قنعت، واستدل الكوفيون بتصغيرها وردوا
بأنه حمل على أفعل التفضيل لأن الشيء يحمل على موافقه في اللفظ فقط كزيادة إن بعد ما الموصولية حملاً
على النافية، أو في المعنى فقط كإهمال أن المصدرية حملاً على ما في قوله:

أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تخبرا أحداً

(٣) عبد الودود:

قد أجمع النحاة كلاً أن ما في نحو ما أحسن جعفرًا سُما
لعود مضمّر عليه مبتداً أيضاً للابتداء إذ تجردا
وأوجبوا لها التصدر الجلي لجري ذا الكلام جري المثل

(٤) أي: غير موصوفة بالجملة بعدها بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبرها،
فإعراب ما أحسن زيداً إعراب زيد ضرب عمراً حرفاً بحرف، لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه
الحالة الإخبار بل إنشاء التعجب، فمعنى ما أحسن زيداً شيء من الأشياء جعل زيداً حسناً ثم نقل إلى
إنشاء التعجب وانمحي عنه معنى الجعل، فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل
جاعل نحو: ما أقدر الله وما أعلمه. صبان.

(٥) بالجملة والخبر مخدوف، أي: شيء أحسن زيداً شيء عظيم، فهي محل رفع.

ولا موصولة^(١) ولا استفهامية^(٢) خلافاً لزاعمي ذلك^(٣) (تعجباً أو جئ بأفعل^(٤))
بمعنى أفعل إذا صار ذا كذا كأغذ البعير: صار ذا غدة (قبل) فاعل (مجرور بـ) زائدة

(١) بالجملة، فلا محل للجملة والخبر محذوف.

(٢) فيها معنى التعجب والتحويل نحو: ﴿وَأَحْبَبُ الْيَمِينِ﴾ الآية، ﴿وَأَحْبَبُ الشِّمَالِ﴾ الآية.

(٣) وهو الأخفش في الأولين، ورده سيبويه بأن الكلام إذا تضمن إبهاماً وإفهاماً قدم الإبهام على الإفهام، ويلزوم حذف الخبر من غير ما يسد مسده، وابن درستويه والقراء في الأخير، ورداً بوجوب التكرار وإيلاء الاسم في تلك.

أحمد بن كداه:

ما ما كما أكرمهم بأكرما	واستفهمن وصل وصف وتمما
وبالذين ذكرا من قبله	فبالتمام قال عمرو وبه
نجل درستويه والقراء	قد قال الأخفش وقال بالأول
والأخفش الخبر محذوف لديه	خبرها أفعل عند سيبويه
على الذي ادعى لما قد أهما	ويلزوم سبق ما قد أفهما
دون اعتياض رد الأخفش النبـ	ويلزوم حذف ما أخبر به
وهي فعل عند أهل البصرة	وأفعل اسم عند أهل الكوفة
لأنه كأفعل التفضيل	وليس في التصغير من دليل
أقوى الأدلة على الفعلية	نون الوقاية لأهل البصرة
ما بعد أو عليه في المنقول	وانصب على التشبيه بالمفعول
وبالأول قال أهل الكوفة	فبالأخير قال أهل البصرة

(٤) فعلاً اتفاقاً.

(٥) اتفق البصريون والكوفيون على فعلية أفعل لأن هذه الصيغة خاصة بالفعل ولكن اختلفوا في معناها، فقال الكوفيون: إن لفظها لفظ الأمر ومعناها معناه والباء بعدها للتعدية والفاعل مستتر، وقال البصريون: بمعنى أفعل إذا صار ذا كذا وما بعدها فاعل زيدت فيه الباء ليصدر على صيغة الفضلة لقبح إسناد صيغة الأمر إلى الظاهر، وتظهر فائدة الخلاف إذا حذف الباء، فعلى الأول ينصب وعلى الثاني يرفع، واستدل الكوفيون بأن المعهود أن الخبر يكون بمعنى الأمر كرحم الله زيداً لا أن الأمر يكون بمعنى الخبر وبأن أفعل الدالة على التصيير قليلة فلا يخرج عليها، وردوا بأنه لو كان أمراً للزم له من الإعلال ما لزم لفعل الأمر ولكان فاعله يبرز في التثنية والجمع والتأنيث وللمعنى تعدى فعل الفاعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في نحو أحسن بك ولتجرد من التعجب فلا يكون الناطق به متعجباً كما لا يكون الأمر بالحلف

على الأصح ليصير على صيغة المفعول به لقبح إسناد صيغة الأمر إلى الظاهر، وقد تفارقه مطلقاً^(١) إن كان أن وصلتها كقوله:

حلفاً، وأجابوا عن إبراز الضمير بأن هذا أجري مجرى المثل، وقال بعضهم: الضمير للمصدر، أي: أحسن يا إحسان بزيد، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، ورد الثاني بأنه لو كان كذلك لقليل في أسهل بزيد أسهلي لأن المصدر مؤنث، وللزم اجتماع خطابين في نحو أحسن بك.

م:	أفعل به للأمر معنى جائي	لدى ابن كيسان مع الفراء
	وذا ن كوفيان والزجاج	منهاج هذين له منهاج
	فعند الأول استتار مضمرة	وجب إذ رجوعه لمصدره
	وانما ذاك لدى غير الأول	لأنه جرى بميدان المثل
	والباء عند الرهط للتعدي	وأحسن ابن مالك في الرد
	بأنه لو صح ما تمسكوا	به وللحق سبيل يسلك
	لأبرز الضمير فيه وحتم	إعلاله كحتم إعلال أقم
	وبنني فساد نحو أحسن	بك عليه وعليه ينني
	أن لا تعجب لمن به يفي	إذ أمر ذي الحلف غير حلف
	وجر فاعل وكون ذا كصار	فيه لشوكة الكثيرين انكسار
	وجعل الامر خبراً وقد عرف	العكس والتصريح فيه ذا ألف

أحمد بن كداه:

أفعل به في المذهب الكوفي	أمر وفي البصرة للمضي
فاعله عند الأول مضمّر	مخاطب ومصدر لا يظهر
واستعدروا عن كونه لا يتجلى	بأنه أجري مجرى المثل
وأنه لمصدر أقراً	وهو للبصرة ما قد جراً
وبلزوم البا وكون أفعلا	كصار معنى هو أمر قللا
وفي مجيء الأمر للمضي	يلزم ضعف المذهب البصري
ورد أهل الكوفة ابن مالك	بأوجه واضحة المسالك
بأنه لو كان أمراً لزم	إبراز ما رفعه وحتم
ولم يكن ذو النطق ذا تعجب	ولم يك التصحيح بالمرتكب
واتحد الفاعل والمفعول	معنى وذاك عندهم محظول
في غير ما الجواز فيه مرّا	إن يك مضمّر الخطاب جراً

(١) في السعة وغيرها.

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحِبِّ إلينا أن يكون المقدما
وقال علي: أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدّلاً، وفي الضرورة إن كان غيرها
وحمل عليه قوله: وأجدر مثل ذلك أن يكونا
وقوله: وقد طرقت رحال الحبيّ سلمى فأبعد دارَ مرتحل مزارا^(١)
٥٧٦. وتلوَ أَفْعَلَ انصَبْنَه كما أوفى خليلنا وأصدق بهما
(وتلو أَفْعَلَ انصبه) على المفعولية^(٢) لكون همزته لتعدي ما عدم التعدي في الحال^(٣)
أو في الأصل (كما أوفى خليلنا وأصدق بهما).

٥٧٧. ويُستفاد خبرٌ من طَلَبٍ في موضع الجزاء كالتعجبِ
(ويستفاد خبر من طلب في موضع الجزاء) نحو: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ
لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٤)، وفي الحديث: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»
(كالتعجب)^(٥).

٥٧٨. وربما استُفيد باستفهامٍ أمرٌ ومن مُثَبَّتٍ ذي الإعلامِ
(وربما استفيد باستفهام أمر) نحو: ﴿ءَاسْلَمْتُمْ﴾، ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾^(٦) (ومن مثبت)

-
- (١) الحامل لها الكوفيون ليؤيدوا أن ما بعد أَفْعَلَ مفعول بدليل نصبه عند حذف الباء، وردوا بأن الثاني ليس
للتعجب أصلاً، أي: أبعد أنت يا الله دار...، والأول فاعل بني لإضافته إلى المبني.
(٢) لكنه خالف المفاعيل في عدم حذفه إلا للدليل، ولا يتقدم على عامله، ولا يفصل بينها إلا بالظرف، ويجب
كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة، وكذا فاعل أَفْعَلَ. حضري.
(٣) كضرب لأنها إذا أريد بها التعجب قدرت لازمة فتعدي بالهمزة.
(٤) مَدٌّ للشر وأمدٌ للخير نحو: ﴿أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ الآية، وكذا صَفَدٌ وأَصْفَدُ؛ فالأولى للقيّد والثانية
للعطاء، ووعد وأوعد بالعكس.
(٥) أي: كما أن التعجب يستفاد معنى الخبر من لفظ الأمر فيه.
(٦) ونحو: أنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والقُلُ

الكلام (ذي الإعلام) ^(١) نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾.

٥٤. والنهي من منفية وأوجباً تخصيص ما جَرَّ هنا أو نصباً (والنهي من منفية) ^(٢) نحو: ﴿لا تَصَارُّ والدَةَ بولدها﴾ في قراءة الرفع، ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوكَ﴾ (وأوجبَ تخصيص ما جر هنا أو نصب) لأن المتعجب منه خبر عنه في المعنى ^(٣).

٥٧. وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح (وحذف ما منه) أي: من فعله (تعجبت استبح) ^(٤) إن كان عند الحذف معناه يضح كقوله: جرى الله عنا والجزاء بفضلِهِ ربيعة خيرًا ما أعفَّ وأكرما وفي أفعال به إن كان معطوفاً على آخر مذكور معه مثل المحذوف؛ لأن لزومه الجر كسأه صورة الفضلة نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ وقوله:

أَعَزَزْ بِنَا وَأَكْفِ إِن دُعِينَا
يَوْمًا إِلَى نَصْرَةٍ مَن يَلِينَا
وشذ قوله:

فذلك إن يلقى المنية يلقها حميدًا وإن يستغن يومًا فأجدر
٥٨. وفي كلا الفعلين قِدْمًا لَزِمَا مَنعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا ^(٥)
لتضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان حقه أن يوضع ولم يوضع.

(١) أي: الخبر.

(٢) أي: الكلام ذي الإعلام.

(٣) فلا يجوز: ما أحسن رجلًا وأحسن برجل.

(٤) وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذف الباء، ورد بوجهين: أحدهما لزوم إبرازه حيثئذ في التثنية والجمع، والآخر أن من الضائير ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا.

(٥) والباء في بحكم سببية، وأراد بالحكم تضمنها معنى حرف التعجب. صبان.

ذي انتفا) لزومًا كما عاج بالدواء، أو جوارًا كما قام زيد^(١) (وغير ذي وصف يضاهي أشهل^(٢)) وأعرج في كونه على وزن أفعّل فعلاء على الأصح، إلا إذا أفهم عسرًا أو جهلاً نحو: ما أرعنه وألدّه وأنوكه وأحمقه^(٣) (وغير سالك سبيل فعل) إلا إذا لازمها^(٤) بناءً على أن علة المنع خوف الالتباس^(٥).

٤٨١. وَأَشَدُّ او أَشَدَّ أو شِبْهَهُمَا يَخْلَفُ ما بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِمًا (وأشدد أو أشد^(٦) أو شبههما) مما جمع الشروط^(٧) (يخلف ما بعض الشروط عدم)

مم: تعجبًا من ناقص الأفعال ذرّ	لأنه يضعف عن نصب الخبر
وجرّه باللام مما أفسدا	معنى وكوفة تراه جيّدًا
ونصبوا خبر ذا المنقوص	جريًا على عرفهم المخصوص
من أنه حال وحيثما جمد	فجره باللام عنهم وردّ

(١) وما عاج بمعنى مال.

(٢) لمنعهم بناءً أفعّل التفضيل منه؛ لأنه لو بني منه أفعّل التفضيل لالتبس بالوصف، وفعل التعجب كأفعّل التفضيل في أمور كثيرة، فمنعوا بناءً منه كما منعوا بناءً أفعّل التفضيل منه. صبان. أو لأن أكثر أفعال الخلق والألوان إنما يجيء على أفعّل نحو: اخضر، فلم يبين التعجب مما كان منها ثلاثيًا إجراءً للأقل مجرى الأكثر. تصريح.

مم: صوغ التعجب للآخفش جرى	من فعل أحول وفعل أحورا
وبعض أهل كوفة كذاء	ومنهم هشام والكسائي
ومنهم المجيز في الألوان	قال المساعد ومنه ذان
فيها الكسائي روى ما أسودا	شعره فساقه مستشهدا

(٤) فيجوز: ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا.

(٥) بالتعجب من فعل الفاعل، وأما من جعل علة المنع التشبيه بأفعال الخلق والألوان بجامع بينهما بأن كلّاً منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي أن لا يستثنى شيء. تصريح. محمد فال ابن متالي:

علة منع المبني للمفعول	خشية الالتباس في المنقول
لا شبه فعل الخلقة الذي انتفى	كسب من الذي به قد وصفا

(٦) وفعلها المصوغان منه شد ثلاثيًا كما ذكره الناظم في شرح العمدة، وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنها من غير ثلاثي مجرد فلم يستكملا الشروط في أنفسها فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما. صبان.

(٧) كما أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر وما أصغر.

ما لم يكن اسمًا أو جامدًا أو غير قابل فضل^(١).

٤٨٢. ومصدرُ العادم بعدُ يَتَتَبَّعُ وبعدُ أَفْعَلُ جرُّه بالبا يَجِبُ (ومصدر) الفعل (العادم) بعض الشروط (بعد) أَفْعَلُ (يتتبع) وجوبًا (وبعدُ أَفْعَلُ جرّه بالباء يجب) صريحًا إن كان غير منفي ولا مبني للمفعول، وإلا فمؤول بأن^(٢) مع المنفي وبما أو أن مع المبني للمفعول نحو: ما أكثر أن لا يقوم زيد، وما أعظم ما ضرب عمرو، وأشدد بأن لا يقوم وبما ضرب، وأما الناقص فكذلك إن قلنا: لا مصدر له^(٣)، وإلا فصريح^(٤).

٥٢٥. وربما استغنيَ عما اجتمعت فيه شروطنا التي تقدّمت (وربما استغني) بأشدد أو أشدّ أو شبههما (عما اجتمعت فيه شروطنا التي تقدمت^(٥)) كسَكِرَ وقعد وجلس ضدي قام^(٦) وقال من القيلولة، وزاد بعضهم: غضب وقام ونام، وفي نام نظر؛ سمع أنوم من فهد^(٧).

(١) قال البعض: بقي ما لا فعل له، والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضًا؛ لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد أو أشدد منصوبًا أو مجرورًا. والمتجه عندي أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها، فيقال: ما أشد حماريتَه أو ما أشد كونه حمارًا. صبان.

(٢) خاصة دون ما؛ لأنها يجوز فصل الفعل منها بحرف النفي، ولا يؤول به من حروف النفي إلا ما لا يستحق الصدر نحو: لا كأشدد بأن لا يقوم زيد مثلاً.

(٣) فيقال: ما أشد أن كان أو ما كان.

(٤) فيقال: ما أشد كونه قائمًا.

(٥) هذا شرط تاسع، وهو أن لا يستغني عنه بالصوغ من غيره.

(٦) بخلاف قعد: ركب القعود وجلس: أتى المجلس، قال:

فأصبح عني بالغميصاء جالسًا فريقان مسؤول وآخر يسأل

(٧) أحمد بن كداه:

جلس مع قعد قال سكرًا غضب هكذا وقام أثرا
فلا تصاغ صيغة التعجب من ذي ودع نام فعنها قد أبي

٤٨٣. وبالثَّدور احْكُم لغير ما ذَكَرَ ولا تَقَس على الذي منه أُثِرَ ما أشبهه كما أذرعه^(١) وأقمه^(٢) وألصه^(٣) وأتقاه وأملأ القربة^(٤) وأشوقني وأفقرني إلى عفو الله^(٥) وأغنائي عن الناس إن قنعت وأحوله من احتال^(٦) وأعساه^(٧) وأعس به وأشغله^(٨) وأخصر الكتاب.

٤٨٤. وفعلُ هذا البابِ لن يُقدِّمَ معمولُه ووَضَلَه به الزَّما بلا خلاف فيهما لعدم تصرفه^(٩).

٤٨٥. وفصلُه بظرفٍ أو بحرفٍ جرٍّ مُستعملٌ والخُلفُ في ذاك استقرَّ (وفصله بظرف) متعلق به (أو بحرف جر) مع مجروره كذلك (مستعمل)^(١٠) نظماً ونثراً كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وأقبح به أن يكذب، وقول عمرو بن معدي كرب: لله در بني سليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها وأكثر في اللزبات عطاءها وأبقى في المكرمات بقاءها، وقوله:

-
- (١) أي: ما أخفَّ يدها في الغزل، بنوه من قولهم: امرأة ذَرَاع، وقال ابن القطاع في أحكام الأفعال: ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل، وعلى هذا لا شذوذ.
 (٢) بنوه من قولهم: قِمْنٌ بكذا أي: حقيق، ولا فعل له.
 (٣) من اللص مثلث اللام، وحكي: هو اللَّصُّ من شِطَاط، وهو سارق من بني ضبة وهو الذي يقول:
 رب عجوز من نمير شهيرة علمتها الإنقااض بعد القرقره وحكى ابن القطاع: لَصَّ الرجل.
 (٤) من: امتلأ لا من ملأ.
 (٥) وسمع فقر ككرم وفرح.
 (٦) لبنائهن من الزائد على ثلاثة.
 (٧) لبنائهن من الجامد.
 (٨) لبنائهن من الخماسي.
 (٩) فلا يقال: ما زيداً أحسن ولا زيداً ما أحسن كما فهم بالأولى.
 (١٠) فإن تعلقا بغيره امتنع فلا يقال: ما أحسن بمعروف أمراً، ولا: ما أحسن عندك جالساً.

(وما سوى المذكور) من متعجب منه أو ظرف أو حال أو مصدر (مما عمل فيه هنا الفعل) المتعدي لواحد (يجر بإلى إن كان فاعلاً^(١)) وإنما يكون ذلك بعد ما يفيد حباً أو بغضاً كما أحبه وأبغضه إليّ (وإلا فـ) يتعدى (بها) حال كونه (ذا علم أو جهل) كما أعلمه بكذا وأجهله بكذا وأبصره بالشعر (ولام وجب مع ما سوى ذلك) نحو: ما أضربه لزيد وأحبه له وما أحبني لبكر وأبغضني لخالد (والذي لزم فجره بما تعدى) به قبل التعجب (قد حتم) كما أرغبه في الآخرة وأزهد في الدنيا.

٥٣. وقيل ما أعطاك لي دراهمها وما أظنك لزيد عالمًا (وقيل) في التعجب من فعل يتعدى لاثنتين مطلقاً^(٢) (ما أعطاك لي دراهم وما أظنك لزيد عالمًا) بجر أول المفعولين باللام ونصب الثاني بمدلول عليه بالعامل لا به خلافاً للكوفيين^(٣).



(١) في المعنى.

(٢) ناسخاً أم لا.

(٣) لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولاً واحداً تقديره في الأول تعطيني وفي الثاني تظنه. صبان.

أو صفة كقوله:

تروحي أجدر أن تَقِيلِي غداً بجَنِيّ باردٍ ظليلٍ^(١)
وأما قوله: نحن بغرس الودِيّ أعلمنا
وقوله: ولست بالأكثر منهم حصى
فمؤولان^(٢).

٥٥. وفصله بلو وما به وُصِّل مستعمل كذاك ما فيه عَمِلُ
(وفصله بلو وما به وصل مستعمل) كقوله:

ولفوك أطيَّب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر
كذاك ما فيه عمل) نحو: ﴿الَّتِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾^(٣)، والنداء كقوله:
لم ألق أخبثُ يا فرزدق منكم ليلاً وأخبثُ في النهار نهاراً
٥٦. لا بد أن يشارك المفضول^(٤) في فضله الفاضل ع المقول^(٥)

(١) صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي، أي: تروحي وائتي مكاناً أجدر من غيره بمقيلك غداً بجنبي ماء بارد وظل ظليل.

(٢) بتعليق من فيها بأفعل محذوفة أو بأن الإضافة في الأول في تقدير الانفصال وأل في الثاني زائدة.

ابن زين: وقوله أعلمنا منا ذكر
ونحن تأكيد ضمير مستتر
أو علقن منا بأعلم بدّل
بعضهم في قوله بالأكثر
وذاك في الصبان بالإيقان
(٣) ونحو: ولأنت أسمح للعفاة بسؤلهم
وقال: مازلت أبسط في عض الزمان يدًا
لناس بالخير من عمرو ومن هرم

(٤) حقيقة ما تضع العرب فيه التفضيل إذا كان شيئان اشتركا في صفة وفاق أحدهما الآخر فيها كزيد أحسن من عمرو لا إن لم يتصف بها أو لم يتصف أحدهما أو اتصفا بها واستويا.

(٥) تصويب: لا بد أن يشارك المفضول في فضله الفاضل ذا القول

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل
 ٥٤٨. ولا تُضِفْ إلَّا إلى ما تَعْلَمُهُ منه وشذَّ أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ
 (ولا تضيف) أفعَل التفضيل المنوي معه معنى من (إلا إلى ما تعلمه منه^(١)) خلافًا
 للكوفيين في إجازتهم: يوسف أحسن إخوته^(٢) (وشذ) قوله:
 يَا رَبِّ مُوسَى (أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ^(٣)) فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرَحُّهُ
 ٥٤٩. وَكَوْنُهُ لغير تفضيلٍ يَرِدُ مَجْرَدًا لَكُنْه لَمْ يَطْرُدْ
 (وكونه لغير تفضيل يرد مجردًا^(٤)) من أَل والإضافة كـ ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمُ﴾، ﴿وَهُوَ
 أَهْوَى عَلَيْهِ﴾^(٥) (لكنه لم يطرد) خلافًا لأبي العباس^(٦).
 وَكُلُّ مَا مِنْهُ أَتَى كَذَلِكَ طَابَقَ مَا تَلَا لَدَى ابْنِ مَالِكٍ
 (وكل ما منه أتى كذلك طابق) قليلًا (ما تلا لدى ابن مالك^(٧)) ومن وافقه^(٨)،

-
- (١) أي: تعلم أن أفعَل التفضيل بعضه وأن الموصوف داخل فيه.
 (٢) وهو ما قصد فيه زيادة مطلقة عند غيرهم، أي: أحسن الناس خصوصًا بها من بين إخوته لا التفضيل لفقد الشرط. مع أنك لو حسبت إخوة يوسف لم يميز لك عده فيهم، بل يدخل لو قلت: أحسن بني يعقوب.
 (٣) والقياس أظلمنا.
 (٤) خبر كونه من جهة النسخ، ويرد خبره من جهة الابتداء.
 (٥) وقوله: إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتًا دعائمه أعزَّ وأطول
 (٦) وهو المبرد. محل الخلاف إذا لم تكن معه من، أما معها فلا يقاس اتفاقًا.
 ابن زين: تجريد أفعَل من الأنفاس بدون من لدى أبي العباس
 مطَّرد لا غيره إذ غيره مذهبه على السماع قصره
 ومعها نفي القياس ما انتفى كقول من للنور قلن سَخَفَا
 إشارة إلى قول النسوة لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَأَنْتَ أَظْفَى وَأَغْلَظُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أي: أنت فظ وغليظ.
 (٧) هذا البيت مقيد لقوله: ... أو جرَّدًا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا... إلخ، أي: إن قصدت التفضيل لا إن لم تقصده.
 (٨) ولكن الأفصح عدم المطابقة كما هو الملتزم عند غير ابن مالك، نحو: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾؛ إذ لا يمكن التفضيل.

قال: إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كرامًا وأنتم ما أقام ألأثم^(١) وعليه يكون قول ابن هانئ:

كأن صغرى وكبرى من فقاقتها
حصباء دُرٍّ على أرض من الذهب
فصيحًا بليغًا.

٥٥١. ومع آل جرّد ونحو أفضل سميذع مُنحِتُم التفضّل
(ومع آل جرد) من التفضيل نحو: ﴿الْأَشَقَى (١٥) الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ و(نحو أفضل سميذع) مما أضيف إلى نكرة (منحتم التفضل).

٥٥٢. وجائزُ تأنيثِ الجُلَى وهكذا الدنيا ولكن قَلَّا^(٢)
قال: وإن دعوتِ إلى جلى ومكرمة
وقال: يومًا ترى النفوس ما أعدّت
وأما حسنى وسوأى فمصدران^(٣)، وقرئ في الشواذ: ﴿وقولوا للناس حسنى﴾،
وقال: ولا يجوزون من حسنى بسوأى ولا يجوزون من غلظ بليّن
٥٥٣. وإن تكن يتلو من مستفهما
٥٥٤. كمثّل ممن أنت خيرٌ ولدى
فلهما كن أبداً مقدّما
إخبارِ التقديمِ نزرًا وجدا

(١) قبله: تَحَدَّثُ ركبَانُ الحجيج بلؤمكم وتقري به الضيف اللقاح العواتم
(٢) وكان حق الجلى والدنيا أن لا ينكرا كالكبرى والفضل، ولكن كثر استعمالها الأسماء المحضة المؤنثة تعريقًا وتنكيرًا كبهمى، فلذلك جاز ذلك فيها. السالك.

نظم: جلى ودنيا جاز أن ينكرا بصيغة التأنيث عند من درى
حقهما كانا إذا ما تُكِّرا مؤنثي أفعال أن يذكرا
لكن جواز ذا بذين جائي لكثير الاستعمال كالأسماء

(٣) بدليل معاقبة المصدر له فيما ذكر.

(وإن تكن بتلو من) أو تلو تلوها (مستفهماً فلها كن أبداً مقدماً^(١)) على أفعل التفضيل^(٢)؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام (كمثل ممن أنت خير) ومن غلام أيهم أنت أفضل^(٣) (ولدى إخبار التقديم نزرًا وجد) حتى قيل: إنه خاص بالضرورة، قال:

فقال لنا أهلاً وسهلاً وزودتُ جنى النحل بل ما زودت منه أطيّب^(٤)
وقال: ولا عيب فيها غير أن سريعتها قُطوف وأن لاشيء منهن أكسل
وقال: إذا سايرت أسماء يوماً طعينةً فأسماء من تلك الطعينة أملح^(٥)
وقال: أظّل أرعى وأبيت أطحنُ والموت من بعض الحياة أهونُ

٥٥. ورفعهُ الظاهرَ نزرٌ ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبنا
٥٦. كلن ترى في الناس من رفيقٍ أولى به الفضل من الصديق

- (١) صواب هذا البيت أن يلي قوله: وأفعل التفضيل... إلخ؛ لأنه قيد فيه أي: ذلك إذا كان مدخولها خبراً.
(٢) لا على جملة الكلام كما فعل المصنف؛ إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر. صبان.
(٣) بقي ما إذا كان الاستفهام بالهمزة، ويتجه أن يقال: إن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم، فتقول: أمن زيد أنت أفضل؟ فقد ذكر في علم المعاني أن المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤول عنه بالهمزة هو ما وليها، وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير، فتقول: أنت أفضل من زيد؟ ليليها المسؤول عنه وفاءً بالقاعدة المذكورة. صبان.
ابن كداه:

وقدمن ما عنه بالهمز سئل مفضلاً على سواء أو فضلُ
فقل أمن سعاد انت أجملُ مهما تسل عن الذي قد فضلوا
وإن تسل عن الذي قد فضلا فجئ بومن سعاد بعد أجملا
ذكره الصبان في التفضيل وهكذا قد جاء في التمثيل
وله أيضاً: وكن لمن في نحو ممن أننا خير مقدماً وممن كنا
حتماً على ذين لدى المساعدِ وبعضهم له سوى مساعدِ

(٤) وقيل: متعلقة بزودت.

(٥) وقبله: ظللنا حوالي خدر أسماء فانتحي بأسماء مَوَّار الملائين أروحُ

(١) ورفع (الاسم الظاهر) والضمير البارز (نزر) ما لم يعاقب فعلاً بمعناه كمرت
برجل أفضل منه أبوه أو أنت (٢) (ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبت (٣) وذلك إذا سبقه
نفي أو شبهه وكان مرفوعه أجنيئاً مفضلاً على نفسه باعتبارين (٤) نحو: ما رأيت رجلاً

(١) أفعال التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة؛ لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظاً فلا يحتاج إلى
قوة العامل. ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه، وذلك لأنه ضعيف
الشبه باسم الفاعل من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، فلما ضعف بعدم قبول
العلامات في بعض أحواله مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه انحطت رتبته في
جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر إلا بالشروط الآتية. صبان وتصريح.

(٢) برفع أبوه وأنت على الفاعلية بأفضل على معنى فاقه في الفضل أبوه أو أنت، وأكثر العرب يوجب رفع
أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم.

(٣) محمد سالم بن المأ:

عينه هذا الكحل من زيد الوفي
أحسن من زيد إذا ما اكتحلا
قيد الزيادة الذي قد حصل
بالاستواء عنهم يرام
يقبل الاستواء مع من فضلاً
يكون ذا الرجل بالنقص فَمَنْ
محله الفعل على ما قد نقل
يحسن هذا الكحل مثل حسنه
إذا خلا بما من النفي حوى
لكن نقصه كزيده وفي
فبقي النقص إذن مآباً
من ذلك النفي فقد تباعدا
يدل مهما جاء في الكلام
ذا النفي صار دائماً معناه
فاختلفا وكملا المرام

ما إن رأيت رجلاً أحسن في
يدل لولا النفي أن الرجل
لكن أتى النفي فوجه إلى
فردده فبقي الكلام
أو نقص ذا الرجل والمقام لا
فبقي النقص إذ المراد أن
في هذه الصورة أفعل يحل
إذ ما رأيت رجلاً في عينه
في عين زيد صادق بالاستواء
ومذ أتى النفي استواءه انتفى
وزيده عنه المقام يابى
والفعل والوصف إذا ما جردا
لأن أفعل على الدوام
والفعل عكسه فإن أتاه
ومذ خلا منه انتفى الدوام
(٤) صوابه: مفضلاً في اعتبار على نفسه في آخر.

أحسن في عينيه الكحل منه^(١) في عين زيد^(٢)، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف والثاني للظاهر كما رأيت. وقد يحذف الأول^(٣) كما رأيت رجلاً أحسن الكحل منه في عين زيد، أو الثاني^(٤) وتدخل من إما على الظاهر أو على محله أو على ذي المحل، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه من كحل عين زيد^(٥) (كلن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق^(٦)) وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر»، وما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل من زيد. وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء، وهذا إذا تقدم محل المرفوع ودخلت عليه كاف التشبيه نحو: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل^(٧) قال:

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين أظلم واديا

- (١) ولا يكن غيرك أحب إليه الخیر منه إليك، وهل في الناس رجل أحق به الحمد من محسن لا يمتنّ.
- (٢) وإنما كان هذا المكان مما يعاقب فيه أفعال الفعل لأنه يجوز أين يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينيه الكحل كحسنة في عين زيد، فصح أن يقع موقعه فعل بمعناه.
- (٣) العائد إلى الموصوف للعلم به، والمقدر كالمفوض به.
- (٤) فتحذف مضافاً إذا دخلت على المحل وهو العين، أو مضافين إذا دخلت على ذي المحل وهو زيد.
- (٥) فيه إقامة الظاهر مقام الضمير.

- تنبيه: إنما امتنع نحو: رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه وإن كان أفعلاً فيها يصح وقوع الفعل موقعه؛ لأن المعتبر في اطراد رفع أفعال التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي يفيد فائدته من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة، وهو في هذين المثالين ليس كذلك، ألا ترى أنك لو قلت: رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد أو يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد بمعنى يفوقه في الحسن فأتت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني؟ لأن يحسن بمعنى يفوقه وأفعال الغرائز لازمة، وكذا القول في: ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنة أو يحسنة أبوه، ولو رُمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع. أشموني وصبان.
- (٦) والأصل: من الفضل بالصديق، ثم إنهم أضافوا الفضل إلى الصديق لملايسته إياه في المعنى فصار التقدير: من فضل الصديق، ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه فصار: من الصديق، والأصل: أولى به الفضل منه بالصديق، ومثل ذلك يقال في الحديث.
 - (٧) ورأى بصرية، وكعين وأحسن صفتان لِعَيْنًا محذوفة.

أقلّ به ركب أتوه تيّّة وأخوف إلا ما وقى الله ساريا^(١)
 وقال: ما إن رأيت كعبد الله من أحد أولى به الحمد في يسر وإعسار
 ٥٥٣. ذا الوصف مفعولاً به لن ينصبه لكنه دلّ على ما نصبه
 قال: وما ظفرت نفس امرئ يبتغي الغنى بأبذل من يحیی جزیل المواهب
 وقال: ولم أر مثل الحي حياً مصبّحاً ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
 أكر وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا
 ٥٥٤. وإن تجرد من التفضيل جاز كما يوجد في التسهيل
 (وإن تجرد من التفضيل جاز) أن ينصبه على رأي (كما يوجد في التسهيل) نحو: ﴿الله
 أعلم حيث يجعل رسالته﴾^(٢).

٥٥٥. وما بذى تعجب تعلقاً بأفعل التفضيل أيضاً علّقاً
 (وما بذى تعجب تعلق) من حروف الجر (بأفعل التفضيل أيضاً علّقن) على ما سبق^(٣).



- (١) أصله: ولا أرى وادياً أقل به تيّّة ركب منها بوادي السباع، فحول الإسناد عن تيّّة وصار ركب فاعلاً وقدم المحل الذي بوادي السباع ودخلت عليه الكاف، فصار ولا أرى كوادي السباع...
- (٢) وقيل: منصوب بمحذوف والتقدير: أعلم يعلم مكان جعل رسالته، قال أبو حيان: وقد فرضناه نحن على تكون حيث باقية على بابها من الظرفية لأنها من الظروف التي لا تنصرف.
- (٣) أي: إذا كان من متعدّد بنفسه دال على حب أو بغض عدي باللام إلى ما هو مفعول في المعنى ويألي إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو: المؤمن أحب لله من نفسه وهو أحب إلى الله من غيره، وإن كان من متعدّد بنفسه دال على علم عدي بالباء نحو: نحو زيد أعرف بي وأنا أدري به، وإن كان من متعدّد بنفسه غير ما تقدم عدي باللام نحو: أطلب للثأر وأنفع للجار*، وإن كان من متعدّد بحرف عدي به لا بغيره نحو: هذا أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد من الإثم وأحرص على الحمد. أشموني.
- * فإن كان مما يتعدى لاثنتين نصب الآخر بفعل مقدر نحو: أكسى للفقراء الثياب، أي: يكسو. صبان.

المحتوى

٥	باب الفاعل
٢١	النائب عن الفاعل
٢٩	اشتغال العامل عن المفعول
٣٩	تعدي الفعل ولزومه
٤٨	التنازع في العمل
٥٤	المفعول المطلق
٦٣	المفعول له
٦٦	المفعول فيه
٨٥	المفعول معه
٩٠	الاستثناء
١١٥	الحال
١٤٠	التمييز
١٤٦	فصل
١٥١	حروف الجر
١٨٢	القسم
١٨٨	فصل
١٩٦	الإضافة

٢٠٨	فصل
٢٣٥	المضاف إلى ياء المتكلم
٢٣٨	إعمال المصدر واسمه
٢٤٥	إعمال اسم الفاعل
٢٥٢	إعمال اسم المفعول
٢٥٥	أبنية المصادر
٢٦٢	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بهما
٢٦٩	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٧٦	التعجب
٢٨٨	نعم وبئس وما جرى مجراهما من حَبَّ ونحوه
٣٠٢	أفعل التفضيل

